

قائد ووطن

3 عقود من التحولات

الطبعة الثانية

قائد وطن



٢٠٠٩ هـ

المسيد الركن / علي حسن التميمي
الجمهورية اليمنية

قائد و وطن

3 عقود من التحولات

قائد وطن

3 عقود من التحولات

صادر عن :

دائرة التوجيه المعنوي

الطبعة الثانية ٢٠٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء : (٦٠٣) لسنة ٢٠٠٨م
الناشر: دائرة التوجيه المعنوي

الإخراج والتصميم:

مركز التصميم والإخراج الفني
بدائرة التوجيه المعنوي

الطباعة وفرز الألوان :

مطابع دائرة التوجيه المعنوي

ص ب : ١٧

هاتف : ٢٦٦٢٦/٢٦٦٢٨ - ٠١-٩٦٧+

فاكس : ٢٩٤٩١٢ - ٠١-٩٦٧+

البريد الإلكتروني : 26Sept@y.net.ye

صنعاء - الجمهورية اليمنية



مقدمة

صباح يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٨ م كان أبناء الشعب اليمني يتطلعون إلى الجلسة التاريخية التي كان يعقدها مجلس الشعب التأسيسي والمكرسة لترشيح وإنتخاب رئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة في ظل أوضاع أقل ماتوصف بالحظورة والتعقيد... فأسفرت نتائج تلك الجلسة عن إنتخاب المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.

وفي وصفه لتلك اللحظات العصبية التي تم ترشيحه فيها يقول الرئيس: "كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياي سيكون في أية لحظة... لكنني رأيت أن التضحية لانقاذ الوطن واجبة وسهلة".

ويرد ف قائلاً: "لقد اخترت كفني ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمّل المسؤولية فيما كنت أخشاه هو أن يتكسّر الوطن".

لقد رأى مجلس الشعب التأسيسي في المقدم علي عبدالله صالح الرجل المناسب لتحمل تلك المهمة الصعبة في ذلك الوقت الصعب متطلقاً في ذلك من عدة إعتبارات لعل أهمها: أن علي عبدالله صالح يتمتع باحترام جميع الاطراف وتقديرهم، وأنه الرجل الأقوى في مؤسسة الجيش وله مواقف بطولية ومشرقة في الدفاع عن الوطن منذ قيام الثورة، والأهم من ذلك كله أنه لم يكن لديه أية ميول سياسية أو إنحياز لأي حزب من الاحزاب التي كانت تتصارع حينها على السلطة.

لكل هذه الاسباب وغيرها فقد قرر المجلس منح علي عبدالله صالح ثقته بإعتبار أنه الاقدر على حماية الثورة وانقاذ البلاد من الاغيار.

وبالفعل، فقد كان علي عبدالله صالح ذلك القائد الذي لا يكذب أهله، وتعمل المسؤولية بكل شجاعة، وفي أول خطاب له بعد ادائه اليمين الدستورية في ١٨ يوليو ١٩٧٨م حدد الرئيس المنتخب ملامح وأولويات المرحلة مشيراً بأن الخطوب والحوادث مهما كبرت لا تزيدنا في هذا البلد وفي هذا الشعب إلا صلابة وقوة“.

أبرز الأولويات التي تحدث عنها في خطابه:

- الحفاظ على مبادئ الثورة ومكاسب الشعب.
- الإصرار على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة وفي إطار من الحرية والديمقراطية.
- بناء الدولة المركزية الحديثة.. دولة النظام والقانون.
- بذل المزيد من الجهد من أجل تطوير القوات المسلحة والأمن.
- الإيمان العميق والراسخ بوحدة الشعب اليمني وبذل كل الجهد في سبيل تحقيق تلك الأمنية الوطنية الغالية.

ثم ماذا ؟

لقد استطاع الرئيس علي عبدالله صالح منذ البداية أن ينتقل بالبلاد من حالة الفوضى والانحلال إلى حالة الأمن والاستقرار كخطوة أولى لكي يستعيد الناس ثقتهم بالدولة، ولاعتبار أن ترسيخ الأمن والاستقرار عاملان مهمان لتعبيد الطريق نحو التنمية.

ولتحقيق تلك الغاية لم يعتمد علي عبدالله صالح بما تميز به من صفات قيادية نادرة وما حياه الله به من حكمة إلى الضرب بعقد السيف لتستقيم الأمور.. بل انتهج الحوار حتى مع ألد خصومه فكان ذلك الطريق الأقرب الذي تمكن من خلاله أن يعيد عجلة الحياة في اليمن إلى مسارها الصحيح.

ومع مضي السنوات الأولى من ولايته بدأ نجم علي عبدالله صالح في اللمعان والبروز، وأحس أبناء شعبنا بجديده الرجل ومصداقيته ومدى حبه لوطنه ووفائه لشعبه، وذلك ما بدا واضحاً عندما أعلن تقديم استقالته عند انتهاء ولايته الأولى حيث خرج الشعب في مظاهرات حاشدة يطالبه بالعدول عن رأيه معلناً تحسكه به كقائد للمسيرة.





صالح إذا لم يحقق شيئاً غير إعادة تحقيق الوحدة فذلك كافٍ ليخلد إسمه التاريخ.

فقد انتقل اليمن بالوحدة إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها لاعباً رئيساً في المنطقة، أهله ذلك انتباهه للديمقراطية والتعددية التي تفرد بها عن غيره من بلدان المنطقة من خلال الانتخابات الحرة والمباشرة التي لم تعد مقتصرة على انتخاب أعضاء البرلمان أو المجالس المحلية بل تعدت ذلك إلى انتخاب الرئيس ثم المحافظين.

في هذا الوضع الجديد بات اليمن عاملاً مؤثراً ومهماً في تحقيق استقرار المنطقة وأمنها، بل وفي السلم والأمن الإقليمي والدولي.

لقد أصبح اليمن رقياً صعباً لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال نتيجة للجهود التي بذلها الرئيس علي عبدالله صالح حتى يضعه في هذه المكانة الرفيعة.. ولذا وإنصافاً للرجل نضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي حاولنا من خلاله قراءة مسيرة ثلاثين عاماً من التنمية والبناء والديمقراطية بلغة تغلب عليها الحقائق والأرقام ولا مكان فيها للمبالغة.

وينظرة منصفة لما شهدته اليمن من تحولات خلال العقود الثلاثة الماضية نجد بأن ما تحقّق في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح أقرب إلى الإعجاز؛ خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تعرضت له البلاد خلال تلك العقود من مؤامرات وما واجهته من تحديات كانت كافية لاسقاط أي نظام مهما كانت قوته ووسطوته.

لكن علي عبدالله صالح وبالرغم من كل ذلك استطاع الصمود في وجه تلك التحديات والمضي بالوطن إلى الامام مستمداً قوته من إيمانه الذي لا يتزعزع بالله سبحانه وتعالى وعزيمة شعبه الصابر.

وكان من أهم ما تحقّق من إنجازات تدفق النفط لأول مرة في اليمن العام ١٩٨٤م وإعادة بناء سد مارب في العام ١٩٨٦م وبين هذا وذاك تحققت أشياء كثيرة وتحولات كبرى وعميقة في مجالات أخرى عديدة مسجد القارئ في هذا الكتاب تفاصيل عنها، غير أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية يعد أبرز إنجازات الرئيس علي عبدالله صالح الذي وعد بها الشعب منذ أول يوم لتوليته مسؤولية قيادة الوطن.

وقد رأى الكثيرون من الساسة والمفكرين بأن الرئيس علي عبدالله

قائد و وطن

3 عقود من التحولات

- ١١ علي عبدالله صالح من الفلاحية الى الزعامة —
 ١٢ عشق عظيم للشعب والوطن —
 ١٤ ميلاد قائد —
 ٢٠ بشائر ميلاد وطن —
 ٢٢ مدرسة النضال الثوري —
 ٢٤ في خنادق الدفاع عن الثورة —
 ٢٦ أحد أبطال السبعين —
 ٢٧ قائد عسكري ميداني —
 ٣٠ قائد لواء تعز —
 ٣٦ مبادرة اعداد ميثاق التنظيم السياسي اليمني الموحد —
 ٤٦ وطن على حافة الانهيار —
 ٥٠ أحداث يوم عاصف —
 ٥٣ رجل في واجهة الاحداث —
 ٥٦ لحظة ولادة وطن —
 ٦٠ الطريق نحو المستقبل —
 ٦٤ الجلوس على كرسي مفخخ —
 ٦٦ الاولويات الاستراتيجية للحكم —
 ٧٤ الجولة المكوكية الاولى —
 ٧٩ حرب ١٩٧٩م —



- ٨٣ الحوار، التسامح، الديمقراطية والوحدة —
 ٨٥ الحوار —
 ٨٩ لجنة الحوار الوطني —
 ٩١ التسامح —
 ١٠٥ الديمقراطية —
 ١٠٦ من المجلس الاستشاري الى مجلس الشورى —
 ١٠٨ تنشيط الحركة التعاونية —

الإشراف العام :
العميد الركن / علي حسن الشاهر
الاستاذ / عبده بورجي

إشراف ومتابعة :
عميد ركن/ يحيى عبدالله بن عبدالله

تحرير :

عقيد ركن/ ثابت حسين صالح
عقيد/ عبداللطيف علي عبدالله
الاستاذ/ أحمد محمد الجبلي
الاستاذ/ عثمان ثراث
الاستاذ/ إبراهيم المشماوي
الدكتور/ حازم الراوي
مقدم/ صبيد مثنى الحاج

إدارة كمبيوتر :
عقيد مهندس/ محمد محمد السعدي

التصميم والإخراج:
أمين عبدالله مضمون
أحمد صالح مفرح

ساعد في الإخراج:
مرشد علي الطائي

مراجعة لغوية:
ملازم / طلال محمد الشرعبي
ملازم / فؤاد علي الباشا

المصورون:

عبدالله حمود المنعاني
لطف عبداللطيف سلطان
عبدالله علي الزهير
جبران دعاء عمر

إدارة التصوير:

رائد/ حسن الحرازي
ملازم أول/ عبدالجبار سعيد
مساعد أول/ عبدالسلام الحرازي

إدارة المطابع :

مقدم/ قائد عبده سفهان
رائد/ محسن بركات

معالجة صور
محمد ثابت الحرازي
فتحي حقلان

الطباعة وفقرز الألوان:
مطابع دائرة التوجيه المعنوي

Guidance
Press
التوجيه المعنوي
Date: 0071-2024



من المجالس البلدية الى الحكم المحلي ١١٠

المؤتمر الشعبي العام ١١٥

استقالة الرئيس ١٢٠

الديمقراطية والوحدة ١٣٠

الدورة الانتخابية الكاملة ١٣٠

الانتخابات النيابية ١٣٠

الانتخابات الرئاسية ١٣٦

الانتخابات المحلية ١٣٨

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ١٤٠

الإعلام والصحافة ١٤١

المشاركة السياسية للمرأة ١٤٦

حقوق الانسان ١٤٧

موحد اليمين ١٤٨

اللقاءات الحدودية ١٥٠

الزيارة التاريخية الأولى لعدن ١٥٤

الزيارة التاريخية والحاسمة لعدن واتفاق ١٦٠

إعلان الجمهورية اليمنية ١٦٩

الدفاع عن الوحدة ١٨٠

الحدود جسر التواصل ١٨٣

من حصاد يوميات الرئيس ١٩٣

الحكومات المتعاقبة ١٩٦

زيارات المحافظات ٢٠٣

علي عبدالله صالح الإنسان ٢٤٧

نفحات من الإيمان ٢٧٦

علي عبدالله صالح الأب ٢٩٥

العلاقات العربية والدولية ٣٠٩

خبرة واسعة وحضور دائم ٣١٠

جولات مكوكية من أجل الوطن ٣١٣

ثوابت راسخة ومنطلقات مبدئية ٣١٧

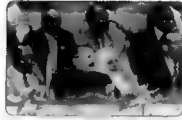
الخليج في صدارة الأولويات ٣٢٠

محطات على طريق الشراكة ٣٢٣

القرن الأفريقي ٣٢٤

القضية الصومالية ٣٤٠

٣٤٤	تجمع صنعاء
٣٤٨	فلسطين في قلب القائد
٣٥٦	داعية التضامن العربي
٣٦٩	جرح العراق: مواقف مبدئية
٣٧٤	القمم العربية
٣٨٤	دور اسلامي رائد
٣٩٢	القمم الاسلامية
٣٩٦	العلاقات اليمنية الروسية
٤٠٠	العلاقات مع أكبر قوة في العالم
٤١٣	الاتحاد الاوربي علاقات حميمة
٤٣٢	العلاقات اليمنية الصينية
٤٣٧	العلاقات مع اليابان
٤٣٨	الأمم المتحدة مشاركة فاعلة
٤٤٤	حركة عدم الإنعياز: التزام السلام
٤٤٨	تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي
٤٥٥	دبلوماسية التنمية
٤٥٦	مكافحة الارهاب
٤٥٨	اليمن في قمة الدول الثماني الكبار
٤٦٠	مؤتمرات الديمقراطية وحقوق الانسان
٤٦١	شهادات واوسمة
٤٨٥	مسيرة انجازات ضخمة
٤٨٧	بناء الانسان
٤٨٩	التعليم: اساس التنمية
٥٠٦	الصحة: عافية المواطن والوطن
٥١٩	المغتربون: رعاية واهتمام
٥٢٣	الثقافة والتراث
٥٣٥	التنمية الاجتماعية
٥٥١	العدل والقضاء
٥٥٩	التنمية الاقتصادية
٥٧٤	الذهب الأسود



المحتويات



٥٨٦	الغاز: مشروع المستقبل
٥٩٠	المعادن: كنوز تحت الأرض
٥٩٤	الزراعة: نقط دائم
٦٠٢	السدود والحواجز
٦٠٨	سد مارب الجديد
٦١٤	الأسماك: ثروة لانتضاب
٦٢٣	السياحة: رافد اقتصادي
٦٣١	التجارة: دور أساسي في التطور
٦٣٩	الصناعة: البداية الحقيقية
٦٤٧	البنى التحتية خدمات شاملة
٦٤٩	النقل: منجزات في كافة المجالات
٦٦٥	الطرق: شرايين تنبض بالحياة
٦٧٧	الكهرباء: خدمة تتسع
٦٨٥	المياه والصرف الصحي والبيئة
٦٩٠	الاتصالات: أحدث التقنيات
٦٩٩	الاسكان

٧٠٩	البناء العسكري والأمني
٧١٥	التنظيم والإدارة
٧١٦	التدريب القتالي
٧١٧	الإعداد المعنوي
٧٢٢	القوات المسلحة للدفاع والبناء
٧٢٦	القوات المسلحة في طليعة المسيرة الوحدوية
٧٣٤	التأهيل العلمي
٧٤٢	القوات البرية
٧٤٧	القوات البحرية والدفاع الساحلي
٧٤٨	القوات الجوية والدفاع الجوي
٧٥١	الحرس الجمهوري والقوات الخاصة
٧٥٥	التعاون مع الجيوش الشقيقة والصديقة
٧٥٧	البناء الأمني
٧٥٨	التخطيط العلمي
٧٦٣	تميز الانتشار والتواجد الأمني
٧٦٤	خفر المباحل
٧٦٦	خاتمة



علي عبد الله صالح

من الفلاحه
إلى الزعامه



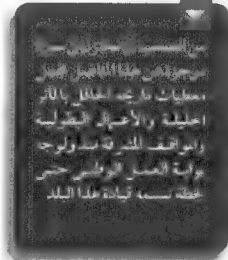
عشق عظيم للشعب والوطن

وأخلاقية ساهمت جميعها في تكوين معدن القائد وشخصيته الوطنية، ورسمت خطه النضالي والسياسي القيادي المتميز المتمسك بالوضوح والشفافية السياسية والتسامح، وجعلته باستمرار في مقدمة الركب النضالي، وحتمت نجاحه في مختلف المراحل.. فقد كانت ولادته ونشأته خلال واحدة من أهم وأخطر مراحل التاريخ الوطني والقومي وفي أوج عنفوانها الثوري.. إنها المرحلة التي اتسمت بنمو الوعي الثوري والعمل السياسي الوطني المنظم بأبعاده القومية التحررية، وتطور الحركة الوطنية بانتقالها من الطابع العفوي والتمردات غير المنظمة ومن مرحلة الشعارات والكلام النظري إلى مرحلة العمل الثوري السياسي المنظم.. وهي المرحلة التي أسهمت في نفوج الوعي الشعبي وإنتاج جيل كبير من المناضلين الثوريين الذين استطاع بعضهم بمجاعة تطورات الأحداث وخوض جميع معارك الوطن الكبيرة، وكان علي عبدالله صالح أحد هؤلاء الأبطال الذين لم يعترهم الوهن أو الضعف ولم يستسلموا للخوف، ومن صقل معدنهم الوطني وسماياهم الثورية في معارك الثورة والجمهورية، وكان أكثر يقينا بالوطن والشعب ويمبادئ وأهداف الثورة، وحمل راية الثورة والجمهورية، جنبا إلى جنب مع كل اليمينيين الشرفاء المدافعين عنها في كل الظروف والأوقات إلى آخر نبضة في قلوبهم وآخر قطرة من دماهم.

حياة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ ولادته ونشأته ونشاطه الوطني وتجربته النضالية في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية والسيادة الوطنية زاهرة بالكثير من المواقف والتجارب الفنية بالدروس الوطنية الصحيحة والفتية في الإباء والسياسة والفداء والتسامح والبطولة المعرة عن أسمی معاني الولاء الوطني والعزة والشرف والمسؤولية الحققة.. والكتابة أو الحديث عن السيرة الذاتية لهذا القائد الغد إنها يمثل استقراء لحقيقة الإنجازات والانصارات الوطنية التي اقترنت به.. وجسدت في الواقع الوطني تلك الأحلام والأمنيات العظيمة والجمعية التي واردت الوطن وأبناءه منذ مطلع القرن المنصرم من الصعوبة بل من المستحيل أن نخترل في سيرة موجزة عن هذا المناضل بجمال معطيات تاريخه الحافل بالماكر الجليلة والأعمال البطولية والمواقف المشرقة منذ ولوجه بوابة العمل الوطني حتى لحظة تسنمه قيادة هذا البلد، فهذا القائد لم يتردد في أية لحظة من لحظات حياته عن المواجهة المصيرية القاسية والمريرة مع أعداء

ضمن طابور واسع من رفاقه الثوريين المناضلين الوطنيين الشرفاء احتل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مكانة متميزة في السفر المشرف للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و٤ أكتوبر) وتاريخ الوطن المعاصر وتبوأ مرتبة عالية في ملحمة المجد الوطني والدفاع المكن عن الجمهورية وتحقيق أهداف الثورة وسطر في مجرى الزمن وذاكرة الوطن وأجياله المتعاقبة أعمالاً بطولية وإنجازات وطنية عظيمة لا يطالها النسيان.. وتحمل مسيرة حياته نموذجاً متميزاً ومصدر إلهام للبسطاء من أبناء هذا الشعب ولكل الذين يشقون التضحية في سبيل الحرية والأهداف الإنسانية السامية والمناضلين من أجل سعادة الإنسان وتطوره.

توافرت العديد من العوامل الموضوعية والتاريخية المحلية والقومية والدولية إلى جانب شروط ذاتية واجتماعية وثقافية





عبدالله بن عبدالمطلب
الحنيني (عبدالله بن عبدالمطلب)
من أقدم الفلاحين الذين
يتمتعون بامتيازات
من طبقة الفلاحين الذين
سكنت فيهم أهل الأحساء
وأصغرنا وأكبرنا وهم طائفة
الحنيني والمطهر التي تسكن
رعيه الحيني.

الثورة والوطن، ولم يساوم أو يهادن على أي من مبادئ وأهداف الثورة ومصالح الشعب، ولم يتدخّر وسعاً في التضحية في سبيل وطنه وشعبه، ولم يتردد لحظة في الاستجابة لنداء الوطن وخوض أكبر وأخطر المعارك في سبيل الحرية والعدل الاجتماعي والدفاع عن الثوابت والأهداف الوطنية التي قدم الشعب من أجلها أغلّ التضحيات من أكرم أبنائه وأصلاهم شرفاً.

كما أن ثلاثة عقود من تاريخ الوطن المعاصر متصلة عضوياً بنسيج وحكمة وعطاء هذا القائد ونهجته القيادية التي ارتبطت بها الولادة الحقيقية والنهضة المعاصرة لهذا الوطن، وأضحى خلالها الرمز الحلي لتجدد روح الثورة واستمرار قوة فعلها المتنامي، وعنواناً للإنجازات والخروج باليمن من دائرة التمزق والتخلف والانحطاط السياسي، الاقتصادي، الثقافي، نحو بناء الدولة الوطنية المؤسسية الحديثة.. يبيده هدم أسوار التشطير وأعاد بناء صرح اليمن الموحد ومشروعه الحضاري الديمقراطي، ووضع لبنات تطوره ومشاريعه التنموية طوية طوية على امتداد الساحة الوطنية حواضرها وريفها دون استثناء، ووصل بالوطن إلى برزخ الأمان وهذا المستوى الرفيع من

التطور في مختلف مجالات الحياة، وحسبنا أن هذا الكتاب المتواضع سيقدم صورة موجزة بالحقائق والأرقام والشواهد الراسخة لما قدمه هذا الرجل للثورة والجمهورية والوحدة.. فهذه الإنجازات التي تحققت على يديه وتحّت رعايته ستبقى راسخة في التربة الوطنية وفي وجدان وحياة الملايين من أبناء هذا الشعب كعناوين بارزة لمرحلة ومهام بناء الحياة الحضارية الجديدة في اليمن والجمهورية الديمقراطية.

لقد جسّد فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح عبر تاريخه النضالي وسجاياه الشخصية وقيمه الوطنية والدينية أعظم سجايا الذاتية الوطنية اليمنية عبر مراحل التاريخ المختلفة، وعرفه اليمنيون وغيرهم فداً شجاعاً، وقائداً عسكرياً ملهماً، وزعيماً حكماً، ومواطناً صابحاً وإيا حنوناً بآراء بوطنه وشعبه، وفارساً نبلاً متسامحاً ومتحرراً من العصبية والانتهاكات الضيقة وثاقاً ومؤمناً بشعبه، وقائداً قومياً عميق الإيمان والاعتزاز بعرويته وأمتة الإسلامية.

ميلاد قائد



في هذا البيت المواتع ولد علي همدالله صالح بسبحان

في عام ١٩٤٢م، ولد الرئيس في أسرة فقيرة هو ثالث أبنائها، وكانت ولادته في قرية (حصن) عفاش بيت الأحمر مديرية سنحان) جنوب شرقي صنعاء في بيت صغير عتيق لا يتجاوز مساحته ٨٠ متراً مربعاً توارثته عدة أجيال... لم تكن ولادته في مثل ذلك الزمن المظلم مدعاة للسعادة والفرح لرب الأسرة، بل على العكس من ذلك كانت ولادة طفل جديد في الواقع اليمني مصداً للقلق والحزن بإضافة أعباء جديدة على هذه الأسر المكدمة التي تقتصر على قوت يومها الضروري سيما وأن النظام الإمامي كان ينتزع من أفواه أبناء الشعب الجامعين القسم الأعظم من نتاج عملهم وكدهم المضيئي والطويل كمكوس وجبايات وإتاوات.

قرية بيت الأحمر عبارة عن نقطة صغيرة في جسد الوطن تختزل في أحشائها كافة مكوناته ومضامينه ومتناقضاته وتفاعلاته المختلفة السائدة في ذلك العهد، تقع على قمة رصوة يغلفها الحزن كبقايا قلعة حربية دفنت في أحشائها بعض صفحات تاريخ هذا الوطن وتطلّع بصرها وأحلامها نحو المجهول بانتظار القادم من وراء الأفق البعيد أو التبعث من تحت رمال الوطن وانقراضه ليعيد لها حياتها وماضيها التليد. هذه القرية لا تاريخ مدون لها ولم تدخل معجم البلد وخراطة الجغرافية، وأهميتها كانت تنحصر بمقدار ما يقدمه أهلها من خراج للإمام... وصمدت إلى ستينات القرن الماضي محفظة بأسرارها.. على نور أحوالها الساطعة تفتح عين أحد أعظم رجالات التاريخ اليمني المعاصر، ترعرع بقات من خيرات أرضها ومياه جداولها الصغيرة يستنشق هواءها العابق برائحة الحقل بعد المطر، امتزجت تربتها بدموعه وأولى قطرات دمه، على ثراها وبين صخورها وأشواكها كانت أولى خطواته المتعثرة، هذه القرية الصغيرة «بيت الأحمر»، التي بالكاد يمكن رؤيتها على الخارطة الجغرافية لمنطقة سنحان أصبحت خلال ستينات القرن الماضي أحد المعالم الوطنية البارزة كبؤرة ثورية ومدرسة نضالية أفرزت العديد من القيادات الوطنية السياسية والعسكرية الذين أسهموا بدور ريادي وفاعل في خدمة الوطن وقيادته.. شارك أبنائها في صناعة الفجر الثوري السيمبري وخاضوا بسالة وإقدام كل معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية، ولاشك أن الفعل الثوري الوطني لهذه الكوكبة من المناضلين قد جعل قرية بيت الأحمر ويجانها عدد قليل من قري سنحان مواقع متقدمة للدفاع عن الثورة ونظامها الجمهوري، بل أنها كانت في أحيان كثيرة القرية الوحيدة التي ترفع على منازلها وجبالها أعلام الجمهورية.

عوامل ومؤشرات النضوج المبكر

يتسمي علي عبدالله صالح إلى أسرة فلاحية عريقة في أصولها، تنحدر من أنقى الشرائع الشعبية التي ظلت عبر العصور المختلفة تمثل قوى الإنتاج الاجتماعية الرئيسة الصانعة للأحداث والدافعة لعجلة التنمية والتطور، وحرص النظام الإمامي على قهرها وتجميد فعلها ودورها الوطني والدفع بها إلى مهاري الجهل والتخلف الشامل الممزوجة بالؤس والشقاء والحرمان ومختلف أدوات ووسائل القمع والقهر والإفراق والاستبعاد الاجتماعي (الفكرية والعسكرية والأمنية)، وكانت طفولة هذا القائد في واقع يعيش أسوأ حالات الفقر المدقع ويندر فيه وجود أسرة أو فرد لم يسلم من القهر والجبروت والإذلال حتى عليه القوم، وأسرته مثل غيرها من الأسر الفلاحية اليمنية كانت لا تحصل على لقمة العيش إلا بيا تستطيع أن تقدمه من عمل مضني وجهد مجامي متواصل طوال أيام السنة في أرض صغيرة لا تنتج سوى الكفاف الذي كان يذهب معظمه إلى جزائن الأئمة كزكاة واثاثات وأجر للجنود، وهذه الصورة البائسة للواقع تعكس حقيقة ما كان يكابده علي عبدالله صالح أسوة بجميع الأطفال اليمنيين الذين يجودون أنفسهم منذ السنوات الأولى للعمر في دوامة العمل الشاق والمتواصل، إلا أن فقدان المبكر لوالده وهو لا يزال في المهد لا يكمل شهره الثامن جعل العناية أشد وطأ على هذا الصبي في ظل شعوره المبكر والمتنامي بأنه رجل البيت عند غياب الأخوين الأكبر منه، ووطن نفسه لتحمل مسؤولية المشاركة الفاعلة في إعالة نفسه وأسرته، ومسخر طاقاته وملكانته الذهنية والنفسية ليكون عمل ثقة كل من حوله وقادراً على المضي في هذا الواجب، وهو ما جعله يترك بشكل مبكر أن حياته ليست ملكه، وعليه أن يثرى ويطورها ليكن قادراً على خدمة أسرته وتحمل جزء من همومهم والأهم.. هذه المعطيات الاجتماعية والأسرية مثلت البنية الأولى والأرضية الخصبة التي تكونت ونمت وصقلت فيها شخصية هذا الرجل بشكل متواصل، وهو ما جعله متحمس لبدايات تفكيره ومعارفه التي شكلت البدايات العملية في مسيرة البناء التوحي لهذا الصبي الفطن المتوقد ذكاءً وحيوية وإلهاده لتحمل رسالة وطنية عظيمة.

البعد الآخر في تكوين شخصية ووعي هذا القائد تجسدت في الأحداث الثورية المتلاحقة التي شهدتها الواقع الوطني خلال السنوات الأولى من طفولته وكان نموه مترامناً معها وفي أنوعها، فهذا القائد ولد ونمي وترعرع في فترة تزخر بالعمل الوطني من أجل الإنعتاق والنضال الثوري التحرري القومي والوطني، والتجدد مسار حياته مع هذه الحركة المعادية للاستبداد والاستعمار والجور والقهر، ومع تطورها ونموها واتساع دائره فعلها ونفوذها، كان نموه هذا الفتي وتنامي مداركه ووعيه واكتساب الثروة من الخبرات عبر الأطوار المختلفة التي مرت بها حياته.. هذا المتفوان الثوري، ساهم في تكوين وعيه ومشاعره الوطنية وتزويده بالكثير من المعارف التي غالباً ما تنطع في ذهن الطفل وتجدد إلى حد بعيد سلوكه وقناعاته وودود فعله العملية في المستقبل.

لقد كانت نشأة هذا القائد في مختلف مراحل حياته ضمن إطار واقع مرحلة تاريخية ثورية انتقالية تصادمت فيها القيم والمبادئ والأخلاقيات الجديدة المتخلفة في رحم الثورة مع الواقع الاستعماري الإمامي الكهنوتي المتخلف، وقيم وثقافة الحرية وقوامها مع ثقافة الظلم والاستعمار والقهر الاجتماعي، ولهذا فإن هذا القائد والجيل الذي ترعرع معه كان بعيداً عن تأثير القناعات الفكرية والثقافية الإمامية وعن التشوهات والأضرار التي ألحقها هذا النظام بالمجتمع وعقول وقناعات وسلوكيات الأجيال اللاحقة.. وبفضل ما تفرد به علي عبدالله صالح من ملكات ومواهب فطرية ومكتسبة ميزة الله بها فقد كان أكثر قابلية

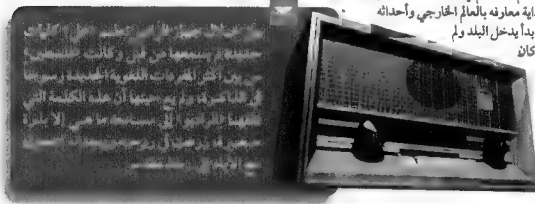
طفولة بائسة

في هذا الواقع فتحت مدارك الطفل علي عبدالله صالح الذي فقد أباه وهو لا زال في الشهر الثامن من عمره وبدأت خطواته الأولى في دروب الشقاء والمعاناة ليتحمل -مثل غيره من أطفال ذلك العهد- مبكراً نصيبه من العناء والجهد والعمل الشاق في مساعدة جميع أفراد أسرته في البحث عن لقمة العيش.. كانت مغادرته الأولى لمحيطه الميسر ومسقط رأسه راصياً خلف قطع الأغنام في مضارب القرية والقرى المجاورة لها، وكانت مساعدته حين كان يترحل بعيداً يتعرف من خلالها على واقع جديد غير الذي ألفه في القرية، وكان ذلك في سنوات القحط عندما كان الجفاف يجتاح المراعي القريبة من ديار الأهل ولم يجد أبداً من الأرتحال مع أغنامه إلى حيث تدر الأرض خربها في القرى المجاورة مهنة الرعي بما فيها من مشقات ومصاعب وترحال مستمر لمن مهد من عزمه بل أكسبته الكثير من السجايا والخصال الحميدة مثل الجلب، الصبر وتحمل الجوع والعطش وظروف الطقس وتقلباته المختلفة، ونمى مع هذه المهنة شعوره بالمسؤولية والرجولة الجكرة ومواجهة الحقائق.. منها تعلم الحب للأرض والطبيعة وحياتها البرية والحيوانات والطيور التي يتبع مسارها في فضسات من البهاء المفتوحة على وديان واسعة، وشعاب ضيقة وجبال شائعة تبين الأرواح وخصوصة مراعيها باختلاف فصول السنة، وفي تلك الفضاءات الرحبة للتأمل بدأت تتشكل مخطوط الآمال والتطلعات إلى حياة أكثر جمالاً وإستقراراً.. ولم يكن يعي حينها ما يخفيه له القدر ولم يدرك بعد أن مصيره مسطور في كتاب هذا القدر الذي أوكل إليه حمل رسالة وطنية وإنسانية تاريخية عظيمة.

أكثر المفردات اللغوية الجديدة مسوِّخة في الذاكرة، ولم يع حينها أن هذه الكلمة التي تطلقها «الرايو» إلى مسامعه ما هي إلا بذرة صغيرة، زرعت في روحه ووجدانه لتتحول مع الأيام إلى رباط مقدس يوحده عضوياً وروحياً بأهم القضايا المصرية للأمة العربية، وتحمل صدارة أولويات التضالية على الصعيد الدولي والقومي.

لأن تحصينه هذه المرحلة ضد الكثير من الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي نشرها النظام الإيمامي داخل المجتمع، وتحمل أثر هذه الحصانة منذ المراحل الأولى من حياته العملية والتضالية في تجرده من التمرات المذهبية والطائفية والنزعات والمصالح الأثنية الضيقة، فكان عن حق الابن البار والجسور للحركة الوطنية المبنية وحاملاً حقيقياً لجيناتها الوراثية التي كانت ولا زالت تحكم وتتحكم في ثقافته ووعيه وسلوكه ونهجه القيادي حتى اليوم. بداية معارفه بالعالم الخارجي وأحداثه كانت من خلال الراديو الذي بدأ يدخل البلد ولم

يعد محرماً من قبل الأئمة كما كان بالأسس، وساهم هذا الجهاز الصغير في كسر حاجز العزلة عن اليمينيين.. من خلال هذا الجهاز تعلم «علي» كلمات جديدة لم يسمعه من قبل وكانت «فلسطين» من بين



« في الكتاب

المرّة الأولى التي يتسم فيها الحظ لهذا الطفل كانت عندما التحق «بالكتاب» في مسجد القرية وهو المدرسة الممكنة والمتاحة في ذلك الوقت أمام الأغلبية الساحقة من أطفال اليمين، أحب «الكتاب» لأنه وجد فيه استراحة نسبية من عنائه وكدهه اليومي الشاق في الزراعة ورعي الأغنام، وجد فيه لأول مرة متعة الطفولة الحقيقية ومرحها مع أترابه من أبناء القرية مثل: محمد أسماعيل وعلي محسن وصالح الضمين وعبدالله القاضي وغيرهم... مع الأيام تحول هذا الحب «للكتاب» إلى عشق بعد أن أيقن أنه وجد فيه الشيء الذي كان يبحث عنه ولم يدرك ماهيته، والمتمثل في إشباع نهمه الفطري وغريزته الترافقة للمعرفة وتمتعش الكبير للمعلم فأقبل على الدروس القرآنية بجهد وعقل منفتح وشغف كبير جعله محل إعجاب وتقدير وإنهاء استاذة الفقيه/ محمد عبدالعزيز الصغري الذي جاء من خولان لتدريس أبناء قرية «بيت الأحمر» القرآن مقابل أجر معلوم.

«الكتاب» شقيق الطفولة وعراق حبه الأول في هذه الحياة أبى إلا أن تلفظه خارج جدرانه وتغفل أبوابه في وجه هذا الطفل اليقيم الذي عجز عن دفع تكاليف تعلم القرآن المحددة بعشرة ريالات (ماريا تاريزا التنسايوة) لكل من يتطلع لدراسة مصحف القرآن كاملاً وثلاثة ريالات سنوياً إذا أثار الدراسة بنظام المدة.. كانت هذه الحادثة أول انتكاسة لأماله المشروعة وطموحاته الكبيرة بعد موت أبيه، وقد تركت في نفسه جرحاً غائراً، وظلت حتى اليوم مغروشة كالوشم في جدار الذاكرة، لتعذب قلبه بعد دوراً حاسماً في تحديد سلوكه ونشاطه وقراراته وتوجهاته العملية اللاحقة على الصعيد الشخصي والوطني. وكان عليه أن يتقبلها بجهد حقيقية مرة أوعز أسبابها في ذلك الوقت إلى يتمه وفقره وظروف واقعة الأسري الذي يسحق بلا رحمة جميع أحلامه وتطلعاته.. مر وقت ليس بالقصير حتى أدرك أنه مثل بقية أبناء هذا الوطن ضحايا نظام إيمامي كهنوتي متخلف يمتنحهم تجهيل وإفقار وإذلال واستعباد وتهجير شعبي ويسخر طاقات البلد وأمكاناتها لإنتاج وتطوير وتوسيع القاعدة الاجتماعية للجهل والفقر والتخلف، وكافة أشكال البؤس والولايات والأمراض الاجتماعية. وبناء مؤسسات للقمع والفقر الاجتماعي وجباية الإتاوات.. نظام ظل يتفاخر بحكمه للبلد لأكثر من ١٠٠٠ عام والوصول بها إلى أواسط القرن العشرين ولا زالت مدنها وقرائها تعاني الظلمة بمختلف مضامينها وأشكالها وتبحث عن وقود «للفوانيس» ومعالم للنور ترشدنا نحو المستقبل.. الألاف من أبنائها يبحثون في أوساطهم عن لديه القدرة على فك طلاسم الحروف للإستعانة به في قراءة أو كتابة رسالة، فلا يجدهون إلا في المدينة.. بلد تفرق أبواب القرن الحادي والعشرين وإماما يتباهى «بالعلامة» أحد أعظم إنجازاته كمثارة للعلم والمعرفة، والثقافة في اليمين!.

التي ترعرعت فيه ومن خلاله، إلا أن هذا الأثر يختلف من شخص إلى آخر باختلاف السياج والصفاة الفردية للشخص، وقابليته على التعاطي مع معطيات وإفرازات هذا الواقع سلباً وإيجاباً، وهذا الواقع بلا شك شكل اللبنة الأولى لتكوين شخصيته وساهم في نشوئه المبكر وتنمية شعوره بالمسؤولية إزاء كل من يعيشون معه. وحتم عليه أن يكون دوماً مبادراً للفعل قادراً على العطاء بسخاء وهو ما خلق فيه نزعة التضحية الذاتية في سبيل من يقيم ويشاركهم آلامهم وهمومهم كما يشاركهم سرورهم وتطلعاتهم، وإن كان في أحواله يفعل شيئاً آخر يتجاوز بعيداً واقعه وأحلامهم القروية البسيطة.. مثل هذه القناعات والسلوكيات إننا نتم عن ملكات ذهنية ونفسية تفرد بها علي عبدالله صالح منذ طفولته، ونمت وتطورت معه باستمرار.. يصف الشيخ / محمد حسن الأحمر- شيخ قرية بيت الأحمر- طفولة الرئيس بقوله «تعاملت مع زملائي في القرية وفي العلامة (الكتاب) طيب.. بريء ولطيف، وأحياناً يعمل لزملائه مقالاً مضحكة.. مشايخ، مشاكس حيناً آخر»، ويصفه الحاج علي أحمد صالح إسحاق- من نفس قرية- «طموح كبير مقارنة بأقرانه. وكان أذكى واحد فيهم» ويضيف: «إن علي عبدالله صالح منذ طفولته وهو يتمتع ببطانة فاقت سته، وتقوى بها علي أقرانه، وشجاعة غير عادية وكان دائماً يعلم أن يكون في سلك الجندية..»

ويرى المؤلف عبدالجبار سعيد المهيوب في كتابه (علي عبدالله صالح، صانع نهضة اليمن الحديث)، «إن هذه الحياة التي عاشها علي عبدالله صالح، صنعت فيه قدرات وصفات ذاتية جعلته جديراً بتحمل مسؤولية قيادة البلاد مستقبلاً بكل ما كانت تعيشه من اضطراب سياسي واقتصادي وانعدام الأمن والاستقرار.

ومن هذه الصفات تقديره للمصلحة العليا للوطن وجعلها فوق كل المصالح الأخرى، وتسكبه بالحرية ورفض الاستبداد.. كما تميز بصفات الصبر والشجاعة والبرونة والحكمة والعدل، ورفضه للظلم والقهر والفسادة، وميله للتواضع والرحمة والكرم..»

أجمع علماء الاجتماع والسياسة أن الواهب والصفات القيادية مثل غيرها من الصفات والمزايا الشخصية المختلفة هبة من الله سبحانه وتعالى يمنحها لمن يريد من عباده، وتنبثق ملاحظتها عند أصحابها منذ الطفولة وتجتجج بمراحل نمو وتطور في معترك الحياة والسلوك التربوي للشخص.. لأن الوسط الأسري والاجتماعي وخصائص الواقع الموضوعي أثر كبيراً في صقل وتنمية هذه الواهب وإظهارها.. وعلي عبدالله صالح أحد أولئك القلائد الذين خصهم الخالق بمثل هذه الواهب، وقد أجمع عقول الفرة وشيوخها وأفراد أسرته وزملائه عن عاشوره في مختلف مراحل العمر على تفردة بمثل هذه السياجيات والتي عبرت عن نفسها بمواقف حياتية مختلفة منذ نعومة أظفاره حتى لحظة تسنمه قيادة هذا البلد قبل ٣٠ عاماً.

بعد عجز أسرة علي عبدالله صالح في دفع تكاليف الدراسة في الكتاب حاولت أسرته الدفع به إلى التعليم وإلحاقه في واحدة من المدارس الحكومية الثلاث التي كانت موجودة في العاصمة صنعاء، ولكن دون جدوى فهذه المدارس المحدودة كانت حكرًا للصفوة من الناس وأبناء الأسر الحاكمة والمقرنين منها، وعجزة على العامة من أبناء الشعب... رفض قبوله في واحدة من المدارس الحكومية لم يمنع أسرته من مواصلة جهودها في البحث عن فرصة أخرى لتدريس ابنها «علي» وكانت هذه المرة في مدرسة الأيتام الوحيدة في العاصمة صنعاء، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر اليسير من حيث الجهد والأموال المطلوبة لذلك وهو ما اضطر الأسرة الحريصة كل الحرص على تدريس ابنها إلى بيع جزء من أراضيها التي كانت تقتات من محاصيلها الزراعية لمواجهة شظف العيش وتوفير النفقات والرشاوى اللازمة لاستصدار حكم شرعي يثبت يتم بينهم وإلحاقه في مدرسة الأيتام، وكذلك وقع الاختصاص المعلومة المفروضة عليهم من الإمام كضرائب وجبايات ونفقات حملات القمع التي كان يرسلها الإمام إلى المنطقة حتى لا يضطروا إلى وضع أيديهم رهينة في حفائر الإمام مقابل ذلك.

بعد الكثير من الجهد والمعاناة. تمكن خلافاً من الإنضمام إلى هذه المدرسة بموجب حكم شرعي يثبت يتمه وقرره. لقد كانت حالة التعليم آنذاك بل وانعدامه ماعدا للصفوة من الناس نجده أكثر صور الواقع المأساوية وأشدّها معاناة، وتنعكس حقيقة الحياة التي كان يعيشها شعبنا في ذلك العهد، من مدرسة الأيتام ومن رحم المعاناة التي كان يعيشها طلابها تخرج الكثير من المناضلين الوطنيين الذين حملوا راية النضال لتغيير الواقع، أمثال عبدالله السلال، وأحمد حسين المروني، والشهداء أحمد الحوروش، وعجي الدين العنسي، وأحمد البراق وغيرهم من المناضلين... إلخ. لم يطل به المقام في هذه المدرسة فالمحن والمآسي التي واجهها علي عبدالله صالح كانت أكثر من أن تحتمل، مما اضطره إلى ليفكر بالإلحاق في سلك الجندية، إلا أن الفترة التي عاشها في هذه المدرسة بكل معاناتها ارتسمت في عقله وذمته كجزء من المأساة الكبيرة التي كان يعيشها الوطن والشعب في ظل الإمامة.

طفولة علي عبدالله صالح وحياته الأولى بكل أشكائها ومساراتها المتعرجة المشحونة بالمآسي والعدايات، تمثل في مضمونها اختزالاً مكثفاً لحياة الأجيال اليمنية في عهد الإمامة، وتقدم في الوقت ذاته صورة أساطير للواقع اليمني المعاش بكل مظاهره وألوانه البشعة، وقد لعب هذا الواقع دوراً مؤثراً في تشكيل هوية وشخصية الأجيال

أحلام الطفولة

الالتحاق بسلك الجندية مثلت بداية الحلم المستقبلي المعبر عن النزعة القيادية المبكرة للطفل علي عبدالله صالح منذ الرابعة من عمره وتجلت هذه النزعة القيادية الغريزية وهذا الحلم في واقعه الحياتي بأن جعل الجندية لعبته المفضلة التي استقطب إليها بقية أطفال القرية ليكون قائدهم فيها.. وهناك عدة عوامل في واقعه الحياتي المبكر أثرت في تكوين شخصيته وصاحبت في صناعة هذا الحلم وتحويله إلى هدف رئيسي في حياته.. فقد تشكلت مداركه المعرفية الأولى حول الجندية من خلال مشاهداته المبكرة لجندو الإمام وما يتمتعون به من قوة وصلاحيات للبطش بالمواطنين وقهرهم وإذلالهم وابتزازهم بقوة السلاح -أو من خلال المكثفة المرافقة لمعامل الأمام وهو محبوب القرى الفقيرة لجميع الجبايات والإتاوات الجائرة من سكانها، وتكررت بشكل يومي أمام ناظريه حالات السحل التي يتعرض لها السكان من قبل العسكر، وعاش لحظات العرب والخور في نفوس المواطنين الذين يتسابقون لكسب رضى العسكر وتقبل أيديسهم وتقديم الهدايا والرشاوى، والمبالغة الكبيرة في استضافتهم وإكرامهم بتقديم الموائد الدسمة التي تفوق إمكانات المواطنين والتي يضطرون بسببها لبيع جزء من أراضيهم الزراعية وما يمتلكون من الأغنام والابقار.

هذا الحلم الطفولي مثل تمعيراً صادقاً عن الإحساس العميق بمعاناة المواطنين وقهرهم من قبل عساكر النظام، وعكس رغبة شديدة في الانتقام واستعادة الكرامة الإنسانية المهذورة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال امتلاك وسائل القوة وأدوات التأثير التي كان يفتقرها المواطن البسيط ولا يمكن توفيرها إلا من خلال الإخراط في سلك الجندية، الحلم الطفولي وإن كان يمثل أحد مظاهر التعبير عن ردود الفعل النفسية لما خلفه سلوك العسكر من أثر سلبي في حياته المبكرة إلا أنه يجسد في مضمونه أحد أشكال البحث عن مصادر القوة القادرة على تغيير الواقع، وفي هذا يتجلى أحد مظاهر النبوغ المبكر الذي تفرده به الطفل علي عبدالله صالح وقدرته على التحديد الواضح لغاياته وأهدافه في الحياة، وأصبح فيما بعد سلوكاً عملياً ونهجاً حياتياً يتطور مع نموه العمري واتساع مداركه ومعارفه بالواقع الوطني.

في مطلع الخمسينات التحق أخوه «محمد صالح» بالجندية، التي كانت أقصى ما يطمح إليه أبناء الأسر الفقيرة لتأمين مصدر ثابت للعيش وتأمين قدر معقول من الأمن والاستقرار الاجتماعي الذي يمكنهم من مواجهة ضنك الحياة وقساوتها.. إخوانه كانوا المدرسة الأولى التي تعلم منها أجيال حيات الحياة العسكرية ومفاهيمها الصحيحة، وأدرك أهميتها الحقيقية بالنسبة للفرد والمجتمع والدور الذي يمكن أن تلعبه القوات المسلحة في المستقبل، وغيرها من القصص التي كانت حينها مجرد أفكار نظرية تخمّر في عقول البعض ولا وجود لها في الواقع الإمامي المتخلف الذي جعل من الجيش أداة قمع جبارة للسيطرة على الشعب واستعباده وحماية العرش.. ما تعلمه من أخويه عن القوات المسلحة وما سمعه منها عن أدوارها الوطنية التحررية في كل من مصر والعراق وسورية ساهم في تحويل حلم الطفولة إلى قناعات راسخة، إلا أن التحول الأكبر في هذا السياق تمثل في زيارته مع أخيه صالح إلى معسكر محمية قعطبة، ومكوثه فيه لبعض الوقت مكثه من التعرف على كتب على طبيعة الحياة العسكرية، وبعدها مرافقة أخيه إلى (عتمة) التي وجد فيها ما لم يكن في حسبانته من الجلال والخضرة واهلها الطيبين.. وبالذات الاغتيا فهم الذين كانوا يقدمون للإمام الغلب وأفضل ما تنتج أرضهم من خيرات، وبعد ذلك حدد خياره بشكل نهائي بأن جعل الجندية خياره العملي الأول، وقاعدته للانطلاق في الحياة العملية الجديدة لتحقيق أهدافه وتطلعاته الوطنية البعيدة.

لقد جعل الطفل (علي) وهو في الرابعة من عمره الجندية لعبته المفضلة التي استقطب إليها بقية أطفال القرية ليكون قائدهم فيها.. وهذا الحلم الطفولي تعبير صادق عن الإحساس العميق بمعاناة المواطنين وقهرهم من قبل عساكر النظام



بشار ميلاد وطن

منذ منتصف الخمسينات بدأت تشكل المؤسسات التنظيمية الحزبية على الساحة الوطنية، وشكل ظهورها نقطة تحول نوعي في الضلال الوطني ضد النظام الامامي والانتقال من الطور العقوي بأشكاله المختلفة (ثردات - انتفاضات)، إلى الطور الوطني الإجتماعي السياسي المنظم وظهرت منظمات وحرركات سياسية منها: منظمة هيئة النضال (إصلاحية مريضة) - حزب الأحرار ومنظمة جمعية الإصلاح - والجمعية البائنة الكبرى وغيرها، ساهمت هذه المنظمات في نشر الوعي الثوري في أوساط المواطنين وجاء هذا النشاط متزامناً مع النهوض التحرري القومي العربي الأمر الذي ساهم في تطور ومسائل النضال وأساليبه وأشكاله وشهدت اليمن خلال تلك الفترة ثلاث ثورات لم يكتب لها النجاح.

- ثورة ١٧ فبراير ٤٨ الدستورية بقيادة حركة الأحرار.
- حركة ٢٥ مارس ١٩٥٥م بقيادة المقدم أحمد التلايا.
- حركة ٥٩ وهي عبارة عن ثردات قبلية على الحكم الامامي في كل من حاشد وبكيل ومراد وخولان استولت على مراكز الحكومة.

في تلك الأثناء كان العرش الامامي متفكراً على ذاته يتنازع فريقان متناقضان الأول: بقيادة الحسن بن يحيى ومعه كل قوى التخلف والمالعة والآخر: بقيادة

البدر ومعه الأحرار الذين نجوا من سيف الجلاذ في حجة بعد حركة ٥٥م، الإمام أحمد كان منهمكاً في تنظيم أمور العرش والإعداد لثورت الحكم لاينه الذي تحول إلى قضية سياسية ذات أولوية طغت على كل مهام نظام الحكم، ومن أجل تحقيق ذلك اهتم اهتماماً خاصاً ببناء وحدات عسكرية جديدة خاصة تدعين بالولاء له ولايته من بعده، وتم تسليحها بأسلحة ومعدات سوفيتية حديثة ومتطورة، وعمل على فتح المدارس العسكرية المختلفة، ووسع من عملية استقطاب الشباب من مختلف القرى إلى صفوف الجيش، وكان الابن البدر يتولى إدارة هذه المهام لتثبيت موقعه واستقطاب المزيد من مؤيديه وتحث إشرافه تم تشكيل أول فوج سمي بفوج «البدر» كان أغلب عناصره من القناصة.. هذا العوج دخل التاريخ الوطني المعاصر عندما أقدم بعض أفرادها على تنفيذ الهجوم على قصر أبيه وأرغموه على التنازل عام ١٩٥٨م.

مع بشار ميلاد صباح جديد يتخلل في أحشاء الواقع اليمني التحق علي عبدالله صالح بالقوات المسلحة في العام ١٩٥٨م بعد نجاحه في تجاوز حواجز ومعوقات جمة وقتت في طريقه وخياراته المستقبلية.

الالتحاق في مسلح الجندية لم يكن سهلاً المثال في ظل تعقيد الإجراءات وتكاليها الباهظة ومعايير وشروط الانتساب التي كانت في الغالب العام تحكمها المحسوبية والنفوذ والقرابة من الأسرة الحاكمة وقوة المال والثروة، وجميعها شروط كان يفتقرها علي عبدالله صالح والغالبية الساحقة من أبناء الشعب.

غير أن إصراره لم يتوقف ومضى يخطو نحو هدفه، وفي بداية الأمر كان لايد من استكمال إجراءات معاملة الالتحاق بالجيش.. من ضمنها (الكفالة) و(الضمانة) من شيخ المنطقة أو العاقل.. الخ. فكفله خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع، من مشايخ الشري، وضمنه الشيخ علي صالح علوان - ثم أجرى الكشف الطبي، وتقديم بأوراقه إلى (أحمد طاهر) وكان مسؤولاً لشؤون الأفراد حينها (الكمسيون) المعني بفحص وثائق الأفراد الجدد، لكن أحمد طاهر رفض ضم علي عبدالله صالح بحجة صغر سنه.

ويتحدث الوالد محمد محسن عن الطريقة التي التحق بها علي عبدالله صالح بالجندية، بقوله: (في المرة الأولى حاول

معه خاله الشيخ سعيد أحمد مقصع لكي يلتحق بجندية الإمام في بلوك سحنان، ولكن مساعيه فشلت، ولم يقبله (القملي) مسؤول التجنيد





١٩٦٢م

انتقل (علي عبدالله صالح) من الفلاحة إلى الجندية فكان تلميذ من الشعب البه ، وكان ترفقه بتلويح غيرته ، فمن حركة يونيو ١٩٧٤م إلى ١٩٧٨م مدارس الاختيار المباشر في العسكرية، وتولى عام ٧٥ قيادة لواء تمزق ، وقوى صلاته بكل المواطنين .

عبد الله البردوني
كتاب « اليمن الجمهوري »

هناك بسبب صغر سنه، وانجبهوا للجوء إلى الشيخ علي صالح علوان ليكنفه عند القملي . إذ ذهب معها إلى مسؤول التجنيد وقال الشيخ علوان خاطباً (القملي): معنا هذا الرجل نريد أن يلتحق بالجيش ولا يغرك صغر سنه لأن شجاعته وقوته وذكاؤه يفوق سنه.. وفي عبارة ربا صاغها القملي صاحب (علوان) قائلاً: هذا الفتى سيصبح أمير الجيش - أي قائد الجيش) وبالفعل تم التحاقه بالجيش في العام ١٩٥٨م..

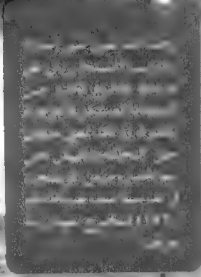
عن ذكرياته لهذه المرحلة يقول الشيخ محمد محسن الأحمر حيث قال: (إن مسؤول التجنيد الملكي ذاك الفتى انتخب بصعوبة قبول علي عبدالله صالح في الجندية، كان قد التقى الشيخ علي صالح علوان في عام ١٩٧٨م بعد انتخاب علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية، قال مسؤول التجنيد للشيخ علوان: (صاحبك صار رئيساً لليمن وليس أمير جيش كما أبدت كفاؤك عليه..!).

وفي ذلك يقول الكاتب المؤرخ ناصر الدين النشاشيبي في كتابه (اليمن ذلك المعلوم): (هل كان الفتى (علي) الذي أحياه صالح في عام ١٩٥٨م وهو يبحث عن مكانه للالتحاق بالجندية، يمي أنه في يوم ما، سيتقدم الصفوف لتقديم نفسه فدية لبلاده..)

في هذه المؤسسة المسلحة التي تم بناؤها لتكون أداة قمع صباه بيد الأئمة، وتاريخها الحافل بالجراسيم والحروب ضد الشعب، تبلور طابور طويل من عناصرها على مستوى رفيع من الشعور بالمسؤولية الوطنية والوعي الثوري، انخرطوا في العمل المنظم لتثويرها وإعادة استئصالها لصالح الوطن والشعب كأداة لتحريره من الظلم والاستبداد.. منذ وقت مبكر بذلت إزهاصات العمل الثوري داخل هذه المؤسسة من خلال أفراد البعثات العسكرية الأولى التي عادت إلى الوطن من الخارج، وإن كان نشاطها محدوداً ومحصوراً ضمن إطار قيادي ضيق، إلا أن ذروة هذا النشاط تجسدت في الواقع الحياتي للشعب من خلال ثورة ١٩٤٨م وثورة ١٩٥٥م حيث كان أبرز قادتها من أوساط العسكريين أمثال جمال جيل والأتايا، ومعها عدد كبير من العسكريين من تم إعدادهم واعتقلهم أول نشرهم خارج الوطن.

بالرغم من فشل هاتين الثورتين المقتورتين للأداة السياسية والقيادية المنظمة، وعدم استكمال شروطها الذاتية بتثوير أكبر قطاع عمن من أفراد القوات المسلحة واستقطابهم إلى صف الثورة كشرط حتمي لفرض انتصارها، إلا أنها لعبت دوراً حاسماً في نمو الوعي الوطني التحرري داخل المجتمع وبالثبات الجيش السني أصبح بيئة وطنية خصبة للنشاط السياسي الثوري وتفرغ الأفكار والجيالات الثورية، ومدرسة للنضال الوطني التحرري.

مدرسة النضال الثوري



حين التحق علي عبدالله صالح بالقوات المسلحة كان الجو العام السائد داخلها ذا طابع ثوري، ومهيئاً لتتمكن المبر من إظهار إبداعه الوطني... الشاب الذي دخل هذا المعترك متسلحاً بأماله وطموحاته الوطنية الكبيرة واستعداداه التام ليهب كل طاقاته وحياته لوطنه وشعبه، وجد نفسه في ميدانه النضالي الحقيقي ووجدت مواهبه وقدراته المكبوتة الأرضية الثورية الخفية التي تنمو عليها، والمناخ السياسي الوطني الذي تنهل منه... في هذا الميدان بدأت أولى خطواته في دروب النضال الثوري الحقيقي، وفق رؤية وطنية ناضجة، وواضحة المعالم والأهداف لكنها ورة وعظيمة، مسترشداً بأفكار وأفعال مثله الأعلى، الرعيل الأول من أبطال هذه المؤسسة الذين مهدوا بنضالهم وتضحياتهم الغالية دروب الثورة وزرعوا بذورها في أحشاء هذا الوطن، وجعلوا من مسيرة حياتهم وفكرهم النضالي التحرري مناراً للإلهام، ومن دماهم الزكية التي أريقَت في ساحات الإعدام مصدر قوة وحافزاً للتضحية في سبيل أهداف عظيمة.

بعد استكمال فترة التدريب والإعداد الأولي تم توزيعه على قوام اللواء الأول للجيش الوطني الكتية الثانية الفصيلية الأولى من السرية السادسة.. إنضمامه في سلك المهندسة مثل البداية الحقيقية لعملية البناء الذاتي مهنيًا وعلميًا وثقافيًا وسياسيًا، حيث شرع في تطوير مهاراته العملية والثقافية، وكرس حياته للتعلم بمثابرة ودأب.. قرأ الكثير من الكتب في مختلف مجالات المعرفة ودرس التاريخ بشغف وبالذات ما يخص تاريخ اليمن وتاريخ الحروب والمعارك «عن هذه المرحلة يقول: «بعد الالتحاق بالجيش بدأت أطور نفسي تعليمياً أطلع وأقرأ وأجالس الآخرين وأستمع وأنصت وأقرأ معهم ولهم، حتى استطعت أن أكون في مستوى معرفيا لا بأس به».

الضباط المشرفون على إعداد وتدريب المستجدين من العسكر لاحظوا في علي عبدالله صالح الكثير من السجاياء العسكرية النوعية المتميزة ووجدوا فيه رجلاً عسكرياً بالفطرة، أما هو فسر حان ما تكشف له صواب قراره، وتطابقه مع مكوناته الشخصية «النفسية والبدنية والأخلاقية»، ومع طموحه وأحلامه، فلم تكن تفتي سستان على إلتحاقه بالجيش حتى تم اختياره ضمن المرشحين للتأهيل في مدرسة صف الضباط عام ١٩٦٠م ليتخرج منها برتبة عريف.

صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر كان التنظيم قد استكمل كافة الإجراءات التنظيمية والعسكرية لتنفيذ خطة الثورة، التي أعلنت عن نفسها من خلال أول قضية أطلقها «المارد» بإتجاه معقل الإمام.. تلك القضية التي اختزلت إرادة الشعب وقوته وحصل دويها ورائحة بارودها إلى مختلف أرجاء الأرض لتشكل فاصلاً بين مرحلتين متناقضتين من تاريخنا الوطني الحديث، وتهاوى تحت تأثيرها عرش وصولجان أعنى الأنظمة الكهنوتية المتخلفة وأكثرها وحشية ودموية وأشدّها جوراً... من السنة الذهب المتطايرة من فوهة «المارد» في تلك اللحظة نسج أبناء الشعب والقوات المسلحة بقيادة طليعهم الثورية «تنظيم الضباط الأحرار» خيوط فجر وطني جديد سطعت أهدافه السطة في سماء الوطن لتثير أرجاء المنطقة وتبدد ظلامها.

بعد تشكيل تنظيم الضباط الأحرار كان علي عبدالله صالح ضمن عدد من صف الضباط المتعاطين مع هذا التنظيم والمتعاونين معه، ساهم في تنفيذ العديد من المهام الوطنية الثورية، ففي أول مناورة للجيش بالأسلحة السوفيتية الحديثة والمتطورة وجد نفسه ضمن مجموعة من الشباب الذين لا يعرفهم يربون على أكتافهم قذائف المدفعية والذبابات والدخائر ويتسللون بها عبر طرق سرية ملتوية ومن فوق سقوف الشكاات وعبر المداخل وتسليمها إلى أمين مخازن الكلية الحربية حينها «أبي عبدالله الجنافي»، هذه المهمة الخطيرة التي تطلب تنفيذها نوع خاص من الرجال الأشداء والمؤهلين كان لها أثر خاص في نفسه واعتبر ذلك اليوم أسعد أيامه التي عاشها في النكبة فقد أيقن حينها أن لحظات ولادة فجر وطني جديد قد أزفت... وتواترت الأحداث بتسارع كبير.



في أول مناورة للجيش
بالأسلحة السوفيتية الحديثة
والمتطورة وجد نفسه ضمن
مجموعة من الشباب الذين لا
يعرفهم يربون على أكتافهم
قذائف المدفعية والذبابات
والدخائر ويتسللون بها عبر
طرق سرية ملتوية ومن فوق
سقوف الشكاات وعبر المداخل
وتسليمها إلى أمين مخازن
الكلية الحربية حينها «أبي
عبدالله الجنافي» هذه المهمة
الخطيرة التي تطلب تنفيذها
نوع خاص من الرجال الأشداء
والمؤهلين كان لها أثر خاص
في نفسه واعتبر ذلك اليوم
أسعد أيامه التي عاشها في
النكبة فقد أيقن حينها أن
لحظات ولادة فجر وطني
جديد قد أزفت...



١٩٦٧م

في خنادق الدفاع عن الثورة

أول ثورة وطنية تحريرية في منطقة الجزيرة والخليج والقرن الإفريقي، كانت أشبه بزلزال كبير ضرب مصالح القوى الإستعمارية الإمبريالية وهددها بالزوال في واحد من أكبر مناطق نفوذها وأكثرها حيوية، وأخطرها تأثيراً على مصالحها الإستراتيجية الاقتصادية والأمنية وهو الأمر الذي دفعها إلى الإسراع في العمل لاحتواء هذا الزلزال ووقف تداعياته اللاحقة، بإعلان الحرب ضد الثورة ومحاربتها وأدائها في المهد قبل أن يستفحل أثرها وتأثيرها على كل ما حولها.

ومن هنا بدأت أطول حرب في التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وأكثرها دموية، مثلت ذروة الصراع في الإرادات والخيارات السياسية بين قوى الثورة والتقدم وقوى الإستعمار والتخلف، ومحورت حولها أكبر عملية فرز واستقطاب على الساحة الوطنية والعربية والدولية.

خبره من جنود الثورة وصانع فجرها السبتمبري ولج على عبدالله صالح أتون هذه الحرب وبخاض غمار معاركها منذ اليوم الأول دفاعاً عن الثورة والجمهورية، منتقلاً بين جبهاتها ومواقعها وخنادقها المختلفة لأكثر من ست سنوات دون كلل أو توقف من صنعاء إلى

إلى سارب إلى حريب، إلى حراز والحيمتين وغيرها. كل شيء حوله كان يتغير، المواقع والأعمال القتالية، المواقع، الخنادق والرفاق، وظروف المكان والزمان باستثناء البندقية التي أبنت أن تفارقه وترى كتيبه من لقلها، ورائحة البارود العاقبة منها.. كانت علاقتهما أكثر من حميمة، لم تخل قط في أية معركة، على الدوام طوح بإرادته وبنائه.. كانت بالنسبة له رمزاً لإرادة الثورة ووسيلة للدفاع عنها وعنوان انتصارها.



مجموعة من جنود الثورة في حراز

مقاتل شجاع



١٩٦٩م

في الأشهر الأولى التي أعقبت انتصار الثورة رقي إلى رتبة مساعد استحقاقاً وتقديراً لجهوده الوطنية، وفي العام ١٩٦٣م رقي إلى رتبة ملازم وكانت حصيلة منطقيته لأدواره البطولية وأعماله الفذة في معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية التي خاض غارها دون توقف على مدى عام كامل في أكثر من منطقة وخارج من إحدى معاركها في المنطقة الغربية حاملاً أول جراحاته في تلك الحرب، وفي نهاية ذلك العام أصيب مرة ثانية في إحدى المعارك التي خاض غارها في المنطقة الشرقية للمدينة صنعاء.. في العام ١٩٦٤م رأت قيادة الثورة ضرورة أن تضع تحت قيادة مثل هكذا محاربين ورجال ثورة مخلصين يعتمد عليهم الوطن أهم وأقوى الأسلحة التي يمتلكها الجيش في ذلك الوقت «المدرعات» وتم تأهيله في مدرسة المدرعات قبل أن يوزع به في أخطر قطاعات الحرب وأكثرها ضراوة.

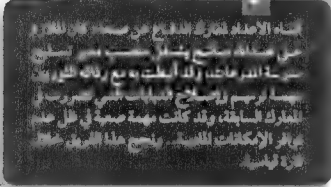
لقد أبدى ضرورياً من الشجاعة النادرة في جميع المعارك التي خاضها، وكشفت الوقائع عن مهارات رفيعة في الاستخدام الفعال لهذا السلاح وقيادته وإدارته بنجاح في أرض المعركة وجعل منه وفاته في سلاح الدروع نموذجاً يحتلون به ويتعلمون منه دقة التصويب وفنون القيادة وأساليب الحرب المدرعة في الظروف والمواقع المختلفة، وهذا ما أهله لشغل مناصب قيادية مختلفة في هذا السلاح من قائد دبابة، إلى قائد فصيلة، إلى قائد سرية، وإلى أركان حرب كتيبة مدرعة ومدير تسليح مدرسة المدرعات، ثم مدير تسليح المدرعات.



مع رجلاء الدروع

القيادة والسرور من الصفحات
النادرة إلى مع المعارك التي
خاضها وحملت الوقائع من
مهاراته رفيعة في الاستخدام
الفعال لهذا السلاح وفاته
وأدارته بنجاح في أرض
المعركة

أحد أبطال السبعين



غايات نبيلة، ولم يتخل عن هذه السمة القيادية النبيلة مطلقاً حتى في أصعب اللحظات وفي ذروة القتال التي يتحدد فيها مصير المعركة بشكل عام، فإن أفكاره ونظراته مشدودة إلى كل فرد من المقاتلين معه، وفي أكثر من موقع ومعركة استخدم البداية كوسيلة لإنقاذ المصابين وأخلاهم من أرض المعركة حين تنعدم الوسائل الأخرى.

إنه واحد من أبطال حرب السبعين الذين قيل عنهم: «إن كل واحد منهم يجوض في اليوم عدة معارك وفي مواقع مختلفة وعمل مدى ٧٠ يوماً، وكانت لحظات حياته مشحونة بالأفعال والحوادث طوال ساعات الليل والنهار، مجروحاً، ودفاعاً هناك وتراجع في هذا الموقع أو ذاك، استشهادات وبطولات فردية وجماعية ومعارك متواصلة لا أحد يثق بالخروج منها سالماً، كانت الحرب متواصلة وعنيفة ومشاهدة تتعاقب دون أن تعار اعتماداً يذكر.. في غمرة الصراع، لم تكن نهم بعملية تدوين تفاصيل الأحداث والوقائع، فكل يوم كان تاريخاً بذاته ومن الصعب على أي مقاتل ميداني أن يدون أياماً من تفاصيل هذا اليوم ووقائعته ومعاركه التي تتلاحق بسرعة كبيرة، لا تجارحاً سوى سرعة المنوت الباحث عن ضحايا جدد وسط هذه المعركة وداخل منازل المواطنين».

أثناء فترة الإعداد لمعركة الدفاع عن صنعاء كان الملازم علي عبدالله صالح يشغل منصب مدير تسليح مدرسة المدفوعات، وقد أنبأته به مع رفاقه الثوريين في ذلك السلاح مهمة ترميم وإصلاح الدبابات التي تضررت خلال المعارك السابقة، وكانت مهمة صعبة في ظل عدم توافر الإمكانيات المادية وقطع الغيار والخبرات الفنية المتقدمة، إلا أن هذا الفريق تمكن خلال فترة قياسية من إعادة الجاهزية الفنية والقتالية لأكثر من ثلاثين دبابة وهذا الرقم يوازي تقريباً نصف عدد الدبابات التي اشتركت في معارك الدفاع عن صنعاء.. تولى أيضاً مهمة الإشراف على تسليح رجال المقاومة الشعبية ويبادر بالتواصل المباشر مع أهله وأبناء منطقته سنحان وعمل معهم على تشكيل فرق من المتطوعين والجيش الشعبي الذين وصلوا إلى صنعاء حيث تم تسليحهم وتنظيمهم في جماعات قتالية للمشاركة في الدفاع عن الجمهورية.

في ١٩/١١/١٩٦٧م وبعد حرب استمرت منذ الأيام الأولى لانتصار الثورة وخلفت دماراً بشعاً لوطنا، وأكلت الحرث والنسل، ومزقت بوحشية نسيج الوطن ووحشته الاجتماعية، بدأت جماعات المرتزقة المحليين والدوليين وقوى الظلام والتخلف تحاصر عاصمة الجمهورية وتدنق أبواب أسوارها متحفزة لإعادة استباحتها بوحشية ودمية تفوق تلك التي جرت في العام ١٩٤٨م.. وضمن بنود خطة الدفاع عن العاصمة أوكلت إلى الملازم/ علي عبدالله صالح قيادة سرية دبابات تحت إشراف القائد العام للقوات المسلحة الفريق/ حسن العمري وتكون إلى جانب عدد من وحدات المشاة قوة متحركة لدعم المواقع التي تتعرض للهجوم أو الاختراق من قبل القوات المعادية.. كواحد من أبطال حرب السبعين.

خاص كل معاركها الكبيرة والحاسمة وفي مختلف عمار القتال، ويستحيل على المرء ألا يجد اسم هذا البطل ودوره البارز وهو يقرأ أحداث ووقائع أيام من معارك الحصار الشهيرة.. لمحة السبعين يوماً كشفت عن المزيد من السجيا الثورية والقتالية والمواهب القيادية لهذا الضابط التي تجلت من خلال إبداعاته الحربية وأساليبه وخطته في خوض الأعمال القتالية باختلاف أشكالها الهجومية والدفاعية، وإجادته استخدام وقائد المدفوعات وتوظيفها في حسم المعركة وإزالة الهزيمة بالعدو، وإستغلاله المتميز والممر لكافة الخصائص الفنية والقتالية للدبابات وما تمثله من ميزة تفوق نسبية على الخصم في أرض المعركة، وإبتداع تكتيكات وأساليب مناورات ثنائية وحركية فاعلة وغير مسبوقة مستمرا كل نقاط الضعف عند العدو أمام هذا السلاح، وفي الوقت ذاته حرمانه من استخدام عوامل ووسائل قوته ونفوذه.

في معارك السبعين يوماً ظهرت إنسانية هذا الضابط في أسطق صورها أثناء المعارك والمواقف المصيرية الحاسمة في حوصه على حياة كل من حوله من المقاتلين، ولا يرسل أباً من مروضيه إلى دروب الهلاك، وسين لا يجد حلاً آخر فإنه يقدم على ذلك مضطراً ويكون في طليعة من يتراد هذه الهالك ليقدّم لزملائه نموذجاً حياً للتضحية بالذات في سبيل الآخرين وتحقيق



١٩٧٤م

قائد عسكري ميداني

كانت الوحدة المدرعة التي
توجدت في العديد من الفئات
والتي كانت الوحدة والجمهورية
والسيادة والاستقلال...
وكانت هذه القائد ليحتل
موقع الصدارة في صفوف أسير
القادة الوطنيين العسكريين.

وتنامي التدخلات الخارجية نهاية السبعينات، ومطلع الثمانينات من القرن
الماضي حرصت القيادة السياسية والعسكرية للجمهورية أن تدفع بهذا
القائد المحتك إلى مختلف النقاط المشتعلة ويؤثر الخطر التي تتمرص فيها
سيادة البلد وحدودها الدولية لاخرافات واعتداءات عسكرية معادية
وشاركت الوحدة المدرعة التي يقودها في العديد من المعارك دفاعاً
عن حدود الدولة الشبالية والجنوبية وسطر أفرادها مآثر وطنية خالدة
وانتصارات كبيرة دفعت بهذا القائد ليحتل موقع الصدارة في صفوف
أشهر القادة الوطنيين العسكريين الذين كرسوا حياتهم لخدمة هذا الوطن
والدفاع عنه.

ظل محتلباً صهوة دبابته يقود التشكيلات المدرعة من موقع إلى آخر، وفي
الطلعة المجومة لجيش الثورة وهو يواصل زحفه لمطاردة قلوب القوات
المعادية إلى خارج حدود الوطن... حينها فقط وجد استراحة للقاتل استعاد
فيها بعضاً من قواه قبل أن ينضم مجدداً إلى صفوف الشعب للإنخراط في
معركة البناء السلمي وإنجاز أهداف الثورة السبعينية، ومشاركة رفائه
العسكريين في إعادة بناء مؤسسات الوطن الدفاعية والأمنية، مواصلاً
في الوقت ذاته مهامه كقائد ميداني في سلاح المدرعات، لأداء رسالته
الوطنية والتاريخية وتنفيذ واجبه العسكري في حاية الأمن والاستقرار
الداخلي والتصدي لكل أشكال التآمرات والأعمال التخريبية والتمردات
العسكرية المسلحة.. الفترة التي عاشها الوطن في حالة من عدم الاستقرار



في القاهرة عام ١٩٧٦



قائد لواء تعز

علي عبدالله صالح قائد عسكري ميداني عتُرف أمضى عقدين من شبابه في خنادق الدفاع عن الثورة والوطن هو أيضاً رجل سياسة عتُرف اقترن تاريخه السياسي بالثورة وتاريخ الوطن المعاصر، منذ لحظة إنتحاقه بالعمل الثوري الوطني وهو على تماس مباشر بكافة القضايا والمهموم الوطنية وداخل ميادين المترك السياسي وتحفظ صفحات التاريخ بمواقفه وأدواره كمعتصر وطني فاعل في كافة الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها الوطن وقطب من أقطاب قوى التحديث والتغيير الثوري، دعم حركة ١٣ يونيو التصحيحية ١٩٧٤م وكان أحد أقطابها القيادية إلى جانب الرئيس إبراهيم الحمدي، الذي وجد في علي عبدالله صالح شخصية قيادية فذة وثورياً عتُرفاً ووطنياً خلصاً يضطلع بدور متميز في ترسيخ دعائم أمن الوطن والدفاع عنه، وهو ما أمّله في العام ١٩٧٥م ليكون قائداً للواء تعز وقائداً لمسكر خالدين الوليد، ويعتبر من أهم وأكبر المحاور العسكرية في الجمهورية من حيث القوة والتعداد والمساحة الجغرافية، التي تضم قطاع باب المندب والمنطقة به حماية أهم وأخطر الممرات الدولية البحرية في المنطقة.

هذا التمييز لم يخلُ من أبعاد سياسية نظراً لمكانة وأهمية محافظة تعز بالنسبة للدولة والوطن باعتبارها أهم المراكز الحضرية في الدولة أولاً من الناحية الإقتصادية باعتبارها أكبر محافظات الجمهورية في تعدادها السكاني وتأتي في الصدارة من حيث تطور مكوّناتها الإقتصادي وإقتصادياً وثقافياً وعلمياً كما أنها غش أحد مراكز النشاط السياسي الذي تتفاعل فيه



مختلف التيارات الفكرية والسياسية والأيدولوجية والحزبية التي تتجاوز بآثرها ونشاطها إطارها الجغرافي إلى كل ما حولها، علاوة على أهميتها الإقتصادية والتجارية القصوى كأهم روافد التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت شكلت هذه المحافظة عبر تاريخها منبعاً متجدداً للنشاط الثوري في البلد ولكل الأفكار والتيارات الأيدولوجية العقائدية باختلاف انتماءاتها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وهي قرية من عاصمة الشطر الجنوبي من الوطن وجعلها النظام قاعدته الرئيسية في تصدير أفكاره ومعتقداته اليسارية وأيدولوجيته الاشتراكية إلى الشطر الشمالي بالاستناد إلى وجود أعداد كبيرة من أبنائها في قيادة الحزب الاشتراكي.

مثل هذه المحافظة تحتم الضرورة وجود قائد سياسي وعسكري يمتلك كل الموصفات والمؤهلات الضرورية التي تمكنه من قيادتها بشكل ناجح ويعوض الضمانات الكثيلة لجعلها أحد مراكز قوة الدولة والنظام لا بؤرة لإضعافها، وحده علي عبدالله صالح قادر على تحقيق ذلك بحكم ما ينفرد به من ملكات قيادية تجمع بين صفات القائد العسكري والقائد السياسي.. مثل هذه المسؤولية الوطنية القيادية الكبيرة عندما تناط بشباب أكمل العقد الثالث من عمره، إنسا تثل إقراراً وطنياً من قبل الشعب والقوات المسلحة بما يمتلكه علي عبدالله صالح من عبقرية وفهم عميق في الشؤون العسكرية، وما يتميز به من قدرات قيادية وتنظيمية وخبرات إدارية وسياسية، كما أن ماضيه وإعداداته الثوري العميق وتاريخه الإنشائي المشرق في مختلف المراحل السابقة يعتبر من أهم الصفات التي تميز بها هذا القائد العسكري الكبير وخير ضمانة لثقة الجماهير.



أثناء قيادته لواء تعز نجح في تقويض الأعمال العسكرية التخريبية لما كان يسمى بالجبهة الوطنية والحد من نشاطاتها الفكرية والسياسية والإعلامية والدعائية في أوساط السكان، وقاد الكثير من المعارك الناجحة ضد هذه الجماعات التخريبية، وتدمير بنيتها التحتية وخطوطها اللوجستية، وجعل منها مجرد ظاهرة إعلامية.

من خلال موقعه كقائد اللواء تعز لعب علي عبدالله صالح دوراً حاسماً في القضاء على التمردات والإضرابات التي حلفت بها الشهور القليلة من حكم الرئيس القشسي، ففي نوفمبر ١٩٧٧م نجح في القضاء على هجوم مسلح قامت به عناصر الجبهة الوطنية في محاولة للسيطرة على منطقة «الحجرية» العرة حيث اعتقلت عدداً من وجهات المنطقة وعلمائها، وتمكن من خلال عملية عسكرية خائفة وبدعم من الكتيبة التي كان يقودها الرائد محمد عبدالله صالح من القضاء على فلول التخريب وتخريب الرهائن الخمسين قبل أن تدامهم البركان التي أضرمها المخربون في المبنى. وتمكن أيضاً من القضاء على التمرد العسكري بقيادة عبدالله عبدالعالم الذي تحصن وقواته في منطقة الحجرية واحتل مدينة «الزربة» وقاموا بقتل عدد من مشائخ ووجهاء تعز، وتمكن من طردهم إلى خارج الحدود بعد معارك قاسية استمرت عدة أيام.

الإعداد لمؤتمر قمة الدول المظلة على البحر

الأحرار:

أثناء قيادته لواء تعز استضاف اليمن في هذه المدينة مؤتمر القمة الرابع للدول المظلة على البحر الأحمر شارك فيه إلى جانب الرئيس إبراهيم الحمدي كل من الرئيس سالم ربيع علي، والرئيس السوداني جعفر النميري، والرئيس الصومالي محمد سياد بري، ولأن إمكانات المحافظة والبلد في تلك الأيام كانت متواضعة ومحدودة، فقد أوكلت مهمة الإعداد والتخضير والتمهيد لهذا المؤتمر إلى الأخ علي عبدالله صالح بحكم ما يمتلكه من ملكات ومواهب، وما يتمتع به من ديناميكية ونشاط، وفي مقر القيادة العسكرية يتمزق هذا المؤتمر، وقد نجح علي عبدالله صالح وبجهوده الخاصة وحكته الإدارية والقيادة من التغلب على شحة الإمكانيات والإعداد للمؤتمر بكل ما يلزمه من متطلبات وشروط النجاح بشكل رائع ومتكامل فاق تصورات المشاركين بمن فيهم رئيس مجلس القيادة الذي أبدى إعجابه وتقديره بكل ما أنجزه قائد منطقة تعز وبقداراته على تجاوز شحة الإمكانيات، واتخاذ المهام العظيمة والحظيرة التي يجدها الآخرون ضرباً من المستحيل.

تيسر الضباط:

هذه التسمية أطلقت على الضباط علي عبدالله صالح، ومتعارف عليها في الأوساط العسكرية والسياسية والشعبية اليمنية بأنها تكون سمة مميزة لواحد فقط من بين جميع الضباط، وتقديراً وإقراراً من قبل الجميع بما يتفرد به صاحب هذا الاسم من ملاكات وميزات عسكرية خاصة كالشجاعة،

والإقدام، والمغامرة، والمهارة القيادية والقتالية والحجرات والمعارف والعسكرية، الرئيس إبراهيم الحمدي الذي تأنى إلى سمعه الصفات التي يتفرد بها «تيسر الضباط» حاول أن يضعه ضمن دائرة الاختيار ليتأكد ما إذا كان علي عبدالله صالح كذلك حقاً أم أنها مجرد دعاية، هذا الانتحار لن يخلو من عنصر التحدي والمراعاة حين خاطبه الحمدي قائلاً: «يقولون عنك أنك «تيسر الضباط» وأضاف ببرة فيها الكثير من التحدي الواضح «إذا كنت كذلك حقاً فأنا أتأكد أن تتخطى غدا الحراسات العسكرية وتصل إلى المنصة الرئيسة في ميدان الاحتفالات للمشاركة في الإحتفال، بموجب هذا التحدي أعطى الرئيس الحمدي تعلياته المشددة إلى القوات العسكرية والأمنية في العاصمة صنعاء ومناقضها وللغوة الكلفة بحراسة الميدان والمنصة بعدم السماح للرائد علي عبدالله صالح بالوصول إلى ميدان الإحتفال ومنعه من دخول المنصة، وكانت المفاجأة المذهلة للرئيس الحمدي عندما وصل إلى منصة الإحتفالات الرسمية أن وجد علي عبدالله صالح جالساً أمامه ويستقبله فيها، عندما أدرك الرئيس الحمدي أن الرجل أكبر مما كان يفكر عنه وأنه أدنى وأشجع مما يتصور.



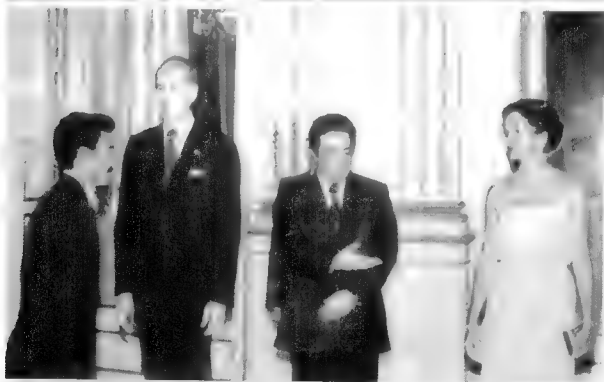
مع المستشار حسين الحبيشي في فرنسا عام ١٩٧٦م



تونس ١٩٧٦م



السعودية ديسمبر ١٩٧٦م



فرنسا ١٩٧٦م



مع عدد من زملائه منهم علي صالح الشيبه ١٩٧٥م





مع الرئيس إبراهيم الحمدي ١٩٧٦م



تمز ١٩٧٥م

صفحات كانت مجهولة

مقترح من علي عبدالله صالح
وعبد الحفيظ جهران وعلي بن علي صبرة بشأن:

التنظيم السياسي اليمني (الموحد)

لقد وضعت اتفاقيتا القاهرة وطرابلس بشأن الوحدة اليمنية، الشعب اليمني بأسره أمام منعطف تاريخي جديد، ووضعت أمام كافة القوى الوطنية اليمنية مهام ومسؤوليات هامة وجديده، وأمام هذه المهام والانطلاق من التصور الواضي لواقعنا اليمني، واستفادة من الدروس التي اغتنمت بها تجربتنا طوال المرحلة الماضية، ونمشيا مع متطلبات ومهام المرحلة التي تفرض تضامر كل القوى الوطنية في تنظيم سياسي واحد ونحوها بما من المتطلبات النظرية التي وردت في بيان القاهرة وطرابلس والتي حددت المرحلة ومهامها، ونجميدا لأية نشاطات لإثارة التناقضات والخلافات الداخلية بين القوى المعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية في الظروف الحاضرة وإيماننا منا بضرورة تعاون وتضامر كل القوى والفئات الوطنية المتواجدة على طول الساحة اليمنية وعدم قدرة أي منها منفردة على قيادة الشعب، لهذا كله سيقرر تنظيم سياسي يعني واحد تتحدد سياته وطاقمه ومهامه على النحو التالي:

1. الطابع الموحد،

الوحدة اليمنية مقياس الوطنية اليمنية، ولا يمكن لأي يمني غلص إلا أن يضع الوحدة اليمنية من ضرورات الحياة اليمنية اليومية والإيمان بالوحدة اليمنية لا يتطلب رغبة عاطفية في دولة أوسع وأكبر وإنما ينطلق من الإيمان بوحدة الشعب اليمني الطبيعية ومن ضرورات العصر والمصر، فهي الدخول الجدي لبناء دولة عصرية اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وبدون الوحدة سيظل كفاح الشعب اليمني من أجل استكمال تحرره وتقدمه الاجتماعي معرضا للنكسات والإطامع.

والوحدة اليمنية وإن كانت اليوم قد قطعت شوطا في طريقها إلى حيز الوجود بعد اتفاقيتي القاهرة وطرابلس، فهي مازالت تحتاج إلى كفاح وصلاة كل الجماهير اليمنية في الشمال والجنوب للسير بها على طريق التحقيق ووضع الاتفاقيتين موضع التطبيق شكلا ومضمونا، ومن هنا تنبع أهمية التنظيم السياسي اليمني ذي السمة الموحدية والذي يعمل من الوحدة هدفه العظيم المباشر من جهة، ويحشد مطامع الشعب اليمني بأسره في برامج ونشاطاته من جهة ثانية، ويمتد كل القوى الوطنية المنتجة من جهة ثالثة.

ديمقراطي جماهيري:

إن شعبنا اليمني يتحمل بروح النضال من أجل الديمقراطية منذ أقدم العصور وبالرغم من حكم الجيروت الإمامي والإرهاب الاستبدادي فقد ظل شعبنا بنفس حضاري عريق يقدس هذه التقاليد، وقد عبرت اتفاقية القاهرة عن هذه التقاليد عندما نصت في مادتها الثالثة على ضمان جميع الحريات الشخصية والسياسية والعلامة للجماهير كافة ولتختلف مؤسساتها ومنظمتها الوطنية

شكل الهاجس الموحد لدى الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله المسؤوليات القيادية المتعاقبة وآخرها تولي قيادة لواء تعزيز جزءا من وعيه وثقافته التاريخية والوطنية المبكرة، تمت معه في غثفل مراحل نضاله الثوري مؤكدة أهميتها وقوة فعلها في تلاحم ووحدة أبناء الوطن الواحد في خنادق الدفاع عن الثورة والجمهورية والكفاح الثوري التحرري ضد الاستعمار الأجنبي فقد كان واحدا من ثلاثة هم: علي بن علي صبره، وعبد الحفيظ جهران، وعلي عبدالله صالح بأدروا إلى إعداد مشروع وثيقة البرنامج السياسي والنظام الأساسي للتنظيم السياسي الموحد على أن يكون النواة الديمقراطية الأولى لواحدية أداة الثورة اليمنية (26 سبتمبر 14 أكتوبر) القادرة على استيعاب مختلف القوى والآراء والبيانات السياسية الوطنية وتعبئة الطاقات والإمكانات الوطنية وتوجيهها لتحقيق أهداف الثورة، وكانت المادة المبادرة بأعداد وثيقة برنامج التنظيم السياسي الموحد لدولة الوحدة بعد اتفاق طرابلس الذي نص على إيجاد تنظيم سياسي موحد والموقع من قبل الرئيس القاضي عبدالرحمن الأرياني .. وسالم ربيع علي..

هناك محطات متميزة في المسار النضالي السياسي الموحدوي المبكر للرئيس علي عبدالله صالح تعود بدايتها إلى العام 1972م حيث بدأ بالتواصل والتنسيق المستمر مع عدد من زملائه المناضلين الحدوديين في الشطر الجنوبي من الوطن آنذاك لغرض الدفع للعمل الموحدوي وقيادة نضالات الشعب اليمني ومسيرة الثورية في إخماتها الصحيحة والعمل على توحيد قطاعات الشعب المختلفة في الشطرين في إطار تنظيم يعني واحد..

خلال هذه الفترة تشكلت قناعات لدى الغالبية من هؤلاء المناضلين بضرورة ترجمة مضامين الاتفاقيات الموحدوية ضمن رؤية منهجية لتوجهات المرحلة النضالية للشعب بأبعادها الموحدوية بكل ما تشترطه من وسائل وأدوات وآليات عملية موحدة تلائمها وقادرة على العمل العلني بإمتداد الساحة الوطنية كلها، فساهموا بمبادرة شخصية من الرائد علي عبدالله صالح آنذاك بإعداد الوثيقتين التاليتين:



والهنية واتخاذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة غمارة الحريات، وإذا كانت كل من اتفاقيتي القاهرة وطرابلس يكملان بعضهما البعض فقد نصت الأخيرة على إنشاء تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف وتخلقات المهادنين الأمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية. وهكذا يمكن على ضوء الاتفاقيتين فهم التنظيم السياسي على أنه ضمانة ووسيلة لممارسة الحريات العامة وحمايتها وأداة من أدوات الكفاح ضد التخلف والاستعمار القديم والجديد. ولكي يكون التنظيم قادراً على أداء هذه الهام الجسيمة لابد له من أن يكون أداة ديمقراطية قادرة على استيعاب كل القوى ومختلف الآراء والأفكار وأن تتحدد مواقفه المختلفة عبر الجدل والمناقشات الديمقراطية والحوار المسؤول، وعبر خضوع الأقلية للأغلبية، لقد برهنت التجارب المختلفة القريبة والبعيدة منها:

أن تجربة التنظيم الواحد لا يستطيع أن يؤدي المهام المطلوبة منه ما لم يكن قادراً على استيعاب مختلف الآراء والأفكار سواء النابعة من بين أعضائه أو الصادرة عما حوله، وبدون ذلك فإنه يتحول إلى مجرد مؤسسة محصورة لأفكار ومشايخ مجردة عن الواقع ويعبده عن زخم الجماهير وحرارة دم الحياة. ولذلك فإن التنظيم السياسي البني يتغلغل في علاقاته الداخلية والخارجية من مبدأ الإيثار التام بالديمقراطية وحق الجميع في التعبير عن آرائهم ومواقفهم. وحقوقهم في الدفاع عن تلك الآراء والمواقف، ويعبر التنظيم عن مواقفه من خلال رأي الأغلبية وخضوع الأقلية للأغلبية.

ومن جهة أخرى فإذا كانت الديمقراطية تشكل عاملاً هاماً في حقن التنظيم كأداة حية نشطة فإن استلزام التنظيم لروح الجماهير وتطلعها شرطاً أساسياً لنجاحه، وبالقدر الذي يتمكن التنظيم من التعبير عن مصالح الجماهير اليومية المباشرة وطموحاتها وتطلعاتها البعيدة بالقدر الذي يتمكن من استقطابها إلى صفوفه ودفعها للنضال من أجل أهدافه، وحتى يتمكن التنظيم من صياغة براعه العملية لمختلف جوانب الحياة، فإنه يمارس عمله في الوقت الراهن على الأسس التالية:

3. داخليا:

مقدمة:

ينطلق التنظيم في رسم برامجه وخطه على ضوء تحليله لواقع المرحلة وعلى ضوء فهمه لمهام ثوري السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر، وعلى ضوء فهمه لمواقف وعلاقات ومصالح مختلف القوى الاجتماعية في هذه المرحلة، ويحدد موقفه من مختلف القوى على ضوء فهمه للشعب والأيناء به، وعلى ضوء المصالح الوطنية والشعبية العليا.

وإذا كانت إتفاقية الوحدة في مضمونها قد حددت مهام المرحلة بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية فإن معنى ذلك أن الشعب سيناضل من أجل تعزيز استقلاله السياسي واستكمال تحرره الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ معالم حياة جديدة يتوافر فيها لكل مواطن حياة كريمة، سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا.

4. سياسيا:

لا بد لنا من مواصلة الكفاح من أجل المحافظة على استقلال بلادنا وثبات سيادتنا الوطنية على جميع أجزاء اليمن، وأن تكون علاقتنا مع كل دول العالم قائمة على أساس احترام استقلال وسيادتنا على أرضنا وعدم التدخل في شؤوننا أو محاولة جرننا إلى أية تبعية سياسية أو اقتصادية.

5. اقتصاديا:

لا بد لنا من مواصلة الكفاح لاستكمال تحررنا الاقتصادي بالاعتماد على النفس والعمل على تطوير وتنمية مصادر ثروتنا الطبيعية وعارية أية محاولة أجنبية لاستغلال ثروتنا سواء بجعلها مواد خام لمصانعها أو جعل بلادنا سوقا لتنتجات هذه المصانع، والعمل على إجراء إصلاحات جذرية في ريف بلادنا ومدنه.

5. اجتماعيا:

لا بد من العمل الجاد على فك حصار التخلف الذي فرضه على الشعب اليمني العهد الإمامي المائد في الشمال، وعهد الاستعمار البريطاني وحكم السلاطين في الجنوب، كما يسمي تحررنا الاجتماعي إزالة كل الروابط الاجتماعية التي كانت سندا لبقاء المستعمر وديمومة العهد الأمامي والتي تعتمد على الفوارق الاجتماعية والفئوية والفرقة المعنوية والطائفية وغيرها من الأعراف والتقاليد السيئة التي أصبحت تشكل عقبة أمام تطور هذا الشعب ونضاله من أجل الخلاق بركب الحضارة والإنسانية. إن تحقيق هذه المهام يقع على عاتق كل القوى اليمنية الوطنية والديمقراطية.

ثانيا: أهداف التنظيم:

إن التنظيم يحدد مهام المرحلة في الكفاح في سبيل الأهداف التالية:

1. الاستقلال والسيادة الوطنية.
إن المحافظة على الاستقلال الوطني الذي حصل عليه شعبنا بعد تضحيات هائلة تعتبر من أقدس الواجبات الملقة على عاتق التنظيم السياسي الواحد، والتنظيم لا ينظر إلى الاستقلال الوطني على أنه مجموعة من الطقوس والشعارات والأناشيد، وإنما ينظر إليه كحقيقة حيه تضم مصير الشعب ومقدراته بين يديه وتنسج امامه كامل الحق والحرية في صياغة حياته واتخاذ قراراته بكامل حريته وبدون أي اعتبار لأي تأثير مهيأ كان مصدره إلا مصلحة الشعب الوطنية العليا، وبهية لئلا حياة ما بعد الاستقلال لمصلحة الشعب بأسره، اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا.
2. أن الاستقلال لا يعني شيئا ملم يتجسد في هيمنة الشعب وفرض سيادته على كل شبر من أرضه، ولذلك فإن التنظيم يعمل على حماية وفرض السيادة الوطنية على كل الأراضي اليمنية ومقاومة كل اعتداء أو تدخل يهيء إلى الاستقلال والسيادة الوطنية.

3. الوحدة اليمنية:

إذنا بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، وإن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيم الانقسام وخلق الجواجز والسدود والحدود. ووفاء لتضامن وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على النظام الأمامي الملكي المتخلف في شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية في جنوبه، وحرصا على تعزيز النضال الوطني والتقدمي في اليمن، وتأكيدا بأن

في أفعالنا جميعاً سلطة وشعباً أي أمور مقدسة لا يجوز المساس بها، فخرية المراسلات والاتصالات وحرمه البيت^(١) وحرية الفكر وعدم إلقاء القبض على أي مواطن بدون تهمة أو حسيه بدون محاكمة أو إلقاء القبض أو الحبس من جهة غير الجهة المختصة، كل هذه الحقوق إن تعدت تحمل أي تساهل أو هباجون، لأنها تتنافى وروح الإنسانية وحقوق المواطن.

إن التنظيم السياسي سيمثل بدون هيوادة على إقامة هذه الحقوق وجعلها واقعاً كما يعيشها كل مواطن من المواطنين.

5. بناء اقتصاد وطني يحقق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف إلى تدليب الفوارق بين الطبقات وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من طريق وضع خطة اقتصادية قائمة على أساس التخطيط العلمي الشامل وعلى أساس:

- أ. قطاع عام رائد وموجه.
- ب. قطاع خاص يخطط مساهم وفعال.

وتحدد الخطة دور كل من القطاع العام والخاص والمخطط. لقد نصت أهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة، والمبادئ الوطنية، والمبادئ الوطنية، واتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، على حماية حياة الفرد اقتصادي قوي يقوم على أساس خطة للتنمية لتحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع.

والتخطيط هو الوسيلة الوحيدة لتوجيه الإنتاج والتوزيع لخدمة الأغراض الاجتماعية بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك والمطخرات الوطنية وبلادنا أخرج ما تكون إلى عملية مسح اقتصادي وبشري وجواري شامل لمعرفة إمكانيات البلاد المادية والبشرية وتحديد أقصى استغلالاتها لصالح التنمية.

وبمعرفة الإمكانيات وإيجاد الخطة المصالح الإدارية القادرة على النهوض بأعباء التنمية وتوفير أحدث النظم والتجهيزات، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد قائمة على أساس الاعتراف بضرورة التنمية الاقتصادية، وبمساهمة القروض والمساعدات الاستثنائية غير المشروطة، وتهدف إلى تطوير جميع المناطق البينية وعدم تركيز الإنتاج والصناعة والتجارة والمال والتعليم والفرقون في بعض المناطق دون البعض الآخر، وتصنيع كل المواد الخام المتوافرة في البلاد والدخول في مرحلة التصنيع كحل حاسم لانخفاض الدخل القومي ودخل الفرد والمتطلب على البطالة والأرتفاق والبطالة بما تولده الصناعات من فرص عمل للقادرين على العمل - العاطلين الباحثين عن الرزق تحت كل كوكب - وكفهاية لحماية السيادة البينية والكرامة الوطنية تقرب البلاد إلى غاية الاكتفاء الذاتي على أن تتحمل القطاعات الاقتصادية في البلاد تنفيذ برامج التنمية المحددة لها وفقاً للامعة التي يتبناها المجتمع بوجود قطاع عام حكومي رائد وموجه وقطاع خاص مساهم وفعال، وحتى يكون القطاع العام أداة للدولة الفعالة في دفع وتنفيذ برامج التنمية يجب على الدولة تنمية قدراته التنظيمية والإدارية والمالية، وحماية استقلاله المالي والإداري وإن تناط به مهام تحقيق برامج التنمية في المجالات التالية:

ينطلق التنظيم في رسم برنامج
ويخطط على ضوء تحليل الواقع
المرحلة وعلى ضوء فهم
لنوع السائد والعشرين من
سبتمبر والرابع عشر من أكتوبر

الوحدة البينية هي الأساس في بناء مجتمع مبني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي.

وتأكيداً بأن الوحدة البينية الشاملة بالإضافة إلى أنها قضية للصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والأزدهار للشعب اليمني، وثائق بأن الوحدة البينية الشاملة فوق أي أمل كل مبني على طول رفعة اليمن، هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل، وفي أيضا ضرورة قومية لأننا نحن اليمن من المساهمة

في الكفاح الذي نخوضه الأمة العربية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني، كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها، فإن التنظيم السياسي يعتبر مهمته الأولى المباشرة وقضيته الأولى للخدمة هي قضية الوحدة البينية التي سينتشر من أجلها وفق روح ومضمون اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.

الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية وترسيخ التقاليد الديمقراطية.

إن التنظيم السياسي المبني يعمل بلا كلل في سبيل الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية وسيمثل على ترسيخ أوسع وأعمق للتقاليد الديمقراطية متلفاً من إيمان وثقة بالشعب، ومن إيمانه من أن حرية المواطن وكرامته هي جزء من حرية الوطن وكرامته. إن التنظيم السياسي حين ينادي بالحقوق الديمقراطية وتوطيدها وتقديسها لا يتنقل من كرامة الدولة والمجتمع، ويؤمن التنظيم بأن العمل أبسط مسلمات العصر، وحتى إنساني لا يمكن تجاهله فحسب، وإنما ينطلق أيضاً من إيمانه الراسخ أن الديمقراطية هدف وطني عام يحتاج تحفيظ إلى كرامة الدولة والمجتمع، ويؤمن التنظيم بأن العمل من أجل الديمقراطية وتوطيدها جزء لا يتجزأ من الكفاح في سبيل التقدم والبناء وقهر التخلف بمختلف صوره، وهي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من الاستقلال الوطني في مضمونه الحقيقي وهي الوسيلة الفعالة التي تعلم الجميع - منهم في التنظيم ومنهم خارجه - تعلمنا كيف نفهم حاجات شعبنا وتصحيح أخطائنا وتقدم بأوسع الجماهير للمشاركة والمساهمة في أجل تطوير بلدنا في المدى الزمني المناسب، وفوق هذا كله فبدون مناخ ديمقراطي عميق فإنه لا يصعب علينا بناء حزب يوحد مختلف القوى الوطنية في هذه المرحلة التي تمر بها بلادنا، ويصعب خلق التلاحم بين التنظيم والشعب من جهة، وبين الشعب والتنظيم والسلطة من جهة أخرى.

إن فهم التنظيم للمضمون الديمقراطي في هذه المرحلة يتمثل في حق الشعب في ممارسة كافة الحقوق السياسية وحماية وتقديس حقوقه المدنية، مثل: حق الانتخاب والترشيح للمجالس التشريعية، وإعطاء هذه المجالس كامل السلطات في مواجهة السلطة التنفيذية، وتمثل في حق التجمع والتظاهر واختطبة والإضراب وحرية الصحافة، والتجمعات الغالبية والجماهيرية.

وبمصرورة عامة فإن التنظيم يؤمن بحق المواطن في التعبير عن آرائه وبمختلف الوسائل السلمية المتعارف عليها، وسيمثل التنظيم على استصدار القوانين المنظمة لهذه الحقوق في أسرع وقت ممكن. ومن جهة أخرى فإن حقوق المواطن المدنية أمور يجب أن تترسخ



مع المختبر هيدالغيم السكري ١٩٧٥

أولاً: فرض ضرائب تقرب بين الدخول وتلغي الفوارق المتنامية فيها على دخل الممتلكات العقارية والصناعية والتجارية والنفذية وإعادة النظر في التعرفة الجمركية والضرائب الأخرى على السلع الكيماوية.

ثانياً: توفير الخدمات المجانية والسكن الطبية والغذاء والكساء الرخيص للطبقات العاملة والمحرومة.

ثالثاً: سن قانون الضمان الاجتماعي.

رابعاً: تحديد أجور العمل بما يتناسب ونفقات المعيشة.

خامساً: إقامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية وحماية ودعم النقابات العمالية لصيانة الدفاع عن حقوقها القانونية المشروعة.

في المجال الزراعي،

1. العمل على توفير أفضل الظروف الإنسانية: في صفوف المشتغلين بالزراعة سواء من حيث علاقتهم بالأرض أو المالك أو السلطة بحيث يتوفر لفلاحي بلادنا ظروف تمكنهم من المساهمة الإيجابية في تنمية المجهود الزراعي وخدمة أراضيهم وزيادة محصولهم.
2. إصدار قانون ينظم تسجيل الملكية وأشهر العقاري وتحديد علاقة الفلاح بالأرض والملك والسلطة.
3. تبني الدولة التعاونيات الزراعية وتتولى إنشاء بنك التسليف الزراعي لحل مشاكل التمويل والتسويق وتوفير الأساليب العلمية والوسائل الميكانيكية.
4. على الدولة توفير أحدث النظم والأساليب وأفضل الوسائل والإمكانات لاستغلال واستصلاح أراضي الدولة والأوقاف والبدييات عن طريق التعاونيات الزراعية.
5. تطوير الريف بمد الطرق وتوفير الخدمات العامة في مجال الإرشاد والتسليم والصحة والمرافق كشرط أساسي لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني ووزارة المحاصيل الاقتصادية وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والتوسع فيها.

في مجال الخدمات:

1. على الدولة ضمان الرعاية الصحية وحق التعليم لجميع المواطنين بلا تمييز وإصدار قانون يضمن حق التأمينات الاجتماعية للمواطنين.
 2. على الدولة تحسين المرافق العامة وتوفيرها وتلويها والتوسع فيها بما يغطي احتياجات البعدين جميعاً وإعطاء أولوية التنفيذ لها وخاصة في مجال الطرقات ومياه الشرب والطاقة الكهربائية.
 3. تبني الدولة مؤسسات الثقافة الوطنية التي تهتم بمهام تنمية الروح الوطنية وروح الاستقلال والروح الديموقراطية.
- ولكي يتم وضع خطة للتنمية الاقتصادية في البلاد يكتب لها النجاح وبسهولة العمل بما يرى التنظيم أنه لا بد من توافر العوامل التالية:

العوامل البشرية،

1. تنمية القدرات الإدارية والبشرية والتنظيمية.
2. نحو الأمية ورفع المستوى الاجتماعي للمرأة اليمنية بهدف تأهيل الرجل والمرأة للعمل والانتاج ومشاركة المرأة في صنع الحياة الجديدة^(٢).
3. تدريب العمال الزراعيين على طرائق وأساليب العمل الصناعي للتغلب على البطالة ورفع الكفاءة الانتاجية.
4. تشجيع روح العمل والعلم والابتكار.
5. محاربة الأعراف والعادات السيئة والنزعات الطبقية والقبلية.

(٧)

فيهما يتلادم مع الدين والأخلاق.

- أولاً: الخدمات والطاقة والمرافق.
- ثانياً: الثروة المعدنية والبترونية والتأجم.
- ثالثاً: الصناعة النضلية والمتوسطة والكيماوية.
- رابعاً: استيراد الآلات والمعدات والأدوات المطلوبة

لبرامج التنمية.

- خامساً: استيراد وتسويق السلع الضرورية والحيوية.
- سادساً: تمويل وتجهيز وتصدير المحاصيل الاقتصادية.
- سابعاً: الخدمات المصرفية وخدمات التأمين باعتبارها وعاء للمدخرات الوطنية لتمويل مشاريع التنمية.

إن القطاع العام هو الكمل للنقص في رؤوس الأموال الخاصة التي تنقصها القدرة على توفير مطالب التنمية، كما أن القطاع الخاص يجمجم ويردد في القيام بتنفيذ بعض المشروعات العامة التي تتميز بوجود المخاطر وتتطلب الكثير من النفقات. ولا شك أن القطاع العام مسؤول عن أداء الخدمات التي لا تدر الأرباح والتي لا يقدم القطاع الخاص للاستثمار فيها لعدم وجود فائدة لرأس المال الخاص.

كما يستدعي الأمر سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية الهامة، كما أن القطاع العام المسؤول الأول على تنفيذ سياسة الحكومة الاقتصادية وتحملها وإدارة المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة، وبين من مصادر القوى الرئيسة واستيراد أموال الدولة وتوجيهها والإشراف عليها، على أن يسهم القطاع الخاص والمخطط بفعالية في تنفيذ برامج التنمية المحددة لها خاصة فيما يتعلق بالصناعات الخفيفة والتجارة الداخلية والمقاولات وتصنيع الإنتاج الزراعي والحيواني والمواد الخام المتوافرة في البلاد، والاستيراد والتصدير للسلع غير المنوطة بالقطاع العام، وكذلك المشاريع والخدمات السياحية والنقل البري والبحري ومشاريع الخدمات والزراعة والطباعة والفنون.

وإذا كان النظام الاقتصادي للبلاد يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات وعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فإن التنظيم يتبنى الخطوات التالية لتحقيق هذا الهدف.

الحالات العاملين في الإدارة العامة، وتطور قوانين الخدمة المدنية وإمكانات الواقع الحاضرة والمستقبل، وكادرات العاملين، يمكن التغلب على هذه الصعوبات والتغلبات، وإن الرقابة والفساد والتلاعب والمحسوبية وتجاوز الاختصاصات وتداخلها جريمة ينبغي ضدها حرب شاملة ضدها.

إن الوضع الإداري في المدينة وفي الريف يسجل المكان الأول من اهتمام وكفاح التنظيم انطلاقاً من إيمانه بأنه بدون جهاز إداري جديد لا يتصور لبناتنا أي نجاح وسيظل الجهاز الإداري مصدر العديد من الظلم والمظالم على جموع المواطنين البسطاء في الريف وفي المدينة على حد سواء.

بناء جيش وطني لخدمة الشعب والدفاع عن البلاد،

إن التنظيم السياسي يؤمن تمام الأمان أن بدون جيش وطني قوي فإن حماية استقلال الشعب وتوسيع سيادته على أراضيه تكون معرصة للخطر، ولذلك فإن التنظيم يهدف إلى بناء جيش وطني حديث ومفهوم التنظيم للجيش الوطني الحديث ليس فقط في كونه جيشاً منظماً، ومسلحاً بأسلحة حديثة، بل كونه قوة من الشعب وإلى الشعب، قوة مسلحة ملتزمة بالشعب وأداة يده موجهة في الأساس ضد كل من يحاول المساس باستقلاله وسيادته أو يهدد الشرعية الديمقراطية، ولذلك فإن تربية الجيش ثقافياً وسياسياً واجتماعياً يجب أن توضع في الاعتبار. أمثال مثل هذه التربة ستضع الشعاع المرفق الذي رفعت قواتنا المسلحة منذ وقت بعيد وهو شعار "الجيش للدفاع والإعمار" موضع التطبيق الحلاق ومسجد التلاحم والوحدة الشاملة بين الشعب وقواته المسلحة.

إنهاء وتطويع ثقافة الوطنية وعجارية كل غزو فكري للرجعية والأميريالية:

إن التنظيم السياسي اليمني يؤمن بأن الحدود القائمة اليوم بين أبناء الأمة العربية هي حدود وهمية من صنع الاستعمار الخارجي وفوق التخلف في الوطن العربي، ولذلك فإن التنظيم السياسي، يعني أمن أبنائنا مطلقاً بوحدة الأمة العربية وكفاح في سبيل هذه الوحدة مؤمناً بأن قضية الكفاح من أجل الوحدة العربية أياً تعني الكفاح ضد أعدائنا من الاستعماريين والانفصاليين، ومؤمناً بأن الوحدة العربية في مضمونها لمصلحة الجماهير الشعبية بالدرجة الأولى، وأعداء الوحدة هم أعداء الجماهير ولذلك فإن الوصول إلى الوحدة عبر الوسائل الديمقراطية والإرادة الشعبية.

كما يؤمن التنظيم بأن الوحدة العربية تتطلب من حق الشعب العربي في التحرر والتوحيد وليس من متطلب تعصبي.

إن التنظيم السياسي اليمني سيعمل على تحقيق الوحدة العربية وسيكافح من أجلها بكل الوسائل الممكنة.

وإطلاقاً من إيمان التنظيم بوحدة الأمة العربية ومصيرها المشترك، فإن التنظيم ينفذ بكل ما لديه من إمكانيات مادية ومعنوية إلى جانب كافة قضايا الأمة العربية في كفاحها من أجل التحرر والتقدم وعلى رأس هذه القضايا قضية فلسطين.

إن التنظيم السياسي اليمني يعتبر قضية فلسطين قضية الأمة العربية بأسرها ويعتبر دولة إسرائيل أداة بيد الأمبريالية وقاعدة من قواعدها موجهة ضد الأمة العربية كلها وضد شعوب آسيا وأفريقيا.

ويؤمن التنظيم السياسي اليمني بحق الشعب الفلسطيني في استرداد أراضيه المحتلة ويؤيد بلا حدود المقاومة الفلسطينية وحرية العمل الفلسطيني ويدعو الجماهير العربية للتآلف من حوله وإثارة فرص

التخطيط: هو الوسيلة الوحيدة لتوجيه الإنتاج والتوزيع لحمة الأهراس الاجتماعية هدف زيادة الإنتاج والإستهلاك والمخازن الوطنية

العامل المائي:

1. حماية المخازن الوطنية وتوجيهها لحمة وتحويل خطط التنمية.
2. وضع نظام ضرائبي يحقق التوزيع العادل للدخل ويوجه لأغراض التنمية وزيادة الإنتاج والموارد المالية للدولة.
3. حصر مجال استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مجال التنمية الصناعية والزراعية والسياسية.
4. استخدام النقد الأجنبي للضروريات القصوى التي تقع داخل الإطار العام للخطة المرسومة.
5. تخصيص القروض وتوجيه المساعدات الأجنبية غير الشروطة لتمويل مشاريع التنمية في مجال الاستثمار.

العامل الميكانيكي:

1. استخدام طرق الإنتاج الحديثة في مجال الصناعة والزراعة وما يلزم ويناسب إمكانيات البلاد المالية والبشرية.
2. استقدام الآلات والمعدات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بدلاً من استيراد السلع الاستهلاكية⁽¹⁾.

العامل الاجتماعي:

1. بذل الجهود الجادة على مستوى التنظيم والدولة وتسخير جميع الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية للتغلب على الروح السلبية والانكسالية والأمراض الاجتماعية كالتراكمات الطبقية والتعصبة والعصبية والقبلية وخلق روح المواطنية والاستقلال وروح العلم والعمل والتفاني والنفس.
2. تشجيع الحركة العلمية والفنية والثقافية والعمل الشعبي بدلاً من إحلال الجهد والمال والوقت في المعدات الاجتماعية غير المنتجة.
3. يبنى التنظيم ويدافع عن حق المرأة في العلم والعمل ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق⁽²⁾.
4. تقريب الفوارق بين الريف والمدن.
5. تطويع البدو الرحل وفتح مجالات العمل لهم.
6. التغلب على تباين المفاهيم الاجتماعية والسياسية عن طريق اللامركزية في الخدمات والمعلومات والفنون والمال.

العامل السياسي:

1. وجود أوضاع سياسية مستقرة تمكن من تنفيذ خطط التنمية ومراجعتها برامحها.
2. يعتمد نجاح خطط التنمية على قامة القيادة السياسية بها باعتبارها أفضل وأهم ما تقدمه القيادة السياسية للشعب.
3. تعد خطط التنمية المطلق والمعياري الصحيح لرسم السياسة الخارجية للبلاد.
4. تنفيذ السلطات والوحدات الإدارية في المناطق بعدم التدخل أو التأثير على سير تنفيذ برامج التنمية بأي أسلوب ولأي فرض.

إدارة حديثة لخدمة الشعب وقادرة على استيعاب أهداف الخطة ومهام الدولة الجديدة.

إن التنظيم السياسي اليمني سيعمل على خلق إدارة عامة ونزعة على مبادئ التطوير السريع في بلدنا ومعالجة حاجات الشعب ومستوعبة مهام الخطة المتوقعة.

إن التنظيم إذ يرفع شعار الثورة الإدارية يترك للصعوبات والمخاطر الموروثة والمترابطة تماماً غير أننا نمتنعون عن غير الدراسة الموضوعية

(٣) غير الضرورية.

(٤) المشروعة لها.

العمل امامها ويؤيد كامل التأييد البلدان العربية المحتلة اراضيها من قبل العدو الصهيوني في نضالها من اجل تحرير هذه الأراضي.
كما يؤيد التنظيم شعب الخليج العربي وكفاحه من اجل حريته ووحدة اراضيها، ومن اجل حماية عرويته من كل المطامع الاستعمارية.
ان التنظيم السياسي اليمني يؤمن بسياسة الحياد بمضمونه الانجابي القائم على اقامة علاقات بنائه مع مختلف دول العالم التي تحترم سيادتنا واستقلالنا ومساندة قضايانا التحرر الوطني المعادية للاستعمار والتخلف والدفاع عن السلام القائم على اساس من العدل.

النظام الأساسي للتنظيم السياسي اليمني

مقدمة:

في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ نضالنا الجاهري - النضال الذي بدأ شعبنا اليمني العظيم منذ عشرات السنين ووضعي بالآلاف من أبنائه الأبرار، وما زال مصمماً على الاستمرار في غرض المارك تلو المارك حتى يحرز نصره النهائي الذي يمثل في إقامة مجتمع متطور - مجتمع اشتراكي يزول فيه استغلال الإنسان لأخيه الإنسان إنساناً، ويضمن الكفالية والعدل لكل أفراد الشعب.

في هذه المرحلة التي حقق فيها شعبنا العظيم انتصاره على أعدائه الأولين وهم الإمامة في الشمال والاستعمار والحكم السلطاني في الجنوب، وبهذا ضمن خطواته الأولى والأساسية في طريقه نحو الهدف النهائي.

في هذه المرحلة تصدت بعض القوى الأجنبية والعناصر الرجعية والعميلة في الداخل لمسيرة النضالية واستطاعت أن تخلق التزعزعات الفتنة وأن تدفع الشعب اليمني إلى حل السلام ومواجهة بعضه البعض بهدف تعميق الفوة بين الأشقاء وتغيير اتجاه مسيرة النضال الجاهري، بحيث تضمن هذه القوى استعلاء قيام الوحدة اليمنية عن طريق تثبيت الحدود بين الشطرين، وإزاه هذه التحديات وجد الشعب اليمني نفسه مضطراً إلى أن يتخذ موقفه التاريخي الحاسم في إعلان اتفاقية الوحدة اليمنية وذلك حتى لا يفقد سيطرته على مسار نضاله المقدس، ومن أجل أن يقطع الطريق أمام أية محاولة تهدف إلى خلق العراقيل أو الانحراف بثورته في غير اتجاهها الصحيح.

وهكذا نجد أن اتفاقية الوحدة اليمنية لا تكن احتمالاً بقدر ما هي النتيجة الحتمية للتحولات التاريخية والتحديات التي واجهها نضالنا الجاهري في هذه المرحلة، فبدأت بوقتها المهددة لتكون نهاية مشرفة للمرحلة النضالية السابقة وخير وسيلة يبدأ بها الشعب اليمني العظيم مرحلته النضالية المقبلة.

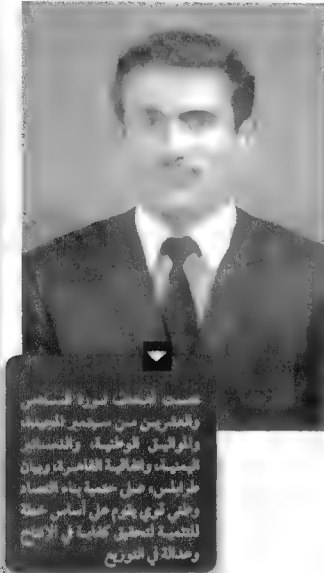
ولقد حددت اتفاقية القاهرة وبين باريس معالم مرحلتنا القادمة بأنها مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، لذلك فإن ظروفنا الموضوعية تختم على كل الفئات الوطنية وقوى الشعب النتيجة وصاحبة المصلحة في هذه الثورة التمسك بالوحدة اليمنية والإصرار على تحقيقها باعتبارها الطاقة الخلاقة التي تدفع بالمسيرة الثورية في اتجاهها الصحيح - ونحكمها، ولعل أصدق ترجمة للوحدة في نظرنا هي الصيغة التي يجب أن يقوم عليها تنظيمنا السياسي بحيث نلتقي في إطاره كل القوى المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة، إذا فلا بد وأن يكون التنظيم ذا طابع وحدوي وأن تكون سمته ديمقراطياً جامعياً.

الباب الأول

مادة (1): أهداف التنظيم:

1. استكمال التحرر الوطني سياسياً واقتصادياً.
2. تحقيق استقلال الاقتصاد اليمني وعارية كل محاولة لجعل بلادنا قاعدة استغالية لأية فئة أجنبية.
3. بناء المجتمع الاشتراكي ورفع مستوى الشعب من

مادة (2): وسائل التنظيم:



1. الفوارق بين الطبقات
2. إنشاء وتطوير ثقافتنا الوطنية وعارية كل غزو فكري للرجعية والأمبريالية.
3. بناء جيش وطني لحماية أرض اليمن الطبيعية وحراسة الثورة اليمنية ومكاسبها الشعبية.
4. العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة ومساندة النضال العربي من أجل تحرير فلسطين واسترجاع الأراضي المقتصة.
5. العمل على مساعدة الشعب العربي في الخليج في نضاله فبد أعدائه.
6. المساهمة الإيجابية لكل الحركات التحررية في العالم والعمل من أجل دعم واستقرار السلام العالمي وإسقاط الإمبريالية.

وطنين، والعمل على تواجده هذه القطاعات في إطار التنظيم عن طريق الممثلين المنتخبين.

5. العمل على تلاحم القوى الثورية والتقدمية على مستوى اليمن الطبيعية وعلى مستوى الوطن العربي.

6. التغلغل في صفوف الشعب وحل مشاكله بواسطة الإقناع.

7. محاربة كل المحاولات التي ترمي إلى تشويش الحقائق ونشر الدعاية المادية والعمل على فضح أعداء الشعب في أي وقت وبكل الوسائل الممكنة.

8. العمل على إزالة كل عوامل الانحطاط ومنها العصية المنصرية والطائفية والقبلية والإقليمية ومحاربة النفعية الخاصة والتنافس الجفري والأنانية وغيرها.

مادة (4)، الواجبات:

1. إن هذا التنظيم الذي سيتولى قيادة الشعب اليمني الواحد نحو حياته الفاضلة يجب أن يكون هو نفسه صورة مصغرة لهذا الشعب العظيم، ولذلك يجب أن يتحل أعضاءه بكل الفضائل والأخلاق التي يدور إليها ويسعى إلى تحقيقها في الشعب اليمني، إذا فمن أجل أن يضمن التنظيم تحقيق أهداف الشعب لا بد وأن يتمتع أعضاءه على اختلاف مستوياتهم بالقيم التالية:
1. التمسك بالقيم الروحية والإيمانية.
2. الوعي الوطني الكامل.
3. التمسك على استمرار الدافع الثوري.
4. الثقة المطلقة بالشعب.
5. الإخلاص والحرص على تنفيذ ما يوكل إليهم من الأعمال الوطنية.
6. القدرة على إقناع الجماهير عن طريق التغلغل في صفوفها وتفهم مشاكلها.
7. القدرة على حل مشاكل الشعب بغير وسيلة الغرض.
8. تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
9. احترام رأي الأغلبية.
10. الاعتراف بالخطأ ومحاربة النقد الذاتي.

الباب الثاني

التكوين

اتسجماً مع إيماننا بأن الشعب هو مصدر السلطة، ومن أجل تمكين الجماهير من ممارسة هذه السلطة وتقرير ومراقبة توجيه سياسة الدولة بحيث تخدم مصالح الشعب أولاً وقبل كل شيء، لذلك فإن الوحدات الأساسية التي تعتبر قاعدة للتنظيم هي: القرية، المدرسة، المصنع، الكلية، والحي في المدينة - تدرج بعدها إيمان التنظيم إلى العزلة أو المدينة الصغيرة، ثم الناحية أو المدينة الكبيرة، ثم القضاء، ثم اللواء، وعليه:

مادة (5): التشكيل:

1. يشكل التنظيم السياسي لليمن الطبيعية على النحو التالي:
1. لجنة التنظيم في القرية - المدرسة - المصنع - الكلية - الحي.
2. لجنة التنظيم في العزلة أو المدينة الصغيرة.
3. لجنة التنظيم في الناحية أو المدينة الكبيرة أو المخلاف.
4. لجنة التنظيم في القضاء.
5. لجنة التنظيم في اللواء.

لتحقيق هذه الأهداف يؤمن التنظيم السياسي لليمن الطبيعية بما يلي:

1. إن القضاء على التحالف الطبيعي بين القوى الرجعية والاحتكار لا يسقط إلا عن طريق التحالف بين قوى الشعب الحقيقية وصاحبة المصلحة الأولى في الثورة الديمقراطية الوطنية.
2. إن الوحدة اليمنية هي خطوة عملية وحمية من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.
3. إن تلاحم القوى الثورية التقدمية على مستوى اليمن الطبيعية والوطن العربي بأبعده ضرورة تفرضها وحدة الفضال الثوري العربي ضد أعداء التقدم والتحرر في المنطقة.
4. إن التحالف بين الرجعية والأميرالية - كأعداء تقليديين لكل حركة تحررية في العالم - إن هذا التحالف يسقط أمام تحالف القوى التحررية على الساحة العالمية - ولذلك فإن الشعب اليمني من أجل ضمان انتصاره على الرجعية والأميرالية لا بد وأن يتحالف مع كل الشعوب المناهضة في العالم ضد العدو المشترك.
5. إن تمديد علاقاتنا مع الدول يجب أن يتم من خلال استبعاد هذه الدول للاعتراف باستقلالنا سياسياً واقتصادياً واحترام سيادتنا الوطنية.

مادة (3): مهام التنظيم:

إن التنظيم السياسي الذي سيتحمل مسؤولية قيادة النضال الجماهيري من أجل إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لا بد وأن يلتزم بمهام أو اختصاصات واضحة من الآن وذلك حتى تسهل عملية الرقابة الشعبية التي لا بد وأن يكون خاضعاً لها ومعيماً عنها ابتداءً من المواطن في الوحدات الأساسية حتى أعلى مستويات التنظيم إلى رقابة المستويات الدنيا ما لوقها - لذلك فإن مهام التنظيم ستكون كالآتي:

1. وضع الفكر الثوري اليمني المطلق والإنساني، النزعة، وذلك من خلال الدراسات والتقارير التي تصل إلى قمة التنظيم عبر سلسلة الفروع المنتشرة في أرجاء البلاد ابتداءً من الوحدات الأساسية، ثم إعادة هذا الفكر بعد صياغته وتنسيقه ليكون دليلاً للممارسة العملية اليومية والتأكد من صحته أو الاستفادة من الخطأ أينما وجد.
2. العمل على تعميق المفاهيم الثورية التي تناسب الواقع وتساير تطور السريع المطلوب، وأصق هذه المفاهيم هي المستوحاة من الواقع نفسه وفي هذه المرحلة بالذات سيعمل التنظيم على توضيح وبصورة المفاهيم التي تضمنتها اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس.
3. العمل على وضع الأسس الصحيحة لبناء حياتنا المقبلة في ظل جمهوريتنا اليمنية الفتية التي تضمن لكل الشعب اليمني تحقيق مبدأ الكفاية والعدل.
4. المساهمة في إعادة تنظيم قطاعات الشعب المختلفة من فلاحين وحيال وجنود وطلبة ونساء ومثقفين ونجار

ث. تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة الناحية أو المدينة الكبيرة.
ج. تخضع لمراقبة لجان الوحدات الأساسية.
ح. لها صلاحية الرقابة على أعضاء لجنة الناحية أو المدينة الكبيرة.
خ. تجتمع مرة كل شهر^(٥)
مادة (١٥). لجنة التنظيم في الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة:
أ. ينتخبها مجموع أعضاء العزل في مؤتمر يعقد سنوياً تحت إشراف لجنة اللواء^(٦)

التنظيم السياسي يؤمن تمام الإيمان
أنه بدون جيش وطني قوي فإن
صيانة استقلال الشعب وترسيخ
سيادته حل أو اضبه تكون معرضة
للخطر، ولذلك فإن التنظيم يهدف
إلى بناء جيش وطني قوى.



عدد أعضاء لجنة الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة لا يزيد عن سبعة ولا يقل عن خمسة.
ت. تنتخب من بين أعضائها مقرراً ومساعدين.
مادة (١١): واجبات لجنة الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة:
أ. تمارس نفس الواجبات التي تقوم بها لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.
ب. تخضع لمراقبة لجان العزل ولها صلاحية الرقابة على لجنة القضاء.
ت. ترسل التقارير الدورية إلى لجنة القضاء.
ث. تنفيذ قرارات وتوجيهات لجنة القضاء.
ج. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر.
ح. ما ينطبق على لجنة الناحية يطبق على لجنة المخلاف أو المدينة الكبيرة.

ب
ت
مادة (١١): واجبات لجنة الناحية أو المخلاف أو المدينة الكبيرة:
أ.
ب.
ت.
ث.
ج.
ح.

ينتخبها مجموع أعضاء اللجان في النواحي أو المخاليف أو المدن الكبيرة المرتبطة بها في مؤتمر يعقد مرة كل سنتين تحت إشراف لجنة اللواء.
ب. عدد أعضاء لجنة القضاء لا يزيد عن تسعة ولا يقل عن سبعة تنتخب من بين أعضائها أمين سر ومساعدين.

مادة (١٢): لجنة القضاء:
أ.
ب.

مادة (١٣): واجبات لجنة القضاء:
أ. الإدارة والإشراف على أوجه النشاط المختلفة في محيط القضاء.
ب. دراسة تقارير واقتراحات لجان النواحي والمخاليف والمدن الكبرى.
ت. العمل على تنفيذ القرارات والتوجيهات التي تصلها من لجنة اللواء.
ث. إرسال تقارير شاملة دورياً إلى لجنة اللواء.
ج. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر^(٧)
تتظم وتشرف على انتخابات الأعضاء في لجان العزل والقرى والوحدات الأساسية الأخرى في نطاقها.

ب
ت
ث.
ج.
ح.

مادة (١٤): لجنة اللواء:
أ. ينتخب لجنة اللواء مجموع أعضاء لجان القضاء المرتبطة إدارياً بمركز اللواء في مؤتمر التنظيم اللواء الذي

مادة (١٤): لجنة اللواء:
أ.

١١. المؤتمر العام.
مادة (٥): لجنة الوحدة الأساسية:
أ. يشترك في انتخابها كل المواطنين الأعضاء في الوحدة البالغين من العمر ثلاث عشرة سنة.
ب. لا يزيد أعضاء لجنة الوحدة الأساسية عن ثلاثة أحدهم مقرر للجنة.
مادة (٧): واجبات اللجنة في الوحدة الأساسية:
أ. توعية المواطنين سياسياً واجتماعياً والعمل على حل مشاكلهم.
ب. العمل على رفع مستوى المواطنين في مختلف النواحي وخلق وتنمية روح المساهمة والتعاون في إقامة المشاريع المفيدة كمشاريع المياه وإصلاح الطرقات وبناء المدارس والمستوصفات وغيرها.
ت. العمل على إتاحة الفرصة أمام المواطنين لإبداء مقترحاتهم وتوجيهاتهم والتعبير عن آرائهم وطلباتهم الخلاقة.
ث. تنفيذ قرارات لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.
ج. وضع التقارير والدراسات عن مختلف نواحي الحياة في الوحدة ورفعها إلى لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة.
ح. تجتمع لجنة الوحدة الأساسية مرة كل أسبوع.
خ. للمواطنين الأعضاء في الوحدة حق تغيير أعضاء اللجنة في أي وقت وفقاً لشروط اللائحة التنظيمية.
مادة (٨): لجنة التنظيم في العزلة أو المدينة الصغيرة:
أ. ينتخبها مجموع أعضاء لجان الوحدات الأساسية في محيطها في مؤتمر يعقد خصيصاً لهذا الغرض كل سنة تحت إشراف لجنة القضاء.
ب. عدد أعضاء لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة لا يزيد عن خمسة.
ت. تنتخب من بين أعضائها مقرراً ومساعداً.

مادة (٩): واجبات لجنة العزلة أو المدينة الصغيرة:
أ. دراسة كل ما يقدم إليها من تقارير واقتراحات من قبل لجان الوحدات الأساسية في محيطها.
ب. الإشراف على أوجه النشاط في مختلف الوحدات.
ت. محاربة الاستغلال بكافة صوره وحشا وجذ.

(٥) على الأقل.
(٦) أو من تنتدبه.
(٧) على الأقل.

- ث. تتحمل الأمانة العامة للجنة المركزية مسؤولية التواحي الإدارية وتنظيمها وضبطها في مختلف اللجان وتشرّف على الإدارات وفقاً للقرارات الصادرة من اللجنة المركزية.
- ج. تجتمع اللجنة المركزية مرتين كل سنة ويمكن اجتماعها في حالات استثنائية بدعوة من الأمانة العامة.
- ح. تنظم للجنة المقويات لمحاسبة أي عضو مع ضياع حق العضو في الدفاع ضد أي اتهام يوجه إليه.
- خ. تنظم وتشرّف على انتخابات لجان الألووية.

اعتبر التنظيم أن الوحدة الجينية هي خطوات عملية وحتمية من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

الباب الثاني عضوية التنظيم السياسي اليمني

مادة (20): العضوية في التنظيم السياسي اليمني حق لكل مواطن يعني تنوافر فيه الاعتبارات الآتية:

- أ. أن يكون يمني الجنسية.
- ب. أن لا يقل عمره عن 18 سنة.
- ت. أن يكون مواطناً صالحاً لا يسمى وراء امتيازات شخصية.
- ث. أن يكون مؤمناً بالعمل في التنظيم وفق برامج ونظامه الأساسي.
- ج. أن يقدم بطلب كتابي إلى لجنة التنظيم في مسقطه.
- مادة (21): واجبات العضو:
- أ. أن يقاوم بشدة كل أعداء الشعب.
- ب. أن يجارح الاستقلال بكل صوره وأشكاله.
- ت. أن يكون قدوة حسنة في مجال عمله.
- ث. أن يقدم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
- ج. أن يلتزم بقوانين وأنظمة ولوائح التنظيم.
- ح. أن يعمل دائماً على رفع مستواه الفكري والفني والعلمي.
- خ. أن يقوم بدور التوعية الوطنية بين المواطنين.
- د. أن يخلق علاقات ديمقراطية ونضالية مع الجماهير.
- ذ. أن يارس النقد والتفقد الذاتي ويسارع إلى تصحيح أخطائه.

مادة (22): حق العضو:

- أ. الترشيح والانتخاب لعضوية المراكز القيادية داخل التنظيم.
- ب. تقديم الاقتراحات وتوجيه النقد البناء.
- ت. الاعتراض على قرارات التنظيم عن طريق رفع الرأي المارضى إلى الجهة الأعلى مع الالتزام بتبنيها.

مادة (23): المقويات:

- محاسب عضو التنظيم عما يأتي:
- أ. الانحراف.
- ب. الإهمال.

يعد مرة كل سنتين تحت إشراف الأمانة العامة للجنة المركزية للتنظيم.

ب. لا يزيد عدد أعضاء لجنة اللواء عن أحد عشر عضواً ولا يقل عن تسعة أعضاء منهم سكرتير ومساعدين ويسبثن من هذا الحكم لواء صماء الذي يمكن أن يبلغ عدد أعضاء اللجنة إلى خمسة عشر عضواً.

مادة (15): واجبات لجنة اللواء:

- أ. تجتمع مرة كل ثلاثة أشهر بدعوة من السكرتير.
- ب. تناقش التقارير المرفوعة من لجان القضاوت وتعمل على حل ما يمكن حله في حدود اختصاصاتها وترفع التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة.
- ت. تشرف على تنفيذ قرارات مؤتمر اللواء وعلى نشاط اللجان في جميع مناطق اللواء.
- ث. تنظم وتشرف على انتخابات أعضاء اللجان في القضاوت والتواحي والمحاليق والمدن الكبيرة في محيطها.

مادة (16): المؤتمر العام للتنظيم:

- أ. المؤتمر العام هو أعلى سلطة للتنظيم السياسي على مستوى الجمهورية اليمنية بحدودها الطبيعية.
- ب. يتكون من مجمرع أعضاء اللجان في الألووية.
- ت. مدة المؤتمر أربع سنوات.
- ث. اختصاصات المؤتمر العام للتنظيم:
- أ. دراسة ومناقشة تقرير اللجنة المركزية للتنظيم وإقراره.
- ب. وضع الخطوط السياسية العامة للتنظيم.
- ت. تعديل الأنظمة واللوائح حسب المتطلبات.
- ث. قراراته ملزمة بالأعلى المطلقة.
- ج. يمكن انعقاد المؤتمر في غير دورته العادية حسب طلبه من اللجنة المركزية أو طلب أكثر من ثلث أعضائه.
- ح. يقبل استقالة اللجنة المركزية السابقة وينتخب اللجنة الجديدة.

مادة (18): اللجنة المركزية:

- أ. اللجنة المركزية هي السلطة التنفيذية العليا للتنظيم على مستوى الجمهورية اليمنية بحدودها الطبيعية.
- ب. تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضاء المؤتمر العام في دورته العادية.
- ت. لا يزيد عدد أعضائها عن سبعة عشر عضواً ما عدا الأمانة العامة.
- ث. مدتها أربع سنوات.
- مادة (19): اختصاصات اللجنة المركزية:
- أ. تنفيذ قرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر العام.
- ب. دراسة التقارير التي تصلها من مختلف لجان الألووية وعمل اللازم بشأنها.
- ت. إصدار القرارات والأنظمة فيما يخص بالقانون الأساسي للتنظيم.

(أ) إلا إذا دعت الضرورة لاجتماعها قبل ذلك.

(أ) التي تقتضيها المصلحة.

وطن على حافة الإنهيار

حين يتجمد فعل أية ثورة تفقد حركتها نحو المستقبل

عبر عصور التاريخ المختلفة كان وسيظل التغيير

والتطور المتواصل إحدى السيات الغرائزية

والمطالبات الحياتية للشعوب التي لا تقبل بالجمود أو

التراجع ضد مصالحها، الأمر الذي يجعل من عملية

التغيير الإيجابي بأبعاده المختلفة «اجتماعية، سياسية،

اقتصادية... إلخ». حتمية وطنية وتاريخية عقب كل

حركة سياسية تستنفذ قدراتها على التقدم نحو الأمام،

وفي البلدان التي تقتصر إلى الديمقراطية كآلية وطنية

للتغيير السلمي، تعمل الأنظمة الدكتاتورية على حماية

وجودها واستمرارها والوقوف ضد قوانين التطور

التاريخية وإرادة شعوبها مما يفتح المجال أمام أزمات

وطنية مستفحلة، ودوامات جديدة للعنف الاجتماعي

والسياسي كما حصل في اليمن خلال ثمانينات القرن

الماضي، حيث دخل الوطن بشطره مستقيم الأزمات

الشمولية المركبة في مختلف المجالات «السياسية،

الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأخلاقية... إلخ».

هذه الأزمات المتولدة عن بعضها بتواتر متسارع مثلت

في جوهرها تجسيدا واقعيا لعدم قابلية أداة الثورة وقيادة

البلد حينها على التجدد والتعاش والتطور مع واقعها

الجديد ومتغيراته المتسارعة عمليا وإقليميا ودوليا،

وعجزها في الوقت ذاته عن تجديد روح الثورة اليمنية

٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر ومشروعها الحضاري من

منظور معاصر قابل للتفاعل والتعاش مع واقع العالم

ومعطياته، وقادر على تلبية المصالح والاحتياجات

المتنامية للشعب حاضر ومستقبلا، باعتبار الثورة تجربة

حياتية وإنسانية حية تعبر بصدق عن إرادة الجماهير

وتطلعاتها عبر مختلف المراحل والظروف... وحين

يتجمد فعل أية ثورة وتفقد حركتها نحو المستقبل

بشروطه ومعطياته وتكون عاجزة عن تلبية احتياجات

المواطنين، وتجديد ذاتها فإنها ستفسح المجال لتخلف

الشعب عن ركب الحضارة وحالات عدم الاستقرار

الاجتماعي والسياسي والعنف والقتال الداخلي.





مع الرئيس أحمد حسين الفشمي ١٩٧٧م





جذور العاصفة

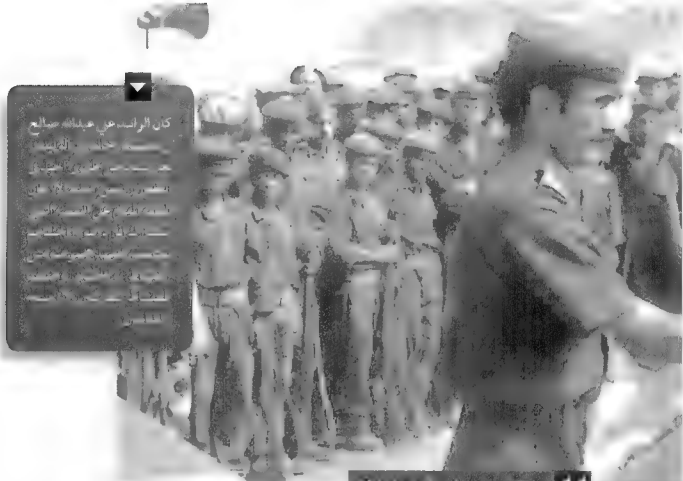
واجه الوطن أحداثاً عاصفة كان أبرزها اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي في ١١ أكتوبر ١٩٧٧.. وفي ٢٤ يونيو ١٩٧٨ اغتيل الرئيس أحمد حسين الفخمي بواسطة حقيبة ملفومة حملها إليه مندوب من عدن، وفي ٢٦ يونيو أعدم الرئيس سالم ربيع علي على يد رفاقه في عدن.



أحداث يوم عاشوراء

[illegible]

صباح يوم ٢٤ / ٦ / ١٩٧٨ م كان الرائد علي عبدالله صالح بزة العسكرية ومرحه المعهود يستعرض طابور الجند الواقف تحت أشعة الشمس منذ الصباح الباكر في معسكر خالد بن الوليد في قصر بانتظار وصول الطامة العمودية التي ألقفت من صنعاء حاملة على متنها رئيس هيئة الأركان العامة المقدم في الشببة الذي يشارك أفراد اللواء احتفالهم بمناسبة عيد ميلادهم من ١١ إلى ١٢ من الشهر في القصر الوطني. في الطريق إلى الأوسمة والنياشين.. مكالمة هاتفية قصيرة تلقاها من صنعاء ذلك اليوم غيرت جذريا من مزاجه، فقد علم بحادثة الانفجار داخل مقر القيادة دون تفاصيل.. في اللحظات القصيرة التي كان يستمع خلالها لمحذرة على الطرف الآخر عرض أمامه شريط الأحداث والوقائع المسؤولة التي سببها الوطن خلوها عام.. تفاعلت في ذهنه الكثير من الأفكار والوقايف والقراءات والتحسينات والاستنتاجات المتناقضة والمجاينة التي كان



وقد زحف الدبابات

على عاتقه مهمة إيقاف حركة الدبابات وإلغاء مهمتها القتالية بأي ثمن وقد ساعده في ذلك إستجابة قائد الكتيبة الذي أدرك أن خطورة الموقف ومسؤوليته الوطنية إزاءه تحتم عليه تنفيذ أوامر علي عبدالله صالح.

في هذه اللحظات المعصية وفي مثل هذه المواقف المصرية تجلت عظمة القائد وجسارته ووفائه الوطني وصفاؤه عند الألم وثباته عند تراجع الآخرين من حوله.. إن أعظم مجد في العالم هو مجد يصنعه الرجال الذين لا يستسلمون لمشاعر العجز والخوف.

هذا الموقف أوضح أي نوع من الرجال هو علي عبدالله صالح.. وكيف يفكر ويعمل من منظور مسؤوليته بالواجب الوطني، قد يستشهد وينتهي لكنه لا يهزم، يدرك ما يريد ويعمل تبعاً لمعطيات الأحداث الرهيبة إنه رجل القرارات المصرية.. رجل الطموح والوعد والعزم الذي لا يستكين.

كانت العاصمة عند وصوله تبدو هادئة ليس فيها ما يريب، مما كان يعتقده، كان المطار خالياً من أي انتشار أمني يوحى بأن هناك انقلاباً... انسل من بين مرافقيه وتوجه إلى أحد معسكرات العاصمة القريبة من المطار، حيث كانت إحدى كتائب الدبابات في جاهزيتها القتالية الكاملة متحركة صوب المدينة وهناك علم باغتيال الرئيس... من محاسن الصدق أن قالها زميل قديم للرائد علي عبدالله صالح وتجمعها صداقة حميمة ورؤية وطنية مشتركة وكان قائد الكتيبة قد تلقى اتصالاً هاتفياً من أخ الرئيس يأمره بالانسحاب نحو المدينة وسحبها، ريثما ينتهي من عملياته، علي عبدالله صالح انتفض أن مهمة الكتيبة لم تكن واضحة الهدف، وأن هناك من يحاول استخدام القوة لتحقيق مصالح خاصة وإشغال فتيل حرب داخلية جديدة.

كان الموقف خطيراً جداً ولا خيار أمامه وأمام الوطن سوى إيقاف تدهور الأوضاع والحيلولة دون حصول كارثة وطنية محتملة واتخذ

السيطرة على الموقف العسكري

فور وصوله بادر الرائد علي عبدالله صالح إلى التواصل مع قادة الوحدات الذين يشق بوطنيتهم ويمكن الاعتماد عليهم في مثل هذه المواقف، وخطبهم بكلمات واضحة وصوت جهوري واضح الثبرات، عميق الدلالات (وطننا في خطر الموت) موضحا حجم المخاطر ودقة المرحلة، وأصدر أوامره وتوجيهاته اليهم في تنفيذ خطته العسكرية للحفاظ على سلامة البلد والجيلولة دون حدوث الفوضى وإجهاد أية محاولات إنقلابية أو تمردات عسكرية.. قضت التوجهات بالسيطرة على الوضع داخل وحدات القوات المسلحة ومنع إستخدامها من قبل أي كان، وتشكيل سباح أمني قوي حول المؤسسات والمنشآت الحكومية الهامة مثل المطار والإذاعة والتلفزيون، والبريد والاتصالات وكل مداخل ومخارج العاصمة وفرض واقع أقرب إلى حالة الطوارئ.

حين تأكد من استكمال تنفيذ هذه الإجراءات بشكل كامل ودقيق وأيقن أن الوضع تحت السيطرة، توجه إلى مقر القيادة لينضم إلى المجتمعين أبلغهم لحظة وصوله بالإجراءات التي حتمت المصلحة الوطنية والواجب العسكري عليه إتخاذها لحياة البلد... استمع إليه الحاضرون وتفتحت أسارير البعض منهم بدافع وطني، فيما احتفظ البعض الآخر ومسولت لهم أنفسهم الرغبة من أن هذا الضابط قد سرق الأخوة منهم، والبعض الآخر حاول التهرب وتحميله المسؤولية عما سيحدث... فيما انتاب القطاع الأكبر منهم مشاعر إحساس بوجود بصيص أمل خافت تتلاعب به عواصف الأزمة في نهاية هذا النفق المظلم.. حين انتهى من حديثه عاد المخرج إلى القاعة والحياة إلى الوجوه التي انفرجت عن ابتسامة رضى وأمل ممكن، قد لا يتقون بحقيقتها.

قضت التوجهات التي اتخذها
الرائد علي عبدالله صالح
بالسيطرة على الوضع داخل
وحدات القوات المسلحة
ومنع إستخدامها من قبل أي
كان، وتشكيل سباح أمني
حول المؤسسات والمنشآت
الحكومية الهامة.

رجل في واجهة الأحداث



الاجراءات الاحترازية التي اتخذها علي عبدالله صالح خلال الساعات الأولى من اغتيال الرئيس الغشمي فرصت وجوده الفاعل على الساحة الوطنية السياسية التي قدم نفسه آملاً ومشروعاً وطنياً للإنقاذ والخروج من شرقة الحيوف من المجهول بها فيه من ظلال وحيرة، وفي هذا الإحتياج تم الإنفاق على صيغة انتقالية للحكم من خلال مجلس رئاسة مؤقت، برئاسة القاضي عبدالكريم العريشي

رئيس مجلس الشعب التأسيسي وعضوية كل من:-

- رئيس مجلس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني
- رئيس هيئة الأركان العامة المقدم علي صالح الشية
- قائد لواء تعزيز الرائد علي عبدالله صالح

وأعلن بيان مجلس الشعب التأسيسي للشعب القيادة الجديدة على أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية في أقرب وقت ممكن.

في اليوم التالي ٢٥ / ٦ / ١٩٧٨ أجريت تغييرات في قيادة الجيش بموجب قرار رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي العريشي الذي قضى بتعيين المقدم علي صالح قائدا عاما للقوات المسلحة وترقية الرائد علي عبدالله صالح إلى رتبة مقدم وتعيينه رئيساً لهيئة الأركان العامة.

بالإعلان الرسمي للشعب عن التشكيلة المؤقتة لمجلس الرئاسة ظهر علي عبدالله صالح على

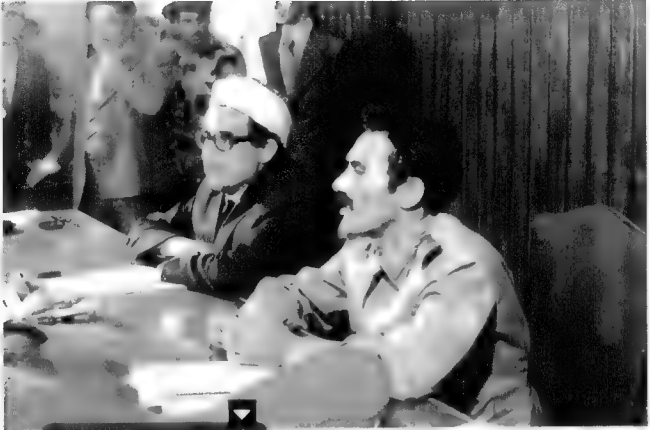
الساحة الوطنية والدولية كتجم سياسي جديد سطع في سماء اليمن جاذباً إليه الأنظار، ومثيراً حوله الكثير من التساؤلات النابعة من حقيقة كونه الرجل الوحيد بين أعضاء هذا المجلس الذي لم يعرف عنه أي مناصب سياسية سابقة وتم انتخابه لشخصه، كرجل له تاريخ عسكري ونضالي عريق منذ اليوم الأول للثورة، ويتمتع بشهرة واسعة، ومكانة مرموقة، وتقدير عظيم داخل المؤسسة العسكرية، قلما نجد في صفوفها من يجهل دوره ومكانته وتاريخه.. وكان ظهوره السياسي يمثل هذه القوة والعنوان وفي مثل هذه الظروف قد كشف الستار أمام الشعب عن حقيقة هذا الجندي الأسطوري المجهول وأدواره البطولية وتعرف بسطاء هذا الوطن على الفارس الأول الذي وقف في مواجهة كافة العواصف والتحديات الناجمة عن تلك الأوضاع الاستثنائية الخطيرة.. لحظات التعارف هذه كانت بالنسبة للغالبية من الشعب نقطة الإنطلاقة الأولى في مهمة البحث المعرفي عن حقيقة هذا الرجل وتاريخه ومواقفه ومسجابه الوطنية وصفاته الإنسانية، وكل شيء عنه، وكان هذا في حقيقة الأمر

في يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨ أجريت تغييرات في قيادة الجيش بموجب قرار رئيس مجلس الرئاسة المؤقت القاضي العريشي الذي قضى بترقية علي عبدالله صالح إلى رتبة مقدم وتعيينه نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ورئيساً لهيئة الأركان العامة.

تعبيراً واقعياً عن دور الشعب في البحث عن بطل حقيقي يمسد أحلامه وقيمه الروحية وينهض بهما وأعباء جسيمة لإعادة بعث الوطن، ولا غرابة أن يجد الشعب في شخصية هذا الضابط ضالته التي يبحث عنها، وأمله الوجود ومستقبله المنشود.







الزمن: ١٧ يوليو ١٩٧٨ م
الكان: مقر مجلس الشعب الثاني

« لحظة ولادة وطن جديد »

أبناء الوطن في الداخل والخارج، جرى على إثره ترشيح الأخ المقدم علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.. تقدم أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشعب بوثيقة ترشيح للأخ «المقدم» علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة.. وبعد مناقشة موضوع الترشيح والانتخابات أسفرت عن النتائج التالية:-

انتخاب الأخ «المقدم» علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بأغلبية ستة وسبعين صوتاً وإمتناع عضو واحد عن التصويت غياب تسعة عشر عضواً وثلاثة متوفون؟.

وفي اليوم التالي ١٨ / ٧ / ١٩٧٨ م وصل رئيس الجمهورية المنتخب القائد العام للقوات المسلحة الأخ علي عبدالله صالح إلى مقر مجلس الشعب.. تقدم نحو القاعة بخطوات عسكرية وثقة تجسد قوته وإصراره على النهوض بهذا الوطن من تحت ركام الأزمات والتخلف، وإتسامة صغيرة

الجاهير اليمنية التي استوطنتها الخوف واستحوذ عليها اليأس والمقنوط والشعور باستحالة التغيير، تقف اليوم في مواجهة مفترق طرق متعرجة ومتشعبة، وتتطلع بقل إلى قاعة صغيرة تراقب مقارب الزمن بانتظار اللحظة التاريخية التي يتحدد من خلالها شكل ومضمون حاضرها ومعالم طريقها نحو المستقبل.. في هذه القاعة الصغيرة وخلف أبوابها الموصدة جرت وقائع جلسة استثنائية قصيرة لكنها تسهم بطابع وأهمية تاريخية كبيرة، فأثرها وقوة فعلها ونتائجها لا زالت تفرض وجودها لضبط إيقاع مسار تاريخنا الوطني حتى اليوم، ففي هذه الجلسة القصيرة تجلّت في الأفق الدامس لحظات الإنعطاف التاريخي المتروجة الضياء، تألّقت خلالها الإرادة الشعبية في أعظم وأقوى صورها الجميلة.

في هذه الجلسة التي جرت وقائعها صباح ١٧ يوليو ١٩٧٨ م، والمكرمة لترشيح وانتخاب رئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة تلا رئيس مجلس الشعب التأسيسي القاضي عبدالكريم العرشي بياناً موجهاً إلى كافة



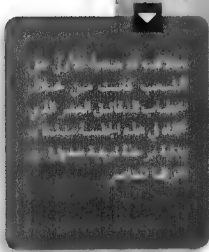
بعد أن طلب من الحاضرين
الوقوف دقيقة حداداً على روح
الرئيس الراحل أحمد حسين
أدى الحسين الدستورية ووجه
اليمنى على المصيف.. فأدرك
الأول مرة أنه يجمل على كاهله
السرور والوطن وصبر شعب

حتى دوت القاعة بعاصفة مدوية من التصفيق
ترحيباً بالأخ المقدم/ علي عبدالله صالح..
رئيس الجمهورية.. القائد العام للقوات المسلحة
الذي طلب من الحاضرين الوقوف دقيقة حداداً

على روح الشهيد الرئيس الراحل أحمد حسين الغشمي ثم أدى القسم
المستوري ويده اليمنى على مصيف القرآن الكريم.. وهو يقف أمام
المصيف أدرك ولأول مرة أنه يجمل على كاهله قدر وطن ومصير
شعب.

معبرة عن أفراس الشعب وتطلعاته الجميلة المشروعة،
عيناه زائغتان تنطلقان بعيداً نحو الذرى الوطنية، لكنه
في الوقت ذاته كان يرضح تحت ثقل المسؤولية الوطنية
الجسيمة المتوطة به في مثل هذه الظروف المعقدة والمصيرية.

وما أن دخل الرئيس إلى قاعة المجلس وأخذ مكانه في المنصة



الخطاب الأول للرئيس علي عبدالله صالح بعد انتخابه لقيادة الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله وأصحابه أجمعين.

أخواني رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي

أخواني أبناء الشعب اليمني في الداخل وفي الخارج

أحييكم نعمة الثورة والجمهورية تحية الحرية والديمقراطية.. ويسملي اليوم أن أتكلّم اليكم بقلب مفتوح وكلّي ثقة بالله وبأن الخطوب والحوادث مهما كبرت لا تزيدينا في هذا البلد وفي هذا الشعب إلا صلابة وقوة..

يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير للإخوة رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي الموقر على الثقة التي أوليتهمني إياها في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة والعبد الشاق لقيادة هذا البلد الغالي كرئيس للجمهورية وقائد عام للقوات المسلحة وفي مرحلة من أدق المراحل التي يمر بها شعبنا الأبي..

إخواني:

يشرفني اليوم أن أقف أمامكم وفي نفس المكان الذي وقف فيه أخي وزميلي الشهيد العظيم المقدم أحمد حسين الغشمي معاً هذا الله على خدمة الوطن والمواطنين حتى لقي ربه وقياً لمعهده، أميناً لمسؤوليته فإن أعاهد الله وأعاهد شعبنا اليمني العظيم على أن أنفض هذه المسؤولية الجسيمة التي كلفتموني بها بكل إخلاص وأمانة، وأن أبذل كل جهد في طاقاتي في سبيل الحفاظ على مبادئ ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر وتطلعات حركة الـ ١٣ من يونيو المباركة وعلى كل مكاسب شعبنا الوطنية، مؤكداً لجماهير شعبنا إصرارنا على مواصلة مسيرة التنمية الشاملة وفي إطار من الحرية والديمقراطية، وعلى رعاية ودعم حركة التعاون والدفع بعملية التصحيح وصولاً إلى بناء الدولة المركزية الحديثة دولة النظام والقانون، والاهتمام بالغترين من أبناء شعبنا في كل مكان وعلى بذل مزيد من الجهد من أجل تطوير قواتنا المسلحة والأمن.. وسوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته ولن نفرق بين مواطن ومواطن إلا من حيث السلوك والممارسة، وإنسن وبكل طاقاتي وجهدي سأعمل لتجنب اليمن القروح فيما يريد له الأعداء، ولن أفرط في حق من حقوق شعبنا مهما كان، مؤكداً لكم أيها الإخوة باسم إخوانكم في القوات المسلحة والأمن بأننا سوف نضرب بقوة وبقيسة كل من يريد المساس بسيادة أمّتنا واستقلالنا وإستقرارنا، كما أننا نؤمن إيماناً عميقاً ورأسخاً بوحدة شعبنا اليمني، ولن نتردد لحظة واحدة من بذل كل الجهود في سبيل تحقيق تلك الأمانة الوطنية الغالية مهما كان أرباب ودناءة السلطات المتحكمة على شعبنا في الشطر الجنوبي من الوطن، فالشعب هو الخالد أبداً وفوق كل الأفراد.

أيها الإخوة:

وفي مجال سياستنا الخارجية سنمضي وفقاً للنهج الذي نهجه الرئيس الراحل المقدم أحمد حسين الغشمي رحمه الله وسنعمل على تطوير علاقاتنا بأشقائنا وأصدقائنا، لما نجد مصالحنا والمصالح المشتركة، ونحن مع الشعب الفلسطيني بكل ما نستطيع ونحت أي طرف ومع قضاياء التحرر والعدل والحق والسلام منطلقين من إيماننا بمبادئ الجامعة العربية والأمم المتحدة..

أيها الإخوة وفي الختام أعاهد الله وأعاهد شعبنا وأعاهد أولئك الشهداء الأبرار الذين قدموا أرواحهم وخصية فداءً للثورة والجمهورية وفي مقدمتهم الرئيس المقدم أحمد حسين الغشمي والشهداء الأبرار من أبناء مصر للحرية.. إننا على مبادئ ثورتنا الخالدة سائرون.. مستمدون العون من الله ومنكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

"يسملي اليوم أن أتكلّم
اليكم بقلب مفتوح وكلّي ثقة
بالله وبأن الخطوب والحوادث
مهما كبرت لا تزيدينا في هذا
البلد وفي هذا الشعب إلا
صلابة وقوة"

علي عبدالله صالح
١٧ يوليو ١٩٧٨م



الطريق نحو المستقبل:

على غير العادة التي سار عليها الرؤساء في مثل هذه المناسبات في تقديم ما يسمى بالبرنامج السياسي التي تعتمد تخدير الشعوب بالوعود الكاذبة التي تفتقر لإمكانية تحقيقها على أرض الواقع، لكن خطاب الرئيس علي عبدالله صالح الأول للشعب ذلك النداء الوطني الخالد الأقي من قلب أوجاع الوطن، والمتوجه إلى كل بسطاء الشعب الشرفاء وإلى البناة الحقيقيين لهذا الوطن بمن لا يريدون له الموت... كان الخطاب بسيطاً في مفرداته خالياً من كل أشكال البلاغة الكاذبة، ولكنه جاء مغموراً بتمايز القائد العفوية بسيطة المعاني، بسيرة الفهم عميقة الدلالات والأهداف ليعيد المواطنين إلى واقعهم الحقيقي وحقيقتهم المرة، لقناعته بأن الحقيقة بكل بساطتها وقساوتها تمثل أقصر الطرق إلى عقول البشر، إذ لا معنى عنده لأي خطابات رنانة جوفاء لا يفهم مفرداتها ولا يعي مضامينها غالبية السكان.

كقائد هذا الوطن حدد ملامح المستقبل وتوجهاته العملية بوصوح وبساطة شديدة من خلال مفردات هذا الخطاب في التوجهات التالية

ملامح المستقبل



١. الحفاظ على سيادة سورية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٢. رعاية ودعم حركة
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٣. رعاية ودعم حركة
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٤. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٥. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٦. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٧. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٨. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

٩. التصديح لعدو
الحرية والديمقراطية
والتصديح لعدو
الحرية والديمقراطية

شك وأمل

في واقع مغلف بالضبابية والغموض الذي ميز الحياة السياسية اليمنية في وقت لا زال الوعي الجماهيري أسير غوارفه وتجاريه الممررة، تناقضت مواقف الناس وتباينت مشاعرهم حول الرئيس الجديد، فالبعض ممن أعينهم صراع الاقطاب السياسية والقبلية والعسكرية على السلطة وأقدهم الأمل بالمستقبل والثقة بالرؤساء لم يحدوا في القادم سوى تكرار لنفس فصول المسرحية التي بدأ عرضها منذ عهد ما قبل الثورة، وتوقصوا أن اغتيال البطل في هذا الفصل من المسرحية يمثل بداية النهاية لما تبقى في هذا الوطن من مكاسب بإنجازات وأحلام ثورية هائلة.

البعض الآخر تقبل الواقع الجديد لا لقناعته بأنه الخيار الوحيد والصحيح، وإنما لرغبتهم في الخروج من دائرة الخوف واليأس المحيطة بهم.. وهناك الغالبية من أبناء الشعب الذين وجدوا في شخصية الرئيس علي عبدالله صالح مستقبل اليمن الجديد حين أدرکوا أنه لم يأت إلى السلطة على دبابه ولم يتعرفوا عليه كمهدم بكل الرؤساء في اليمن والمسلم العربي والنامي من خلال البيان الأول بعد كل إنقلاب.. لم يرث الحكم ولم يأت من عالم مجهول ولكن من أوساط الشعب.. لم يخرج من كواليس التآمر ومطابخ المخابرات الأجنبية بل خرج من واقع يعني خصب بتعقيداته ومعاناته يتخلق المستقبل في أحشائه.. وشكل ظهوره ضرورة حتمية للديمومة التاريخية للثورة ٢٦ سبتمبر واستجابة واقعية لرغبة اليمن في الخروج من تخلفها وعزلة والانتلاق إلى الغد المشرق.. قوته وشرعيته في قيادة الركب استمدتها من روح الإجماع الوطني وثقة الشعب فيه..

ما تخففت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي في ٧ يوليو ١٩٧٨م ودرست تاريخ كأحد أهم أحداثه المعاصرة على الإطلاق باسم ٥٠ البداية له : ة وطن جديد من خلال قائد وزعيم يستمد قوته وشرعيته في قيادة الركب من روح الإجماع الوطني وثقة الشعب فيه، ليعيد للوطن انزاته ويثبت مجد أجداده وحضارة أسما وحبره في دولة يمنية معاصرة جذورها مغروسة عميقا في تربة اليمن وحضارتها العريقة وفروعها بأسقة تمتد بعيدا في الأفق نحو المستقبل اللامتناهي حيث لا حدود لطموحات الأجيال اليمنية.

انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م
انخفضت عنه جلسة مجلس الشعب التأسيسي ٧ يوليو ١٩٧٨م



مع عدد من الشخصيات السياسية الوطنية



الجلوس على كرسي مفخخ:

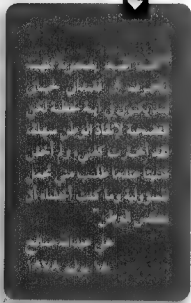
لكن التضحية لإنقاذ الوطن سهلة، لقد أخبرت كفتي، ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمل المسؤولية وما كنت أخشاه أن ينتكس الوطن...،

من على هذا الكرسي بدأ الرئيس مهامه العملية حيث قدمت في نفس اليوم حكومة عبدالعزيز عبدالغني إستقالتها لرئيس الجمهورية، وقرر استقائها بجميع أعضائها دون تعديل، وكان قراره الأول هذا يؤكد حل هزمه في أن يبدأ مسيرة عهده الجديد بالعمل مع الحكومة السابقة التي تم تعيينها في ٣٠ مايو ١٩٧٨م في عهد الرئيس الغشمي وكانت تتألف من:-

- عبدالعزيز عبدالغني - رئيساً لمجلس الوزراء

- مهندس / محمد أحمد الجنيد- نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للمالية

صباح يوم ١٩ يوليو ١٩٧٨م شرع الرئيس علي عبدالله صالح بمزاولة أول أيام عمله كرئيس للجمهورية بالقعود على كرسي الحكم وصفها الجميع بالمغامرة القاتلة، في ظل وضع يتذر بالإنهيار التام لكل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ووجد هؤلاء في الرئيس الجديد مجرد ضحية جديدة قادها مصيرها للجلوس على كرسي (مفخخ) قابل للإنفجار في أية لحظة، وكانت هذه القناعات سائدة أيضاً لدى كل المراقبين والمهتمين بالشأن اليمني، وقد نشرت حينها صحيفة (الواشنطن بوست) الأمريكية تقريراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية C.I.A جاء فيه «إن رئيس الدولة الجديد لن يكمل السنة أشهر كحد أقصى...» وما ساد من اعتقاد حينها كان واقعيًا، والرئيس نفسه كان أكثر الناس إدراكاً لهذه الحقيقة ولصعوبة الموقف الذي اختاره ليضع نفسه فيه، وقد وصف ذلك قائلًا: «كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياتي قد يكون في أية لحظة



- محمد بن محمد المنصور - وزيراً للأوقاف والإرشاد
- صالح الجبالي - وزيراً للتموين والتجارة
- د. أحمد محمد الأصبحي - وزيراً للصحة
- محمد الحفادم الوجيه - وزيراً للتربية والتعليم
- علي عبدالله المطري - وزيراً للزراعة
- مهندس / أحمد محمد الأكسي - وزيراً للمواصلات والنقل
- أحمد صالح الرعيني - وزيراً للإعلام والثقافة
- د. أحمد علي المهدلاني - وزيراً للإقتصاد
- أحمد قائد بركات - وزيراً للدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
- محمد سالم با سندوة - وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
- مقدم / حسن اليوسفي - وزيراً للداخلية
- عبدالله عبدالمجيد الأصبحي - وزيراً للخارجية
- مهندس عبدالله حسين الكرشمي - وزيراً للأشغال العامة والبلديات
- القاضي / علي بن علي السنان - وزيراً للعدل
- عبدالسلام محمد مقبل - وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل



مع رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

الأولويات الاستراتيجية للحكم

تمثل نتاج استقراؤه الدقيق والواقعي لخصائص الواقع اليمني وظروف المعترك السياسي الذي شهدته الساحة بمكوناته الاجتماعية المختلفة، ومعايشته كأحد صنّاع القرار لكافة التجارب القيادية السياسية وفلسفة الحكم لمن سبقه من

الرؤساء، وتمكن من خلال الدراسة النقدية التحليلية المتواصلة لخصائص الواقع ومكوناته الموضوعية والذاتية المسببة للأزمات والمحفة لصناعة الأحداث باختلاف وقائعها وقواها وأهدافها وأبعادها المكانية والزمانية، من تشخيص طبيعة أثرها على القرار والسلوك السياسي للزعماء وتحديد مواطن الخلل والقصور في تجارب الآخرين والاستفادة منها للخروج بالوطن من دوامة الأزمات المتويزة والصراعات الداخلية المزمنة وكل موروثات التخلف... يمكن اختزال أبرز أولويات الرئيس الاستراتيجية على النحو التالي:-

البداية غالباً ما تكون صعبة سيما وأن الواجبات الماثلة أمام القائد تتخطى مهمة التغيير للمنظومة السياسية نحو إعادة بناء الوطن وبمئة من جديد، إنها مهمة خلق الضمانات الوطنية «السياسية، الأمنية، الاقتصادية، القانونية، والوحدة الوطنية»، التي يفترض أن يتمتع بها الشعب اليمني مثل سائر البشر في الأوطان المتمتعة والمتطورة وإزاحة كل معوقات التطور واستكمال انتماق المواطن فكراً وسياسياً وعلمياً من أغلال وسطرة الدكتاتوريات والشمولية.. والنهوض بمثل هذه الواجبات في ظل ظروف استثنائية وتمقيدات داخلية وخارجية كبيرة وإمكانات وطنية محدودة تجعل التقدم خطوة إلى الأمام شبه مستحيلة إن لم تكن المستحيل بذاته.

البداية العملية لنجاح الرئيس تجلّت في قدرته على التحديد الصائب للأولويات العملية التي مثلت مفتاح النجاح في المهام الأخرى، ونجاحه في التحديد الواضح لأولويات البرنامج العمل للدولة الجديدة في مراحلها المبكرة يمثل حصيلة منطقية لتجاربه النضالية والسياسية منذ أن تفتق وعيه على حقائق الواقع وانخراطه المبكر في العمل الثوري كأحد رواد ثورة ٢٦ سبتمبر ومعايشته أحداثها بكل انتصاراتها وانكساراتها، كما أنها

الأولويات

يمكن إحترال أبرز أولويات الرئيس الإستراتيجية
في النقاط التالية :

الأسس هو الأساس

١. اعتبر الرئيس علي عبدالله صالح الأمن والاستقرار في قمة أولوياته العملية في قيادة الدولة الجديدة.

الديمقراطية

٢. في البدء كانت الديمقراطية وفي المنتهى ستكون وسيلة الوطن وأداته في تحقيق تطلعاته المشروعة.

الاستقرار

٣. مهم الرئيس علي عبدالله صالح الخصوصية التاريخية والتقبلية لليمن فنجح في التعامل مع الجميع

الديمقراطية

٤. جعل الرئيس رهانه للتغيير والتحديث على أرض الواقع وتحويله إلى حقائق حياتية معاشة هو الشعب

الديمقراطية

٥. حدد الرئيس إيمانه العميق والراسخ بوحدة شعبنا اليمني ونعمده بتحقيق تلك الأمنية الغالية.

الأمن هو الأساس

اعتبر الرئيس علي عبدالله صالح الأمن والاستقرار في قمة أولوياته العملية في قيادة الدولة الجديدة، وجعل منه مهراز الإنطلاقة في مضمار التنمية الوطنية التي ينشدّها الشعب في مختلف مجالات الحياة، فشرع منذ اليوم الأول في تعزيز إقتدار الدولة أمنياً ودعائياً وفرض هيئتها وسلطانها على كل أرجاء الوطن، وسخر الكثير من الإمكانيات والموارد الوطنية المتاحة

في سبيل تحقيق القدر الكافي من شروط وضمانات الأمن والاستقرار الداخلي، من خلال خطة استراتيجية متكاملة لبناء وإعادة بناء المؤسسة الدفاعية والأمنية وتنظيمياً ومادياً وشرعياً تتضمن في الوقت ذاته إيجاد حلول جذرية لقضية البناء العسكري في واقع الديمقراطية الناشئة والتحديد الواضح لمهام المؤسسة الدفاعية الأمنية وطابعها الوطني وأهدافها ورسالتها التاريخية ومكانتها السياسية والاجتماعية ضمن إطار البناء المؤسسي للدولة بما يتوافق وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر وخياراتها السياسية الديمقراطية.

في البدء كانت الديمقراطية

«في البدء كانت الديمقراطية وفي المنتهى ستكون الديمقراطية وسيلة الوطن وأداته في تحقيق تطلعاته المشروعة». تلك هي عبقرية القائد في أن جعل الديمقراطية أحد أولوياته الإستراتيجية منذ ثلاثين عاماً وجعل منها بوابة الوطن السلمية نحو الوحدة الإيجابية والاستقرار والتطور الشامل والتنمية المستدامة.. البداية الأولى في هذا التوجه كانت إضرطاته أن يكون قائد هذا الوطن منتخباً من قبل الشعب.. بدايات هذا التحول الجوهري سارت بتلويح سلس ضمن حدود الممكنات التي يوفرها الواقع الموضوعي والذاتي اليمني وبوسائل وأليات توازن خصوصيات الواقع ومستوى تطوره الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي، ونجح واقعي ذو جذور وأبعاد وطنية بعيداً عن التجريبية والنقل الآلي لتجارب الآخرين.. الديمقراطية لم تكن مجرد شعارات سياسية للاستهلاك الخارجي والمغالطات الداخلية بل خياراً وطنياً إستراتيجياً شرع في إرساء قواعدها الحقة بإعلانه في أول بياناته السياسية إلى الشعب عشية الإحتفالات بالذكرى الـ ١٦ لثورة ٢٦ سبتمبر عن إنشاء المجالس البلدية في جميع محافظات الجمهورية كأول نموذج للسلطة المحلية في البلد وفي هذا البيان جدد دعمه المطلق وراعيته الكاملة لحركة التعاون الأهلي للتطوير مؤكداً بأن ذلك يمثل «تمهيداً» لبداية هام من مبادئ الثورة ولإيماننا بأنها تمثل أروع صورة للمبادرة الشعبية والمجهرات الوطنية.. في الوقت الذي أطلق فيه الرئيس القائد العيد السادس عشر للثورة جموح العمل التعاوني والحركة التعاونية والثقافية والمجالس البلدية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، كان القائد الرمز قد حسم وبشكل نهائي قضية السلطة في اليمن، والتي ظلت لسنوات طويلة محور الصراع الاجتماعي الشاحري، ومصدراً متجدداً لإنتاج الظلم والاستبداد والعبودية السياسية- الاجتماعية، والمستنقع الذي تنفرخ فيه أزمات الوطن المستعصية وتخلفه الشامل.. بالتزامن مع الديمقراطية وفي سياق الارتباط الجدلي معها، سارت مهمة حل وتحاوز واقع التمزق الوطني وتحقيق الوحدة الاجتماعية للشعب من خلال الحوار الوطني والانفتاح السياسي على كل القوى في الساحة وإطلاق الحريات السياسية والعملية والإبداعية والثقافية العامة وإشراكها في تحمل مسؤولياتها الوطنية ومساهمتها الفاعلة والمباشرة في البناء والدفاع.. هذه وغيرها من المبادئ الديمقراطية شكلت لبنات عقد اجتماعي جديد أعاد فخامة الأخ الرئيس صياخته منذ الأيام الأولى لحكمه، وفق مفاهيم واعتبارات لمجسد أهداف الثورة ومبادئها ورد الاعتبار لذلك العقد الذي حققته الثورة في أيامها الأولى وتصحيح ما اضرى مفرداته وشروطه من تغيرات وتبدلات وتحاوزات استهدفت التنصل وال انقلاب على التزامات الثورة ومكاسبها الممنوحة للعمال والفلاحين والفقراء والطبقة المتوسطة.. أهمية هذا العقد الاجتماعي لا تنحصر في الدفاع عن حقوق ومصالح القوى الاجتماعية الفقيرة، ولكن أيضاً في تجديد شباب الثورة واكسابها مضامين وطنية وإنسانية معاصرة، وتزويدها بمصادر جديدة للقوة والتطور، واستيعاب مضامين العصر في ضمان حقوق وواجبات متكافئة ومتساوية للمواطنين أمام القانون وكفالة الحريات السياسية وحق تداول السلطة بوسائل سلمية وديمقراطية.

عشية الاحتفال بالعيد
السادس عشر لثورة ٢٦
سبتمبر أعلن في بيانه السياسي
عن إنشاء المجالس البلدية
في جميع محافظات الجمهورية
كأول نموذج للسلطة المحلية
في البلد وأول لبنات العمل
الديمقراطي.

بناء الدولة المؤسسية الحديثة

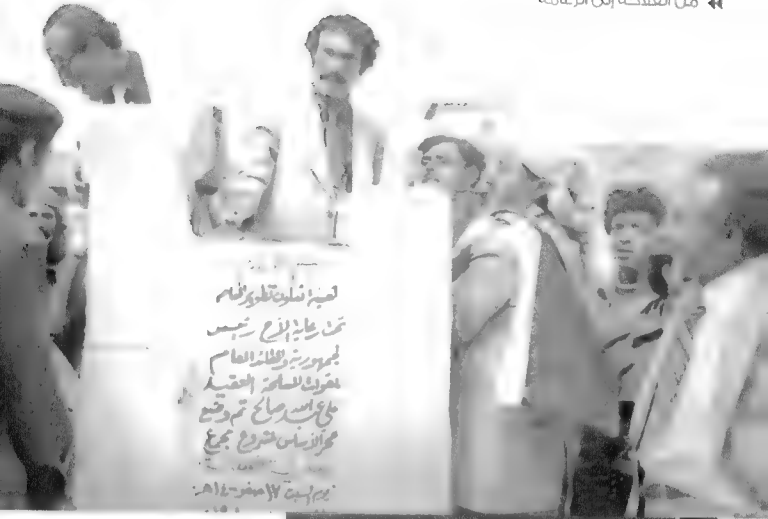
لقد ورث الرئيس - يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م - وطناً متشظياً إلى كتونات إجتماعية وسياسية وقبلية تتفاسمها - على قاعدة من المصالح - مراكز قوى وزعامات لها أذرع خارجية تستمد وجودها وقوتها من جهل الشعب، وموروث ثقافي، إجتماعي، سياسي متخلف، ومن خارطة توازنات واتفاقيات فرضتها قوى خارجية على هذا الوطن في ظروف استثنائية، وتستمد غذاءها المادي وزادها الفكري والسياسي وأجندتها العملية على الساحة من حبال سرية تأخذ من الوطن أكثر مما تدفع له.. في واقع كهذا كانت صعبة ومؤلة الخطوات الأولى التي تتقدم بأقدام حافية على دروب من حجر، بأنهاء البناء المؤسسي للدولة حديثة ومعاصرة بامتداد الساحة الوطنية، وخلق أدلتها السياسية الإجتماعية العريضة والموحدة النابضة بالحياة، المترعة بالوفاء والإخلاص الوطني والمؤهلة لريادة عملية التحديث والبناء في وطن ما بعد ١٧ يوليو ١٩٧٨م.

خلافًا لكل من سبقه من الزعماء نجح الرئيس علي عبدالله صالح خلال أقل من ثلاثة أشهر في تطويع مراكز النفوذ المتمردة على الدولة وترويض جموع القوى التقليدية الراضية للتحديث والمؤسسية الحديثة وتجبيدها ومن ثمة، تحويلها من عوامل هدم معيقة للتطور ومعادية للنظام، إلى قوة محفزة له مسندة ومشاركة فاعلة في بناء الدولة وبسط نفوذها، هذا النجاح شكل ثمرة طبيعية لاقتراب القائد من هذه القوى والحوار العقلاني معها باعتماد خطاب سياسي واقعي مبني على الوضوح والمصادقة والبساطة يسمى بالوطن فوق كل المصالح والحسابات الخاصة، وخلال الأيام الأولى لتوليته قيادة البلد بادر باستدعاء بعض الرموز والوجهاء المعروفين بثقلهم السياسي والإجتماعي في الساحة اليمنية - الكثير منهم كانوا على عدا مع الأنظمة السابقة - بقصد الاستفادة من خبراتهم أولاً، ومن مساحة تفوذهم ثانياً وإشراكهم في تحمل المسؤولية والعمل بما يحتمه عليهم الواجب الوطني ويضمن المزيد من أسباب الاستقرار الداخلي والأطمئنان، ويمتص نظامه هامشاً أوسع من الحركة، والانطلاق منها فيما بعد لضبط المؤثرات الخارجية وتحجيمها وردع تدخلاتها في شؤون السياسة اليمنية.

ما عجز عن تحقيقه السابقون بوسائل وإمكانات الدولة ومؤسساتها الدفاعية والأمنية خلال سنوات حكمهم أنجزه الرئيس القائد خلال أيام.. سلاحه الحكمة والمنطق ونهجه التسامح الخالي من مفاهيم الحقد والتأثر السياسي وتصفية حسابات متركمة ووسيلته الحوار المرن المتدرج تصاعدياً بسلاسة، والمقرون بالحزم والقوة وعدم التراجع أو التنازل عن القضايا الجوهرية والمصيرية في تعامله من هذه الإشكاليات. نجحت قوته وعبقريته في أنه تجاوز حدود المألوف وخطوطه الحمراء، وتجاوز دوائر المحرمات التي رسمتها بعض القوى التقليدية المتخلفة كشروط ومعايير اللولاء لهذا النظام أو التعاطي الإيجابي مع قضايا اليمن ومتطلبات المرحلة، ورفض أن تكون هذه القوى القديمة وقناعاتها ورؤاها المحنطة في متاحف التاريخ، آلية لقيادة الثورة وأن تستمر كعادتها مرجعية للشعب ومصدراً لصناعة القرار وقوة فعل مؤثرة ومهيمنة في تحديد خيارات النظام وسياساته وفق أهوائها ومصالحها.

لقد أجاد الرئيس علي عبدالله صالح فنون القيادة والتعامل مع قوى تقليدية متحصة بالقبيلة ككيان (جامعي، سياسي، اقتصادي، عسكري) وموروث ثقافي إجتماعي تاريخي، باعتماد الحوار وانفتاحاً كل أساليب القهر العسكري والغفر على المراحل للوصول إلى الدولة العصرية الحديثة بظفرة تاريخية أو بضربة عصا ليقينه أن مثل هذه الأساليب والوسائل مصيرها الفشل، وتكشف عن حالة عجز سياسي في تحقيق التغيير، ودليل تفكير قيادي خاطئ ونهج سياسي تدميري متطرف وخطير.

أجاد الرئيس فنون القيادة
والتعامل مع قوى تقليدية
متحصة بالقبيلة ككيان
وموروث إجتماعي تاريخي
باعتقاد الحوار وانفتاحاً كل
أساليب القهر للوصول إلى
الدولة العصرية الحديثة بظفرة
تاريخية.



لعبه فلولت تطوّر
تم غاية الإنع زعيم
لجمهورية وطانة العام
مفروق الساحة العقيد
على اسد صالح تم وضع
محرران من شروق مجمع
يتم بيت الأصغر: اهـ

الرهان على الشعب

من خلال ذلك أن يتغلغل وفي زمن قياسي جداً في عقول وأفئدة مواطنيه ومن ثمة إلى صميم سلوكهم وفعلهم الوطني.. أيقظ في وجدانهم قوة الخلق والإبداع المنسية، وسهات وطنية عظيمة خالدة لم يتعرفوا عليها من قبل.

الشعب: هذه هي القوة الحقيقية التي راهن عليها القائد للظفر بحاضر الوطن ومستقبله، والتي لا يمكن لها أن تفلسو قوة بناء وفعل لبيلوغ الأهداف المرجوة دون طموح وطني وإيمان شعبي بإمكانات اليمن ومستقبله.. (أبناء اليمن وحدهم القادرون على بناء وطنهم، ولكن عليهم قبل ذلك أن يؤمنوا جيداً ببلدكم وقدراته اللاحودة على النهوض والتطور) حين أكد القائد ذلك إنها يعبر عن إدراكه بأن هزائم الأوطان وتحلفها تنبع من عدم قدرة شعوبها على الإيمان بها وبكل قدراتها المادية والروحية والتاريخية مهما كانت صغيرة.. الأمر الذي جعل الرئيس القائد يضع ضمن أولوياته عملية تحرير الفرد وتقدير طبيع طاقاته وأبداعاته التي لا تنضب، وللممت روافدها الصغيرة المتفرقة في بوتقة الوحدة الوطنية كرمز للأمل القادم.

كان رهان الرئيس على عبدالله صالح على الشعب في تحقيق مشروعه الوطني العظيم للتغيير والتحديث على أرض الواقع وتحويله إلى حقائق حياتية معاشة.. في الوقت الذي جعل فيه الشعب هدفه الرئيسي لمذ المشروع الحضاري، جعل منه قاطرة التحديث التي لا تتوقف وطاقة الدفع المتجددة التي لا تنضب لهذا المشروع الحضاري.. الشعب الذي فقد توازنه وأمله وثقته بنفسه، وجرّد من دوره وفعله في الحياة السياسية الوطنية، كان بحاجة إلى إعادة تثويره وتحريه من حالة الجمود واليأس واللامبالاة ودفعه بقوة إلى معترك البناء الوطني، وإيقاظ روح المسؤولية فيه.. الإنسان القائد الذي تجسدت فيه أعظم سمجاياء وطنه وأتمه وجد أن قدر اليمن ومستقبلها مع أولئك الذين يخدمونها ويعملون ويضحون بصمت من أجلها، وليس مع الذين يستغلونها ويستمدون مواردها وخبراتها لصالحهم دون مقابل.. علاقته مع الشعب واضحة ومباشرة وساطتها ولغتها خالية من التعقيدات، لا يكثر بالإنتماءات الفكرية أو السياسية ولا يهتم بالتنظيرات الأيديولوجية العقيمة وشعاراتها الرنانة الكاذبة يبيد ربط الأقوال بالأفعال التي يؤمن بأن لها فصاحتها الخاصة التي يفهمها عامة الشعب واستطاع

من أولويات القائد

حل مسألة السلطة

- حل مسألة السلطة التي ظلت منذ الثورة حتى ١٩٧٨م محور الصراع الاجتماعي السياسي المسلح بين مختلف القوى والتيارات الاجتماعية والسياسية، وبسبب عدم الاستقرار وفشل عمليات الإصلاح والتنمية، وبسبب المزيد من التمزق الاجتماعي والحروب الداخلية.. حل هذه المسألة اتخذ أشكالاً متعددة أهمها: جعل الشعب ومثليه المنتخبين مصدراً لهذه السلطة بمكوناتها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والانتقال السلس والتدريجي إلى الممارسات الديمقراطية بوسائل وآليات تلائم خصوصيات الواقع ومستوى تطوره الاجتماعي والثقافي، وينهج واقعي ذي طابع وطني.

احتواء التيارات الفكرية

- احتواء كل المكونات الاجتماعية والسياسية وتياراتها الفكرية والحزبية ضمن مسار نهج سياسي الجديد وبرنامج الوطنية التنموية، وعدم التصادم معها وتوسيع إسهاماتها ومشاركتها المباشرة عبر تمثيلها في صنع القرار وفي السلطة التي اتسعت قاعدتها الاجتماعية وتمثيلها الوطني وتمثّل في مكوناتها العام خارطة الوطن الجغرافية والاجتماعية والسياسية، مع الأخذ بضرورة التطوير النوعي المتواصل لهذه السلطات ومؤسساتها، ليس فقط في تشريعاتها القانونية ووسائلها وأدواتها العملية والإدارية الحديثة، ولكن أيضاً من حيث إضفاء الطابع الليبرالي والحدّية عليها، عبر رفدها بكفاءات شابة على درجات عالية من التأهيل التخصصي، قادرة على الخروج من شرنقة الموروث المتخلف والانتباه إلى الحاضر والمستقبل، وقادرة على حل أعباء ومهام بناء الدولة المؤسسة الحديثة.

قوى الثورة الحقيقية

- إلغاء دور الجيش كوسيلة حقيقية على السلطة، وذلك من خلال فتح المجال لقوى الثورة الحقيقية لممارسة دورها، والتعبير عن قناعاتها ورؤاها الوطنية وبرامجها السياسية بشكل علني، والتعاطي الإيجابي معها والدفع بها لتحمل مسؤولياتها الوطنية والمشاركة الفاعلة والمباشرة في صهيّة البناء والتنمية، وأهمية هذا التوجه لا تنحصر في إطلاق وتفجير الطاقات الإبداعية الخلاقة للشعب وحشد الإمكانيات الوطنية الممكنة وتوجيهها في خدمة التنمية وتعزيز الاستقرار، ولكن أيضاً في انتقال مركز الثقل في النشاط السري للأحزاب والتنشيطات السياسية من داخل المؤسسة العسكرية، إلى نشاط علني في القطاع المدني السياسي للموسم.. ومن الأعمال السرية ودهاليز التأمّر، إلى واحة الحوار والعمل العلني المباشر في أوساط الجماهير، وتغترت بفضل ذلك وسائل وأشكال الصراع الوطني من أجل التحديث والإصلاح والسيطرة على السلطة، وحلت الكلمة محل الطقّة، والبرنامج السياسي محل الفكرة العسكرية، والصندوق الانتخابي محل الدعاية، والإرادة والخيالات الشعبية بديلاً عن خيارات القوة وإرادة العسكر.

تكوين أداة جماهيرية

- الشروع في تكوين أداة جماهيرية سياسية لقيادة البلد، ووضع نهاية لعصر الزعامات المطلقة ومظاهرها الشمولية ووسائلها التعميمية الدكتاتورية، وخلق الأرضية الحزبية لاستمرارية الثورة وديمومة فعلها وتوفر الضمانات الوطنية لصيانتها من الانكسار والتراجع بمجرد إنتهاء أو تغيير الزعامات والقيادات الفردية.

إعادة بناء المؤسسة العسكرية

- إعادة البناء لمؤسسات الدفاع والأمن وفق تشريعات وطنية جديدة تحدد بوضوح مهام ودور ووحدات الجيش كمؤسسة وطنية تربية والانتقال بها من شرعية الثورة والعنف الثوري إلى شرعية الدولة والاستقرار الاجتماعي، وتحديد مهامها كمؤسسة دفاعية، في درء الحرب وحماية سيادة واستقلال الوطن، وصيانة وتعزيز الاستقرار والأمن الداخلي، إلى جانب مهامها التنموية والتربوية والاجتماعية، وتطهير المؤسسة الأمنية والدفاعية من القناعات والولاءات الحزبية الضيقة عبر برنامج ومنظومة تربوية ثقافية واسعة المدى والنطاق، اقترنت بتوسيع القاعدة الاجتماعية لهذه المؤسسة انضمام بين صفوفها عثمين لجميع المكونات الاجتماعية والجغرافية للبلاد.



الافتتاح فندق تاج سبا ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠م



القرار الجمهوري رقم ١

- ١- المقدم عبدالعزيز الربيعي - وزيراً للمداخلات
- ٢- علي لطف الثور - وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
- ٣- القاضي علي بن علي السنان - وزيراً للأوقاف والإرشاد
- ٤- محمد سالم باستدوة - وزيراً للإعلام والثقافة
- ٥- أحمد صالح الرعيني - وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
- ٦- إسماعيل أحمد الوزير - وزيراً للمعدل
- ٧- أحمد عبدالرحمن السايي - وزيراً للمالية
- ٨- محمد حزام الشوحطي - وزيراً للإقتصاد

في ٢٥ أكتوبر أصدر فخامة رئيس الجمهورية قراره الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٧٨ الخاص بتعديل تشكيل الحكومة السابقة التي ظلت خلال الفترة المنصرمة على إختبار ومراقبة لمستوى كفاءتها المهنية ووفائها الوطني ونجاحاتها العملية في أداء مهامها، وهذا التعديل اقتضته أيضاً الحاجة الوطنية الملحة لتأمين السلطة من داخلها، وتطهرها من العناصر الفاشلة وغير المخلصة لتوجهات النظام السياسي، والمحققة لتنفيذ برامجه التنموية، وغيرها من الإعتبارات السياسية والأمنية التي فرضت نفسها بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، وكان التعديل على النحو التالي:-



مع كبار مسؤولي الدولة والمحافظين ١٩٧٨م

الجمولة المكوكية الأولى

نهاية ديسمبر ١٩٧٨م كانت البداية العملية الأولى لنشاطات الرئيس الدبلوماسية خارج الوطن، التي استهلها بجمولة مكوكية شملت كلا من: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة، هذه الزيارة التي استهدفت إطلاع زعماء هذه الدول على حقيقة الوضع اليمني، وما يشهده من نجاحات، وما يعتمل فيه من تطورات سلبية خطيرة، وتوضيح الدور الذي يقوم به في مواجهة المد اليساري والخطر الشيوعي في المنطقة، سيما وأن بلدانهم لم تعد بمعزل عن هذا النشاط، وتأكيد حاجة اليمن إلى مختلف أشكال الدعم المعنوي والسياسي والإعلامي والمادي من بلدانهم.

أهمية هذه الزيارة أنها وضعت منطلقات جديدة لعلاقة الجمهورية العربية اليمنية مع إطارها الإقليمي العربي، جعلت منها مكوناً هاماً في الخارطة الجيوبوليتيكية، ورقياً هاماً في الحسابات الاستراتيجية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية.

وخلفت شكلاً جديداً من التفاعل الإيجابي المستمر مع هذه البلدان ودعماً للعملية التنموية في اليمن، وعززت من ثقة دول الجوار بالنظام الجديد، وبيّدت الكثير من الرواسب والشكوك والحسابات الخاطئة التي حالت دون وجود علاقات طبيعية متنامية تقوم على قاعدة التبادل المكافئ للمصالح والتعاون المشترك، والأهم من ذلك أنها شكلت اللبنة الأولى لاستراتيجية دبلوماسية ناجحة انتهجها الرئيس القائد خلال فترة حكمه، وأصبحت تمثل إلى جانب سياسته الداخلية جناحين لمشروعه الحضاري التنموي والتحليق به عالياً في فضاءات المستقبل نحو تحقيق غايات الشعب المرجوة.



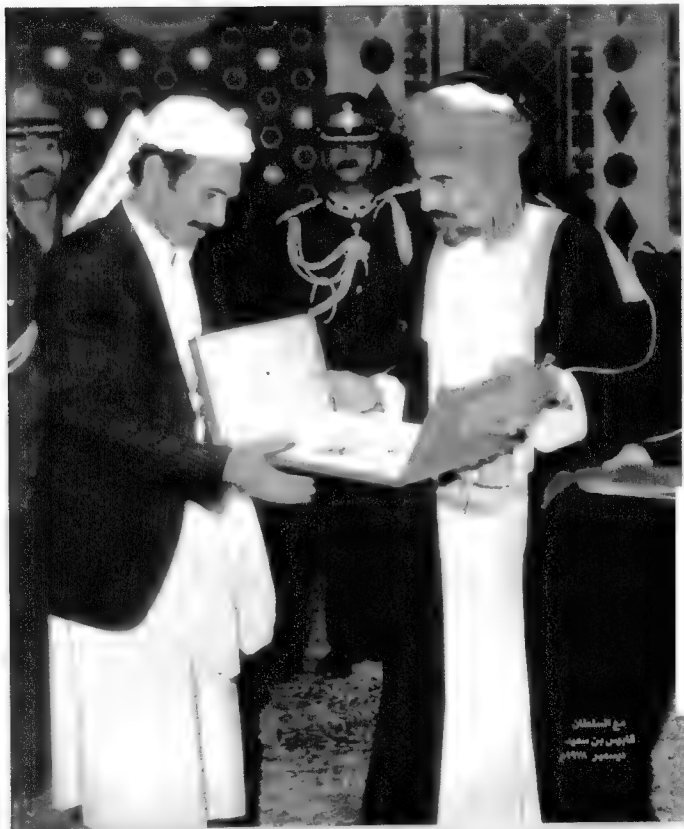


مع الملك خالد بن عبدالعزيز
ديسمبر ١٩٧٨م



خلقت الجولة الأولى
لترئيس شكلاً جديداً
من التفاعل الإيجابي
المستمر مع هذه التطلعات
ودعمها للعملية
التنموية، في اليمن،
وهززت من لغة دول
الحوار والنظام الجديد،
وبدعت الكثير من
البرامج والتعديلات
والحسابات المضافة
التي حالت دون
وجود علاقات طيبة
متنامية.





مع السلطان
الفاهد بن سعود
نومبر ١٩٧٦



لصالحه، وبالتالي إضفاء
البعد القومي والإسلامي
على هذا الموقف، وتكوين
رأي وموقف عالمي داعم
له.. لم تجلست نتاجه في
تدفق المساعدات المادية
والعسكرية الكبيرة

إلى جانب الدعم السياسي
والمعنوي الذي حققه، مقابل فرض المزيد من العزلة السياسية العربية
والدولية على النظام في عدن، والتدخل المباشر من قبل الجامعة العربية
التي أوصى بمثلوها من «العراق وسوريا والأردن» بوقف الأعمال القتالية
إعتباراً من ٣ مارس ١٩٧٩م وإيقاف زحف القوات المهاجرة وإجبارها
على الانسحاب من المناطق المحتلة، وأوصى الاجتياح الطائري لوزراء
الخارجية العرب في الكويت خلال ٤-٦ مارس بعقد قمة للطرفين
خلال الفترة ٢٨-٣٠ مارس ١٩٧٩م، انتهت بتوقيع اتفاقية الكويت،
التي مثلت انطلاقاً نوعية في مسار الحوار الوجودي اليمني لاحقاً، نجح
خلالها فخامة الأخ الرئيس في الانفصال بالعمل الوجودي من الإطار
الرسمي البيروقراطي وأبراهه العاجية في قمة الهرم السياسي إلى القاعدة
الشعبية، وتحريم الحوار الوجودي من جوده وكافة قيوده الأيديولوجية
وحساباته السياسية الضيقة وجعل منه كياناً حياً يأخذ بمفترقات الواقع
الإقليمي والدولي وحركة التاريخ وتطورات المصارعة وإستراتيجاته
وخياراته المستقبلية، وتوظيفها الفعالي لتحقيق الحلم الوجودي.

حرب ١٩٧٩م

في ١٥/١/١٩٧٩م اتفقت جبهة ١٣ يونيو والجبهة الوطنية الديمقراطية
على توحيد قوى وأعمال الجبهتين، وتوسيع نطاق الحرب ضد النظام
الجليد وإسقاطه، وكان ذلك نذير توسيع للمواجهة الحتمية مع النظام
في عدن الذي فهم نتائج الانقلاب الناصري بشكل خاطئ واعتبره
إضعافاً للنظام، وبحريته الكثير من عناصر قوته الاجتماعية والعسكرية
والسياسية، احتدم الصراع على طول الحدود لتصل ذروته في ٢٠ فبراير
١٩٧٩م عندما شنت الجبهة والجيش الجنوبي هجوماً واسعاً باستخدام
مختلف أنواع الأسلحة، وأساليب وجرائم إرهابية مريعة بهدف إرهاب
المواطنين وإجبارهم على الانصياع لإرادة الجبهة الوطنية، وتمكنت
القوات المهاجرة من إجتياح مناطق واسعة على الحدود وشكلت تهديداً
خطيراً على مستقبل النظام.

إدارة المعركة عسكرياً وسياسياً.

خلال هذه المرحلة الحرجة والمعقدة وتجربتها القاسية المشحونة بالألام،
والمدمرة لطاقت الشعب اليمني وإمكاناته في الشطرين، خاض الرئيس
القاتل أحد أعظم معاركه السياسية على الإطلاق، نتج خلالها في تعبئة
طاقت الشعب في الشطرين ضد الحرب وإذكاء روح الوحدة في وجلته،
وإستنفار وعيه وفعله الجماعي ضد كل أشكال التمزق الاجتماعي،
وإستنهاضه للدفاع عن مصالحه ومستقبله، وقدم للعالم صورة واضحة عن
حقيقة هذه الحرب وأبعادها ومخاطرها على الأمن والإستقرار الإقليمي
من خلال هجمة دبلو ماسية تمكن خلالها من حشد الدعم الإقليمي



مع الرئيس عبد الفتاح اسماعيل - الكويت مارس ١٩٧٩م







الحوار
التسامح
الديمقراطية
الوحدة

2



الحوار

تميز فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عن كثير من أقرانه بروح الحوار والتسامح والتصالح وإعطاء حق الاختلاف مضمونه الإيجابي البناء الذي يقي الوطن وأبناء الشعب الفتنة والصراعات الدموية وينمي التنوع السليم وعقلانية الحوار وإثراء الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ورأى فخامة الرئيس منذ اليوم الأول لتوليّه مسؤولية قيادة الوطن أن سياسته لا بد أن تقوم على فلسفة جديدة تعتمد على الحوار والتسامح والتصالح.. وهو ما أكد عليه فخامته في أول خطاب سياسي له يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م بقوله: "سوف أمد يدي نظيفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة شعبنا وأمنه وسيادته".

وتجسد فكر فخامة الرئيس في مفهومه للحوار باعتباره الوسيلة المثلى للتجانس والتناصك الوطني والسياسي والاجتماعي وإثراء الحياة التنموية والاجتماعية وكان هذا الإحساس هو الذي جعل الجميع يشعرون بالواجب نحو الوطن ومصالحه العليا بعيداً عن التعصب الحزبي أو المناطقي أو القبلي وتجلى هذا الشعور في نفس كل مواطن كأفضل ما يمكن أن يحس به الإنسان.. إذ أنه يعمل في مضمونه بذور عهد جديد يعتمد أسلوب الحوار بين مختلف الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية.

وإدراكاً منه لأهمية الحوار وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار أكد فخامة الرئيس بقوله: "إنني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات.. وحوارنا يشمل الجميع"

"إنني كشخص
أؤمن بأن الحوار
هو الأسلوب
الأمثل لحل
الخلافات وحسم
النزاعات..
وحوارنا يشمل
الجميع"

الرئيس علي عبدالله صالح

وانطلق فخامة الرئيس من قاعدة تمكين كل القوى السياسية والجهادية من حرية العمل السياسي والانخراط في النسيج الاجتماعي وفعالياته السياسية والاقتصادية.

ثم أصدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ م بتشكيل لجنة الحوار الوطني بمباركة كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية... التي مارست مهامها تحت رعاية فخامته ودعمه إلى أن انتهت بصياغة الميثاق الوطني الذي خضع لاستيانتين المؤتمرات الشعبية (٢٥٠) مؤتمرا شعبيا قبل إقراره النهائي في المؤتمر العام أول للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد خلال الفترة ١٩٨٢ و١٩٨٣ والذي أقر النظام السياسي وانتخب فخامة

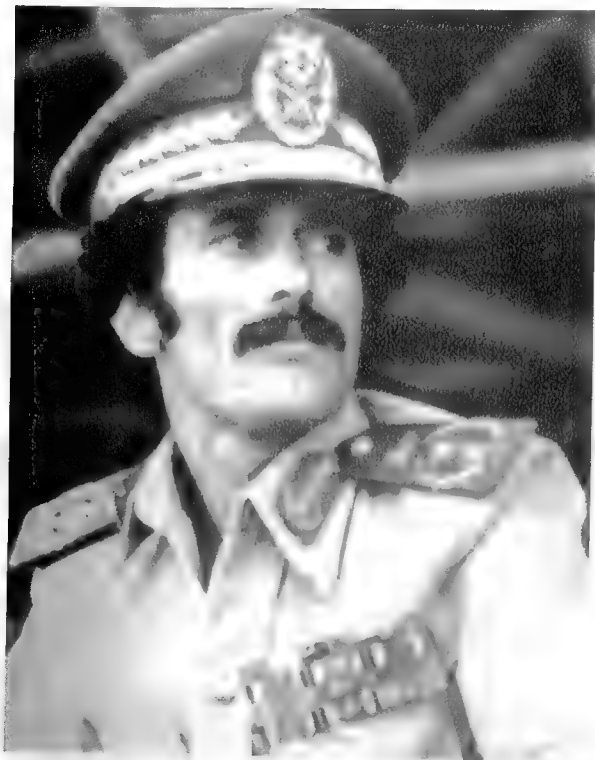
ولهذا جاء المؤتمر الشعبي العام الذي أسسه فخامة الرئيس حصيلة لروية
موحدة ناضجة قضت على التناقضات والصراعات.

لغة الحوار هي لغة الرئيس
أما الجمع مانفرد وتغرب
أما أحمد وتستحضر
مشاعر النالك والتأخي
والتواصل والتسامح بين
أبناء الوطن على اختلاف
آرائهم وتوجهاتهم
وأحزابهم.

لغة الحوار هي لغة فخامة الرئيس لأنها تجمع ما تفرق وتقرب ما تباعد، وتستحضر مشاعر التألف والتآخي والتواصل والتسامح بين أبناء الوطن على اختلاف آرائهم وتوجهاتهم وأحزابهم.

وبدا فخامة الرئيس هذا العمل الحضاري منذ وقت
بكر توليه المسؤولية في وطننا اليمني حين أوكل إلى لجنة من المفكرين
والعلماء والفقهاء أواخر عام ١٩٧٨م مهمة وضع مشروع ميثاق وطني
يظهر للنقاش الجماهيري المستفيض بمشاركة مختلف قطاعات الشعب
والثنية والعسكرية، حرصا من فخامته على تأسيس مناخ الرفاق والمصالحة
وتعمية الإحساس بالانتماء الوطني والشعور بالتآخي والإجماع على بناء
نظام وطني ديمقراطي مؤسسي.







ولذلك يمكن اعتبار هذه الوثيقة عقدا سياسيا واجتماعيا في التعامل السياسي يضع القيم المشتركة والمبادئ والتوابت الوطنية فوق كل اعتبار.

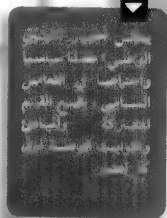
وبذلك يكون فخامة الرئيس قد استطاع بفلسفة معاصرة انبثق منها مفهوم الحوار أن يبلور منهجا سياسيا وفكريا اعتمد سياسة التوازن التي مثلت السمة الرئيسية لنظام حكم فخامته، وأظهرت دهاءه وحنكته وما تميز به من مرونة وتواضع وحكمة بحيث أمكن له خلق حالة من التوازن والتصالح داخل النظام ومع الأحزاب والقوى الأخرى خارج الحكم.

وإذا كان الميثاق الوطني قد جسّد الوحدة الوطنية فقد أقر بحق الاختلاف في الرؤى على أسس وطنية سليمة.. وسنرى لاحقا كيف ساهم هذا الإنجاز الثقافي والحضاري في ترسيخ قيم الحوار والديمقراطية والوحدة.

الميثاق الوطني في فكر فخامة الرئيس القائد علي عبدالله صالح هو مرجعية فكرية وطنية تتوحد حولها مختلف القوى والتيارات السياسية والاجتماعية بغية تكامل مفاهيمها ورؤاها لإثراء الحياة السياسية والفكرية.. وكما يقول فخامته: «الميثاق الوطني هو فكر وطني متكامل تتمسك به ونطلق منه ونسير على هداء سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد القومي أو على الصعيد الدولي».

لجنة الحوار الوطني المشكلة في مايو ١٩٨٠م

١	حسن عبدالله المقدي
٢	أحمد الشحني
٣	محمد عبدالله التصيل
٤	أحمد يحيى المماد
٥	محمد بن محمد التميمور
٦	أحمد جابر عفيف
٧	عبدالله علي عثمان
٨	عبدالله حسين البشري
٩	أحمد سالم النواضي
١٠	عبد الجليل الماوري
١١	د/أبو بكر السقايف
١٢	محمد علي الريادي
١٣	عبدالله عطية
١٤	إبراهيم محمد الوزير
١٥	علي أحمد السباني
١٦	عبد السلام خالد
١٧	أحمد شمعان النائي
١٨	أحمد لقمان
١٩	عبدالله الحزيرة
٢٠	يحيى البشاري
٢١	عبد القوي الحمقاني
٢٢	د/عبدالواحد الزنداني
٢٣	سنان عبدالله أبو لحوم
٢٤	علي قاسم المؤيد
٢٥	أحمد علي المطري
٢٦	أحمد قاسم دماج
٢٧	حمود عاطف
٢٨	يحيى الشامي
٢٩	صالح عبد الخولاني
٣٠	اسماعيل الفضلي
٣١	صالح أمين أبو راس
٣٢	أحمد الخطابي
٣٣	عبد الملك منصور
٣٤	يحيى عبدالله الشايف
٣٥	محمد المحطوري
٣٦	د/أبو بكر القرني
٣٧	علي عثرب
٣٨	محمد إسماعيل التميمي
٣٩	محمد عبدالله الجاني
٤٠	علي يحيى العاصي
٤١	سليمان الفرج
٤٢	حسن جابر الله
٤٣	عبد الحميد سيف الحدي
٤٤	عبد الله سلام الحكيمي
٤٥	عبدالواحد هوش
٤٦	علي عديده القاضي
٤٧	أحمد هائل سميد أنعم
٤٨	قائد عبد الحروي
٤٩	عوني حسن المطاس
٥٠	محمد محمد الزنلي
٥١	محمد الشيباني





التسامح

لا يحمل الحقد من تعلقه الرتب ولا ينال العلى من طبعه الغضب

«عتره العبي»

الرئيس علي عبدالله صالح واحد من الذين حباهم الله هذه الصفة، وجعله من أولئك الناس الذين لا تعرف قلوبهم الكره والبغضاء، ولا يجد الحقد طريقاً إليهما.. ولذلك يظل دائماً نقيماً صافياً، حليماً عند الغضب، حكيماً في التواضع والملمات.

وفي تاريخ اليمن الحديث والمعاصر يعتبر الرئيس علي عبدالله صالح هو الرئيس الوحيد الذي نشر ثقافة العفو والتسامح بين الخصوم السياسيين، فهو أول من عفا وتسامح مع من اضمروا كيداً للوطن أو استهدفوه شخصياً.. وهو الذي مد يده للجميع ببغضاء من غير سوء للمشاركة في بناء الوطن.

وهو الذي أعاد الاعتبار لمن سبقه من الرؤساء والقادة الذين اضطرتهم الظروف للعيش خارج الوطن، فكان أول من دعاهم للعودة إلى الوطن مكرمين معززين وبأدب إلى تقديرهم وتكريمهم!

وهو الذي أعاد للمناضلين والشهداء - على امتداد الوطن - من الذين أسهموا ببطلانهم وتفصيحهم في صنع فجر الثورة اليمنية وإشراقة الوحدة، مكانتهم التي يستحقونها.

قلبه مسكون
بحب الناس
على اختلاف
ألوانهم ومشاربهم
وانتباءاتهم... ولا
يجد الحقد طريقاً
إليه.

ولأنه إنسان قبل أن يكون قائداً أو زعيماً جاء من رحم المعاناة التي عاشها شعبنا فقد جعله ذلك شديد الإحساس بالمحرومين، وأكثر المبادرين إلى أعمال الخير، ونصرة المظلومين ومواساة المرضى والمحتاجين، والساعي إلى إعادة الإبتسامة إلى وجوه اليتامى والمساكين.

ولذلك فمعها تبدلت الآراء واختلفت فرائها تتحول إلى اتفاق - إن لم يكن إجماعاً - عند الحديث أو التحليل لشخصية الرئيس علي عبدالله صالح وخصائصه الإنسانية.. فنجد أنه في قاموس أخلاقياته يتصدر معنى قوله سبحانه وتعالى: «ادفع بالتي هي أحسن» - أي السببة بالحسنة - ممثلاً الآية الكريمة: «فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم» صدق الله العظيم.

فعنده لا تسكن سوى الطيبة الحقيقية والنقاء البشري.. وقلبه مسكون بحب الناس على اختلاف ألوانهم ومشاربهم وانتماءاتهم.. قلب ينبض بالإيمان والإنسانية تحركه نوازح الخير ولا تحيد به قيد أنملة عن مقاصده.

ولأن الصدق مسلكه، فأنك تجد ما يقوله بلسانه لا يختلف عن سريره، وتلك من سمات الصادقين.

التحاور مع الخصوم

في أول خطاب له بعد انتخابه في ١٧ يوليو ١٩٧٨م حرص علي عبدالله صالح على تأكيد روح التسامح وتناهي الماضي من أجل بناء الوطن وتحقيق الأمن والاستقرار فقال في ذلك الخطاب: «سأمد يدي بظنفة إلى الجميع من أجل بناء اليمن ومن أجل سعادة الشعب وأمنه واستقراره».

لأنه إنسان قبل
أن يكون قائداً
وزعيماً جاء من
رحم المعاناة التي
عاشها شعبنا
فقد جعله ذلك
شديد الإحساس
بالمحرومين
وأكثر المبادرين
إلى فعل الخير.

ودعا القوى السياسية إلى تخطي الجراح من أجل بناء الوطن وازدهاره، ولم يمض أسبوع على أدائه اليمين الدستورية حتى بدأ علي عبدالله صالح العمل الجاد في محاوره خصومه السياسيين، بإذلا مساعيه الإنسانية لحقق الدماء المسفوكة في المناطق الوسطى، حيث كانت تدور فيها صدامات مسلحة بين الجيش والجبهة الوطنية الديمقراطية.



مع قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية

فكان لقاءه ببعض العناصر القيادية في الجبهة،
ومن خلال الحوار معهم أظهر قدراً كبيراً من
التسامح وعبر عن رغبته الصادقة في حقن دماء
اليمنيين.

لأن الصدق مسلكه
فإن مايقوله بلسانه
لايختلف عن
سريره، وتلك من
سمات الصادقين.



احتواء آذار حرب ١٩٧٩م

كحصيلة للتقارير المقررة عن كانوا يسمون بالعاملين في الداخل لصالح حزب الوحدة الشعبية «حوشي»، والتي صورت النظام في صنعاء بأنه على وشك الانهيار، وإن مجرد أي تحرك عسكري سوف تعززه ثورة شعبية عارمة من الداخل وبالتالي سيتم الخلاص من النظام «الرجعي» كما وصفه البيان الصادر عن «حوشي».

ونتيجة لذلك اندلعت حرب مارس ١٩٧٩م والتي كان هدفها الانقضا على النظام في صنعاء، غير أن تلك الأحداث أثبتت عملياً زيف تلك التقارير وعدم صحتها.

وبناء صاحب القلب الكبير الذي لا يعرف الكراهية ولا يحقد على أحد دعا الرئيس علي عبدالله صالح قادة حزب الوحدة الشعبية إلى الحوار وجلس مع رئيس الحزب سلطان احمد عمر في طاولة واحدة وبدون تحفظ، مجسداً بصدق الممارسة العملية الملموسة لما قاله عنتره العبيسي:

«لا يحمل الحقد من تعلق به الرتب ولا يترك العلى من طبعه الغضب»

وبذلك الفعل الرائع خابث ظنون وتوقعات المعارضة ونجحت المحادثات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية الكويت بين شطري اليمن حينها.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل إن الرئيس علي عبدالله صالح قد رحب أيضاً بالحوار مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وأبدى استعدادة للجلوس مع قادتها على مائدة الحوار.

ويقول أحد المشاركين في الحوار: «إن أمر الحوار لم يكن محل تصديقنا كقيادات ومناضلين جبهويين، فقد اعتبرنا ذلك بمثابة شرآك هدفها شل الفعاليات التضاللية للجبهة، إن لم يكن نوعاً من الاستدراج لقياداتها لغرض التزج بهم في السجون والمتقلات، وتصفية البعض منهم جسدياً، وفي أحسن الحالات الهدف منه كسب الوقت لتحقيق نسبة كبيرة من حالة الاستقرار واستتباب الأمن كفضية تشكل حاجة ملحة لنظام صنعاء».

وفي لقاء عقد بفندق المخاتم التوصل إلى نتائج جيدة ولم يحدث شيء مما كان يتوقعه بعض المشاركين، وهو ما دفع سلطان احمد عمر رحمه الله - رئيس الجبهة الوطنية الديمقراطية إلى أن يطلب من

قرار العفو عن
أعضاء الجبهة
الوطنية وحزب
الوحدة الشعبية
أظهر ما يتمتع
به الرئيس علي
عبدالله صالح من
روح النقاء والمحبة
والتسامح.



مع أبناء محافظة لمج ١٩٩٤م

قال عنه أحد قادة
الجهبة: (وجدنا
في صدر الرئيس
مالم نجده عند
غيره... فقلبه
يفيض بالحب
والتسامح
وأخلاق الفارس
الشجاع).

أحد قيادي الجبهة الوطنية» لقد أبدى الرئيس علي عبدالله صالح حقيقة حرصه على استقرار البلاد، والحيلولة دون استمرار سفك الدماء بين أبناء البلد الواحد، وهو ما جعلنا نلبي دعوته إلى الحوار حيث وجدنا الرجل يختلف عن سابقيه، ونتيجة للمصداقية التي يتمتع بها تقاربت المسافات بيننا، وشعرنا بالأطمئنان نحوه».. ويكمل الحدي: «والحقيقة أننا وجدنا في صدره مالم نجده عند غيره، وتأكد لنا بأنه يحمل تطلعات البلاد وهمومها، وقلبه يفيض بالحب والتسامح وبشهادة ابن البلد وأخلاق الفارس الشجاع».

إن تساعده وعفوه قد سيطر على مشاعرنا وأحاسيسنا وأسقط علينا ما كنا نطرحه من حجج ومبررات فأني قلب عظيم كهذا لا يسكنه الحقد، وأي إنسان

الفريق الذي كان مجهزاً لحماسته الانصراف قائلاً لهم: «الرجل لا يضر شراً لأحد».

طلبنا له الموت فطلب لنا الحياة

لقد مثل قرار العفو عن أعضاء الجبهة الوطنية وحزب الوحدة الشعبية «حوشي» ما يتمتع به الرئيس علي عبدالله صالح من روح النقاء والمحبة والتسامح، وكان بعض المسؤولين قد أبدوا حينها عدم ارتياحهم لذلك القرار، فقال لهم الرئيس:

«ما الذي يزعجكم في عودة مواطنين إلى أهلهم وأسرتهم لينعموا بالأمن والأمان؟».

وفي هذا الصدد يقول العقيد محمد صالح الحدي

كرم الرئيس... ومكر الأصمح.

ليس هناك أبغض من أن يقابل الإنسان الحسنة بالسيسة، ويضمّر الشر لمن أراد له خيراً، أو يعتمد الإساءة إلى من أحسن إليه، فإن اجتمعت في شخص فذلك يعني أنه من أغواهم الشيطان فصاروا من ملته.

وقصة الرئيس علي عبدالله صالح مع عبدالله الأصمح نموذجاً لذلك الفعل الشيطاني البغيض.. حيث فتح له الرئيس علي عبدالله صالح قلبه الكبير ومنحه الأمن والأمان، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حيناً وثق فيه وولاه العديد من المناصب الوزارية، وقربه منه أكثر بتعيينه مستشاره الخاص، لكنه خان الأمانة، وتكرر للجميل، واستغل ثقة الرئيس فيه، والمسؤولية التي أوكلها إليه، وراح يتآمر على وطنه وشعبه، ليكرس بذلك تبعه التآمر محاولاً الإضرار باليمن والنظام الحاكم الذي آواه وأمنه.

ولأن المكر السعي لا يجني إلا بأهله، فقد افتضح أمره وتم القبض عليه متلبساً بجرمه، وعند محاكمته اعترف بخيائته وتآمره.

ودغم كل ذلك عندما صدر الحكم بحقه استنجد بالرئيس طالباً منه الرحمة والشفقة، متذرعاً بظروفه المرضية على حد قوله، ووسط دهشة الكثيرين أعلن الرئيس العفو عنه ومساحته، وترك له الخيار في السفر إلى أي مكان يريد.

وفي موقف إنساني يندر أن يأتي من زعيم عربي حرص الرئيس علي عبدالله صالح عند زيارته إلى موسكو في ثمانينات القرن الماضي على الالتقاء بأخيه عبدالفتاح أساعيل الذي كان منفياً هناك،

هذا الذي يصفح عند المقدرة على العقوبة ويقابل السيئة بالحسنة... لقد أردنا أن نعارضه ونعتمد في محاولة لقهره من خلال مختلف أنشطتنا السياسية والحزبية التي تجارزها المتشددون فينا إلى التعاطي مع ما كان يسمى بالكفاح المسلح... فقهرنا هو بعفوه وشهامته ومروءته وإنسانيته.

طلبتنا له الموت، فطلب لنا الحياة متمثلاً بقول الشاعر:

فإن أكلوا لحمي وفرت حُومهم
وإن هدموا مجدي بنيت لهم مجداً
ويتهني الحدي إلى القول:

«ويدون شروط كان عفو»، وبغير مقابل كان كرمه وتسامحه، فجاء ذلك العفو في وقته المناسب ليشكل قيمة إنسانية بالغة الأهمية.

الصفح عن الناصريين

على إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الناصريون في شهر أكتوبر ١٩٧٨م وما تبعها من تداعيات وحماكات كان بإمكان علي عبدالله صالح استغلال الوضعية المترهلة التي آل إليها الناصريون بعد تشتهم وتمزقهم وضعفهم ودخولهم في خلافات أعقبت انقلابهم الفاشل... وكان بمقدوره القضاء عليهم سياسياً سيما في ظل تحريم الحزبية دستوريا حينها، لكن الرجل لم يفعل ذلك، بل على العكس تماماً عمد في ظل تصاعد الهجمات الناصرية على نظام حكمه، فضلاً عن استهدافه شخصياً على المستوى الداخلي والخارجي... عمد إلى الصفح عن الناصريين والعفو عنهم وفتح صفحة جديدة معهم.

«أي قلب عظيم

هذا الذي لا

يسكنه الحقد

وأي إنسان هذا

الذي يصفح عند

المقدرة ويقابل

السيئة بالحسنة»

معارض



مع المشير السلال .. وفاء يوفاء

الرئيس علي
عبدالله صالح
الوحيد في
تاريخ اليمن
الذي نشر ثقافة
العفو والتسامح
وأول من أعاد
الاعتبار للرؤساء
السابقين.

المجلس الجمهوري الأسبق -رحمها الله- ولم يكتف الرئيس بتكريمهم بل أحاطهم بكامل الرعاية والوفاء، واستقبلهم استقبال الإبن البار بوالديه ومنحهم أعلى الأوسمة تقديرًا لمكانتهم النضالية وأدوارهم الوطنية.

ومن الذين حظوا باهتمام الرئيس ورعايته الوالد المناضل أحمد محمد نعمان -رحمه الله- فقد أصدر الرئيس توجيهاته إلى الجهات المختصة بتوفير كل ما يحتاج إليه في مقر إقامته خارج الوطن وسداد نفقات الإقامة والعلاج، ومنحه أعلى وسام في الدولة تكريمًا واعترافًا بدوره النضالي وكفاحه الدؤوب للمخلص من الحكم الإمامي الكهنوتي المتخلف، ووجه إليه الدعوة للعودة والعيش في الوطن.

وخلال اللقاء عرض عليه العودة إلى صنعاء، وتولي رئاسة الحكومة أو منصب نائب الرئيس وقد أعرب فتاح عن تقديره للرئيس وأبدى وجهة نظر اقنع بها الرئيس .

تكريم الرؤساء السابقين

وفي حالة أخرى من النادر حدوثها في الدول العربية أو الدول النامية عموماً اتخذ الرئيس علي عبدالله صالح قراره الإنساني الشجاع بعودة الرؤساء السابقين إلى الوطن والعيش بين أهلهم وأسرامهم معززين مكرمين، اعترافاً بدورهم النضالي ومن هؤلاء المشير عبدالله السلال أول رئيس لمجلس قيادة الثورة وأول رئيس للجمهورية، والقاضي عبدالرحمن الإرياني رئيس



يكرم القاضي الايراني ١٩٩٥/٧/٨م

بالمناضلين ورعايتهم ومتابعة أحوالهم، ولعله الوحيد من بين الرؤساء اليمنيين سواء الذين حكموا في صنعاء أو عدن الذي وجه بتكريم كل المناضلين الشرفاء ومنهم الأوسمة والنياشين التي يستحقونها وأمر برد الاعتبار لكل من كانت لهم أدوار نضالية طوال مسيرة التحرر من الحكم الإمامي أو الاستعمار البريطاني.

وخلال زيارة الرئيس إلى جنيف في عام ١٩٩٥م حرص على زيارة النعنان في مقر إقامته، وتققد أحواله هو وأسرته وجدد إليه الدعوة بالعودة إلى الوطن.

تكريم الرئيس للرؤساء السابقين..
اعترافاً بأدوارهم النضالية من أجل
وطنهم وشعبهم.

وهكذا نجد الرئيس علي
عبدالله صالح دائم الحرص على الاهتمام



في زيارته للمرحوم المناضل احمد التيمان بمقر إقامته بجنتيف بسويسرا ١٩٩٥/٩/١٩

العفو عند المقدرة

زملاتهم، وكان يرمي من ذلك إلى تفويت الفرصة على من أرادوا جرّ البلاد إلى اقتتال أهلي.

عندما اندلعت الشرارة الأولى لحرب صيف ١٩٩٤م في عمران كان الناس يتوقعون أن الرئيس علي عبدالله صالح سوف يتعامل بشدة مع القادة والضباط الذين أمروا الأفراد ببدء القتال وتوجيه سلاحهم على زملاتهم ومباغتتهم غدرًا... وكانوا يرون أنه - في أدنى الحالات - سيوجه بإحالتهم إلى القضاء العسكري لتأخذ العدالة طريقها.. لكنه فاجأ الجميع بالالتقاء مع القادة والضباط والأفراد في المعسكر وبحكمة القائد التي فيهم كلمة تاريخية حلت في مضامينها ومعانيها جملة من الأبعاد الأخلاقية والإنسانية بدا فيها الأب الحنون والأخ الصادق للجميع الذي استطاع إخماد نار الفتنة وتطبيع الجراح بلمساته الحانية، وعالج الأمر بكل حكمة وهندسة واقتدار حيث عفا عن أولئك الذين ارتكبوا حماقة الخطأ بحق

ويعلن القيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي اليمني الحرب الشاملة في ٤ مايو ١٩٩٤م فطن الرئيس علي عبدالله صالح إلى ما يمكن أن يتعرض له قادة وكوادر الحزب الاشتراكي في صنعاء وغيرها من المدن في المحافظات الشالية، ويروح من الحكمة والتسامح وجه الأجهزة الأمنية بعدم التعرض لأي من قيادات الحزب وأعضائه والمتسبين إلى بعض الأحزاب التي كانت تتحالف معه. وفي الوقت الذي كانت فيه المعارك على أشدها بين قوات الانفصال والقوات الشرعية أصدر الرئيس قراراً بالعفو العام عن المفرور بهم من الذين كانوا يقاتلون في صفوف الانفصاليين مؤكداً بذلك حقيقة التسامح والعفو، وعدم الانجرار إلى المزيد من زحف الأرواح والحفاظ على الدماء اليمنية.

الحوار والتسامح
والمحبة.. عناوين
رئيسة ميزت
حكم الرئيس
علي عبدالله
صالح خلال
ثلاثة عقود.

وهو ما اعتبره المراقبون منصفاً بيناً رأى آخرون أنه ليس كذلك مقارنة بحجم الجرم الذي ارتكبه الانفصاليون.

وعلى الرغم من ذلك، وفي خطوة وصفت بالشجاعة باتجاه إغلاق ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة عنوانها التسامح والمحبة والإخاء أعلن الرئيس علي عبدالله صالح في ٢١ مايو ٢٠٠٣ العفو العام عن المحكوم عليهم من قائمة الـ ١٦، داعياً إليهم العودة إلى الوطن والمساهمة في بنائه.

وقد كان لذلك القرار أثره البالغ في نفوس الكثيرين من أطراف الطيف السياسي خصوصاً والشعب اليمني عموماً.

وقد كان لهذا القرار فعل السحر لدى الذين كانوا يقاتلون مع قوات الانفصال، لقد جعلهم ذلك يعيدون حساباتهم الخاطئة، ويفرون معلنين انضمامهم إلى قوات الوحدة والشرعية الدستورية، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى تفهقر القوات الانفصالية وتراجعها في أكثر من جبهة قتال.

ويعد أن وضعت الحرب أوزارها مخلفة وراءها الآلاف من القتلى والجرحى والمصابين، إضافة إلى الخسائر الفادحة في الآليات والمعدات العسكرية، وما لحقته من ضرر كبير بالاقتصاد الوطني آثاره ما تزال قائمة حتى اليوم.. أصدر القضاء حكمه العادل على ما تسمى بقائمة الـ ١٦ المتهمين بإشعال الحرب وإعلان الانفصال.. وتراوحت الأحكام بالسجن لمدد مختلفة مع تبرئة البعض،





تعامل مع المواطنين
في حوزة ١٩٩١ في
صهران بلغة الحوار
والتفهم وإبداء أكبر
التفهم للمدنية



إصرار المتمردين وتسامح الرئيس،

وفي صورة أخرى من صور التسامح التي يتأكد من خلالها مدى ما يمتلكه الرئيس علي عبدالله صالح من خصائص إنسانية فريدة وميول خيرة تجاه أعدائه وخصوصه على الرغم أنهم يكيدون له بنوازع شريرة تعامله الحكيم مع فتنة التمرد والتخريب التي أسعها - بداية - حسين بدر الدين الحوثي في بعض مديريات محافظة صعدة في عام ٢٠٠٤، وظلت جلوسها مشتتة من بعده إلى الآن مما يؤكد إصرار هذه الفتنة الضالة على تنفيذ خططها الذنبية الرامية إلى العودة بالوطن ٤٦ عاماً للوراء لإعادة نظام الحكم الإمامي المتخلف الذي لفظه شعبنا في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ففي تعامله مع هذه الفتنة انطلق الرئيس كعادته من حرصه على الدم اليمني، بأدلاً جهداً حثيثاً لاحتواء المشكلة من خلال العديد من لجان الوساطة، وإعطاء رؤوس الفتنة أكثر من فرصة وفرصة لمراجعة حساباتهم، والكف عن أعمالهم التي تعد مخالفة للدستور وخارجة عن القانون، فعرض عليهم العديد من الحلول والمعالجات بما في ذلك تشكيل حزب سياسي لممارسة العمل السياسي تحت مظلة، وفقاً للدستور، إلا أن كل ذلك لم يجدهم نفعاً، فكان لابد من اللجوء إلى العلاج الأخير بإجماع كل الأمة وفي مقدمتهم علماءها الأفاضل.

التحاور مع المتمردين،

ولم يستثن الرئيس علي عبدالله صالح في تعامله الإنساني وتسامحه حتى الشباب المتمردين والذين رُجح بهم في صفوف تنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى، لإدراكه بأن هؤلاء تم تعنتهم تعبئة خاطئة لا صلة لها بالإسلام لا من قريب ولا من بعيد، فكلف عدداً من أصحاب القضية العلماء للتحاور الفكري مع هؤلاء الشباب الذين كانوا رهن الاحتجاز، وإقناعهم بخطأ الطريق الذي يسلكونه ودعوتهم للعودة إلى جادة الصواب كمواطنين صالحين، وبالفعل فقد استطاعت لجنة الحوار الفكري إقناع مجموعة كبيرة من هؤلاء الشباب فأمر الرئيس بإطلاق سراحهم بعد أن انتهت أسباب توقيفهم واحتجازهم.

وقد شكلت تجربة الحوار كأسلوب لمكافحة الإرهاب تجربة تفردت بها اليمن ونالت إعجاب الكثير من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وخاصة الأوروبية، فوجهت بعضها الدعوة إلى رئيس لجنة الحوار لزيارتها وشرح التجربة، فيما أخلت بعض الدول العربية بتجارب مشابهة.





الديمقراطية

لم يكن غريباً تمسك فخامة الرئيس بختيار الديمقراطية فقد تمسك منذ بداية عهده بهذا النهج الذي جسده عملياً منذ الوهلة الأولى عندما أصر على أن لا يتولى مهام رئاسة الجمهورية إلا عبر انتخابه من قبل مجلس الشعب التأسيسي الذي يمثل الأمة وبأسلوب حضاري لم تعهده اليمن من قبل - كسائر البلدان النامية - وهو ما حظي بإعجاب العالم وتقديره.

وكان فخامته قد آمن بأنه لا خيار غير الديمقراطية لبناء وطن جديد... فقال بهذا الصدد «إن خيار الديمقراطية لا حياد عنه لأنه خيار الشعب وحق الجماهير في حكم نفسها بنفسها».

وجاء في بيانه السياسي عام ١٩٧٩م «إننا على يقين من أن شعبنا قادر على أن يمارس حقه في الديمقراطية على أكمل وجه».

ويمكن الجزم بأن علي عبدالله صالح رجل ديمقراطي بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الكريم الإرياني «صحيح أن علي عبدالله صالح أتى إلى الحكم بصفته العسكرية والقيادية لكن أداءه كان مدنياً ديمقراطياً ناجحاً عن تجربة واسعة»

ومن صميم إيمانه العميق بحق هذا الشعب العريق بحياة سياسية متطورة حرص فخامته على وضع التأسيس المؤسسي لخطوات الممارسة الديمقراطية والبناء الديمقراطي.



الاجتماع المسرول للحكومة ومجلس الشعب التأسيسي ١٩٧٩م

من المجلس الاستشاري إلى مجلس الشورى.

الديمقراطية ممارسة بالتمشي التدريجي.

وفي هذا السياق أصدر فخامة الرئيس القرار الجمهوري رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩م بشأن تشكيل مجلس استشاري مؤلف من ١٥ عضواً يقوم مقام مجلس القيادة السابق وتم اختيار أعضائه من ذوي التخصصات والخبرات والكفاءات ومنحت لهذا المجلس صلاحيات دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية ذات الصلة بالمصلحة الوطنية العليا وإبداء الرأي والمشورة بشأن السياسة العامة للدولة.

وشكل إنشاء هذا المجلس خطوة أخرى على طريق توسيع المشاركة في صناعة القرار وترسيخ المسار الديمقراطي للبلد.

وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٠م أصدر فخامة الرئيس قانون الانتخابات رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٠م الذي شكل نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية. وشكل لجنة عليا للانتخابات برئاسة رئيس مجلس الشعب التأسيسي

فيموجب الإعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م تم توسيع صلاحيات واختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة أعضائه إلى ١٥٩ بدلا من ٩٩ عضواً. وأراد فخامة الرئيس بهذه الخطوة تفعيل السلطة التشريعية وزيادة حجم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي للدولة وعلاوة على ذلك فقد هدف فخامته إلى إتاحة فرصة المشاركة في تسيير أمور الدولة لعدد من العناصر الوطنية والكفاءات التي ظلت مستبعدة عن دوائر السلطة في العهود السابقة على الرغم من كفاءاتها وقدراتها الإدارية والسياسية. وبذلك أرسى فخامة الرئيس منطلقات جديدة تقوم على العدل والمساواة وقيم الديمقراطية والحرية في التعامل مع أبناء الوطن وقواه السياسية والاجتماعية المختلفة.. واستطاع هذا المجلس أن يبارس مهامه التشريعية والرقابية وإقامة العديد من الفعاليات في الداخل والخارج.



في عام ١٩٨٨ استقر الرئيس المنتخب
الانتخابات رقم ٢٩ الذي شكل نقطة تحول
في مسيرة الديمقراطية، وشكل لجنة عليا
للانتخابات برئاسة رئيس مجلس الشيوخ
الأسبق للإشراف على إجراء الانتخابات
العمومية لمجلس الشورى

القاضي عبد الكريم العرشي للإشراف على إجراء الانتخابات العامة لمجلس الشورى وأجريت هذه الانتخابات في ٧ يوليو ١٩٨٨م. وتكون هذا المجلس من ١٥٩ عضواً.

ومثل قيام هذا المجلس واحدة من أبرز المحطات الرئيسة لمسيرة البناء الديمقراطي للدولة حيث استطاع فخامة الرئيس من خلاله النفاذ إلى عمق أهداف الثورة وخاصة هدفها الرابع (إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل يستمد أنظمتها من روح الإسلام الحنيف) وحيث أن من أهم صلاحيات المجلس: تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية وإقرار مشاريع القوانين أو رفضها والموافقة على الاتفاقيات والمعاهدات أو رفضها ومناقشة وإقرار الميزانية العامة أو رفضها.

واستطاع هذا المجلس خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ إنجاز العديد من المهام التشريعية والرقابية والقيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات داخلياً وخارجياً. وكان لهذا المجلس شرف المصادقة على اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور الجمهورية اليمنية. وتم دمج هذا المجلس مع مجلس الشعب الأعلى الذي كان قائماً في الشطر الجنوبي من الوطن في مجلس واحد سمي مجلس النواب المكون من ٣٠١ عضواً تم تشكيل المجلس الاستشاري من ٤٥ عضواً.

ولأن مهام المجلس الاستشاري تعددت وتزايدت ونظراً لحاجة الدولة إلى الكفاءات والاستشارات.. أصدر فخامة الرئيس - استناداً إلى التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في فبراير ٢٠٠١ - القرار رقم ٧ لسنة ٢٠٠١م بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠١م والذي قضى بتشكيل مجلس الشورى من ١١١ عضواً يشكلون نخبة من السياسيين والفكرين وذوي الخبرة من كافة محافظات ومناطق الوطن ليشكل هذا المجلس هيئة دستورية عليا تقدم الرأي والمشورة في القضايا الاستراتيجية وتشارك مجلس النواب في عدد من الصلاحيات الهامة توسعياً للمشاركة في اتخاذ أهم القرارات المصرية. ولقد ساهم هذا المجلس خلال السنوات الماضية في إثراء الحياة الديمقراطية ومعالجة وتشخيص العديد من القضايا المعقدة وتقديم الرأي حولها.



تنشيط الحركة التعاونية

أدرك نخامة الرئيس الدور الفعال للحركة التعاونية فاتعصب جهده على تنشيط هذه الحركة التي يمكن اعتبارها من أحجار أساس البناء الديمقراطي والمجتمع التعاوني وخلق روح المواطنة المتساوية ومبدأ المشاركة كحلقة اجتماعية واسعة الانتشار تفصح المجال للمواطنين للعمل الجماعي وتسيير شؤونهم بأنفسهم.

وجرت انتخابات حركة التعاون الأهلي للتطوير على مستوى الجمهورية خلال عام ١٩٧٩م وازداد عدد هذه التعاونيات إلى ١٩٧ هيئة تعاونية أتاحت فرصاً كبيرة للمواطنين في التعبير عن آرائهم والمساهمة في وضع أسس بناء المجتمع المدني.

وشكلت اللقاءات الرضائية أسلوباً رائداً للزيادة من توسيع ديمقراطية الحوار والتعايش بين القيادة والمواطنين التي بدأها فخامته عام ١٩٧٩م وأصبحت تقليداً سنوياً.



أزاد عدد الزعماء
خلال عام ١٩٧٩ إلى
١٩٧ هيئة تعاونية اتحدت
رؤساء اتحاد الملل والحد
في الملل من آراء
المسألة في عام الملل





انتخابات الهيئة الإدارية للمجالس المحلية ١٩٨٥م

من المجالس البلدية إلى الحكم المحلي

ومواصلة لنهج المسيرة الديمقراطية التي قادها فخامة الرئيس جرت في ٢٠ فبراير من عام ٢٠٠١م أول انتخابات محلية في الوطن بعد إعادة توحيد لانتخاب المجالس المحلية للمحافظات والمديريات بمشاركة تسعة أحزاب سياسية إضافة إلى المستقلين وترشح فيها ٢٣٨٢٧ مرشحاً وفاز فيها ٧١٨٥ عضواً.

وبهذه الانتخابات تكون بلادنا قد قطعت شوطاً هاماً وخطوة جديدة هامة في العمل الديمقراطي المؤسسي.

أما في عام ٢٠٠٦م وتزامناً مع الانتخابات الرئاسية فقد جرت الانتخابات المحلية للمرة الثانية وسط منافسة حزبية قوية وترشح في هذه الانتخابات ٧٣٢٥ مرشحاً فاز فيها ٧١٢٧ مرشحاً.

اعتبر فخامة الرئيس
المجالس البلدية
نمذجاً لإرساء قواعد
الديمقراطية الحقة.

وشهدت البلاد في شهر يوليو ١٩٧٩م أول انتخابات للمجالس البلدية وتميزت بزخم التنافس والتفاعل الشعبي الواسع والتنظيم الدقيق، بحيث توجت هذه الانتخابات بفوز كفاءات وطنية مؤهلة قادرة على التعامل مع هموم المواطنين.

وقد اعتبر فخامة الرئيس هذه المجالس: «نمذجاً لإرساء قواعد الديمقراطية الحقة» وأصدر قراراً تضمن إنشاء المجالس البلدية على مستوى جميع المحافظات بها يؤمن تكوين بيئة عملية قادرة على الاهتمام بالخدمات والبنى التحتية جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة التنفيذية.

أما في عام ١٩٨٥م فقد بدأت انتخابات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية لتطوير التعاون وفقاً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٥. وانتخبت هذه المجالس التي بلغ عددها ٣١٢ مجلساً انتخبت ٣٢٨١ عضواً من بين ٧٠ ألف مرشح.



شهدت البلاد أول

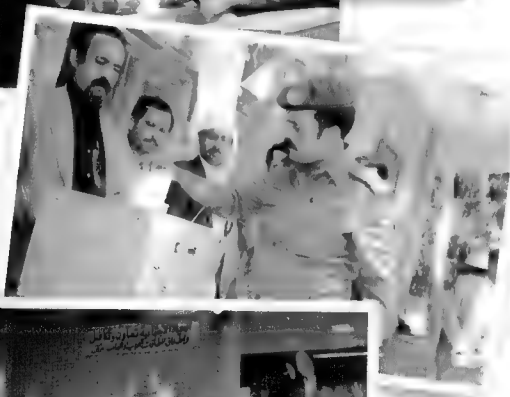
مظاهرات تاريخية

في ١٩٧٩

وكانت في دعم

التدخل الشعبي في

السياسة





طريق الديمقراطية والتنمية والوحدة اليمنية

اليوم الثاني - ١٠ مارس ١٩٩١



المؤتمر الشعبي العام

لا يمكن اعتبار الرئيس علي عبدالله صالح ضمن الزعماء التقليديين الذين يميلون إلى تقليد وتكرار التجارب الأخرى التي سبقهم إليها الغير، التي عادة ما تكون عرضة للهزات السياسية والتغيرات الاجتماعية فهو لا يؤمن بنظرية التماثل السياسي ويرى أن لكل بلد من بلدان العالم ظروفه وخصوصياته التي تتطلب النظر بتمعن إلى كل التجارب وبالتالي أخذ ما يمكن أن يناسب الظروف المحلي.

لذلك عمل الرئيس على ملائمة فكرة وضع الميثاق الوطني مع إنشاء تنظيم سياسي يحمل هذا الفكر هو المؤتمر الشعبي العام.

لذلك شكل قيام المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢م حدثاً بارزاً وتحريراً رائداً من التجارب الديمقراطية فالمؤتمر - قبل كل شيء - هو مؤتمر جماهيري لممثلي الشعب.

لقد كان ذلك تأطيراً واعياً للعمل السياسي وتحولاً نوعياً نحو بناء مؤسسي حقيقي... وخلال الفترة يناير - مارس ١٩٨٢م تشكلت فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات وتلتها العديد من ندوات التوعية السياسية والثقافية بهدف رفع الوعي السياسي للجماهير وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية.

وبذلك يكون فخامة الرئيس قد أنجز مشروعاً سياسياً كبيراً أسهم في دحض صفوف الشعب وقواء السياسة على اختلاف ميولها السياسية والاجتماعية في بوقت واحد - تم الاتفاق على فكرها وبرامجها العملية للمموسة ووسائلها في ترجمة إرادة الجماهير وتحويلها إلى أفعال ملموسة.

وباختصار شديد يعتبر إنشاء المؤتمر الشعبي العام مكسباً ديمقراطياً عظيماً فقد مثل وجهاً حقيقياً للاتلاف الشعبي على قاعدة الغايات الوطنية والمصالح العليا للوطن والأهداف الثورية التي كان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أشد الحريصين على التمسك بها والدفاع عنها.

وبرامجها العملية للمموسة



المؤتمرات



المؤتمرات العامة للمؤتمر الشعبي العام

المؤتمر الأول / (٢٤-٢٦) / ١٩٨٢ م

المؤتمر الثاني / (٢٧-٢٩) / ١٩٨٤ م

المؤتمر الثالث / (٣٠-٣١) / ١٩٨٥ م

المؤتمر الرابع / (١٩-٢٠) / ١٩٨٥ م

المؤتمر الخامس / (٢-٣) / ١٩٨٥ م

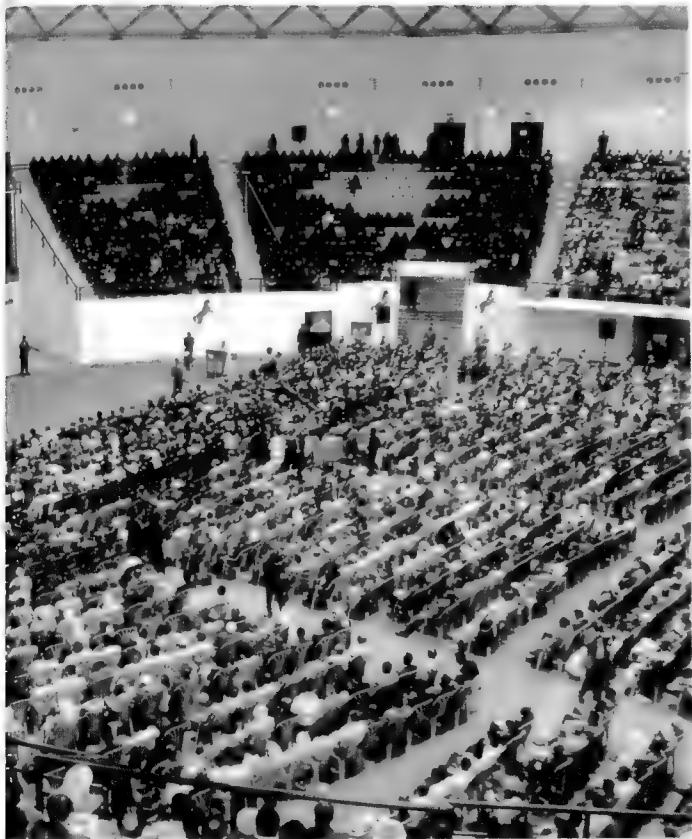
المؤتمر السادس /

الدورة الأولى / (١-١٩) / ١٩٨٨ م

الدورة الثانية / (٢٠-٢١) / ١٩٨٨ م

الدورة السابعة / (١٩-٢١) / ٢٠٠٤ م

المؤتمر الاستثنائي / (٢١-٢٢) / ٢٠٠٤ م







بسم الله الرحمن الرحيم
الأخ رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي . الأخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام .. الأخوة رجال مجلس القضاء الأعلى الأخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام الأخوة أعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي .. الأخوة الحاضرون جميعا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يسعدني في هذا اليوم وللمرة الثانية أن أؤدي القسم الدستوري أمام ممثلي الشعب أن أتوجه أولا بالشكر والتقدير والثناء للأخ رئيس وأعضاء مجلس الشعب التأسيسي على الإجراءات الدستورية التي اتخذت ومن هذا المكان ومن بين ممثلي الشعب أتوجه بالشكر والثناء والتقدير والاعتزاز لكل جماهير شعبنا على هذه الثقة البالغة والتي لا يساويها شيء أهله ثقة الجماهير وأقول من هذا المكان لجماهير شعبنا أنني سأكون جنديا مجتهدا عند حسن ظن الشعب الذي أولاني هذه الثقة الغالية مؤكدا لجماهير شعبنا بدون تمييز أنني سأعمل وأبذل كل ما أستطيع ومعنا المخلصون مستمدين قوتنا من الله سبحانه وتعالى ومن إرادة الجماهير ..

أولا: أن نحكم بكتاب الله وسنة رسوله ..

ثانيا: بمبادئ وأهداف الثورة السبتمبرية واليثاق الوطني ..

ثالثا: سنعمل بكل جد وإخلاص من أجل توفير الأمن والاستقرار في ربوع الوطن الحبيب

رابعا: نشر العدل والعدل الاجتماعي في كل ربوع وطننا سنعمل بخلوص من أجل أن يصل خير الثورة إلى كل مناطق الجمهورية وبدون تمييز .

استقالة الرئيس

١٩٨٣م

بانتهاة فترة الخمس السنوات الأولى من توليه رئاسة الجمهورية قدم فخامة الرئيس استقالته إلى مجلس الشعب التأسيسي في ١٨ مايو ١٩٨٣م إيماناً من فخامته بمبدأ التداول السلمي للسلطة، لكن المجلس ونزولاً عند إرادة الجماهير التي خرجت في مظاهرات حاشدة رفض الاستقالة وأعاد انتخابه لفترة رئاسية ثانية في ٢٢ مايو ١٩٨٣م وأدى فخامته اليمين الدستورية في اليوم التالي وألقى كلمة مؤثرة فيها يلي نصها:



فدوم الرئيس استقامت

في ١٩٩٨

في ١٩٩٨

في ١٩٩٨

في ١٩٩٨

في ١٩٩٨

أيها الأخوة .. شكرا لكم جزيلا وأتوجه بالشكر والثناء لشعبنا اليمني ولا أقدر أن أعبر وكيف أقول لشعبنا على هذه الثقة الغالية لكنني لا أستطيع إلا أن أقول شكرا ..

أيها الأخوة لعلكم تعرفون جيما في عام ١٩٧٨ م عندما أديت اليمين الدستورية أمام هذا المجلس وأعلنت في خطابي وقلت إنني سوف أمد يديا يهضاء غلصة وصداقة إلى كل أبناء الشعب لكل من ارتكبوا حماقات ضد الثورة وأعلنت العفو العام من هذا المكان على أن يعودوا غلصين وعفى الله عما سلف وأنني أكرر اليوم ومن هذا المكان لأعلن تأكيدنا لنهم فارين ولن ارتكبوا حماقات ضد النظام الجمهوري ومبادئ الثورة أن يعودوا ليأرسوا حقهم في العمل السياسي طبقا للدستور الدائم وبناء على الميثاق الوطني ولا أعفي ومعنا كل أعضاء السلك الدبلوماسي أن أقول هذه الأشياء عندنا مائة وخمسة سجناء الذين ارتكبوا حماقات وشوهوا وغربوا في المؤسسات .. في مؤسسات القطاع العام والمختلط ..

واعلمن من هذا المكان الإفراج عنهم من اليوم على أن يلتزم جميعا بالدستور الدائم والميثاق الوطني وأية ممارسة مخالفة تكون ممارسة صيبيانية وعلى الشعب أن يراقبها ..

أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير الشعب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

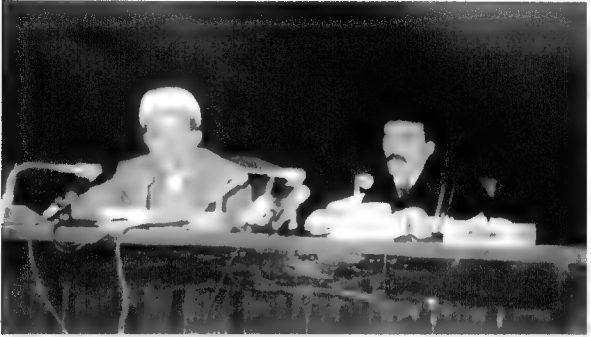
ستمعل غلصين من أجل توطيد الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب اليمني، ستمعل غلصين ومعنا الشعب بلون تردد أو تقاض من أجل تحقيق الوحدة اليمنية طبقا للاتفاقيات المبرمة بين قيادي الشطرين وأنا على ثقة بأننا سنجد العمون من جماهير الشعب ومن الأشقاء في الشطر الجنوبي من الوطن وفي مقدمتهم الأخ علي ناصر محمد ..

أيها الأخوة ستمعل غلصين ومعنا كل المخلصين مستمدين قوتنا ولبائنا وإدراكنا ومواهبنا وإخلاصنا من الشعب كل الشعب وستمعل في هذه الفترة المقبلة من أجل استخراج ما في باطن هذه الأرض من ثروات لتعود منفعتها وخيرها لصالح الشعب ..

ستمعل الجمهورية العربية اليمنية ملفزة أمام أشقاءنا العرب وفيه غلصة وخاصة لغضبة الشعب الفلسطيني قضية العرب الكبرى سنبذل كل ما نستطيع من أجل دعم الثورة الفلسطينية بالمال والدم وكل المواقف السياسية المطلوبة من الجمهورية العربية اليمنية وفي كل المحافل الدولية نتناشد باسم الشعب اليمني الأخوة الأشقاء للدولتين المسلمين العراق وإيران على إيصال الزئيف الدموي والحفاظ على إمكانيات وطاقت الشعبين المسلمين ولنا ستناشد باسم الشعب اليمني أن يضعوا حدا لهذا الزئيف الدموي ونشكر العراق الذي استجاب لكل المطلب والمساخي التي بللت من كل الأشقاء والأصدقاء وكل المؤتمرات الدولية ..







بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على رسوله الكريم...
الأخوة رئيس وأعضاء مجلس الشورى الحاضرون جميعاً...
السادة أعضاء السلك الدبلوماسي...
يا أبناء شعبنا في الداخل والخارج...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... أحبيكم بتحبة الثورة
والجمهورية تحية الشورى بألأمر كنت في هذا المنبر الشورى
معلننا استقلالنا النهائية من رئاسة الجمهورية طالبنا منكم بروح
المسؤولية التاريخية ترشيح وانتخاب رئيس للجمهورية بدلاً عنى
وإتاحة الفرصة لمن ترون فيه القدرة على القيام بهذه المهمة الكبيرة
فשמعنا غنى برجاله الأوفياء المخلصين القادرين على تحمل هذه
المسؤولية الوطنية الجسيمة ولقد فوجئت بقرار مجلسكم الموقر
بإعادة انتخابي رئيساً للجمهورية لفترة قادمة ونزولاً عند رغبة
ممثل الشعب قبلت بهذا القرار ساللاً من الله سبحانه وتعالى العون
والتوفيق لما فيه خدمة الشعب والثورة وتقديم الوطن وإزدهاره
وأمنه واستقراره مقدراً المشاعر الوطنية والصادقة لكل أبناء
شعبنا ومعتزاً بثقة مجلس الشورى الغالية...
أجها الأخوة..

لقد أعلنت في عام ١٩٨٣م من هذا المنبر الشورى بأن بلادنا
لا يوجد فيها أي سجين سياسي واليوم أعلنها مرة ثانية ومن
هذا المكان بأنه لا يوجد أي سجين سياسي في بلادنا لأننا اخترنا
الشورى نهجاً وسلوكاً في حياة شعبنا للعاصر وعلى أساسها

استقالة الرئيس

١٩٨٨م

وبانتهاه فترة رئاسته الثانية توجه فخامة الرئيس
إلى مجلس الشورى في ١٧ يوليو ١٩٨٨م وقدم
استقالته.. لكن المجلس أصر على انتخاب فخامة
لفترة رئاسية ثالثة بأغلبية ساحقة.. وأقر المجلس
تشكيل وفد منه برئاسة رئيسه القاضي عبدالكريم
العرشي لإبلاغ فخامة بقرار المجلس ودعوته لأداء
اليمين الدستورية.. وتلبية لرغبة ممثلي الشعب أدى
فخامته اليمين الدستورية في ١٨ يوليو ١٩٨٨م
وألقي كلمة مؤثرة تم عن شعور عال بالمسؤولية تجاه
الوطن وأبنائه الأوفياء نودعها فيما يلي:

أصبح مجلس الشورى في
١٧ يوليو ١٩٨٨ على
رأسه
القاضي العريضي
رئيساً
للمجلس
وكانه
اليمين الدستورية



ولمزيد من الاكتفاء الذاتي كما تستعمل الحكومة في المستقبل على توفير الغاز الطبيعي للمواطنين بحيث يصل إلى بيت كل مواطن بأسمار ميرة سوف يكون ذلك خلال عام واحد من ١٩٨٨م وحتى منتصف ٨٩ مع مد أنبوب غاز من حوض مارب الجوف حتى يصل إلى العاصمة صنعاء ومن ثم إلى مدينة الحديدة وذلك لتشغيل الطاقة الكهربائية وتشغيل المنشآت الصناعية كلفة هذا المشروع ما يقرب من مائتين وخمسين مليون دولار .

المعمل على رفع مستوى القدرة الدفاعية بما يحافظ على أمن وسيادة واستقلال الوطن ..

المعمل أيضا أيا الأخوة من أجل القضية الاستراتيجية قضية اليمن قضية إعادة تحقيق وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية واستعمل ذلك مع أشقائنا في جنوب الوطن ..

على صعيد سياسية بلاندا خارجية مستغل بلاندا متمسكة بنهجها السياسي والثابت لتعزيز علاقاتنا مع الأشقاء والأصدقاء ملتزمة بمبدأ عدم الانحياز والمعمل من أجل دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني حتى يعود إلى وطنه لإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير محله الشرعي والوحيد والمعمل على دعم حركات التحرير وعارية للصناعات بكل أشكالها وأنواعها . هذه ملامح بسيطة حول ما حاولت أن أذكركم لعملنا المستطلي أثنى للجمع التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يتحمل كل مواطن مسؤوليته في العمل الوطني وفي الحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية .

ومن هذا المنطلق فإننا نستعمل ومنا كل الرجال المخلصين والأوفياء من أبناء شعبنا في كل مواقع المسؤولية الوطنية كفريق علم واحد هم الرئيس خدمة الشعب والوطن والثورة ورفع مستوى بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا تجسيدا لأهداف وأهداف ثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة ومضامين الوثائق الوطني والعمل على تعميق الممارسة الديمقراطية في بلادنا وترسيخ نهج الشورى على أساس الالتزام الصارم بنصوص الدستور الدائم ومبدأ حيادية القانون وتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير احتياجاتهم الأساسية وتثبيت الأسعار للمواد الأساسية الضرورية واستكمال ما تبقى من الخدمات العامة للمدن والريف على حد سواء وتحسين برامج التعليم وإيجاد للمعلم اليمني الكفء والتوسع في إنشاء المعاهد الفنية والتخصصية .

ومواصلة مكافحة الأمية وصولا للقضاء عليها وتطوير أجهزة القضاء بما يضمن تيسير سبل التقاضي ومنع أي ظلم على مواطن وتركيز الجهود لتحقيق الإصلاح الإداري وتطوير أساليبه .. وتحسين الإدارة في جميع أجهزة الدولة وإعادة التقسيم الإداري للبلاد ومضاعفة الجهود لتطوير الاقتصاد الوطني وتنشجيع الصناعات الوطنية ذات الخدامات المحلية والاستمرار في دعم النشاط الزراعي والتوسع فيه لتحقيق المستويات الأعلى من الإنتاج







وامستنداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤م أُنْتُخِبَ رئيساً للجمهورية في ١ أكتوبر ١٩٩٤م.

وفي أول انتخابات رئاسية مباشرة انتخه الشعب رئيساً للجمهورية في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م.

وفي الذكرى السابعة والعشرين في عام ٢٠٠٥م لتوليهِ مسؤولية قيادة الوطن أعلن فخامته أنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة - ٢٠٠٦ - مؤكداً أن ذلك ليس لضغط أو كلام صحافة بل قناعة، نحن نريد أن نؤسس نموذجاً مثلاً أسسنا التعددية السياسية وأعدنا تحقيق الوحدة، فريد أن نعمل على ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة في إطار برامج كل القوى السياسية »



فكانت تلك مفاجأة صادقة نزلت على قلوب أبناء شعبنا جميعاً بما يفهم المعارضين لفخامته فكانت إرادة الشعب بعد إرادة الله إذ توالت ردود الفعل المطالبة لفخامة الرئيس بالعدول عن رغبته لتحقيق رغبة الشعب ومخرجت المسيرات وعقدت الاجتماعات واللقاءات وتوجهت المظاهرات والبيانات والمناشدات وما عبرت عنه الرسائل والقصائد الشعرية وغيرها.. ومناشدات العلماء والفكرين ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى السياسية الخيرة التي طالبت فخامته بالعدول عن رغبته في عدم الترشح.

وكانت فحوة هذه المطالبات المهرجانية المليوية الجماهيرية الذي تدافعت إليه الجماهير في ميدان السبعين يوم ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٦م فما كان من فخامة الرئيس إلا الاستجابة لرغبة الجماهير فقال مخاطباً تلك الجماهير وكل جماهير الشعب اليمني والأمة العربية والإسلامية:

«إن يجتكم إلى هذه الساحة من مختلف المحافظات وأمانة العاصمة بمواقع ذاتية ومقاصد نبيلة وشريفة من أجل الوحدة التي هي راسخة رسوخ الجبال الراسي ولا قلق عليها وكذلك من أجل الأمن والاستقرار والتنمية وتلبية لنداءكم وبيانات ومناشدات جماهير الشعب بكل فئاته وأطوره وتكويناته أعلن عدولي عن رغبتي بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية.. تلبية لمطالب الشعب ونزولاً عند رغبته وليس معنى بالسلطة ولكن استجابة للعيون التي دمعت من النساء والشيوخ والأطفال الذين توافدوا إلى هذه الساحة وليس لهم من مصلحة سوى حرصهم على الحفاظ على مكاسب الشعب والوطن».

وكان لإرادة الشعب أن تنصهر في الانتخابات الرئاسية التنافسية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م التي شهدت تنافساً شديداً وحملات إعلامية صاخبة فقال الناخبون: نعم لعلي عبدالله صالح فهو الأصح وهو القادر على مواصلة المشوار.



الديمقراطية والوحدة

٨٣٪ من إجمالي المشاركين: نعم للدستور.
وأصدر فخامة الرئيس العديد من القوانين المنظمة والمحفزة للممارسة الديمقراطية كقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات.. وشهدت الفترة اللاحقة من قيام الوحدة نشاطاً سياسياً وتقنياً ومشاركة جماهيرية واسعة وإدماج الموائيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان دستورياً وتأسيس آلاف الجمعيات والاتحادات والنقابات.

وبقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كانت الديمقراطية والتعددية قد اكتسبت عناصر تفاعلها والقوى المحركة لتطورها.
وفي ٢١ مايو ١٩٩١م جرى الاستفتاء الشعبي العام على الدستور وقال

الدورة الانتخابية الكاملة

الانتخابات النيابية:

تمجست الممارسة الديمقراطية في أروع صورها من خلال الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب التي جرت في أعوام ١٩٩٣م ١٩٩٧م ٢٠٠٣م بمشاركة حزبية وسياسية وجماهيرية فعالة وبإشراف اللجان العليا للانتخابات ورقابة محلية ودولية.

الانتخابات النيابية



جرت هذه الانتخابات يوم ٢٧ أبريل ٢٠٠٣م بمشاركة ٢٢ حزباً وترشح فيها ١٣٩٦ مرشحاً وتميزت هذه الانتخابات بإقبال المرأة على صناديق الاقتراع ومشاركة عدد كبير من المراقبين المحليين والعرب والأجانب والمنظمات الدولية المهمة حيث بلغ عدد المراقبين أكثر من ٣٥ ألف مراقب. بلغ إجمالي عدد المواطنين الذين قيدوا أسمائهم في سجلات الناخبين الجديدة وحصلوا على البطاقة الانتخابية في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية ٨ ملايين ٨٦ ألفاً و٣١٠ ناخباً وناخبة من أصل ٩ ملايين ١٦٩ ألفاً و٥٥٠ مواطناً ومواطنة يحق لهم التسجيل كونهم بلغوا السن القانونية ١٨ عاماً فما فوق.

الانتخابات النيابية

الثانية ١٩٩٧م

جرت هذه الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٧م بمشاركة ١٦ حزباً سياسياً وترشح فيها ٢١٥٠ مرشحاً. أما عدد الناخبين المسجلين في جداول القيد النهائية فقد بلغ (٦٣٧,٧٢٨) ناخباً وناخبة. وقد اقترح فعلاً عدد (٢,٨٢٧,٢٦١) ناخباً وناخبة أي بمتوسط عام (٩٧,٦٠٪) من عدد المسجلين وبمتوسط عام (٥٣,٤٠٪) من إجمالي عدد السكان الذين لهم حق الاقتراع.



الانتخابات النيابية

الأولى ١٩٩٣م



جرت هذه الانتخابات في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م بمشاركة ٢٢ حزباً وتنظيمياً سياسياً وترشح فيها ٣١٨٢ مرشحاً تنافسوا على مقاعد المجلس البالغة ٣٠١ منهم ٢٤ مرشحة وبلغ إجمالي عدد المسجلين في انتخابات ١٩٩٣م (٢,٦٨٨,٣٢٣) منهم (٢,٢٠٩,٩٤٤) ناخباً و (٤٧٨٧٩٠) ناخبة وذلك من إجمالي عدد سكان الجمهورية البالغ (١٦,٤٨٤,٠٠٠) نسمة و تراوحت نسبة المقترعين من المسجلين بين (٩٠,٨٣٪).
ومثل يوم ٢٧ إبريل يوماً للديمقراطية منذ عام ١٩٩٣م.



جerry الاستفتاء الشعبي
المدع على الدستور
وقال ٨٢٪ من إجمالي



الرئيس ل طالبو

الرئيس ل طالبو
الرئيس ل طالبو
الرئيس ل طالبو

جدول بعدد المرشحين والمندوبين والناخبين في الانتخابات النيابية (على مستوى الأحزاب)

اسم الحزب	انتخابات عام ١٩٩٣م				انتخابات عام ١٩٩٧م				انتخابات عام ٢٠٠٣م			
	المرشحين	المندوبين	الناخبين	المرشحين	المندوبين	الناخبين	المرشحين	المندوبين	المرشحين	المندوبين	الناخبين	المرشحين
المؤتمر الشعبي العام	٢٩٠	١٥	٢٧٥	١٢٢	٢٥٥	٢٢	٢٣٣	١٨٩	٢٩٨	١	٢٩٧	٢٢٨
التجمع اليمني للإصلاح	٢٤٠	٥١	١٨٩	٦٣	٢٤٢	٥٣	١٨٩	٥٣	٢٠٣	١٧	١٨٦	٤٧
الحزب الاشتراكي اليمني	٢٢٣	١٣	٢١٠	٥٦	٠	٠	٠	٠	١١٣	٨	١٠٥	٧
حزب البعث العربي	١٦١	٥	١٥٦	٧	٤٠	٥	٣٥	٢	٥٠	٦	٤٤	٢
التنظيم الوحدوي الناصري	٩٢	٣	٨٩	١	٨٧	٧	٨٠	٣	٧١	١٠	٦١	٣
حزب البعث القومي	٠	٠	٠	٠	٥٤	٨	٤٦	٠	٢٧	٦	٢١	٠
حزب الحق	٦٧	٤	١٣	٢	٢٦	٠	٢٦	٠	١١	٠	١١	٠
الرابطة (رأي)	٨٨	١	٨٧	٠	١٦	١	١٥	٠	٨	١	٧	٠
التصحيح الناصري	٣٧	١٢	٢٥	١	١٨	٣	١٥	٠	٦٣	٥	٥٨	٠
الديمقراطي الناصري	١٨	١	١٧	١	٣٣	٣	٣٠	٠	٥٣	٨	٤٥	٠
الجبهة الوطنية	٢٧	٧	٢٠	٠	٥٣	١٢	٤١	٠	٥٥	١٣	٤٢	٠
القوى الشعبية	٢٨	٥	٢٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٦	٣	١٣	٠
التجمع الوحدوي	١٨	٨	١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١	٢	٠
جبهة التحرير	٢٤	١	٢٣	٠	١٦	٤	١٢	٠	١٣	٠	١٣	٠
التنظيم السيميري	٩	١	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٠	٣	٠
التنظيم الشعبي (ح.ت)	٨	٢	٦	٠	٠	٠	٠	٠	١٥	٨	٧	٠
القومي الاجتماعي	٩	٣	٦	٠	١٤	٠	١٤	٠	٢٥	٧	١٨	٠
الديمقراطي الثوري	٥	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحركة الديمقراطية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مظلة حزب البعث	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الرابعة قيادة شرعية	٣	٠	٣	٠	١٥	١	١٥	٠	٠	٠	٠	٠
التلاحم الوطني	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الجبهة الديمقراطية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الشعبي الديمقراطي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢١	١	٠	٠
الاتحاد الديمقراطي للقوى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢	٥	١٧	٠
الوحدة الشعبية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٧	٠
حزب الشعب الديمقراطي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨	٦	١٧	٠
الحضر الاجتماعي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٣	٤	١٤	٠
المستقلون	٣٣٨٢	١٤١٦	١٩٦٦	٤٨	٢٩٤٦	١٥٤٧	١٣٩٩	٥٤	٥٤٧	١٦٠	٤٠٨	١٤
الإجمالي	٤٧٣٣	١٥٥١	٣١٨٢	٣٠١	٣٨١٥	١٦٦٥	٢١٥٠	٣٠١	١٦٦٥	٢٦٩	١٣٩٦	٣٠١



خلاصة بعدد الفائزين في الانتخابات التيلية من الأحزاب والمستقلين

العدد	عام ١٩٩٥م	عام ١٩٩٩م	عام ٢٠٠٣م
١ المؤتمر الشعبي العام	١٢٢	١٨٩	٢٢٨
٢ التجمع اليمني للإصلاح	٦٣	٥٣	٤٧
٣ الحزب الاشتراكي اليمني	٥٦	٠	٧
٤ حزب البعث العربي الاشتراكي	٧	٢	٢
٥ التنظيم الوحدوي الناصري	١	٣	٣
٦ حزب الحق	٢	٠	٠
٧ التصحيح الناصري	١	٠	٠
٨ الديمقراطي الناصري	١	٠	٠
٩ المستقلون	٤٦	٥٤	١٤
الإجمالي	٣٠١	٣٠١	٣٠١



مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية للجمهورية اليمنية ويتألف من ثلاثمائة عضو وعضو واحد متخبرين لمدة ست سنوات (حسب الدستور الحالي).

وتشكل مجلس النواب الانتقالي عشية إعلان الوحدة بعد دمج مجلسي الشورى والشعب الأهل (١٥٩ + ١١١) + ٣١ عضواً تم تعيينهم بقرار مجلس الرئاسة رقم ٤ لسنة ١٩٩٠م بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٩٠م.. وقد استطاع هذا المجلس أن يؤسس لحياة برلمانية رائعة وضعت الأساس للتحويلات الديمقراطية اللاحقة وتمكن من إنجاز العديد من مشاريع القوانين والقرارات والاتفاقيات والعلاقات الدولية.

وانتخب مجلس النواب في الدورات الانتخابية اللاحقة في الأعوام ١٩٩٣م ٢٠٠٣م وستأتي في مكان آخر من هذا الكتاب على تفاصيل هذه المحطات الديمقراطية الهامة من حياة شعبنا.

**مجلس النواب هو
السلطة التشريعية
للجمهورية اليمنية
ويتألف من ثلاثمائة
عضو وعضو واحد.**



جلس النواب الاستقالي
تشكيل عشية إعلان
الوحدة بعد دفع
الجلسي الشوري
المستعجل



الانتخابات الرئاسية

الأولى ١٩٩٩م



استناداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب في ١٩٩٩م / ٩ / ٢٩

ونفس على الانتخابات المباشرة لرئيس الجمهورية فقد جرت الانتخابات الرئاسية المباشرة الأولى في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م وفاز فيها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بنسبة ٩٦,٢٪.

الجليل بالذكر أن عدد الناخبين المسجلين في الجدول الانتخابية بلغ ١١٩,٦٠٠ من إجمالي عدد المواطنين في سن الانتخابات البالغ عددهم ٨٠٠,٧٧٤,٧ مواطن.. بنسبة مشاركة وصلت إلى ٧٢٪.

وكان عدد سكان الجمهورية اليمنية وفقاً لأخر إحصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حينها ١٧,٠٧١,٠٠٠ نسمة.



وفي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م جرت الانتخابات الرئاسية الثانية والتي فاز فيها فخامة الرئيس بنسبة ٧٧,١٧٪ وتعتبر هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها ليس فقط على الصعيد اليمني بل وعلى الصعيد الإقليمي والعربي برمتها من حيث قوة التنافس وشفافية وحدة المعركة الانتخابية التي عبرت عنها المهرجانات الانتخابية للمرشحين وشهد بنزاهتها وشفافيتها المراقبون المحليون والمغرب والأجانب. وكان إجمالي عدد المسجلين في هذه الانتخابات ٩ ملايين و٢٤٨ ألفاً و٤٥٦ (٩,٢٤٨,٤٥٦) وإجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٦ ملايين و٢٥٠ ألفاً و٨١٨ (٦,٠٢٥,٨١٨) بنسبة مشاركة ٦٥ ر ١٥ في المائة.

أما إجمالي عدد الأصوات الصحيحة فكان ٥ ملايين و٣٧٧ ألفاً و٢٣٨ (٥,٣٧٧,٢٣٨) وإجمالي عدد الأصوات الباطلة ٦٤٨ ألفاً و٥٨٠ (٦٤٨,٥٨٠).



الانتخابات المحلية

الثانية ٢٠٠٦



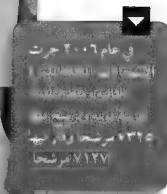
أما في عام ٢٠٠٦م وتزامنا مع الانتخابات الرئاسية فقد جرت الانتخابات المحلية للمرة الثانية وسط منافسة حزبية قوية وترشح في هذه الانتخابات ٧٣٢٥ مرشحا فاز فيها ٧١٢٧ مرشحا.

وكان إجمالي عدد المسجلين في هذه الانتخابات ٩ ملايين و٢٤٨ ألفا و ٤٥٦ (٩, ٢٤٨, ٤٥٦) وإجمالي عدد اللذين أدلوا بأصواتهم ٦ ملايين و ٢٥ ألفا و ٨١٨ (٦, ٠٢٥, ٨١٨) بنسبة مشاركة ٦٥, ١٥ ٪.



في ٢٠ فبراير من عام ٢٠٠١م جرت أول انتخابات محلية في الوطن بعد إعادة توحيد الانتخابات المجالس المحلية للمحافظات والمديريات بمشاركة تسعة أحزاب سياسية إضافة إلى المستقلين وترشح فيها ٢٣٨٢٧ مرشحا (قبل الانسحاب النهائي) وفاز فيها ٧١٨٥ عضوا.

وقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات ٥٦٠٠٠٠ (خمسة ملايين وستة آلاف ناخب وناخبة) وبلغ عدد المقترعين ٢٧٦٨٥٨٧ (مليونين وسبعمائة وثانية وستين ألفا وخمس مئة وسبعة وثلاثين) بنسبة اقتراع ٤٩, ٤ ٪.



الأحزاب والتنظيمات السياسية

عشية الوحدة المباركة كانت الجماهير تستعد لتنظيم نفسها في أحزاب وتنظيمات سياسية، ما عدا المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين كانا حزينين حاكمين في شطري الوطن سابقاً. ظهرت العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي مثلت مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي حيث بلغ عددها حتى عام ١٩٩٢م ٤٦ حزبا وتنظيلا.

وأصدر فخامة الرئيس في ٦ أكتوبر ١٩٩١م القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية الذي وضع الأساس القانوني الراسخ لإنشاء وتنظيم نشاط هذه الأحزاب. وكان لهذه الأحزاب إجمالا دور هام في إثراء الحياة السياسية والثقافية ورفع الوعي السياسي والحقوقي بين أوساط الجماهير عامة ومنتسبيها خاصة.

مؤسسات المجتمع المدني

ومن أهم ثمار العقود الثلاثة الماضية تشكيل منظمات للمجتمع المدني التي رأى فيها فخامة الرئيس لبنة جديدة في صرح البناء الديمقراطي.

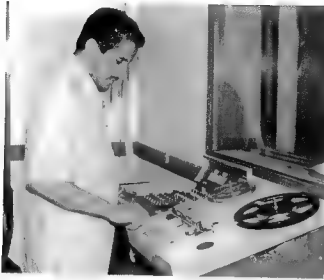
ففي عام ١٩٨٤ كانت قد أنشئت ١٤ نقابة عمالية وجماعية متنوعة و٥ جمعيات نسوية و٨٠ ناديا رياضية وثقافية و٧٥ جمعية تعاونية زراعية.

التنظيم السيمبري
التنظيم الشعبي (ج.ت)
القومي الاجتماعي
الديمقراطي الثوري
الحركة الديمقراطية
منظمة حزب البعث
الرابطة قيادة شرعية
التلاحم الوطني
الجبهة الديمقراطية
الشعبي الديمقراطي
الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية
الوحدة الشعبية
حزب الشعب الديمقراطي
الحضر الاجتماعي

المؤتمر الشعبي العام
التجمع اليمني للإصلاح
الحزب الاشتراكي اليمني
حزب البعث العربي
التنظيم الوحدوي الناصري
حزب البعث القومي
حزب الحق
الرابطة (رأي)
التصحيح الناصري
الديمقراطي الناصري
الجبهة الوطنية
القوى الشعبية
التجمع الوحدوي
جبهة التحرير

وبعد إعادة الوحدة المباركة وتحسيذا للقانون المدني رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ الذي أصدره فخامة الرئيس انطلقت آلاف الجمعيات والاتحادات وال نقابات العمالية والشبابية والطلاية والنسائية والتعاونية والخيرية





اجتماعية تنطلق من قيم وتقاليد ومعتقدات وتراث المجتمع اليمني.

ولقد أولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عناية خاصة لتطوير قطاع الإعلام للنهوض بهذا القطاع ورفع مستوى العاملين فيه مادياً وأدبياً وذلك إدراكاً منه للدور الهام الذي تضطلع وسائل الإعلام في حشد كافة الموارد وتنمية مدارك الأفراد وقدراتهم العملية والعلمية وغرس مفاهيم وقيم وعادات وأفكار جديدة توائم متطلبات العصر في إطار مجتمع متطور ودولة عصرية حديثة.

وشهد المجتمع حراكاً اجتماعياً وثقافياً وخبرياً واسعاً شمل محافظات الوطن بمدنها وقراها ومارست هذه الجمعيات على اختلاف تسمياتها واختصاصاتها ومهامها نشاطاً ملموساً في المجتمع بالاستناد إلى المناخ الديمقراطي الذي أرساه ورعاه فخامة الرئيس - حفظه الله - خلال السنوات الثلاثين الماضية.

الإعلام والصحافة

شهدت وسائل الإعلام والصحافة خلال الثلاثين عاماً الماضية نقلة نوعية هائلة في تطور هذه الوسائل كما وكيفا.

وبمجدد مفهوم السياسة الإعلامية منذ تولي فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد السلطة والحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م من مجموع البدائ والقيم والأهداف التي تشكل الإطار الأساسي المحرك لخطط التنمية الفكرية والمادية وتحقق أفضل النتائج على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال بلورة مفاهيم وطنية لخلق شخصية ثقافية



وزارة الإعلام



الفضائية والذي يثبت على القمر الاصطناعي وينطوي رقعة جغرافية كبيرة في العالم... وهناك القناة الأرضية والثانية والقنوات الفضائية (سباً وريانية والسعيدة والشبابية والدينية) لتعكس كل هذه القنوات مستوى التطور الذي طرأ على ديناميكية الإعلام المرئي كترجمة لتوجهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بأن تكون هذه القنوات وسيلة إعلامية قوية ومؤثرة تواكب التحولات العميقة السياسية والاقتصادية الوطنية وتعزز أهمية ومكانة اليمن ببقائها الجيولوجي ولوثيكي ودورها المحوري إقليمياً ودولياً.

وفي مجال التدريب والتأهيل يكفي أن عدد الكوادر المؤهلة في المجالات البرامجية والفنية والهندسية والإدارية والدراسات الجامعية التخصصية قد وصل إلى أكثر من ألفي فرداً تسم تأهيلهم خارجياً و داخلياً في معهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني في كل من صنعاء وعدن.

الصحافة

قبل عام ١٩٧٨م لم يكن ثمة نشاط واضح للصحافة اليمنية وحتى ذلك الحين كانت تصدر عدد قليل من الصحف منها صحيفة الثورة والرأي العام وصحيفة الجمهورية ووكالة سبأ اليمنية وكان انتشارها محدوداً كما كانت تغطيها أيضاً محدودة وتخلو من التقنية الصحفية..

فقد شهد الإعلام الوطني منذ عام ١٩٧٨م قفزات نوعية وبعداً ارتقائياً وديناميكياً في مختلف وسائله المسموعة والمرئية... وكانت إذاعة صنعاء لا تتجاوز نسبة تغطيتها ٦٠٪ من إجمالي حجم السكان والمساحة ثم توسعت حتى وصلت تغطيتها إلى ١٠٠٪ وكان عدد المحطات عام ١٩٧٨م ٦ محطات إرسال فقط بينما وصل عددها حالياً إلى ١٤ محطة وبالتالي ازداد دور الإرسال للإذاعة ونسبة البرامج المحلية لمدة ٢٤ ساعة في اليوم.

وبالنسبة للإذاعة عدن فقد تعرضت بنيتها الفنية والهندسية للدعازم والحروب أثناء محاولة الانفصال الفاشلة فتراجعت نسبة تغطيتها إلى ٢٠٪ من السكان و ٤٪ من مساحة الجمهورية ثم ارتفعت بعد إصلاح الأضرار بنسبة إرسالها إلى ٩٠٪ إلى ما قبل ١٩٩٤م وأصبحت الآن تغطي جميع محافظات الجمهورية.. كما توجد في الجمهورية إذاعات محلية في كل من تعز والمكلا والحديدة ولحج وأبين وسيئون ويصل بثها من ٧ إلى ٨ ساعات تغطي بنسبة تزيد عن ٩٥٪... وارتفعت نسبة تغطية الإرسال التلفزيوني للقناة الأولى لتصل إلى ١٠٠٪ بعد أن كانت نسبة تغطية الإرسال عام ١٩٧٨م ٧٪ من إجمالي عدد السكان و ٩٪ من مساحة الجمهورية وشهدت خلال الـ ٣٠ عاماً تطوراً مستمراً بعد أن دخلت عصر الفضائيات وخاصة مع بداية البث الفضائي في سبتمبر ١٩٩٦م وأصبح ضمن الشبكة العالمية للقنوات



وينبشأ كان إيمان فخامة الرئيس علي عبدالله صالح راسخاً بأن الديمقراطية وحرية الصحافة ضرورية للمجتمع والنظام فقد عبر عنها بقوله (الديمقراطية منذ آلاف السنين).. وعن أهمية دور الصحافة في بناء المجتمع قال: (نحن نعتقد أن للصحافة دوراً هاماً ورسالة نبيلة لخدمة المجتمع ينبغي أن ننهض بها ونحن نأمل أن تسلك الصحافة الوطنية رسمية أو حزبية أو أهلية السلوك الصحيح والحسن الذي يصلح كل الأخطاء وأن تحارس النقد الذاتي والبناء).. وجاء هذا التأكيد بعد أن استنهض فخامته روح التغيير واستنطق العقل اليمني الأصل بتوجهه الحضاري المعاصر عبر سلسلة من المحطات والجهود النبوية المجتمعية ومخاضات التناسل والإحياء الممر في تأسيس مدامك وهي اجتماعي ومناخ سياسي ملائم..!

ويمكن لبراز العديد من الإجراءات التي هدفت إلى رفع كفاءة قطاع الإعلام والمتعلقة بـ:

- تحسين خدمات المؤسسات الإعلامية والاستفادة من التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- العمل على تطوير قدرات الإعلاميين وتأهيلهم وإحلال الكفاءات المهنية الإعلامية القادرة على استيعاب المهام الجديدة وبما يساعد على

تحقيق الدور المتنامي للرسالة الإعلامية.

- تنوع وتطوير البرامج المحلية والموجهة إلى الخارج وخاصة برامج القناة الفضائية اليمنية والبرنامج العام.

- تحسين الأخبار ورفع مستوى مضمون البرامج، وانتهاج الأسلوب الفوري في التغطية والمصادقية في تناول الوقائع والأحداث.

- توجيه وسائل الإعلام الرسمية في دعم جهود الحكومة للإصلاح



مع مجلس نقابة الصحفيين اليهثيين ٢٠٠٦/٧/٢٦

٢٠٠٦	٢٠٠٥	القيادات
٣٥	٣٥	مجلة الثورة (حكمة الصادرة يومياً بالألف)
٧	٧	مجلة الجمهورية (الكلمة الصادرة يومياً بالألف)
٦	٦	مجلة ١١ أكتوبر (الكلمة الصادرة يومياً بالألف)
٣٥	٣٥	مجلة ٢٦ ديسمبر (الكلمة الصادرة أسبوعياً بالألف)
١٠	٢٥	مجلة الرياضة (الكلمة الصادرة أسبوعياً بالألف)
٢	١,٥	مجلة السياسة (الكلمة الصادرة يومياً بالألف)
٢٢٩١٣	١٩٨٣١	الأخبار المحلية التي يكتفها وكالة سياء للأبناء
٤١٧٣٨	٣٤٨٧٣	الأخبار العربية والعربية التي يكتفها وكالة سياء للأبناء
١١٠٢٦٨	١١٨٦٠٤	المراد الصحية المورثة لمرکز البحوث والمعلومات بالوكالة
١٤٣٧٦,٣٤	١٤٣٧٦,٣٤	إجمالي ساحات الخدمة البرازية
٨٧٦٠,٠٠	٨٧٦٠	القناة الفضائية (الألف)
٥٦١٦,٣٤	٥٦١٦,٣٤	القناة الفضائية
٣٦٢٨٤,٦٣	٣٥٣١٤,٢٥	إجمالي ساحات البث الإذاعي :
٩٣٤٥,٠٠	٩٣٤٥,٠٠	(إذاعة صنعاء)
٦٥٣٩,٥١	٦٥٣٩,٥١	(إذاعة عدن)
٢٦١٥,٠٠	٢٦١٢,٦٠	(إذاعة تعز)
٤٧٠١,٠٥	٤٧٠١,٠٣	(إذاعة الحديدة)
٣١٨٩,١٥	٢٩٦٢,٠٠	(إذاعة المكلا)
٢١٩٠,٠٠	٢١٩٠,٠٠	(إذاعة سيرت)
١٣٣٢,٤٢	١٢٠٩,٠٦	(إذاعة أبين)
٣٦٣٥,٤٠	٣١٤٨,٣٣	(إذاعة حجة)
١٢٧٧,١٠	١١٤٦,٤٢	(إذاعة شبوة)
١٤٦٠,٠٠	١٤٦٠,٠٠	(إذاعة الشبوة)

واجتثاث الفساد وتكوين رأي عام مواز للقضايا الوطنية الإعلامية.

- المساهمة المتكاملة في بناء الإنسان اليمني وتأهيله للتعامل مع روح العصر في ظل العولمة والتغيرات العالمية وسيا لا يخل بهويته الحضارية وقيمته الدينية وتقاليد الاجتاعية.

- تعزيز التكامل الإعلامي بين المؤسسات الإعلامية في طباعة وتوزيع الصحف الرسمية.

- استقطاب الأسماء الالامه من الكتاب والمبدعين للكتابة في صفحات الصحف وكل الأبواب.

- إشراك المتخصصين والأكاديميين والسياسيين والأدباء والمثقفين والاستفادة من آرائهم وملاحظاتهم عند وضع الخطط والبرامج والأنشطة الإعلامية.

- الاهتمام بالإعلام الخارجي من خلال إنشاء مراكز إعلامية في كل من الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا.

- توسيع تغطية البث الفضائي إلى أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط وتقديم الأخبار والبرامج الموجهة إلى الخارج باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

- اعتماد مراسلين في عدد من العواصم الهامة والسعي نحو إصدار صحيفة موجهة إلى الخارج.

- تحديث مواقع المؤسسات الصحفية الإعلامية على شبكة الإنترنت.

- تحديث مواقع الإرسال الخارجي للوكالة ولإيصال أخبار اليمن إلى أكبر عدد ممكن من وسائل الإعلام الخارجية والمغتربين والباحثين والمهتمين بشؤون اليمن عن طريق شبكة الكمبيوتر والإنترنت.

- ترسيخ مبدأ حرية الرأي والتعبير كحق أساسي من حقوق الإنسان وتعزيز حرية الصحافة والنشر وتشجيع حركة النشر والإبداع.

- وضع سياسة واضحة وأليات محددة لتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية في المجالات الإعلامية والصحفية.

- تنشيط الجانب الاستثماري والتجاري للمؤسسات الإعلامية الرسمية.

وفي إطار المشروعات المستقبلية تسعى الوزارة إلى تحقيق العديد



-الوحدة الوطنية.

-أهداف ومبادئ الثورة اليمنية.

-الدستور

وقد حددت هذه السياسة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العمل الإعلامي، ومن أهمها، الالتزام بحرية التعبير وحرية الصحافة والانصراف لحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدل والإخاء والسلام والأمن والاستقرار، واعتبار الرسالة الإعلامية حقاً من حقوق الإنسان والمجتمع، وتأكيد إن الإعلام بأجهزته المتطورة والمسموعة والمرئية ملك للجميع... ووظيفته الرئيسية في جميع الأحوال تحقيق الغايات المشروعة للجماهير، وترسيخ الطمأنينة والرخاء الاجتماعي والعدالة والحرص على عدم مجاعة الحقيقة أو حجها أو تجاوزها.

وفي ضوء هذه السياسة الإعلامية تضي وسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة ودعم الهوية الوطنية والقومية والانفتاح إزاء الثقافات الأخرى، وتأكيد احترام حقوق الإنسان وقيم المبادرة والابتكار والإبداع والتعاون والمشاركة والإنتاج... الخ.

كما تحرص على التوازن بين المضامين الثقافية والتعليمية والإعلامية، وبين المضامين الترفيهية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة الإعلامية ليست المصدر الوحيد للممارسة الإعلامية. فتمتد قانوناً للصحافة والمطبوعات وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية اللذان يبرز تأثيرهما في ديمقراطية الإعلام التي

من المشروعات المرتبطة بديوان عام الوزارة والمتصلة في الآتي:-

- إنشاء مبنى حديث يستوعب المرافقات الفنية والإنشائية بما يتواءم

والأنشطة الإعلامية المستقبلية للوزارة.

- مشروع دعم وتطوير العمل الإعلامي الذي يهدف إلى إصدار الصحف

والمجلات والكتيبات الإعلامية وغيرها من المواد الصحفية والإعلامية.

- مشروع التوثيق الصوتي والمرئي ويهدف إلى توسعة وحدة التوثيق

المرئي لاستقبال ما يهت عن اليمن والقنوات الفضائية العربية والأجنبية

وتوثيقها بالإضافة إلى عمل رسائل فليمية عن اليمن وتوزيعها للضيوف

من الإعلاميين والسفارات والمخيمات والمراكز الإعلامية.

- توسعة وحدة الترجمة الفورية إلى أكثر من أربع لغات عالمية بما يتناسب

والأنشطة الإعلامية ونظام المؤتمرات الصحفية.

- توسيع شبكة الكمبيوتر وربط جميع الوحدات الإدارية في الوزارة

والمؤسسات الإعلامية ومركز التوثيق الإعلامي بما يمكننا من توفير

المعلومات وتسهيل عمل الوحدات الإدارية وزيادة كفاءة الجهاز

الإعلامي ونشاطه.

السياسة الإعلامية

تم إنجاز سياسة إعلامية مكتوبة كانت الأولى في ظل الجمهورية اليمنية والتي استندت إلى الأسس والمطلقات التالية:

-الشرعية الإسلامية.



٢٠٠٤م بتعديل قانون الصحافة وإلغاء حبس الصحفيين بها يكفل المزيد من الحريات في التعبير والكلمة والنقد البناء.

وتقديرًا لهذا المناخ الديمقراطي البني وحرة الصحافة والرأي والتعبير تقرر عقد المؤتمر العام لمنظمة الصحفيين العالمية بالعاصمة صنعاء في ٢٥ / ١١ / ١٩٩١م بمشاركة أكثر من ١١٠ نقابات.. ويعتبر هذا الاجتماع في صنعاء هو الثاني الذي انعقد في المنطقة العربية بعد اجتماع القاهرة عام ١٩٦١م.

الصحافة الحزبية والأهلية.

وتنشط الصحف الحزبية والأهلية أسبوعية ويومية ونصف شهرية وشهرية إلى جانب العديد من الصحف الأهلية وهي إما مستقلة أو محابدة أو متارضة وأخرى تخصصية ويبلغ عددها أكثر من ٨٠ مطبعة إضافة إلى المواقع الإلكترونية وتدخل اليمن مطبوعات صحافية مختلفة من مختلف الدول العربية والأجنبية يصل عددها إلى أكثر من ٧٥ مطبوعة..

المشاركة السياسية للمرأة:

كفّل الدستور والقوانين النافذة حقوق المرأة وفي المقدمة منها الحقوق السياسية. وكان فخامة الرئيس حرصاً على تشجيع المرأة على المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وهذا ما شجع على زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية كناخبة ومرشحة ففي انتخابات ١٩٩٣م النيابية كانت نسبة المقاعدات في السجل الانتخابي ١٦٪ وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٨٪ في انتخابات ١٩٩٧م وإلى ٤٣٪ في انتخابات ٢٠٠٣م. والمرأة اليوم وزيرة وسفيرة وعضوة في أعلى هيئات سلطة الدولة وقاضية.. ووفقا لمبادرة

تجمل في الممارسة الإعلامية على نحو حق الأفراد والأحزاب في الإصدار الصحفي قانون الصحافة، حق الأحزاب والتنظيمات السياسية في عرض برامجها وأنشطتها الحزبية والسياسية عبر الوسائل الإعلامية الحكومية والدعاية الانتخابية (قانون الأحزاب).

حرية الصحافة

استناداً إلى القانون الذي أصدره فخامة الرئيس في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ برقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ - والذي يحظر من أوائل القوانين الصادرة بعد الوحدة - فتح الباب على مصراعيه لحرية الصحافة.

ويصف فخامة الرئيس دور الصحافة بقوله:

«نحن نعتقد أن للصحافة دوراً هاماً ورسالة نبيلة لخدمة المجتمع ينبغي أن نهض بها ونحن نأمل أن تسلك الصحافة الوطنية - رسمية أو حزبية أو أهلية - السلوك الصحيح والحسن الذي يصلح كل الأخطاء وأن تمارس النقد البناء».

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد الصحف والمجلات الحكومية والحزبية والمستقلة التي رخصت من قبل وزارة الإعلام ١٩٨ صحيفة و٩٢ مجلة.

وتجارس هذه الصحافة (سلطانها الرابعة) بحرية قبل نظيرها في الوطن العربي كله ويصبر رجب من فخامة الرئيس الذي طالته الإساءات في عدد غير قليل من هذه الصحف التي تجاوزت ليس فقط القانون بل والعرف الصحفي والأخلاقي. وكان فخامة الرئيس دائماً ما يكرر «ليس أسوأ من الديمقراطية إلا عدم وجود الديمقراطية».

وقد تعززت مساحة حرية الرأي بتوجيه فخامة الرئيس في ٣٠ مايو



فخامة الرئيس التي أطلقها ضمن سلسلة مبادراته للدفع بمشاركة المرأة دعا الأحزاب إلى تخصيص نسبة ١٥٪ من عضوية مجلس النواب للمرأة.

حقوق الإنسان

من أهم المجالات التي أولاهما فخامته اهتمامه وعنايته بقضايا الحريات باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الأنظمة الديمقراطية وتأسيسا لذلك وقعت بلادنا على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ومع تزايد اهتمام قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بحقوق الإنسان والمرأة في المجتمع، فإنه وعقب تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م تم إيلاء اهتمام متزايد بهذا الجانب الإنساني وعلى ضوء ذلك نشر في هذا الصدد إلى أبرز الصكوك الدولية التي تم المصادقة عليها وإدماجها دستورياً وقانونياً في ظل راية الجمهورية اليمنية:

حيث تم إدماج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سياق المادة الـ "٦" من الدستور اليمني المعدل بتاريخ ٢٩/٩/١٩٩٤م، وهذا الإعلان يعتبر من أهم الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، حيث تضمن حرية الفرد وصون كرامته واحترام الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة قومية وعالية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة فعالة بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها، ويحتوي هذا الإعلان على "٣٠" مادة نصت للمادة الأولى منها على ما يلي:

"يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح

الإخاء... كما نصت المادة الأخيرة على ما يلي:

وليس في هذا الإعلان نص يميز تأويله على أنه يحول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى دهم الحقوق والحريات الواردة فيه".

كما صادقت بلادنا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩١م، وهذه الاتفاقية ملزمة لكل الدول التي صادقت عليها بالاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة التي تشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم والمستمدة من الكرامة المتأصلة للإنسان.

كما جاءت هذه الاتفاقية لتعزز ما ورد في المادة الـ "٥" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة الـ "٧" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكلتاها تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأقدمت على تنفيذ العديد من الخطوات منها تأسيس وزارة حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١م التي أسندت إلى الدكتور وهبة فارح ثم إلى الإعلامية والدبلوماسية أمية العليم السوسو وحالياً تشغل هذا المنصب الدكتورة هدى البان وتنشط في بلادنا - في مناخ ديمقراطي - العديد من المنظمات والمؤسسات المختصة بهذه المجال سواء كانت المحلية منها أم الدولية.

موحد اليمن

منذ أول خطاب له في ١٧ يوليو ١٩٧٨م أكد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح عزمه على «تحقيق حلم الشعب حلمنا جميعاً في الوحدة اليمنية المباركة» فأخرج موضوع الوحدة من دوامة الصراعات والمزايدات إلى السياق العملي الملموس. وانطلق في توجهه الوحدوي المتأصل في فكره وثقافته من حيث انتهت الجهود والاتفاقيات الوحدوية السابقة بابتكار صيغ وألويات العمل الوحدوي.

واعتبر فخامته أن الحوار هو الأسلوب الناجح والأنسب لإعادة تحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً مستخلصاً ذلك من عبر ودروس الصراعات الماضية ومنقولاً بأسلوب الحوار الوحدوي من الاتفاقيات والبرتوكولات الجامدة إلى الخطوات العملية الملموسة التي تقرب ولا تفرق وتسرع من خطوات اليمن الوحدوي لأن فخامته كان واقعياً في تعامله مع الحقائق وحريصاً على قطع طريق العودة إلى خيار الحرب، وإزالة جميع مبررات استمرارها، وتوسيع هامش المناورات السياسية والمرونة والشفافية في العمل قدر المستطاع لتهيئة ظروف مناسبة للحلول السلمية والوصول عبر لغة الحوار إلى صيغة مقبولة للاتفاق خدمة للهدف الاستراتيجي العظيم للثورة والشعب المتمثل في إعادة تحقيق وحدة الوطن.

ماتيس ووطن
تهدد من الاحوال

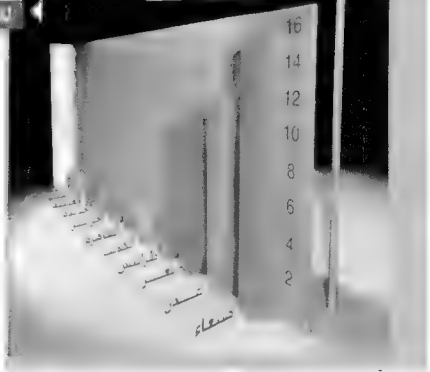




المصدر: النور، احتفالية
اللقاءات الوجدانية الرئيسية
1990 - 1972

اللقاءات الوجدانية الأولى

وقع فخامة الرئيس في ٣٠ مارس ١٩٧٩م مع أخيه الرئيس
عبد الفتاح إسماعيل في دولة الكويت على بيان مشترك
لتجاوز الصعاب التي سببتها الأحداث المؤسفة التي وقعت
بين شتطي الوطن في فبراير ومارس من نفس العام ووضع
حلول شاملة والتمسك بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية سلمياً
والاتفاق على عدد من الخطوات الوجدانية الملموسة.





لقاء مع قادة الجيش

وفي نفس العام ٢٠٠٤ أكتوبر
شكل لقاء فخامته مع أخيه
الرئيس علي ناصر محمد في
صنعاء محطة هامة في المسار
الوحدوي تلاه الاتفاق
الذي وقع بين رئيسي وزراء
الشطرين لتعزيز الاتصالات
والتنسيق بين شطري الوطن.



لقاء مع قادة الجيش

وأعقب ذلك لقاء فخامته بأخيه
الرئيس علي ناصر محمد خلال
الفترة ٩-١٣/٦/١٩٨٠م
في صنعاء حيث تم الاتفاق
على التعاون لتوطيد الأمن
والاستقرار في شطري
الوطن بكافة الوسائل الممكنة
والملائمة، كما تم الاتفاق على
عقد لقاء الرئيسين مرة كل
أربعة أشهر.

لقاء تعز الأول

وفي ٢٠-٢١ سبتمبر من نفس العام التقى فخامة الرئيس بأخيه الرئيس علي ناصر محمد في تعز وبحث الرئيسان الخطوات التي أنجزت واتفقا على تذليل الصعوبات التي رافقت العمل بالحدوي.



لقاء صنعاء الثالث

وفي ٢٦-٢٧ سبتمبر من نفس العام استضاف فخامة الرئيس - في صنعاء - أخيه الرئيس علي ناصر محمد للمشاركة في احتفالات العيد الثامن عشر لثورة ٢٦ سبتمبر وأجرى معه مباحثات استهدفت التسريع في الخطوات بالحدوية.





لقاء تعز الثاني

كما التقى فخامة الرئيس عبد الله صالح في الفترة من ١٤-١٥ سبتمبر ١٩٨١م في تعز بأخيه الرئيس علي ناصر محمد واتفقا على تشكيل لجنة لبحث تطبيق اتفاق طرابلس حول التنظيم السياسي الموحد وتشكيل لجنة من رئيسي الأركان العامة لتنفيذ عدد من المهام الأمنية والعسكرية.



لقاء الكويت الثاني

ونظرا للتعقيدات التي نشأت في العلاقات بين شطري الوطن سافر فخامة الرئيس ليلتقي بأخيه الرئيس علي ناصر محمد في دولة الكويت في ٢٣ نوفمبر ١٩٨١م بهدف تصفية وتنقية الأجواء بين الشطرين وتهيئة الظروف المناسبة للدفع بالعمل الوحدوي إلى الأمام.



٤ الزيارة التاريخية لعدن

وخلال الفترة من ٣٠ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨١م توجه فخامة الرئيس إلى عدن غير آبه بالمخاطر والتحذيرات التي تلقاها مصمما على أن يشارك شعبنا في الشطر الجنوبي من الوطن في احتفالات عيد الاستقلال، واستقبلته الجماهير بالترحاب الحار والهناءات الجماسية منقطعة النظير كما زار فخامته محافظة حضرموت واتفق مع أخيه الرئيس علي ناصر محمد على إنشاء المجلس اليمني الأعلى وتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة ونظام عملها وفي هذه الأثناء كانت اللجنة الدستورية قد انتهت من إعداد مشروع دستور دولة الوحدة.



وفي ٦ مايو ١٩٨٢م التقى
فخامة الرئيس بأبيه الرئيس
علي ناصر محمد في تمز. وتم
الاتفاق على عدد من أعقد
المشكلات التي كانت تواجه
العمل الوجدوي وهي
القضية الأمنية والعلاقة مع
«الجهة الوطنية».



وتوالى الخطوات الوجدوية تباهاً.. ومن خلال قرامة سريعة
لهذه الخطوات يمكن أن نستنتج أن المسيرة الوجدوية كانت قد
تميزت خلال الفترة من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٥م بالديناميكية
والتواصل بين شطري الوطن ورافقتها لقاءات واجتماعات عقدتها
القيادة السياسية في الشطرين في كل من صنعاء وهدن وتمز وسيئون
من خلال المجلس اليمني الأعلى الذي أنشئ خلال لقاء قيادتي
الشطرين في هدن بداية شهر ديسمبر عام ٨١م، وكذا من خلال
اجتماعات وحدوية ونشاطات مكثفة للجان المشتركة وسكرتارية
المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة تمخضت عن إنجاز
العديد من الاتفاقيات الوجدوية في مختلف المجالات واتخاذ جملة من
القرارات والتوصيات الهادفة إلى تطوير مجالات التعاون والتكامل
المشترك بما من شأنه إنهاء حالة التجزئة والتشظير التي كرسها جهود
الإمامة والاستعمار والتسريع بالخطوات الوجدوية في سبيل الوصول
إلى تحقيق حلم جماهير شعبنا في وحدة الوطن اليمني أرضاً وإنساناً،
بما تملحه وحدة الوطن من توحيد للطاقت والإمكانات الوطنية
واستنهاض لقدرات شعبنا الحلاقة واستخراج ثرواته الطبيعية التي
تزخر بها الأرض اليمنية وتوجيهها صوب الخلق والإبداع وضمان
المشاركة الفاعلة للمواطن اليمني في مختلف مجالات الحياة التنموية
والاقتصادية والسياسية وبما يؤدي إلى إعادة الوجه المشرق لليمن
السعيد مهد الحضارات العريقة ذات البعد الإنساني والتي ازدهرت
وعثت في ظل وحدة الأرض والإنسان والمشاركة الشعبية في صنع
القرارات المتعلقة بتنظيم حياته وإدارة شؤون حكمه.



أحداث يناير ١٩٨٦م المتأسوية :

أما في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧م فلم يشهد العمل الوجدوي بين شطري الوطن أي تطور أو نشاط ملموس - باستثناء لقاء القمة بين الرئيس علي عبد الله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض في ١٩٨٧/٧/٢١م في العاصمة صنعاء الذي شكل بطبيعة الحال محطة هامة في العمل الوجدوي - وذلك نظرا لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م التي كانت لها انعكاسات سلبية على مسار العمل الوجدوي ونشاط اللجان المشتركة ويحذر بنا هنا أن نتوقف قليلا أمام الروح العالية من المسؤولية الوطنية التي تعامل بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع هذه الأحداث الأليمة التي حلت بشطرننا الجنوبي من الوطن . حيث كرس فخامة الرئيس كل جهوده خلال هذه الفترة للتغلب على ما خلفته تلك الأحداث المؤسفة ومعالجة آثارها رافضا وبشكل قاطع التدخل في شؤون شطرننا الآخر إلا بآتي هي أحسن . وقد قال فخامته عندما كان يُسأل مثل هذا السؤال : « لم يكن هناك أسهل من اللجوء إلى إعادة الوحدة بالقوة .. ولكنني رفضت أي حل يتحقق بالعنف ».



ولذلك قرر فخامة الرئيس استقبال الطرف المهزوم في هذه الأحداث في وطنه معزراً مكرماً . وسارع إلى عقد لقاء أخوي في العاصمة الليبية طرابلس في ٢ يوليو ١٩٨٦م مع أخيه الرئيس حيدر أبوبكر العطاس برعاية القيادة الليبية بهدف معالجة الأوضاع الناشئة عن هذه الأحداث.

جهود القيادة والخطوات الموفقة،

وفي عام ١٩٨٨م انتقل العمل الوحدوي نقلة نوعية متقدمة حيث بدأت مرحلة التطبيق العملي للاتفاقيات الوحدوية الموقعة بين الشطرين.. والانتقال بها إلى آفاق أكثر تطوراً وبحيث لا تظل تلك الاتفاقيات وما تحقق من إنجازات حبيسة الأدرج وبعبدة عن التطبيق العملي على أرض الواقع انطلاقاً من إدراك قيادي شطري الوطن أهمية المرحلة وما تفرضه مسؤولياتها التاريخية في الإسراع بتحقيق إعادة وحدة الوطن باعتبار أن ذلك يمثل مطلباً وطنياً ملحاً وهدفاً مقدساً طالما ناضلت جماهير شعبنا وقدمت التضحيات من أجل تحقيقه.



وفي ٢١ يوليو ١٩٨٧م التقى فخامة الرئيس بأخيه على سالم البيض وشكلت هذه الزيارة محطة هامة في المسار الوحدوي هدلت إلى الانتقال بمباحثات الوحدة اليمنية وبالعامل الوحدوي إلى الخطوات الإجرائية المقررة ليوم إعلان قيام دولة الوحدة وفقاً لبرنامج محدد تنويعاً لكل الجهود الوحدوية المشتركة من الحوار الوطني الصادق بين قيادي الشطرين والعمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية.

لقاء صنعاء الرابع

لقاء تعز الرابع

حفل عام ١٩٨٨م بجهود وحدوية وخطوات متقدمة خطتها القيادة فقد عقد فخامة الرئيس في مدينة تعز لقاء مع أخيه علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي خلال الفترة من ١٦-١٧ من شهر أبريل.. حيث جرى هذا اللقاء في جو مفعم بالروح الأخوية والحرص المشترك على تعزيز مواصلة الجهادية والانساق على حل عدد من التقييدات الأمنية والعسكرية التي نشأت في تلك الفترة.



لقاء صنعاء الخامس

وخلال الفترة من ٣-٤ مايو من نفس العام احتضنت عاصمة دولة الوحدة صنعاء لقاء رمضان الوجدوي بين الأخوين الفريق علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض حيث خرج هذا اللقاء بين قيادتي الشطرين بتاتج إيجابية تخدم المصالح العليا للوطن اليمني وتدفع بالعمل الوجدوي خطوات إلى الأمام وخلقفت ظروفاً ومناخات جديدة وملائمة لانجاز خطوات ونجاحات هامة وجديدة على طريق الوحدة حيث تم الاتفاق على إقامة مشروع استشاري مشترك بين محافظة مأرب وشبوه بمساحة ٢٢٠ كم مربع.





وفي إطار لقاء قمة صنعاء قام الأخوان عبدالعزيز عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة العامة في الشطر الشمالي من الوطن والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي رئيس مجلس الوزراء في الشطر الجنوبي بالتوقيع في ٤ مايو ١٩٨٨م على اتفاق تسهيل حركة تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية.

وفي الأول من يونيو من نفس العام تم في صنعاء أيضاً التوقيع على محضر اجتماع وزيري داخلية الشطرين بشأن تنفيذ اتفاقية التنقل بين الشطرين وتضمن المحضر الاتفاق على وضع الترتيبات العملية لإلغاء جميع النقاط القائمة بين الشطرين وكذا تحديد نقاط مشتركة لتسهيل وتنظيم عبور المواطنين دون أية تعقيدات أو إجراءات من شأنها إعاقة التنقلات بين الشطرين.

وكما هو محدد فقد شهد الأول من شهر يوليو بدء أول عملية تنقل للمواطنين بين شطري الوطن بالبطاقة الشخصية تنفيذاً للاتفاقيات الخاصة بتنظيم وترتيب إجراءات انتقال المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية.

وفي ١٩ نوفمبر تم في مدينة عدن التوقيع على الاتفاق بشأن استثمار الثروة النفطية والمعدنية في المنطقة المشتركة بين محافظتي مأرب وشبوة وهو المشروع الذي تم الاتفاق عليه خلال لقاء القيادة اليمنية في صنعاء في شهر مايو ١٩٨٨م ويرغم كل المؤامرات والعراقيل وعوامل التشطير والتجزئة التي عملت الإمامة والاستعمار على ترسيخها في أذهان الجماهير فإن إرادة الشعب اليمني كانت أقوى من كل المؤامرات والدماسيس فقد فجر هذا الشعب ثورتي سبتمبر وأكتوبر اللتين قضتا وإلى الأبد على الإمامة والاستعمار وجعلتا تحقيق الوحدة اليمنية هدفها الاستراتيجي باعتبار أن الوحدة اليمنية نواة للوحدة العربية الشاملة.

وحرص فخامة الرئيس في لقاءات القمة التي عقدت خلال هذه الفترة وما تلاها على أن يولي اهتماماً متزايداً لما تم تنفيذه من اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات والوقوف على ما توصلت إليه اللجان المشتركة تنفيذاً للاتفاقيات الوحدوية البرمة بين الشطرين بعدما باتت اتفاقية القاهرة/ أكتوبر ١٩٧٢م وبيان طرابلس/ نوفمبر ١٩٧٢م/ والاتفاقيات الوحدوية الأخرى نحو تحقيق المصالحة العليا للشعب اليمني في الوحدة وبها ينسجم مع أهداف وبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر الخالدتين في تحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية.



◀ الزيارة التاريخية للحاشمة إلى عدن واقفاق ٣٠ نوفمبر

التي أسفر عنها لقاء عدن التاريخي بين الأخوين الفريق علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض بالفرح والابتهاج و شهدت العديد من المدن وعواصم المحافظات في الوطن اليمني خروج مسيرات جماهيرية وتنظيم مهرجانات للتعبير عن مباركتها لهذا المنجز الوجدوي العظيم وتأيلدها

وشكلت زيارة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح التي استمرت يومين لعدن على رأس وفد رسمي وشعبي كبير للمشاركة في احتفالات شعبنا اليمني بمناسبة العيد الـ ٢٢ لاستقلال جنوب الوطن نقطة تحول تاريخية في مسار العمل الوجدوي حيث استقبلت الجماهير اليمنية النتائج الايجابية



المحطة الحاسمة تم التوقيع على الاتفاق التاريخي الذي عرف به «اتفاق ٣٠ نوفمبر» الذي تم بموجبه الاتفاق على إحالة مشروع دستور دولة الوحدة إلى مجلس الشورى والشعب الأعلى لإقراره في فترة لا تتجاوز ستة أشهر تمهيدا للاستفتاء الشعبي عليه.

لكافة الخطوات الوحدوية التي اتخذتها القيادة اليمنية في سبيل التقريب بين يوم الوحدة.. مجمدة وقوفها إلى جانب القيادة السياسية في جهودها المتواصلة لتحقيق الوحدة اليمنية والتصدي لأعداء الوحدة وكل من يحاول الوقوف في وجه الإرادة الشعبية من المشككين والمشبوهين وبدل كل غال ونفيس دفاعاً عن الوحدة اليمنية ومسيرتها الطامسة وفي هذه



وشهدت الأشهر التالية منذ التوقيع على اتفاق عدن في الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩ م في كل من صنعاء عاصمة دولة الوحدة وعدن العاصمة الاقتصادية لليمن زيارات متبادلة للوزراء والمسؤولين المختصين في مختلف الأجهزة والمؤسسات والهيئات الرسمية والشعبية والمؤسسات العسكرية والأمنية جرت خلالها لقاءات ومشاورات مكثفة أسفرت عن وضع مشروعات القوانين واللوائح والهيكل التنظيمية الخاصة بدمج الوزارات والأجهزة والهيئات والمصالح والمؤسسات المدنية والعسكرية في ظل دولة الوحدة.

كما تم في هذه اللقاءات الأخوية بين المسؤولين المختصين على كافة المستويات الرسمية والشعبية استعراض وبحث عدد من المواضيع المتعلقة بالخطوات اللاحقة وتوسيع مجالات التنسيق المشترك بما يكفل مزيداً من تحقيق التكامل في شتى المجالات وصولاً إلى دولة الوحدة.



لقاء صنعاء السادس

يؤمن سيادة القانون وهبة الدولة وتوسيع المشاركة الديمقراطية وحرية التعبير في الحياة العامة.

وأعلن البلاغ العفو العام والشامل عن جميع المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا للإجراءات نتيجة لنشاطهم السياسي بحيث يشمل الحق العام وإنهاء جميع المطالبات الثأرية.

وكان الأخوان الفريق علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض قد شهدا المهرجان الجماهيري الكبير الذي أقيم يوم ٢٤ ديسمبر في ميدان السبعين بعاصمة دولة الوحدة صنعاء والذي شاركت فيه المنظمات الجماهيرية والآلاف من أبناء شعبنا للتعبير عن فرحتهم بالخطوات المتقدمة التي تم تحقيقها والإعراب عن تأييدها لتلك الخطوات المتقدمة التي تمت على طريق وحدة اليمن أرضاً وإنساناً.

وفي ختام لقاء صنعاء الأخوي بين الأخوين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض صدر بلاغ صنعاء الوحدوي عن هذا اللقاء الذي عقد خلال الفترة من ٢٤-٢٦ ديسمبر ١٩٨٩ م.. شدد على وضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي مجال الممارسة الديمقراطية واستخلاص الإيجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات ثورة ٢٦ سبتمبر ١٤ أكتوبر والعمل على تنقيتها وتطويرها في ظل دولة الوحدة وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة وتضمن البلاغ التأكيد على اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة العوائق من الطرقات لتأمين حركة تنقل المواطنين بحرية تامة في جميع مناطق الأطراف وإلغاء الإجراءات الجمركية للعقبة لذلك.. مع العمل السريع لتوحيد الأنظمة والقوانين المنظمة للحقوق والحريات الشخصية للمواطنين في عموم الوطن بما يحافظ على كرامة الإنسان اليمني وبما



◀ لقاء مكبراس

وكان عام ١٩٩٠م عام النشاطات الوحدوية المكثفة والخطوات العملية الملموسة، حيث أسفرت نتائج القمة اليمنية التي عقدت في منطقة مكبراس بمحافظة أبين يوم ١٨ فبراير ١٩٩٠م بين الأخوين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض عن نتائج هامة.. حيث تناولت القمة التقييم الموضوعي لكافة الخطوات والإجراءات التي جرى تنفيذها منذ الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م وأعمال اللجان الوحدوية المتخصصة التي أنجزت الكثير من مهامها ونسبة تصل إلى أكثر من ٨٠٪ كما تصدرت المضمون التنمية والتطلعات لإنجاح أسس قوية وسليمة للبناء الاقتصادي للجمهورية اليمنية وكذا حماية حقوق الإنسان اليمني وفي طلبتها حقها في المشاركة في مجالات البناء المختلفة السياسية والديمقراطية والتنمية.

كما استمرضا يحمل النشاطات الوحدوية والتحديات التي تواجه العمل الوحدوي حيث جرى الاتفاق على اتخاذ الترتيبات الوطنية اللازمة التي من شأنها مواجهة أية معوقات أو تحديات تحاول التأثير على مجريات العمل الوحدوي والتصدي لكل القوى المعادية للوحدة من خلال حشد الجماهير وتعبئتها للاتصار لإرادتها في الوحدة وحماية مسيرتها من أي عمل عدائي.



لقاء صنعاء السابع

وشهدت عاصمة دولة الوحدة صنعاء خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ من شهر أبريل الاجتماع الأول الكامل للقيادة السياسية للوطن اليمني برئاسة الأخوين علي عبدالله صالح و علي سالم البيض، كما أن القيادة السياسية وقعت على اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ووقفت القيادة اليمنية في هذا الاجتماع أمام ما تبقى من المهام والتحديات الإجرائية المتعلقة بقيام دولة الوحدة واستكمال إجراءات المصادقة عليه من مجلسي الشورى والشعب.

وكلفت القيادة فرق عمل من داخل الهيئات القيادية لمتابعة انجازها وتنظيمها وأكدت على مشاركة كافة القوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الحياة الديمقراطية.



١٩٩٠/٤/٢٢ م





لقاء عدن الثالث

وفي الأول من شهر مايو عقدت قيادة الوطن اليمني اجتماعاً في مدينة عدن برئاسة الأخوين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض جرى خلاله بحث ومناقشة عدد من القضايا المرتبطة بالعمل الوحدوي والخطوات الإجرائية وبقية الترتيبات المتعلقة بإعلان قيام الجمهورية اليمنية وفقاً للاتفاقيات الوحدوية واستكمالاً لما جرى بحثه في لقاء صنعاء التاريخي المنعقد في خواتم شهر رمضان المبارك.

وفي أول اجتماع عقده مجلس الوزراء المشترك في عاصمة دولة الوحدة صنعاء خلال الفترة من ٢٠-٢٢/١/١٩٩٠م الذي ترأس أولى جلساته الأخ الرئيس الفريق علي عبد الله صالح.. تم استعراض ومناقشة كافة القضايا الموكلة إلى المجلسين.. وقد صدر عن هذا الاجتماع عدد من القرارات تناولت الجوانب الاقتصادية والمالية والإعلامية والثقافية والتربوية وفي المجالات التشريعية والقضائية والشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والفنصلي وكذا التطورات بشأن الدمج للوزارات والأجهزة والمصالح والمؤسسات في دولة الوحدة.. وأقر مجلس الوزراء المشترك أن تتكون دولة الوحدة من ثلاثين وزارة وثلاثة وزراء دولة كما قرر المجلسان الإفراج عن أي مساجين سياسيين فوراً. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لإجراء الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية.



لقاء تفر الخاس

وفي الاجتماع المشترك الذي عقد في نغز في ١٦ مايو برئاسة الأخوين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض والذي ضم عدداً من الأخوة أعضاء اللجنة العامة والمكتب السياسي واللجنة الدائمة واللجنة المركزية جرى الاتفاق على تشكيل لجنة حوار مع التنظيمات السياسية والقوى الوطنية والشخصيات الاجتماعية في الساحة اليمنية والاتفاق على إخلاء العاصمة صنعاء والعاصمة عدن من القوات المسلحة ومسحها إلى مناطق عسكرية يتفق عليها ضمن المناطق العسكرية للدولة اليمنية والاتفاق على حل جهاز أمن الدولة والأمن الوطني والتوقيع على اتفاق العمل المشترك بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

إعلان الجمهورية اليمنية

وجاءت مصادقة مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية ومشروع دستور دولة الوحدة في الحادي والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م كآخر خطوة إجرائية هامة تسبق إعلان قيام دولة الوحدة وفي ٢٢ مايو ١٩٩٠م اكتملت أفراح شعبنا بإنجازه الوحدوي العظيم وانتصار إرادته في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية التي رفع علمها عالياً من عدن فخامة الرئيس المناضل علي عبد الله صالح.

وسجل الأستاذ سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني السابق وعضو مجلس الرئاسة السابق والمستشار الحالي لفخامة الرئيس شهادته بوضوح ويصدق عن صانع الوحدة بقوله: «لولا حكمة وحسنة وتفهم وتجاوب فخامة الرئيس لما تحققت الوحدة... هذا هو الذي أوصل حلمنا المشروع في بناء وطن موحد وسعيد».





يوم رفع علم الجمهورية في 14 يوليو 1958 في مدينة عدن



الأحفاد يعلّون قيام الجمهورية اليمنية رسمياً يوم 11 مايو 1990م في قاعة قسطنطين - صنعاء







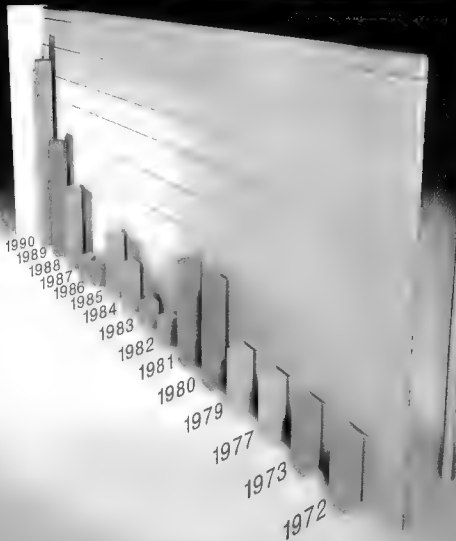




٢١ مايو ١٩٩٠م - عدن

تطور مسار العمل الموحد

1990 - 1972



الموقعون على أهم الاتفاقيات
الوحدوية ١٩٧٢ - ١٩٩٠

محسن العيني
ياسين سعيد نعمان
عبدالمفتاح اسماعيل
ابراهيم الحمدي
عبدالعزير عبدالقني
عبدالكريم الاثراني
سالم صالح محمد
عبدالرحمن الاثراني
سالم ربيع علي
علي سالم البيض
علي ناصر محمد
علي عبدالله صالح

20
18
16
14
12
10
8
6
4
2

الدفاع عن الوحدة:

بحسبة واقتدار فاضلين أدار فخامة الرئيس شؤون الوطن إبان الأزمة التي نشأت مع قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وخاصة بعد انتخابات ١٩٩٣م اليتابية وقدم الكثير من التنازلات وتحل بقدر عال من الصبر والحكمة حرصا على عدم الدفع بالأزمة إلى التعقيد وأصر على عدم استفاد الوسائل السلمية وحتى عندما انفجرت الأوضاع من معسكر عمران بين اللوامين الثالث مدرع والثاني مدرع كان فخامة الرئيس حريصا على ملمة الجراح وحقق الدماء وفي معمة حرب ١٩٩٤م بذل فخامة الرئيس جهدا مزدوجا من ضبط النفس والحزم في دحر مؤامرة الانفصال.

وأثبت فخامة الرئيس على عبدالله صالح خلال حمة هذه الحرب أنه قائد فوق كل التحديات وضرب نموذجا للزعامة السياسية الوطنية الحكيمة فأحسن التعامل مع الجميع بروح مسؤولة عالية باعتباره موحد اليمن وصانع نصره المجيد. وكان لقرار العفو العام الذي أصدره فخامته بحق المفرج بهم في هذه الحرب وما تلاه من عفو عام وشامل عن ما عرف بقائمة الـ ١٦ دور فاعل ومؤثر في ملمة الجراح والنظر بتفاؤل إلى المستقبل وكان لذلك ترحيب كبير وامتنان عميق من قبل تلك القيادات. وقد وصف المراقبون هذا القرار بأنه من أعظم قرارات الرئيس السياسية.

وواصل فخامة الرئيس بعد هذه الحرب جهوده المثيرة لمعالجة الآثار الناجمة عن الحرب وتضميد الجراح والسمو فوق كل الاعتبارات ورفع اعتبار الوطن والشعب وثوابه الوطنية وإعادة بناء ما دمرته الحرب وتعويض المتضررين واعتبار الضحايا شهداء وعدم التفرقة بين أبناء الوطن الواحد ليس هذا فحسب بل أولى فخامته المحافظات الجنوبية جل اهتمامه أكان ذلك لجهة تنفيذ مشاريع التنمية أو للخدمات الصحية والتعليمية والطرق... وقد أوضح فخامته في حديثه لصحيفة «نيويورك تايمز» يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٨م «إن الدولة قد خصصت ٧٠٪ من عائدات الشروة النفطية لصالح التنمية في المحافظات الجنوبية لتمويضها عن الحرمان في عهد الحكم الشنولي».





في مدرسة الحرس الجمهوري ١٩٩٤/٥/٣١م



في معسكر أثيرموك ١٩٩٤/٦/١٦م



الحدود.. جسر تواصل



في وقت ملائم بعد أن ظلت تلك الملفات مصدراً لتسميم العلاقات الثنائية وبؤرة التوتر الدائم لسنوات طويلة حسم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قضايا الحدود في وقت مبكر وفي جو من التراخي المشترك والمرونة مع الجيران وبما يبعتها عن أجواء الفتن والمنازعات ويعزز من مناسخات الجيرة والشراكة المستقبلية واتساع دائرة الثقة والطمأنينة لدى جميع دول المنطقة ، وبحيث تتطلع الأجيال اليمنية القادمة إلى المستقبل بتفاؤل خاصة بعد أن تحددت معالم الدولة اليمنية الحديثة جغرافياً وسياسياً ، وأقبل باب النزاعات الإقليمية داخل الجزيرة العربية التي يفترض بأنها تمثل نسيجاً بشرياً وتاريخياً متداخلاً منذ زمن بعيد ومشروعاً سياسياً واقتصادياً ينهي العمل على تحقيقه في المستقبل إذا ما توافرت النوايا الصادقة.

ورثت الجمهورية اليمنية خلافاً حدودية مع السعودية وعمان فيها يمكن تسميته بقوس الأزمة اليمنية الذي يتطرق من نقطة الحدود اليمنية الحزامية على البحر العربي، ومروراً بالحدود البرية بين الطرفين باتجاه مثلث الحدود المشتركة بين اليمن وعمان والعمرة السعودية بالقرب من منطقة الخرائير، ثم عبوراً باتجاه الحدود البرية بين اليمن والسعودية، ووصولاً إلى نقاط الحدود المشتركة بين الطرفين عند شواطئ البحر الأحمر. ومع حصول أريتريا على الاستقلال الرسمي بعد استفتاء ١٩٩٣ أضيف حائط جديد إلى هذا القوس على إثر اندلاع الخلاف الحدودي بين اليمن وأريتريا حول أرخبيل حنيش في نهاية عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن ملف الحدود قد ألقى بتداعياته السلبية على علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي المتمثلة في عمان والسعودية خلال المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة اليمنية بالنظر إلى اندلاع أزمة الخليج الثانية، وتراجع ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار الجغرافي، إلا أن اليمن مع ذلك قد أفلحت فيها بعد في تجاوز التداعيات السلبية لأزمة الخليج الثانية باستئناف المفاوضات الحدودية مع سلطنة عمان واتخاذ قرار قضي بتجديد ترسيم الحدود معها ترتيب عليه التوقيع في أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاقية الحدود الدولية التي أمنت من الناحية الفعلية والقانونية خلافات حدودية ظلت حائلة حقة طويلة من الزمن بين اليمن وجاراتها الشقيقة، ورتبت أوضاعاً وعلاقات إقليمية مغايرة لساقتها، ومثلت حالة متميزة في سجل النزاعات بين الدول العربية، وقدمت نموذجاً يستدعي به اختلاف إلى حد كبير عن النماذج التي رسمت تطور معظم الخلافات الحدودية العربية - العربية، إذ أنه اعتمد بالأساس على الوسائل السلمية، وكان ثمرة لسلسلة طويلة من المفاوضات التي توجت في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على الاتفاق النهائية للحدود المشتركة.

وبفضل جهود ومثابة فخامة رئيس الجمهورية نجحت السياسة الخارجية اليمنية في معالجة العديد من النزاعات التاريخية حول الحدود مع العديد من دول الجوار الإقليمي، بأسلوب





سلمي بعيداً عن لغة العنف والحروب، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات وهي: توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، وقبول التحكيم في قضية الحدود مع دولة أريتريا وأخيراً ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية. ويمكن القول: إن هذه النزاعات في معالجة المشاكل الحدودية مع دول الجوار تستحق أن تكون نأذج يستفاد منها في حل جميع المنازعات الحدودية بين جميع دول الجوار من الأقطار العربية والأفريقية. وإنتهج فخامة الرئيس سياسة حكيمة -في التعامل مع ملف الحدود بكل تعقيداته- تقوم على التمسك بمقتضيات القانون الدولي في حالة بروز أي خلاف وتغليب وسائل الحل السلمي كالوساطة والمساوي الحميدة، أو التحكيم وهذا هو الموقف الذي سيطر على أداء الدبلوماسية اليمنية في تعاملها أثناء النزاع مع أريتريا على جزيرتي حنيش في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، وتوج ضبط النفس اليمني بالتوقيع على اتفاق المباديع والتحكيم في مايو وأكتوبر ١٩٩٦. وبموجب الأخير تشكلت هيئة التحكيم التي أصدرت حكمها على مرحلتين تضمنا إصادة الأرشيل إلى اليمن بطريقة سلمية في نوفمبر ١٩٩٨. ورفضت اليمن تماماً استخدام القوة وغلبت منطق العقل والاعتزان إدراكاً منها لحساسية المكان وفضلت عرض معركة دبلوماسية وقانونية عبر القبول بالتحكيم الدولي الذي أفشى في النهاية إلى صدور حكم المحكمة بالإجاء بالتأييد على السيادة اليمنية على أرخبيل حنيش وزفر وجبل الطير ومجموعة جزر الزير. وأدت سياسة الثقة بالحق وبالنفس التي تحلت بها القيادة السياسية إلى احترام النهج السلمي الذي اتبعته وأكسبها مزيداً من المصداقية خاصة فيما يتعلق بتأمين الملاحة الدولية وتعزيز الأمن والاستقرار وإبعاد منطقة جنوب البحر الأحمر عن أجواء التوتر والقلق والعنف.. ولم يثن حادث احتلال الجزر عزم اليمن عن متابعة سياستها الثابتة ونهج التعاون مع دول الجوار الجغرافي خاصة بعد صدور حكم المحكمة بشأن تحديد الحدود البحرية ولا مناص من التعاون المتوازن والتواصل الذي تفرضه علاقات الجوار وما يترتب عليها من تشابك المصالح والاعتناء المتبادل مع كافة دول القرن الأفريقي.

وظلت الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تشكل عقدة مستعصية الحل في العلاقات بين الطرفين لاسيما وإن حقبة التسعينيات قد شهدت خلافات حادة ومواجهات عسكرية مستمرة على الحدود المشتركة. بيد أن بوادر الانفراج قد لاحت في الأفق من جديد بزيارة تاريخية للرئيس صالح إلى المملكة العربية السعودية في يونيو ٢٠٠٠ تم خلالها التوقيع على معاهدة جدة التي رسمت آلية لتسوية الخلافات التي ظلت عالقاً بين الطرفين طوال أكثر من ستة عقود من الزمان.

ومع الشروع في تسوية الخلافات الحدودية مع العربية السعودية اتساقاً مع مضامين معاهدة جدة أطلع الرئيس علي عبد الله صالح في تحويل القوس الذي كان يمثل أزمة في علاقات اليمن مع دول

الجوار الجغرافي إلى حزام أمني يعضد من مقدرة صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية على صنع الأمن والاستقرار في المنطقة، وأُفصح أيضاً في دخول الألفية



الثالثة وقد أنهت بلادنا كل خلافاتها الحدودية لتكون أول دولة في المنطقة
تسوي خلافاتها الحدودية بطريقة حضارية جديرة بالافتاء، ولتثبت القيادة
البحينة صدق توجهها العقلاني في تسوية الخلافات الحدودية بالطرق
السلمية اعتقاداً على مبدأ لا ضرر ولا ضرار.





مطار الدبيح ١١/٧/٢٠٠٤م



التوقيع على معاهدة الحدود مع سلطنة عمان ١٩٩٢م



رفع العلم اليمني في جزيرة حبيش ١٩٩٨م

حفلت الثلاثون عاماً الماضية بحصاد ضخم من الأنشطة اليومية لفضخامة الرئيس علي عبدالله صالح التي دونها مركز المعلومات بدائرة الترجية المعنوي وأصدرها خلال العام الماضي في ثلاثة مجلدات وقضمت عناوين رئيسة لأهم هذه الأنشطة .

وقد رأينا اختيار بعض هذه الأنشطة في الجدول التالي :

م	نوع النشاط	العدد
١	زيارات خارجية	٢٤٦
٢	زيارات للمحافظات	٥١٢
٣	زيارات لوححدات القوات المسلحة	٣٢٧
٤	القرارات والقوانين	٨٥٤٨
٥	الحكومات التي تشكلت	١١
٦	الوزراء الذين دخلوا في الحكومات المشكلة	١٧٦
٧	القمم العربية التي شارك فيها فضخامة الرئيس	١٥
٨	القمم الإسلامية التي شارك فيها فضخامة الرئيس	٦
٩	جولات استطلاعية وتقديرية	٧١٠
١٠	اتصالات	١٣١٠
١١	استقبالات	٣٩٠٤
١٢	لقاءات موسعة	٦٠٩

من حصاد يوميات الرئيس

3

قائد ووطن

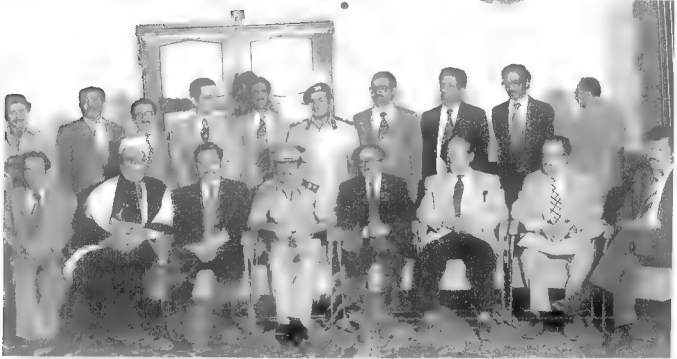




• الزيارة الأولى للخمسة الرئيس علي
عبد الله صالح إلى المناطق الوسطى بعد
توقيع إتفاق تمز مايو ١٩٨٢م



الحكومات المتعاقبة



حكومة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني ١٩٧٨م



حكومة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني ١٩٨٣م



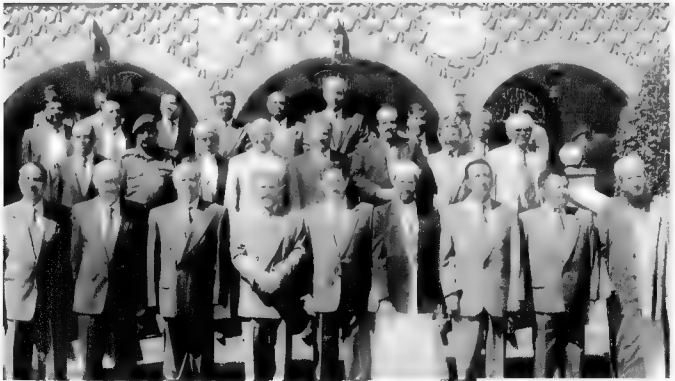
حكومة د. عبدالكريم الأرياني ١٩٨٠م



حكومة الأستاذ عبدالعزيز عبداللّهي ١٩٨٨م



حكومة المهندس حيدر أويكر العطاس ١٩٥٠م



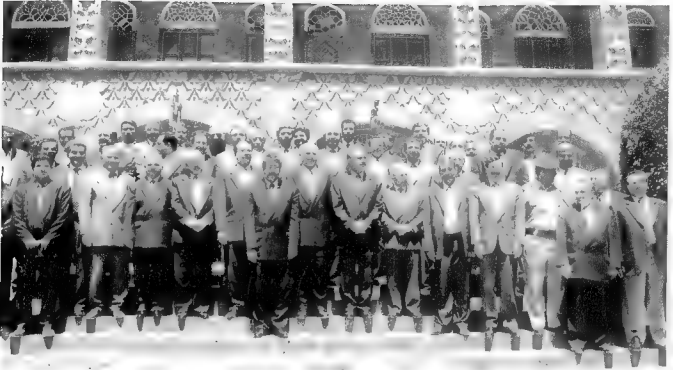
حكومة الأستاذ عبدالعزيز عبدالفتي ١٩٢٦م



حكومة المهندس حيدر أويكر العطاس ١٩٩٣م



حكومة الدكتور فرج بن غانم ١٩٩٧م



حكومة الدكتور عبدالكريم الإرياني ١٩٩٨م



حكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال ٢٠٠٢م



حكومة الأستاذ عبدالقادر باجمال ٢٠٠١م



حكومة الدكتور علي محمد مجور ٢٠٠٧م

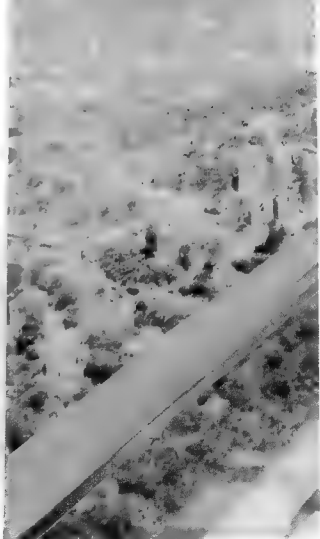




مع الحافظين عام ١٩٩٠

٣٧٧	٧١	نهر
٢٤١	٦٦	الحديدة
٤٦٠	٥٨	عنى
٥٠٠	٥٠	صمعا
١١٣	٢٦	حمرموت
٤٠	٣٥	دعابر
٣٨	٣١	اب
٣٨	٢٢	حقة
٢٣	٢٢	لحج
٥٥	٢١	مازب
٢٠	٢	ابى
١٦	١٤	المحويت
١٤	١٢	البمساء
١٤	١٢	المهرة
١٣	١٢	شيوه
٨	٨	عمران
١٤	٦	صعدة
١٠	٦	الجوف
٥	٥	الصداع
٢	٢	ريضة

مع الحافظين عام ١٩٩٠



زيارات	٥١٢	عدد الزيارات
رسوة	١١٢	عدد الزيارات قبل الوحدة
زيارات	٢٦٨	عدد الزيارات بعد الوحدة
يوم	١٥٢١	عدد أيام الزيارات كلها
يوم	٣٥٨	عدد أيام الزيارات قبل الوحدة
يوم	١٦٤٦	عدد أيام الزيارات بعد الوحدة
كيلومتر	٦٤٧٢٥	المسافة التي قطعها في كافة الزيارات

زيارات المحافظات



صيف ١٩٨١



١٩٨١ م



٢٠٠٧ م



كلية المجتمع بني حشيش

مسلح



■ ١٩٨١م



■ ٢٠٠٧م



جامعة عمن كلية الاقتصاد



■ ١٩٧٨م



■ ٢٠٠٧



كلية الهندسة



■ ١٩٨١م



■ ٢٠٠٧م

قائد وطن

خور المكلا



الحدودية



١٩٧٨م



٢٠٠٨م



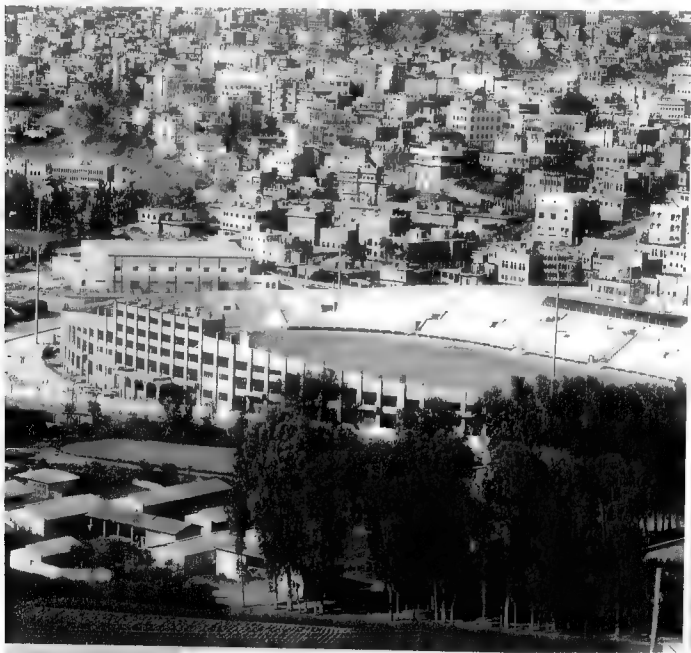
مطار الحديدة الدولي



■ ١٩٧٨م



■ ٢٠٠٧



الأستاد الرياضي



■ ١٩٨٤م



■ ٢٠٠٧



مبنى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات



■ ١٩٨٠م



■ ٢٠٠٨م



جامعة ذمار

صعد



■ ١٩٨١م



■ ٢٠٠٦م



المجمع الحكومي



■ ١٩٩٠م



■ ٢٠٠٧م



مصنع اسمنت المسيمير



■ ١٩٨٠م



■ ٢٠٠٨م



المعهد العالي حجة



■ ١٩٨٠م



■ ٢٠٠٦م



الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات



■ ١٩٩٠م



■ ٢٠٠٦م



محطة الغاز في بلخاف



■ ١٩٨٣م



■ ٢٠٠٦م



مبنى دار رعاية الأيتام



■ ١٩٨٢م



■ ٢٠٠٦م



مستشفى الرئيس

الرئيس



■ ١٩٨٥م



■ ٢٠٠٦م



طريق الجوف - الحزم - البقع

الصالح



■ ١٩٩١م



■ ٢٠٠٦م



مبنى المحافظة



١٩٨٠م ■



٢٠٠٧م ■



مصنع أسمنت عمران



■ ١٩٩١م



■ ٢٠٠٦م



طريق الفيضة - المكلا

www.almawakeel.com

رئيس



■ ٢٠٠٤ م



■ ٢٠٠٦



مبنى المحافظة



١٩٩٨م



٢٠٠٧



مطار سقطره



في طريقه لوقوف للحديث مع القائد
م ٢٠٠١

حينما يجمع الناس على اختلاف مشاربهم وألوانهم وأمزجتهم وانتباهاتهم على حب إنسان ما، فذلك يعني أن هذا الإنسان قد أحبه الله ووضع في صدره قلباً كبيراً يتسع للجميع حياً ووفاءً وصدقاً.

أياً كانت الاختلافات والقناعات والآراء الشخصية متناقضة ومتباينة حول فلسفة الرئيس القيادية وتجربته السياسية ونهجه في قيادة البلد، إلا أن هذه التناقضات والتباينات تزول وتنعدم عند الحديث عن شخصية الرئيس وسجاياه الذاتية الإنسانية، فالكل يجمع عليها كنموذج سامي فريد من نوعه، وكل من عايشه عن قرب، أو جالسه وعاشره للمحطات محدودة سرعان ما تكشف له الكثير من الصفات الشخصية والحصل الحميدة ذات الأبعاد والدلالات الإنسانية كالوفاء، والصدق والبساطة والتلقائية والصراحة المباشرة والواقعية، ويجد في علي عبدالله صالح ذلك المواطن البني السبيل الصالح الذي تجسد فيه أعظم سجايا وطنه وشعبه التي وصفها الرسول الأعظم بقوله «الإيمان بمان والحكمة بآية» وقوله: «أتاكم أهل اليمن أرق قلوباً وألين أفئدة». عبر هذه السجايا الإنسانية التي يقدسها المواطن استوطن الرئيس قلوب وأفئدة الملايين من بسطاء هذا الشعب الذين وجدوا فيه الأخ الكريم والأب الرحيم.. ابتسامته وثقت واعتزازه بوطنه وشعبه تبعث فيهم الأمل، مشاعره صادقة وروحه فياضة بالحب والعاطفة أحاديثهم معهم بسيطة ومفهومة ولقاءاتهم بهم حميمة، تبعث فيهم الطمأنينة وتدخلهم دون وعي منهم واقع المشاركة الوجدانية والتوحد الفكري والروحي معه، إذا لا غرابة أن يحبه المواطن البسيط الذي وجد فيه نموذجاً حياً لمثل الحياة الأخلاقية السامية التي لا تقهر ولا تتبدل بتبدل المكان والزمان، ونموذجاً للشخصية التي تقني حياتها ووجودها في سبيل وطنها وشعبها.

علي عبدالله صالح الإنسان



ويسارع إلى فعل الخير، وذلك ما جعله يحظى بحب الشعب كله.

كفالة الأيتام:

وقد تجسدت تلك الصفات الإنسانية لدى الرئيس في كثير من الأعمال على أرض الواقع، ومن ذلك رعايته للأيتام والمعجزة والمحتاجين والمعاقين والأحداث وأسر الشهداء، وغير ذلك من الأعمال الأخرى.

لقد اتسم خطاب الرئيس علي عبدالله صالح حول اليتيم وكفالاته بطابع الأبوة والحنان والتعاطف الإنساني والشعور بمدى ما يعانيه الأيتام.

ونجده قد أكرم نفسه بحضور المهرجان السنوي لليتيم والتبرع له، ودعوة الجمعيات الخيرية والاجتماعية لذلك.

وفي حضيضه للقادرين من الشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال لكفالة الأيتام يقول الرئيس:

«لقد كنا أيتاماً وكفلتنا الحياة.. والآن نحن قادرون على أن نرعى الأيتام ومن يحتاجون إلينا لمساعدتهم».

لقد تجسد اهتمام الرئيس بالأيتام ورعايتهم بصدر القرار الجمهوري رقم (٢٤٤) لعام ٢٠٠٣ بشأن إنشاء مركز رئيس الجمهورية لتدريب وتأهيل ورعاية الأيتام، وتشكيل مجلس أعلى للأمناء للإشراف على المراكز في المحافظات.

ومن أهم أهداف المركز تأهيل وتدريب ورعاية الأيتام في المجال المهني والتقني لإكسابهم

لا يختلف اثنان على مدى ما يتمتع به الرئيس علي عبدالله صالح من خصائص إنسانية فريدة، جعلت منه إنساناً بسيطاً متواضعاً لا يرد سائلاً، ولا يتردد في نصرة مظلوم،





«لقد كنا أيتاماً
وكفلتنا الحياة..
والآن نحن
قادرين على أن
نرعى الأيتام ومن
يحتاجون إلينا
لمساعدتهم»
علي عبدالله صالح

العديد من المهارات وبما ينمي ويطور قدراتهم المختلفة.

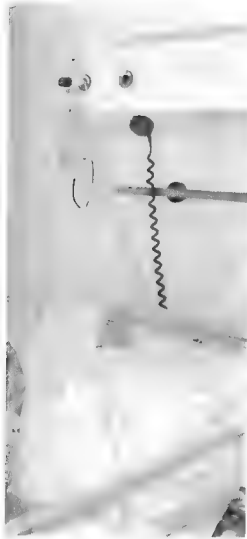
الأيتام
الأيتام حتى سن الثامنة عشرة.
العاجزون كلياً عن ممارسة العمل.
الشيخ من كبار السن ممن لا مورد لهم.
وقد شهدت تجربة المساعدات الاجتماعية
نجاحاً ملموساً على صعيد التخفيف من حدة
الفقر وآثاره خلال عقد الثمانينات من القرن
الماضي.

وبهذا يكون المركز قد شكل صمام أمان وحماية شاملة
للأيتام، يحول دون تعرضهم لأية صورة من صور
التشرد والضياع، كما مثل وقاية آمنة لهم من صروف
الدهر، وملأوا من فجائع الزمن على اختلافها.

رعاية العجزة والأرامل والاحتاجين:

وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية أخذت التجربة
في التطور والتوسع، حيث تم في إطار شبكة الأمان
الاجتماعي إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية في العام
١٩٩٦، وقد بدأ واضحا اهتمام الرئيس بنظام الضمان
الاجتماعي ورعايته والإشراف المباشر عليه والحرص

منذ وقت مبكر اهتم الرئيس علي عبدالله صالح
بالعجزة والمسنين، وتقديم الرعاية للأرامل والفئات
المدممة والفقيرة، وتجسد ذلك في القانون رقم (٢)
لسنة ١٩٨٠ بشأن المساعدات الاجتماعية، وقد حدد
القانون المستفيدين من هذه المساعدات بـ:



على نجاحه، وكذا اهتمامه ومساندته للرامج والصناديق المعنية بالفئات الفقيرة وتحسين أوضاعهم.

رعاية المناضلين وأسر الشهداء

لم يقتصر اهتمام الرئيس ورعايته على الفئات الفقيرة المعذمة والأسر المحتاجة والعجزة والمسنين بل توسع ليشمل المناضلين وأسر الشهداء والأحداث والطفولة وغيرهم ممن يستحقون العناية والرعاية الإنسانية والخيرية.

واعمالاً لهذا التوجه صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٨١ بشأن معاشات وتعويضات ومساعدات أبناء وأسر الشهداء لشمولهم بالاستحقاقات الضمانية والحماية وكفالة حقهم في العيش الكريم ولضمان عدم تعرضهم لأية صورة من صور المذلة والحرمان.

وتحقيقاً لتلك الأهداف تم إنشاء مكتب يعني بالاهتمام بأبناء وأسر الشهداء ورعايتهم ومنحهم المستحقات التي كفلها لهم القانون.

وقد تم إجراء العديد من التعديلات القانونية على القانون السابق، حيث منحت مزايا إضافية جديدة لأسر الشهداء المدنيين والعسكريين كما تم إنشاء الهيئة العامة لأسر الشهداء.

الاهتمام بالمعاقين ورعايتهم

لقد أولى الرئيس علي عبدالله صالح المعاقين اهتماماً كبيراً من خلال توجيهاته بإقامة عدد من المراكز والدور الخاصة برعايتهم وتأهيلهم، إضافة إلى الدعم المادي والمعنوي المباشر وغير المباشر لتكوين

إقامة المراكز
والدورات
الخاصة بالمعاقين
والأيتام تجسيد
لإهتمام الرئيس
ورعايته لكل
أبناء الوطن بكل
فئاتهم.

وإقامة الجمعيات والمنظمات النوعية والخصخصة المعنية بهم.

وتعزز الاهتمام بالمعاقين بصدور القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٩١ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمعاقين.

كما تعزز ذلك الاهتمام بصورة أكبر في توجيهات الرئيس إلى الحكومة بتخصيص ما نسبته ٥٪ من الوظائف الرسمية للمعاقين.

وقد أسهمت هذه التوجيهات في كسر العزلة الاجتماعية بين أوساط المعاقين ومكتسبهم من



«الملايين يحبون
الرئيس ولم يعايشوه
عن قرب... لأن
شخصية الرئيس
مكتملة في الأذهان
من خلال صدق
مسلكه ووعيه
الوطني تجاه الوطن
والمواطن»
عبد العزيز المقالح

أثناء زيارة الفاضل علي قاسم المؤيد في المستشفى

تجلت فضائل الرئيس علي عبدالله صالح ومكارمه في هذا الجانب من خلال العديد من الحالات التي وجه بعلاجها على نفقة الدولة، وخاصة لأرلئك الذين يعانون أمراضاً مستعصية، أو تعرضوا لحوادث أصيبوا بها أثناء أدائهم لواجباتهم.

ولم يستثن الرئيس في ذلك أية فئة أو قوى سياسية أو حزبية أعمالاً للروح الإنسانية التي يتمتع بها، حتى إذا كان بينه وبين المريض أو الجهة التي ينتمي إليها خصومة.

ولم تقتصر رعاية الرئيس ومكرمه على المسؤولين أو القوى السياسية والحزبية والشخصيات

الانخراط والدمج مجتمعياً إلى حد كبير، وأمنت لهم ولبن يعولونهم مصدراً من مصادر الرزق والأمان الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والمعيشي... وعززت من مسارات تلك النجاحات المتقدمة التي حققتها برامج التأهيل المجتمعي خلال الأعوام الماضية، وفتحت الطريق أمام مختلف تطلعات المعاقين، محقة جملة من المقاصد والأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والتي لم تطل المعاقين فحسب، بل امتد أثرها الإيجابي ليشمل المجتمع بأسره.

الرعاية الطبية والعلاجية:



الرئيس يستمع الى أحد المواطنين في سقطرى

على نفقة الدولة بعد أن قام شخصياً بزيارة الأسرة وتفقد أحوالها ووجه بترتيب أوضاع أبناء الشهيد.

وماذا بعد؟

ليس هذا كل شيء من الجوانب الإنسانية في حياة الرئيس علي عبدالله صالح، إنها هذه مجرد ملامح سريعة وعابرة لما استطعنا رصد في هذا الكتاب ليس ترفاً ولا مجاملة، إنها هي أفعال وشهادات من الواقع لا مجال فيها للشك.

ذات مرة سئل الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح عن الصفات الإنسانية للرئيس علي عبدالله صالح

الوطنية والاجتماعية المعروفة فقط، بل شملت كل المبدعين حتى المواطنين العاديين، فكم من المرات وجه بصراح مريض أو مريضة أو أمر بصرف مساعدة علاجية لها بمجرد أنه قرأ عن حالتها في صحيفة ما.

وقد عرف عن الرئيس أنه عندما يقوم بزيارات تفقدية إلى المحافظات يحرص دائماً على تفقد الأسر الفقيرة وأسر المناضلين والشهداء والسؤال عن أحوالهم.

وكمثال على ذلك، فيما أن علم الرئيس يمرض حرم الشهيد علي عنتر حتى يادر بتقديم العون والمساعدة لها، ووجه بنقلها للعلاج في الخارج

فقال:

«من حق كل محب للأخ الرئيس أن يسطر بحق الزعيم ما يجيش بصدوره، ويدحض قول من يزعم أن الكتابة عن الرئيس مجرد نفاق».

«ويكفي أن الواقع اليمني المعاش يؤكد أن الملايين من أبناء الشعب اليمني يجيئون الرئيس وإن لم يعايشوه عن قرب، فقط لأن شخصية الرئيس مكتملة في الأذهان من خلال صدق مسلكه في الحياة ووعيه الوطني تجاه الوطن والمواطن».

وقد صدق من قال: «مها قيل وكتب عن أحواله ونضاله، وعن مزاياه وسجاياه النبيلة لن نفيه حقه».

ستلت يوماً ما يلفت نظري أكثر في شخصية الرئيس فقلت: «مواقفه النبيلة في الحياة الإنسانية من خلال معاشته للناس عن قرب، وسمعه الدؤوب للقاء بهم في أسفاره الطويلة داخل ربوع الوطن، وحل مشاكلهم والتخفيف من معاناتهم وهمومهم».

وما يعجبني أكثر في فخامة الرئيس: «تسامحه لمن أساء إليه وللوطن، ومبادراته في كل وقت وحين إلى السؤال عن أحوال الشرفاء من أبناء الوطن ومناخلي الثورة وجرحي الحرب وأسر الشهداء وكل من يستحق العون».

أما أجل عبارة سمعتها عن الرئيس، فمن مغرب يمني مقيم في إسارة دبي حين قال: «لا قلق على الوطن.. فالوطن في حديقة عين علي عبدالله صالح».









هي زيارة للمناضل فضل محسن عبدالله في المستشفى

الاب والابن

منذ توليه قيادة هذا البلد لم ير في نفسه أكثر من مجرد خادم لهذا الشعب الذي من أجله قامت الثورة وأتمنه على مصيره وحاضره ومستقبله.

الرئيس الذي لا يؤمن بالجمود والبيروقراطية أو بإدارة البلد من على كرسي داخل أبراج السلطة العاجية معزولاً عن الواقع، نزل إلى الشعب وطاف كل أرجاء هذا الوطن ومناطقه وجزره النائية ووصلت زيارته للمحافظات إلى أكثر من ٥٠٣ زيارة، فيما بلغت الجولات الاستطلاعية ٧١٠ جولة، ووصلت لقاداته الموسعة مع المواطنين إلى ٦٠٩، أما استقبلاته العامة للمواطنين والوجهات والقيادات الجماهيرية والحزبية والرسمية المحلية فقد وصل عددها إلى

٣٩٠٤ استقبالا، هذه الزيارات والأعمال الميدانية أتاحت له الإطلاع المباشر على الأوضاع الحياتية والمعيشية للمواطنين في قراهم النائية، واستقراء همومهم واحتياجاتهم التنموية وفي الوقت ذاته إدراك حقيقة التبدلات الإيجابية المتراكمة في أوضاعهم الحياتية والوقوف على وتيرة التنمية وموقفاتها المختلفة والتطور الذي تشهده هذه المناطق وإيجاد المعالجات المباشرة لمجمل القضايا والإشكالات التي يعاني منها المواطنون، أهم ما في هذه الزيارات هو التواصل واللقاءات الفردية المباشرة مع المواطنين في مواقع سكنهم وعملهم ومزارعهم وفي الطرقات والأسواق العامة، واللقاءات العامة المفتوحة في هذه المنطقة أو تلك مع مختلف الفعاليات الاجتماعية والقبلية والوجهات ورجال الدين والعلم والثقافة والسياسة والحوار معهم بعقل متفتح لمناقشة مجمل مشاكل الواقع ومسموم المواطنين وقضايا الوطن المصرية بحرية وشفافية مطلقة وبرؤية

نقدية تحليلية لا يسلم منها الرئيس نفسه.



لدى زيارته للشيخ بن معلي مارب

نتائج هذه الزيارات واللقاءات والحوارات المباشرة مع المواطنين والأراء والمقترحات والانتقادات والمطالب التي يسمعونها من الشيوخ والنساء والأطفال وكل شرائح المجتمع تمثل الأبعاد التي يقوم عليها نهج القائد وفكره وفلسفته في إدارة وقيادة هذا الوطن، والتي تقوم على قاعدة التوحد بين القائد وشعبه في ارتباط أكثر من عضوي وانتهاء مشترك للقدر والمصير والتاريخ، وبرايمه النظرية وقناعاته السياسية وأفكاره العملية يستمد مفرداتها من معاناة وأحلام وتطلعات وانتقادات العمال البسطاء في معاملمهم والفلاحين في مزارعهم التي غالباً ما يجد فيها التعبير الصادق عن أوجاع الوطن وهمومه.

ما يميز الرئيس علي عبدالله صالح أنه يحرص على لقاء الأطفال والحوار المباشر معهم في كل مكان تطؤه قدميه ففي عيون الأطفال والتلاميذ يكتشف في كل زيارة من زيارته ذلك الإحساس المتألق المتطلع إلى مستقبل أكثر تقدماً وجمالاً ومساعدة، استطاع هذا القائد قراءة المستقبل الوطني ومفرداته ويجمع اشتاته وتناقضات دلالاته التعبيرية في وجوه وعيون أطفال هذا الوطن بإختلاف إئتباتهم الاجتماعية والجغرافية ليجمع منها نبراساً متوهج الضياء ينير لأجيال الحاضر والمستقبل دروب حياتهم اللاحقة، ويصوغ مفرداته وأبعاداته البسيطة في مشروع وطني حضاري متكامل يتوخى خلق جيلا وطنيا وحدونيا نقيا من شوائب وأمراض الماضي ومخلفاته الرجعية، وجاءت توجيحاته بتشكيل برلمان الأطفال اليمني تعبيراً عن حقيقة حرصه على الإهتمام بقضايا الطفولة في البلد وإتاحة المجال أمام هذه الشريحة الواسعة للتعبير

عن همومها ومصالحها واحتياجاتها وإيصال صوتها إلى الرأي العام المحلي وقيادة المجتمع، وهو أيضاً مدرسة وطنية تربوية ديمقراطية متميزة من شأنها الإرتقاء بالوعي الحضاري والسياسي والثقافي للأطفال والإسهام في الإعداد المبكر للأجيال التي يقم على عاتقها قيادة هذا الوطن في المستقبل.

الرئيس الشيخ:

لقد جاء علي عبدالله صالح من وسط اجتماعي تمثل القيلة كمكون اجتماعي ثقافي سياسي، الخلية



الرئيسة في بنائه الوطني العام وتجسدت فيه أعظم وأرقى الأعراف والتقاليد السات والأخلاقيات القبلية التي تميز بها المجتمع اليمني عبر مراحل التاريخ المختلفة، مما جعله رمزا ونموذجا حيا وقويا لأفضل المكونات الإنسانية للقبائل اليمنية، وتجسدت بشكل مكثف في شخصية وسلوك الرئيس القائد علي عبدالله صالح كنموذج وطني معاصر يتحلل بجميع عناصر القوة والشجاعة والشهامة القبلية ويحافظ على ثقافتها وسانتها وأعرافها وتقاليدها الإيجابية التي تسهم في تنمية قيم المجتمع اليمني وتحافظ على تفرده وأصالته، وتعاطى معها من واقع فهمه العميق والشامل لمجمل الخصوصيات التاريخية والاجتماعية والثقافية والقبلية على وجه الخصوص باعتبارها الحلقة المركزية في المكون العام للنسيج الوطني وأساس علاقته ووحدته الإجتماعية، وتعاطى معها من منظور ما تمثله من إرث وطني إيجابي ثقافي





اجتماعي، أخلاقي، عسكري، يخدم الوطن والعمل على تطوير هذا الإرث والمحافظة عليه وتطويره وتوظيفه في السياق الذي يخدم التطور والتنمية الوطنية بأبعادها الشاملة «سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، ولا تتقاطع أو تتناقض معه، وذلك من خلال الاهتمام بشؤون القبائل وفتح الأبواب أمامها نحو المستقبل والتطور والنهوض الحضاري وإيصال خدمات الدولة التنموية ومؤسساتها الحديثة إلى كل مديرية وقرية دون إستثناء.



الرئيس الذي ينتمي إلى واحدة من أكبر وأعرق القبائل اليمنية، يحرص بتاريخ جميع القبائل ودورها الوطني، ويحرص أن يقدم نفسه لرجال القبائل كنموذج يحافظ على أصول وعادات وأعراف القبائل الحسنة شكلاً ومضموناً. يتميز بشمولية وعمق معارفه بثقافة القبائل ومكوناتها ومشائخها، ويحرص على مشاركة المواطنين في العادات والأعراف الإيجابية للقبيلة في مختلف المناسبات. عن أهمية مثل هذه السجايا الوطنية يقول الكاتب أحمد غراب «يحرص الرئيس علي عبدالله صالح على إرتداء الزي القبلي في المناسبات الداخلية والخارجية حتى أثناء زيارته لواشنطن حرص علي إرتداء الزي القبلي الأمر الذي يجعله دائماً منع فخر لجميع القبائل اليمنية».

© 2011 by the author. All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the author.



■ تكريم المناضل عبدالكريم السكري ١٩٧٨م



■ تكريم المناضل أحمد حسين المروني ١٩٨٥م



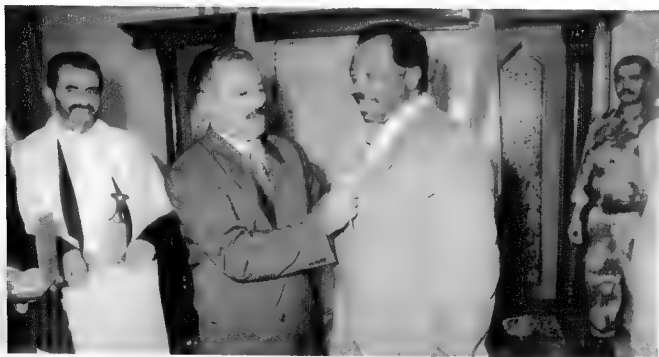
■ تكريم المناضل حسين النظمي ١٩٧٨م



■ تكريم الأديب عبدالله البروني ١٩٨٢م



■ تكريم الشاعر عبدالله عبد الوهاب نعمان ١٩٨٢م



■ تكريم الفنان كرامة مرسال ١٩٩٨م



■ تكريم المناضل حسن العمري ١٩٨٥م



■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة





■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة





■ تكريم مناضلي وشهداء الثورة والوحدة



■ تكريم الزعيم المخالد جمال عبدالناصر
في شخص دجله المهندس خالد ١٩٨٥م

تكريم أبطال وشهداء الثورة من الأشقاء

أحد أعظم السجايا الإنسانية لفخامة الأخ الرئيس تمثلت في وفاته لمثل وأهداف ومبادئ الثورة اليمنية وتجلبت أسطق صورها من خلال وفاته لجميع مناضلي وشهداء الثورة والجمهورية عبر مختلف المراحل من اليمنيين والأشقاء العرب الذين وقفوا مع الثورة لشد أزرها والدفاع عنها بفلسفات أكبادهم وقاتلوا واستشهدوا جنياً إلى جنب مع إخوانهم اليمنيين، ومثل تكريم الرئيس علي عبدالله صالح لأسرة الزعيم المخالد ألياً في وجدان الأمة وتاريخها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر نموذجاً حياً لهذا الوفاء الإنساني المعبر عن حب الشعب اليمني واعتزازه وإمتهانه لهذا الزعيم الذي وهب نفسه لانتعاق الشعوب وتحررها من السيطرة الاستعمارية وللدهم الذي قدمته مصر وزعيمها لحرركات التحرر الوطنية العربية والعالم الثالث.

ويعتبر تكريم القادة والضباط والجنود المصريين والطيارين السوريين من قبل فخامته رمزاً لتكريم الوطن والشعب اليمني لأشقائهم ولهم وسوريا وتخليداً لآثر ويطولات أبنائها في التاريخ المعاصر لوطننا وثورتنا والحفاظ عليها حية في وجدان ووعي وثقافة الأجيال المعاصرة كمعامل خالدة لوحدة الهدف والمصير المشترك واستعداد اليمنيين لمبادلة أشقائهم الوفاء بالوفاء.





■ تكريم الضباط
السوريين المشاركين في
الدفاع عن صنعاء أثناء
حصار السبعين ١٩٨٧م

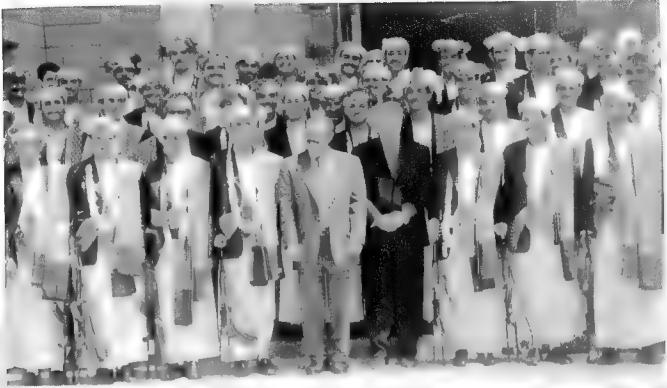


■ تكريم الضباط المصريين المشاركين في الدفاع عن الثورة ١٩٩٦م





حرص على اشاعة المودة والسرور في اوساط العرسان الشباب





نفحات من الإيمان

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
أعظم محمد بن
سيد الله - صلوات الله
عليه وسلامه - يا إيمان
الحقيقة.. ثقتنا الركن
عليه عبد الله صالح في
ملاحقة قضية مشهود لها
الاستقامة والصلاح









■ مصابيح الأمة:

ولأن الاستقامة والصلاح محاطان ومتوجان عند الرئيس على الدوام بـ«خافة الله» فقد تبدى هذا الخوف من القوي القادر في سلوكياته وممارساته وتصرفاته المختلفة.. ومن أجل ذلك وخوفاً من الوقوع في الزلل أو الشبهات نجده يسارع إلى العلماء سائلاً ومستشيراً ومستفتياً عن كثير من القضايا التي يرى ضرورة موقف الدين حولها بخافة أن يتركه زلل الخطأ ويقع في المحذور.

وفي «العلامة» بدأ يحفظ القرآن وتعلم أصوله، وما يحمله الدين الاسلامي الحنيف من معان سامية، وقيم نبيلة، وعدالة انسانية شاملة لكل جوانب الحياة ومقوماتها.

وقد شكّل ذلك البذرة الأولى في تكوين شخصيته ومنطلقاً لسلوكياته وإخلاقياته وممارساته.. كما شكّل مرتكزاً أساسياً لتصرفاته وأعماله التي كانت وما تزال عناوين لما حققه من نجاحات لوطنه وشعبه بتوفيق من الله العليّ القدير.



المسائل المتصلة بتعزيز
النهج الموسمي واشاعة
الديمقراطية والحريات
والعدل الاجتماعي.

■ إقامة بيوت الله:

ولأن من تمام التقوى
إقامة بيوت الله وحجارة
المساجد، فقد كان
الرئيس علي عبدالله
صالح منذ وقت بعيد
يدعو ويشجع ويدعم
اصحاب الخير على إقامة
بيوت الله ويمنحهم
الكثير من الاعفاءات

والتسهيلات بالإضافة الى توجيهاته المستمرة
بترميم المساجد الأثرية والتاريخية القديمة،
حرصاً منه على التراث الاسلامي العريق لليمن
ومن ذلك توجيهاته باعادة ترميم وتوسعة عدد
كبير من الجوامع القديمة والمشهورة باليمن مثل
الجامع الكبير بصنعاء وجامع البكرية، ومدرسة
العامرية، وجامع أسناف وجامع الجند وجامع
العيدروس وغيرها.

وبالعودة الى احصائيات وزارة الأوقاف والارشاد
نلاحظ بأن عدد الجوامع والمساجد والمصليات
في اليمن قد ارتفع من ٥٦٣٠ جامعاً ومسجداً
ومصلي في العام ١٩٧٧ بالمحافظات الشبالية الى
٨٥٢٩ في العام ١٩٨٩م.

وقد تم بناء ١٤ ألفاً و ٥٩ جامعاً ومسجداً ومصلي
خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٥م ليرتفع العدد

فهو يرى بأن العلماء هم مصابيح الأمة وهدايتا الى
طريق الخير والرشاد، ولم يحدث أن اتخذ أي شكل
من أشكال العقوبات ضد أي عالم بسبب آرائه
حول نظام الدولة وسياساتها وتوجهاتها، يتسامح
مع الجميع بما فيهم اذعياء العلم من المتشككين
والمطرفين الذين يشنون هجمات منظمة وشرسة
ضد نظامه وفي حالات كثيرة ضد شخصه بدوافع
متعددة.

ولا ريب أن صفة الاستقامة والتقوى والصلاح
التي تمثلها الرئيس علي عبدالله صالح على نحو
إيجابي قد مثلت حالة من السياج القوي المنيع بينه
وبين ممارسة الظلم وأي شكل من أشكال الجبروت
والاستكبار والاستعلاء على المواطنين على
اختلاف مشاربهم وفئاتهم وألوانهم الاجتماعية.

وقد لعبت هذه الصفة الايمانية دوراً ملموساً على
صعيد اصلاح نظام الدولة واستتباب الكثير من

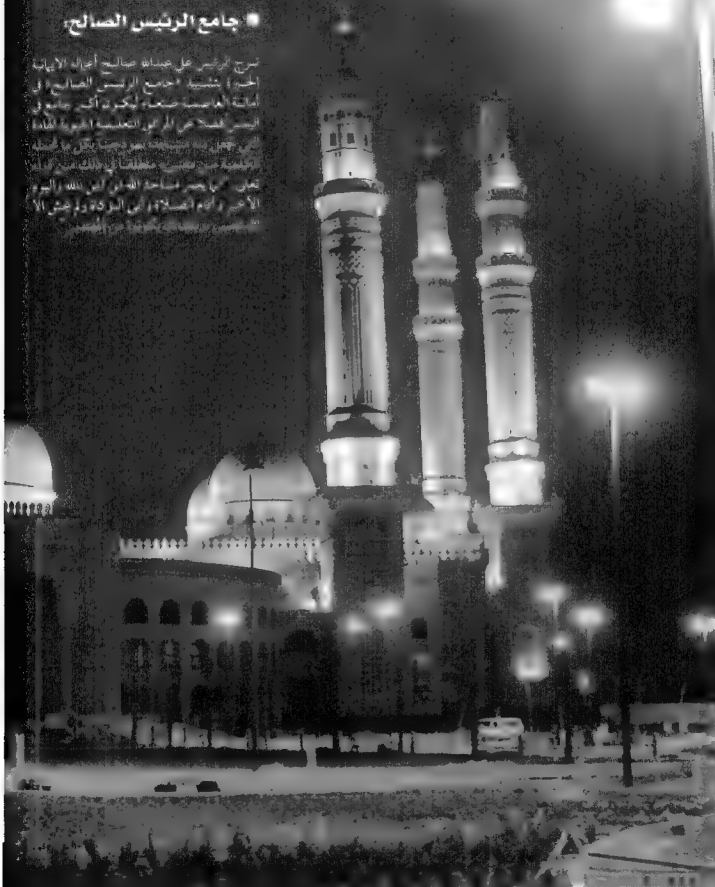


بذلك إلى ٥٣ ألفاً و٦٤٥ جامعاً
ومسجداً ومصلى في أنحاء البلاد.

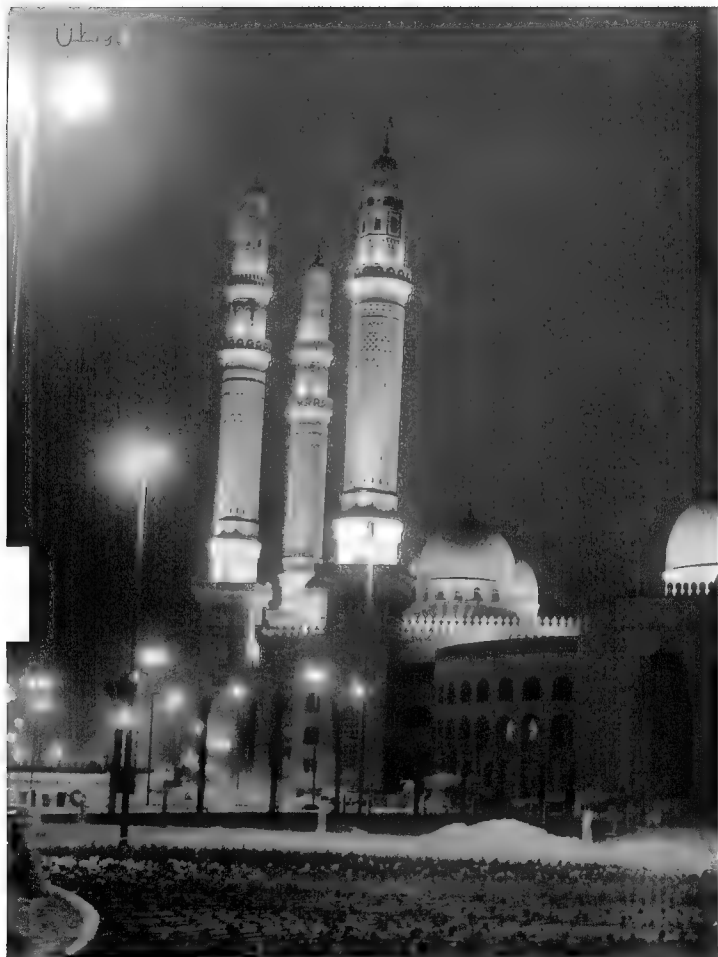
وتشير التقديرات الأولية لوزارة
الأوقاف والأرصاد إلى تشييد
وبناء ما يقارب العشرين ألف
جامع ومسجد ومصلى خلال
السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧
والنصف الأول من العام الحالي
٢٠٠٨، ليصبح بذلك العدد
الاجمالي ٧٣ ألفاً و٦٤٥ جامعاً
ومسجداً ومصلى.

جامع الرئيس صالح

نرج الرئيس علي عبدالله صالح أعماله الأيانية
الحمد لله شيد جامع الرئيس صالح في
أمانة العاصمة صنعاء ليكون أكبر جامع في
البحر الأحمر من حيث المساحة المعمورة للعبادة
التي جعلها الله عبادة يوم الجمعة بكونها صلاة
والجمعة من أيام عظمتها في ذلك من الأوقات
تعالى عما يشرك الله من الأوقات من الأوقات
الآخر وأهم الأوقات من الأوقات من الأوقات



Uthman





ويعتبر جامع الرئيس صالح أحد المعالم الإسلامية والمهندسية البارزة في العاصمة صنعاء واليمن عموماً.. وشاهداً تاريخياً إسلامياً بارزاً.

لقد أدرك الرئيس صالح أن هناك حاجة إلى مشروع يُبرز إبداعاً نوعياً، يتخطى الحاضر، ليرتسم أفقاً في الأزمنة القادمة، فكان أن قرر إنشاء جامع جديد في صنعاء يكون معلماً في فن العمارة، تتمثل فيه النهضة التي تشهدها اليمن في هذه الحقبة من تاريخه.

ووقع الاختيار على إقامة جامع الرئيس صالح في منطقة السبعين وهي المنطقة المفتوحة التي تتقاطع مع الحركة الرئيسية للعاصمة صنعاء، وعلى مساحة قدرها (٢٢٢) ألفاً و(٥٠٠) متر مربع،



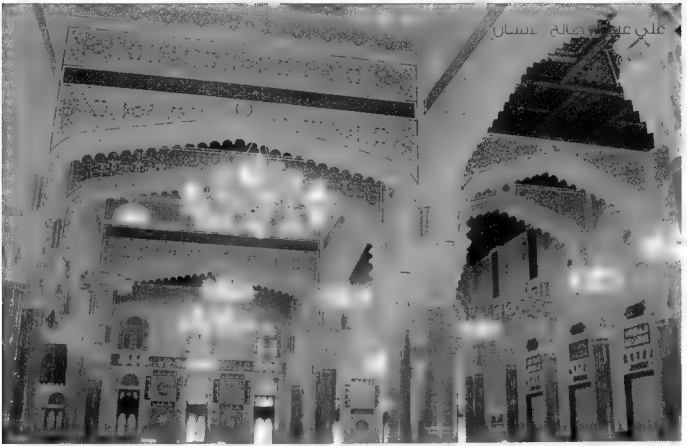
تشمل مبنى الجامعة وكلية علوم القرآن والدراسات الإسلامية، والأصوامح والمواضع، ومواقف السيارات، والمناطق الخضراء.

ويتألف مبنى الكلية من ثلاثة ادوار ويضم خمسة وعشرين فصلا للدراسة إضافة إلى قاعات صلاة ومكتبات وقاعات اجتماعات.

وقضت توجيهات الرئيس في بناء الجامعة بوجوب المحافظة على الطابع العمراني اليمني، لاسيما بالنسبة للمناورات والواجهات الحجرية، فكان المجمع الكبير في صنعاء الملهم الأساسي للمهندسين في ذلك.

وقد روعي أن يتخذ المشروع الشكل المستطيل، وقسمت قاعة الصلاة الرئيسية الى جناحين شرقي وغربي، أما الانطلاق من المنطقة الطرفية الى المنطقة الوسطى فتأمين بتدرجات في جسم المجمع من الأسفل الى الأعلى ويتكوين فراغات أسفل القباب الرئيسية البالغة ثلاث وعشرون قبة جامات





ونظراً لأهمية المشروع من الناحية الدينية والتاريخية، فقد تم اختيار المواد المستخدمة فيه بكل دقة وجرى اختبار خواصها ومدى مطابقتها للمواصفات العالمية، وذلك للحصول على مواد ذات قدرة عالية في مواجهة العوامل البيئية والجوية.

وتعتبر الخرسانة المسلحة هي المكون الأساسي للهيكل الحامل للجزء الرئيسي والاهم في المشروع، ولذلك فقد تم إلى أبعد الحدود استغلال الميزة الفريدة التي تتمثل بها المواد المكونة للخرسانة في اليمن والتي جعلت منها الخرسانة الأجود عالمياً.

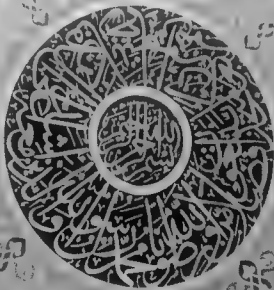
إضافة إلى ذلك وجه الرئيس علي عبدالله صالح بأن تكون جميع مواد البناء المستخدمة في المشروع من مصادر يمنية، لا سيما بالنسبة للعناصر الرئيسية كالأحجار والفرانيت والرخام، وعلى هذا فقد اذت عملية البحث عن مصادر يمنية جديدة إلى

تحقيقاً للفكرة المعمارية وتأكيدها، وروعي فيها تدرج علاقة المصل بالجامع عن طريق الأروقة حتى الوصول إلى القبة الرئيسية الكبرى.

ويضم الجامع مصل للنساء يقع أعلى الرواق الخلفي ويتصل بالجامع عن طريق نوافذ مطلة على قاعة الصلاة عبر مداخل خاصة، تحقق الفصل بين الرجال والنساء.

ومن الواضح أن الفكرة المعمارية قد خلقت تكويناً وشكلاً هندسياً رائعاً من الخارج يتيح للناظر فهم عناصر المشروع من كل الجهات.

ويتميز الجامع بست منارات فريدة ذات تصميم خاص، ارتفاع أربع منها يبلغ مائة وستة أمتار مع الهلال، وقد استخدمت فيها أساسات خاصة تصل إلى عمق خمسة وثلاثين متراً، ويقطر سبعين ستيومتراً لكل مثلثة، وهو ما سيساعد في تقوية المبنى على مقاومة الزلازل.



اكتشاف مقالع لم تكن معروفة سابقاً، وإلى التوسع في استغلال هذه المصادر مستقبلياً.

وهكذا برزت مجدداً الأحجار التي اشتهر اليمنيون عبر التاريخ باستعمالها كإداة للبناء، أضف إلى ذلك أحجار البناء والزينة بصفتها مصادر طبيعية تمتاز بقدرة فائقة على مقاومة العوامل البيئية وتناغمها مع الطبيعة المحيطة، فضلاً عن عمرها الافتراضي الكبير، ولهذا الغرض تم أخذ عينات من أحجار مند ماوب التاريخي، وعرش بلقيس، للمقارنة بين أحجار الموقعين وأحجار المصدر المعتمد لبناء جامع الرئيس الصالح.

وبناء على ذلك تم تحديد مواصفات المشروع بارية اصناف من الاحجار، احجار بازلتية باللون الأسود واحجار جيرية باللون السوداء والبيضاء والخمراء، كما حددت المواصفات مقاسات احجار البناء بحيث لا يقل طول الحجر عن (١٦٠) سنتيمتراً ولا يقل ارتفاعه عن (٨٠) سنتيمتراً وخلال تنفيذ المشروع كان يتم عمل عينات معيارية بالشكل المطلوب وبعد موافقة الرئيس عليها يتم اعتمادها وتنفيذها.

واستعمل الحجر الجيري الأبيض للواجهات الخارجية، والحجر الاحمر في الاحزمة الزخرفية في الواجهات فقط لقلة كمياته ولصغر احجام الاحجار المطلوبة، واخيراً تم اعتماد الجرانيت الاحمر المنقط بالابيض من اجل توكسية الأعمدة الداخلية للجامع.

أما الياحور الذي يمتاز بجمالية نادرة ويعمره الافتراضي الكبير، فتم اختياره كإداة بناء لتوكسية واجهات المنارات حفاظاً على التراث المعماري اليمني العريق.

ومن صميم التراث اليمني الزاخر بأعمال خشبية فنية، تم استمداد تصميمات الأعمال الخشبية للجامع، ولهذا جرى اعتماد افخر انواع الاخشاب المعتمدة عالمياً



والمنشائية، والاشكال النجمية والمضلعات الهندسية، وقد ابدع الفنانون اليمنيون في مشروع جامع الصالح بابتكار التكوينات والزخارف الهندسية التي توزعت على واجهات المباني الداخلية من خلال التوافق العام بين المعالجات التشكيلية ووسائل الاظهار من مواد البناء، فتوافر بذلك كله عامل الانسجام والطابع المشترك للمجموعات العمرانية كافة.

اما المحرك الخفي لتشكيل هذه الصورة الظاهرية فهو السعي الى ادراك الواحد المتعدد في صوره مختلفة، فالتوحيد الذي دعا اليه دين الاسلام يترجمه الفن الاسلامي عبر نظام رياضي هندسي، فيصبح الجامع هو الرمز الاكبر للشأن الديني الذي جاء به الاسلام كرسالة.. أما بشأن الطبيعة فتقتدي الزخارف الاسلامية بنظامها وبقوانينها المطلقة في التشكل والتلون والنمو والانتظام عبر الثنائيات التي هي مرادف للظاهر والباطن، للخفاء والعلن، للاول والآخر، فترى الحسي والملموس يتشكل بالتالي في هذا الفن ذريعة بل حاجة لمقاربة التجريد، وصولاً الى الجوهر.

وبالنسبة لنقش وكتابة الآيات فقد تم نقش سبعائة وثلاثين آيات من اثنتين وستين سورة قرآنية، فيما بلغ عدد السور المكتمة في الجامع والكلية ثلثي سور هي: (الفاتحة، يس، الرحمن، والقدر، والعصر، والاخلاص، والفلق، والناس).

أما اللافت في نجفات الانارة الداخلية هي أنها مصنوعة من الكريستال العالمي المعروف، فيما استخدمت لمبات اضواء حديثة لانارة القباب والأعمدة داخل الجامع، وبالنسبة لإنارة المداخل الرئيسية ومضليات الرجال والنساء والممرات الداخلية والخارجية للكلية فقد تم استخدام

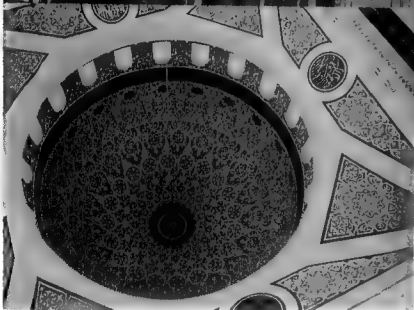
لصناعة (١٥) باباً رئيسياً يزيد حجم الواحد منها عن (٢٣) متراً مزخرفة بالخط العربي ومطعمة بالنحاس المعالج باحدث تقنيات الـ PDV.. أما اعمال السقوف الخشبية فيتفوق عددها (٣٠) الف قطعة زخرفية منقطة بالذهب الخالص والالوان، ومثبتة بارتفاعات وصلت الى (٢٣) متراً.

ولاكساء قباب الجامع من الخارج استخدمت مادة عصرية متطورة اسمها (الجي آر سي) وهي مادة تحاكي الجص اليمني لجهة الطوعية في اعمال الزخرفة، اضافة لميزاتها العالية لجهة الديمومة والمحافظة على الشكل، وبذلك تحققت رؤية فخامة الرئيس متجسدة بأبهى حللها في التوأمة بين التراث والتقنيات العلمية الحديثة.

وبما ان القمرات سمة رئيسة اصيلة في العمارة اليمنية تعود بدايات استخدامها الاولى في اليمن الى ما قبل (٤٠٠) عام، غير ان التطور الذي شهدته صناعة القمرية لم يستغن عن الطراز العام الاصلي، ولا عن المادة الاصلية التي تصنع منها، وهي مادة الجص البيضاء التي تنتج من حرق الحجر الجيري في محارق خاصة.

أما الوظيفة الاساسية للقمرية فظلت على ما هي عليه، قديماً فهي تدخل الضوء الطبيعي الى الغرف بألوانها الزاهية، وتضفي على المكان آيات من السحر، ولا ريب في أن جمالية القمرات المتعددة في جامع الصالح اثنا تجلي بخاصة في زخارفها التي تنفرد بها عن غيرها مما في اليمن.

والثابت أن الجماليات في الفن الاسلامي تبرز بالتأكيد في العناصر الزخرفية، التي تعتمد الدوائر المتناسقة والمتجاورة، والخطوط المتكررة



النجف النحاسي النادر، المشغول يدوياً بنقوش عربية.

وتتوافر في الجامع أحدث الانظمة التقنية الحديثة لكل ما يتعلق بالصوتيات والبث التلفزيوني المباشر، إضافة الى أنظمة متطورة للحماية من الحريق والصواعق.

وفي الأخير يمكن القول إن ما يادر إليه الرئيس علي عبدالله صالح أكثر من مشروع صرح جليل... فهو درة لقلب المؤمن ولعين الناظر... وحجر الزاوية في هذا المعلم الرائد أنه يغيد في يمن اليوم صياغة الجامع بوظائفه العقائدية والمجتمعية المتعددة، متمكناً من استعادة دوره النهضوي التنويري منهلاً للمعارف والعلوم الدينية والانسانية.

إنه يجتزل في بنينه وروحانيته المهمة ذلك التواصل بين عراقية اليمن القديم بعمارته وحضارته وموروثه الاسلامي العريق وبين استمداعات الحداثة وتدااتها وبهذا التناغم الراقي تتلاشى الخصومة المفتعلة بين التراث والمعاصرة، ليبقى جامع الرئيس الصالح ذاكرة للمستقبل.



صفاته الحميدة ومواقفه الإنسانية النبيلة، وحياته الأسرية الاجتماعية البسيطة المجردة من الكبرياء والغطرسة والأنانية تمثل مزيجاً فريداً من العناصر التي تجمع بين العقل الكبير للرئيس والقائد وبساطة وتواضع وطبقة الفلاح اليمني الأصيل.. هو بالنسبة لأسرته وأحبائه وأصدقائه واحد منهم متواضع طيب القلب حسن المعشر شعبي السلوك، ديمقراطي النزعة في التعامل والحوار معهم فيما يتعلق باستقلالية الإرادة والخيارات الشخصية التي يجد فيها كل فرد منهم المجالات المناسبة لتفجير طاقاته وإبداعاته الذهنية والعملية، قادراً على إيجاد لغة مشتركة مع الكل باختلاف أعمارهم وثقافتهم وإهتماماتهم، يشعرهم باستمرار أهم ضمن دائرة رعايته المستمرة والمباشرة على الرغم من أن انشغالاته بهم لا تخرج عن إطار إهتماماته بحياة الملايين من أبناء الوطن.. كثيراً ما يحرص على إيجاد الفرصة المناسبة لقضاء بعض الوقت مع الأسرة يشاركهم أفراحهم وأتراحهم حرصاً على التواجد معهم في كل المناسبات الدينية والأسرية وعلى إشاعة المودة والسرور في أوساطهم وتربيتهم التربية الوطنية والإيثارية الحسنة والتمسك بالقيم والمبادئ الثورية وبروح العقيدة الإسلامية وحب الآخرين، بعيداً عن كل أشكال التعصب الأعمى والتزعات الأنانية والتعالي والظلم والاستغلال مهما كانت مصادره وأساليبه وأشكاله، ويعمل منهم قدوة حسنة للمواطن الصالح وللأسرة المثالية والمجتمع اليمني الذي يعمل على بنائه ويسعى لبلوغه، الأمر الذي جعله وأسرته يحظى برصيد حب كبير بين الناس.



علي عبدالله صالح

الأب







٢٠٠٢ م

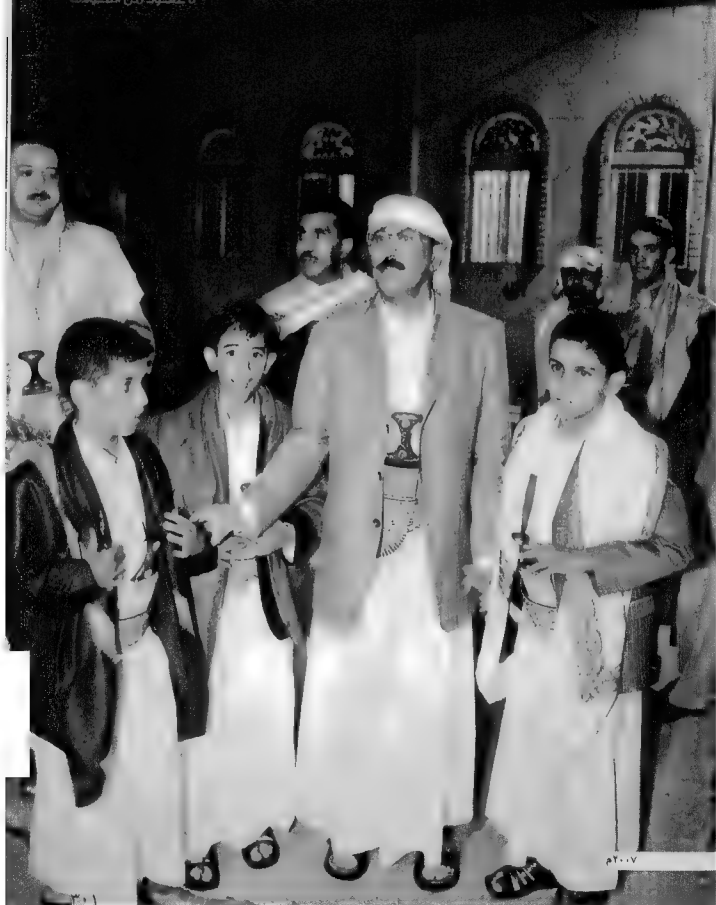




عيد ميلاد الابن صلاح



عيد ميلاد الابن خالد







في رفقة أحمد (النجمل الأكبر لفخامة الرئيس) ١٩٩١م



قائد ووطن



رفاق الأحرار... وصلاح. وكنعان ٢٠٠٧/٨/٢





١٩٩١ م



٢٠٠٧ م



العلاقات العربية والدولية

5

خبرة واسعة وحضور دائم

عبدالله صالح للوحدة العربية من مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة والميثاق الوطني، والتي أكد من خلالها أن العرب جميعاً يكونون أسرة قومية واحدة من المحيط إلى الخليج، وأن الحدود التي تقسم هذه الأسرة العربية هي حدود مصطنعة بفعل عوامل خارجية.

بدأ الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بوضع اللبنات الأولى لنظام وطني ديمقراطي وسياسة خارجية متميزة، انطلقت من واقع وتراث ومصالح الأمة واستطاع الأخ الرئيس أن يجعل من اليمن كياناً حاضراً في السياسة الدولية والمعادلات السياسية والمؤثرة باعتبارها عامل استقرار وسلام في محيطها.

أسهمت خبرة الرئيس علي عبدالله صالح الواسعة وتجربته في الحكم منذ العام ١٩٧٨م في اكتساب تراكم معرفي وخبرة واسعة بالواقع الإقليمي والدولي وفي أبعاده المختلفة وإدراكه لآليات هذا الواقع والقوى المتحركة فيه .. كل ذلك جعل شخصية الرئيس القيادية تؤثر بشكل جوهري في السياسة الخارجية اليمنية التي اتسمت بالمرونة والاعتدال والتعامل المتكافئ في العلاقات بين الدول.

وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن قيم ورؤى الرئيس كصانع للسياسة الخارجية مرت بتطورات وابتكت التفاعلات التي شهدتها النظام الإقليمي العربي، فعلى الصعيد العربي تنطلق فكرة الرئيس علي



إحصائيات الزيارات الخارجية

عدد الزيارات	٢٤٦	زيارة
عدد الزيارات قبل الوحدة	٧٦	زيارة
عدد الزيارات بعد الوحدة	١٧٠	زيارة
عدد أيام الزيارات كلها	٥٦٩	يوماً
عدد أيام الزيارات قبل الوحدة	١٩١	يوماً
عدد أيام الزيارات بعد الوحدة	٣٧٨	يوماً
عدد الدول التي زارها الرئيس	٤٥	دولة
عدد الزيارات الخاصة	٢٧	زيارة
عدد الزيارات الرسمية	٢١٢	زيارة
عدد الزيارات مرور	٦	زيارات
عدد ساعات الطيران	٢٨٠٥	ساعات
مسافة الطيران بالكيلومتر	١٤٠٢٨٠٩	كيلومتر
عدد الأيام التي قضاها داخل الطائرة	١١٧	يوماً





وتتميز حركة الرئيس علي عبدالله صالح على صعيد السياسة الدولية بأنها حركة ديناميكية مفتوحة في إطار الثوابت اليمنية مع للتغيرات الدولية من خلال احترام المواقف والمعاهدات الدولية وعدم تدخله في الشؤون الداخلية لأي بلد من بلدان العالم، مع اتجاهاه في أسلوب سياسي يشتمل في تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الشقيقة والدول الصديقة، وإحياء التضامن العربي من خلال العمل على توحيد وتقريب وجهات النظر بالنسبة للدول الشقيقة تجاه القضايا القومية، ومعالجة أي خلافات بين الدول بالطرق السلمية، وقد عزز هذا التوجه العام للدولة ذكاءه السياسي في التعامل والتفاوض والاتفاقيات الثنائية والمواثيق الدولية مع كثير من القضايا المصرية.

هناك تأثير واضح لشخصية الرئيس على السياسة الخارجية، فمعتقداته ونظمه وقيمه التي يتمتع بها إضافة إلى خبرته العسكرية وتجربته ومرونته في التعامل مع الآخرين كان لها تأثير كبير على موقفه تجاه قضايا السياسة الخارجية اليمنية بوجه عام وسياسة تجاه النزاعات الحدودية بوجه خاص. واعتبرت الدراسات أن انحياز الرئيس علي عبدالله صالح للخيار السلمي عزز من موقع اليمن الدولي وأظهرها كدولة يهيمها الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن قيادة الرئيس صالح حأبت على العمل الجاد والمستمر من أجل أن يكون لليمن مكانتها العالمية على صعيد تفاعلات العلاقات الدولية مع الحرص على تأكيد التوازن والاستقلالية كنهج في السياسة الخارجية اليمنية وهذا الموقف لا يتغير إلا وفقاً لقتضيات المصلحة الوطنية العليا لليمن أو من أجل الدعوة القومية وهذا ما تؤكدته الزيارات التي قام بها فخامة الرئيس في إطار ما يسمى بدبلوماسية القمة، والتي لعبت دوراً بارزاً و متميزاً في إدارة دقة السياسة الخارجية اليمنية على الصعيد الدولي، خاصة ما يتعلق بتعزيز العلاقات الثنائية لليمن مع أصدقائها الغربيين أو الشرقيين الأسويين.

وتؤكد الدراسات الأكاديمية أن بروز دور الرئيس علي عبدالله صالح إقليمياً ودولياً كمهندس حقيقي للمخارطة السياسية، للمنطقة ومركز ثقل سياسي صامحت فيه مهاراته القيادية وحكته السياسية مما كان له تأثير كبير على الكثير من توازنات القوى ومعادلات الأمن والسلام والاستقرار في الجزيرة العربية والخليج ومنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

جولات مكوكية من أجل الوطن

الرئيس علي عبدالله صالح من أكثر الرؤساء تحركاً إلى المجتمع الدولي وإلى الدول الصديقة والشقيقة، في محاولة لتعزيز العلاقات وفي طرح وجهة النظر اليمنية وفي معالجة القضايا التي تهم اليمن والدول التي يزورها، هذه الرؤية انعكست جميعها فيما تحقق الآن من علاقات متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، والشراكة التي ترعاها اليوم تتحقق في الخطوات التي تتخذ في إطار إصاح الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون، وفي الدعم التنموي الذي يقدم لليمن من دول



مجلس التعاون، وكذلك من الدول المانحة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية الأخرى. هذا الحراك السياسي الرافعي مهم جداً لأنه يشعر هذه الدول بالدور الذي يمكن أن تقوم به اليمن وأهمية تقديم الدعم لها، حتى تستطيع أن تنهض باقتصادها وأن تواجه التحديات التنموية التي تبذل القيادة السياسية أكبر جهد لكي تتحقق من خلالها الاستقرار وتحسين معيشة المواطنين.

إن الأخ الرئيس وهو مثل جيموم وقضايا الوطن هو بنفس القدر يحمل صل كاهله قضايا أمته في كل زيارته وتحركاته واتصالاته الخارجية وحضور المهم القومي في كل خطاباته.

وشهدت العقود الثلاثة الماضية نشاطاً خارجياً لفخامة الرئيس ترجم توجهاته لتوثيق علاقات اليمن مع المجتمع الدولي والأشقاء والأصدقاء بوجه خاص من خلال زيارات رسمية وودية بلغت في مجملها ٢٤٦ زيارة خارجية حظيت الدول العربية منها بحوالي ١٤٦ زيارة تمثل نسبة ٦٠٪ تقريبا من إجمالي الزيارات الخارجية، مما يجسد حرص فخامة الرئيس على تعظيم البعد القومي والعربي في سياسته الخارجية، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين جميع الدول التي زارها الرئيس بعدد ٣٣ زيارة وهو ما يؤكد الخصوصية التاريخية لعلاقات البلدين، ومن الصدف اللافتة أن أول زيارة خارجية لفخامة الرئيس كانت إلى السعودية تلبية لدعوة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز، وتم فيها بحث القضايا التي تهم البلدين الشقيقين والقضايا العربية والدولية، كما كانت آخر زيارة خارجية قام بها فخامة رئيس الجمهورية إلى السعودية في شهر مارس ٢٠٠٨م التقى خلالها مع خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، تلتها جمهورية مصر العربية بحوالي ١٧ زيارة، ثم الإمارات العربية المتحدة ١٦ زيارة، والأردن ١٢ زيارة، وسوريا والعراق ١٠ زيارات لكل منها، قطر ٩ زيارات، المغرب ٧ زيارات، وسلطنة عمان وليبيا ٦ زيارات لكل منها، السودان ٥ زيارات، والكويت ٤ زيارات والجزائر وتونس ٣ زيارات لكل منها، ولبنان وجيبوتي زيارتان لكل منها وزيارة واحدة للبحرين.

فإذا بلغت زيارات فخامة الرئيس للدول الإسلامية إحدى عشرة زيارة تركزت في كل من إيران وباكستان وتركيا وماليزيا وأندونيسيا وهي تمثل أهم الدوائر التقليدية في البعد الإسلامي لسياسة اليمن الخارجية.

وعلى صعيد الدول الصديقة قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بنحو ٨٧ زيارة خارجية حوالي ٢٣ دولة صديقة خلال العقود الثلاثة الماضية وحظيت الدول الأوروبية وأمريكا بالنصيب الأوفر من عدد الزيارات، وتبوءت جمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى من حيث عدد الزيارات الخارجية بحوالي ١٨ زيارة، تلتها جمهورية فرنسا بنحو ١٥ زيارة، وهو ما يجسد ثقل الدولتين في ميزان السياسة الخارجية اليمنية، ومن الملاحظ أن زيارات فخامة الرئيس إلى الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي تقاربت من حيث عددها فكانت ٨ لـ الأولى و ٦ لـ الثانية محمد كم منها للاتحاد





السوفيتي، وكمن منها لروسيا الاتحادية، فالفارق كبير الأمر الذي يعكس الانفتاح والتوازن بين أكبر قوتين في العالم، وزار فخامة الرئيس بريطانيا ٥ مرات وليطاليا وأستراليا وأثيوبيا ٤ مرات لكل منها، فيما زار الصين ٣ مرات، وزار أسبانيا وهولندا والفايتكان والهند وبلجيكا واليابان مرتين لكل منها، بينما زار سويسرا وكوبا والمجر وكندا وكينيا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا وكوريا الجنوبية وتايلاند مرة واحدة.

وتشير البيانات الإحصائية أن عدد زيارات فخامة الرئيس الخارجية قبل الرحلة كانت ٧٦ زيارة وبعد الوحدة ١٧٠ زيارة، فيما بلغ عدد أيام الزيارات الخارجية ٥٦٩ يوما، وزار الرئيس ٤٥ دولة في مختلف القارات ومن الزيارات الخارجية كانت هناك ١١٣ زيارة رسمية و٢٧ زيارة خاصة ومست زيارات مرور، وتفيد البيانات أن عدد ساعات الطيران التي قطعها فخامة الرئيس في جولاته الخارجية وصلت إلى ٢٨٠٥ ساعات، وأنه قطع خلال زيارته مليون و٤٠٢ ألف و٩٠٠ مسافة طيران، بل إنه قضى ما يماثل ١١٧ يوما في زيارته داخل الطائرة، وهي إحصائيات تؤكد بجلاء حجم الجهد الكبير والنشاط الخارجي المعظم بالعمل من أجل تطوير علاقات اليمن الخارجية.

ثوابت راسخة ومنطلقات مبدئية

اتسمت حركة الدبلوماسية اليمنية بقيادة فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالحكمة والتبصر، وبُعد النظر، بعيدا عن ردود الفعل، أو الانفعال آخذة في حساباتها المعطيات الإقليمية، مستوعبة التحولات الدولية وانعكاساتها المختلفة في شتى المجالات، فغير أنها مع ذلك لم تفقد المبادرة وحرية الحركة وحافظت على مكانتها ومؤثرات بوصلتها وهي تبحر في محيط السياسة الدولية المعقّد والمتلاطم الأمواج، فطلست مصالح اليمن وشعبه هي الحادي لمسيرها والمحدد لمواقفها، ولم تتخل عن التزامها الصارم بنهج السلام وإشاعة مناخات الاستقرار والتعايش والتعاون مع الآخر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والاصطفاف إلى جانب مُثل الحق والعدل والحرية والمشرعية والديمقراطية والعمل مع دول الجنب داخل المجتمع الدولي وخارجه.

وجل هذه المعطيات برزت وتبلورت بصورة واضحة منذ تولّى الرئيس علي عبد الله صالح الحكم عام ١٩٧٨ بحيث أصبحت السياسة الخارجية تعبيرا عن هذه الحقيقة الإستراتيجية المهمة.

وحققت دبلوماسية الرئيس علي امتداد ثلاثة عقود مجموعة من المنجزات الهامة على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية، في مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الذي من خلاله تمكنت اليمن بفضل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح من أداء رسالتها القومية والإسلامية.



وبعد إعادة تحقيق وحدة الوطن ، مُنحت الدبلوماسية اليمنية فرصة التحرك في المحيط الإقليمي والدولي بكل ثقة ، وأصبح تعاملها مع الغير ينطلق من هذه الحقائق الراسخة التي تعتبر من المتغيرات الإقليمية التي أنعشت الآمال بإمكانية التقدم نحو اليوم الذي يجسد فيه شعار التضامن والوحدة العربية على الأرض بصورة واقعية ، ووفق منهاج جديد وروية تأخذ في حسابها واقع العصر ومتغيراته السياسية والاقتصادية وتشابك المصالح الدولية والاعتدال المتبادل بين أطرافه .

وبشكل عام فإن الثوابت التقليدية المعروفة في السياسة الخارجية اليمنية قد اكتسبت بدورها قوة ورسوخاً أكثر من ذي قبل ، وعملت مداميكها من خلال قيادة الرئيس علي عبدالله صالح للمسيرة الوطنية ، ولاسيما فيما يتعلق بالجوانب الآتية :-

- الاستقلال والسيادة الوطنية والندية ، والحفاظ على الهوية اليمنية والتعاون والتضامن مع كافة الأقطار العربية ، والإيمان العميق بأهمية العمل العربي المشترك على المستوى الثنائي - عبر المجالس المشتركة - أو في إطار الجامعة العربية ، والسعي المستمر للتقارب بين العرب جميعاً بعيداً عن سياسة المحاور والتكتلات المتضاربة والصراعات الجبلانية المتعقدة والدفاع عن الحق العربي.

- سائدة الشعب الفلسطيني في سعيه ونضاله لنيل حقوقه الثابتة وبناء دولته المستقلة ، وتقرير مصيره على أرضه ووطنه، ودعم مقاومته المشروعة في مواجهة العدوان الإسرائيلي وسياسة الاحتيطان والاستئصال الصهيوني

- الإسهام الفاعل مع الدول النامية ودول عدم الانحياز في تحسين مناخات العلاقات الدولية وإكسابها مضامين سلمية وديمقراطية واقتصادية عادلة، تقوم على مبدأ التكافؤ وتبادل المصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حق الأمم والشعوب في اختيار نوع أنظمتها السياسية والاجتماعية .

- الإسهام بفاعلية في أنشطة وإصلاحات الأمم المتحدة وأجهزتها وضمان دعمها للقضايا العربية المصرية ومساندة الجهود المبذولة لحفظ السلم والأمن الدوليين.





مع الحاكم المموي الملك خالد بن عبد العزيز ١٩٨٠م

الخليج في صدارة الأولويات

اتفاهم مع المملكة العربية السعودية في فبراير ١٩٩٥ فأعلن رغبة اليمن في الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً بأن المكان الطبيعي لليمن يقع في إطار هذا المجلس، لاسيما وأن الهواجس الأمنية والخشية من التوجهات الماركسية للخطر الجنوبي من الوطن التي حثمت على دول الخليج أن تستبعد اليمن من عضوية المجلس في الثمانينيات قد زالت بتحقيق الوحدة اليمنية، واتساقاً مع هذا التوجه لم تتردد اليمن في تقديم طلب رسمي بالانضمام إلى المجلس أثناء انعقاد قمته السادسة عشر التي انعقدت في قطر في ديسمبر ١٩٩٦ .

واتسمت علاقة اليمن بأشقائها في الجزيرة العربية والتي رسمها فخامة الرئيس بالخصائص التالية:

- قيام العلاقات على الاحترام المتبادل، واحترام سيادة دول المنطقة، وعدم التدخل في شؤون الغير، والعمل على حل أية خلافات قد تنشأ بالأساليب الودية.

يمتس القضاء الخليجي باهتمام خاص في قائمة أولويات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين أمن اليمن من ناحية وأمن منطقة الخليج العربي من ناحية أخرى، وخبرة التفاعلات في النظام الإقليمي لدول الخليج وشبه الجزيرة العربية تؤكد مصداقية هذا الافتراض إذ أثبتت في مناسبات كثيرة أن ما تنعم به اليمن من أمن واستقرار، أو ما تشهده من اضطرابات ينعكس بالضرورة على أمن دول الخليج وشبه الجزيرة العربية والعكس صحيح .

وعلى الرغم من التداخات السلبية لأحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ على العلاقات اليمنية الخليجية وتحديدًا على علاقات اليمن بكل من الكويت والسعودية، إلا أن الخليج العربي ظل محافظاً على مكانته المركزية في مدرجات صانع القرار اليمني الذي سعى إلى إعادة جسور التواصل مع دول الخليج، والعمل على صيانة وترميم الأسوار الناهية للتضامن العربي، ولذا حاول استئثار المناخ العام الذي تأسس بعد توقيع مذكرة



مع الأمير عبدالعزيز بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي ١٩٨٣م



مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز ١٩٨٣م



قائد وطن

3 عقود من التحولات

- تعزيز علاقة اليمن بكل دول الجزيرة العربية، والعودة تدريجياً بمستوى العلاقات بعد حرب الخليج إلى سابق عهدها وأفضل منها.

- انتهجت اليمن سياسة الحوار والتراضي ومبدأ (لا ضرر ولا ضرار) في حل مشاكل الحدود مع أشقائها في الجزيرة العربية.

- وشهدت نهاية حقبة التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة حراكاً قوياً في أنباط التفاهات التعاونية بين الطرفين ، أكدت سعيها معاً لطفي صفحة الماضي ويده صفحة جديدة تتجاوز تلك التناحيات السلبية.

- اتبعت اليمن سياسة حسن الجوار من خلال إقامة علاقات ودية وإظهارها حسن النية في التعامل معها بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية والخليج ومنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي .

- الحفاظ على الحقوق والسيادة الوطنية لكافة الدول واحترامها ورفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

- تدعيم وتعزيز علاقات التعاون بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي تحقيقاً للمصالح والمنافع المشتركة والمتبادلة وصولاً إلى تحقيق التكامل والتضامن .

محطات على طريق الشراكة

- القمة الثانية والعشرون لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠٠١، والتي وافقت على قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من مؤسسات المجلس هي مجلس وزراء الصحة ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والمعمل والكتب التنفيذي للتربية والتعليم لدول الخليج ودورة كأس الخليج الرياضية، والعمل جاز لانضمام اليمن إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة التفتيش الخليجية .

- قمة الملك فهد السادسة والعشرون، في أبو ظبي، في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ والقرار الاستراتيجي بتأهيل الاقتصاد اليمني وتحديد الاحتياجات التمويلية تغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ م.

- الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول المجلس ووزير الخارجية في الجمهورية اليمنية بغرض التوصل إلى تصور مشترك لتأهيل اليمن اقتصادياً (مارس ٢٠٠٦م بالرياض) .

- مؤتمر لندن للمانحين ببنني من الأمانة العامة لدول المجلس والذي عقد خلال الفترة من ١٥- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م وأسهم في تأسيس شراكة قوية مع مجتمع المانحين وتمهدت فيه الدول المانحة بحوالي ٥ مليار دولار نصفها من دول الخليج.





مع الملك عبدالله بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين ٢٠٠٦م



مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية ٢٠٠٦م

- خلال الفترة من ٢٢-٢٣ أبريل ٢٠٠٧م عقد مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن بمشاركة خليجية واسعة ضمت حوالي ٥٠٠ شخص . وشكل المؤتمر نقطة تحول في مسار تأهيل الاقتصاد اليمني حيث شهدت اليمن خلاله وبعده تدفقاً غير مسبوق للاستثمارات، وخاصة منها الاستثمارات الخليجية.

وخلال الفترة ٢٣-٢٦ مارس ٢٠٠٨م انعقد مؤتمر حضره مونت للاستثمار السياحي والمقاري بمشاركة واسعة لرجال الأعمال اليمنيين والخليجيين.

- عقد لقاء بين تشاورين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون « وزراء الخارجية » بمشاركة وزير خارجية اليمن لبعث سبل تعزيز الشراكة.

وكان الاجتماع التشاوري لقادة مجلس التعاون قد وجه الأمانة العامة للمجلس بإعداد دراسة متكاملة بشأن انضمام اليمن إلى مجلس التعاون، ويمكن القول أن اليمن تسير قدماً لكي أن تكون عضواً فاعلاً في مجلس التعاون بفضل السياسة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح الذي يعطي الدائرة الخليجية جل إهتمامه وعنايته .



مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن - صنعاء ٢٠٠٧م



مؤتمر حضرموت للاستثمار السياحي والمقاري ٢٠٠٨م



مع الأمير نايف بن عبدالعزيز ٢٠٠٠م



مع الأمير سعود الفيصل ٢٠٠٢م



مع جلالة السلطان قابوس بن سعيد- سلطان عمان ١٩٨٢م



مع جلالة السلطان قابوس بن سعيد- سلطان عمان ١٩٩٥م



مع الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧٨م



مع الشيخ زايد بن سلطان أثناء زيارته لليمن ١٩٨٤م



مع الشيخ راشد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠١/١/١٩م



مع سمو الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥م



مع سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم



مع أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ٢٠٠٠/٦/١٣م



مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر ٢٠٠٧م



مع أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ١٩٨٢م



مع سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ٢٠٠٦م



مع أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ١٩٨٢م



مع ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الرياض - ٢٠٠٧م

القرن الأفريقي .. محور حيوي

حظي القرن الأفريقي بنصيب وافر من اهتمام وجهود وتفكير الرئيس علي عبدالله صالح لما يمثل من تداعيل في إطار الأمن الحيوي لليمن، حيث اتجهت السياسة اليمنية إلى إبراز الأواصر التاريخية والعرقية التي تربط اليمن بشعوب هذه المنطقة.

وأولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أهمية خاصة لتطوير علاقات بلادنا الثنائية مع الدول الأفريقية، لاعتبارات عديدة أهمها الحدود البحرية المشتركة مع عدد من هذه الدول وعلاقات الجوار التاريخية، وارتباطها بالمجرات اليمنية ووجود جاليات كبيرة تنحدر من أصول يمنية لازالت على ارتباط بالوطن الأم، إلى جانب أهمية الحرص على خلق علاقات متميزة للتعاون الثنائي تعزز هذا الارتباط.

كما ترتبط الجمهورية اليمنية بعلاقات سياسية مع الدول الأفريقية الواقعة في غرب وجنوب أفريقيا ويادرت إلى فتح سفارات لها في جمهورية جنوب أفريقيا في العام ١٩٩٦م بعد القضاء على نظام التمييز العنصري فيها.

ومن هذا المنطلق حرص الرئيس على التوفيق بين القوى المتصارعة، كما حصل عندما استضافت اليمن لقاء بين فصائل الثورة الارتيرية وبين الجانب الأثيوبي، كما كانت اليمن الدولة الوحيدة التي فتحت أبوابها واستقبلت نزوح الأشقاء من الصومال وبقيّة دول القرن الأفريقي حتى وصل عددهم في الوقت الحاضر إلى أكثر من نصف مليون لاجئ، كما كان

مع الرئيس الأثيوبي نجاسو جدارا ٢٠٠٠م





مع الرئيس الألباني منجستو هيلاماريام ١٩٨٧م



مع الرئيس الألباني جيرمارولد جيورجيس ٢٠٠٧م



مع الرئيس السوداني عمر البشير ٢٠٠٠/١/١٧م

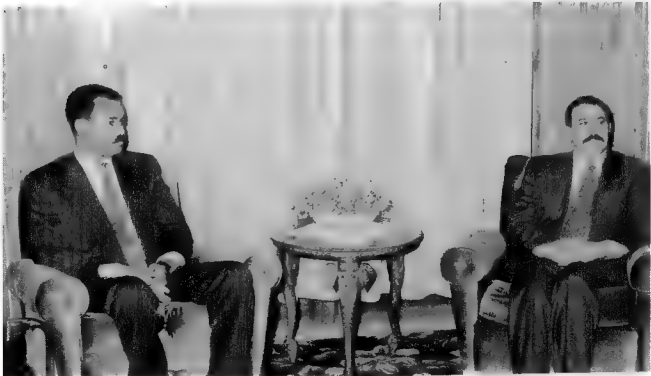


مع رئيس الوزراء الاتيوي مهليس زيناري ٢٠٠٢/٧/٢١م

الرئيس صالح هو الزعيم العربي السباق لدعوة جمع الفصائل الصومالية للاجتماع في صنعاء أكثر من مرة لخلق أجواء مصالحة وطنية شاملة.

وأدركت الدبلوماسية اليمنية بتوجيه من فخامة الرئيس الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، كون أن البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، كما أدركت ما ينسج من خيوط ريبا تزيد من حجم المخاطر الأمنية المحيطة بمنطقة القرن الأفريقي عموماً في ظل طموح بعض القوى الدولية والإقليمية للتحكم في نقاط الاتصال بين المشرق والمغرب العربي والجنوب الأفريقي وتحويل البحر الأحمر إلى ساحة صراع مستقبلية.

وفي ظل غياب إستراتيجية عربية جامعة تستوعب الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر فإن ما هو متاح أمام الجمهورية اليمنية هو العمل من أجل ضمان حماية الملاحة البحرية ، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية ، وتحسين شواطئها وتجهيزها بأنظمة حديثة للاستكشاف والرصد على ضوء ظروفها الاقتصادية والمعرفية ، وتوفير مشاريع اقتصادية في الجزر والمناطق الساحلية مستتلة إلى حقوقها التاريخية والجغرافية القانونية وتميز علاقاتها الثنائية مع الأنظار الإفريقية المقابلة على ساحل البحر الأحمر وبحر العرب (السودان - أثيوبيا - أريتريا - الصومال - جيبوتي) فهذا قدرها وتلك مسؤولياتها التاريخية.



مع الرئيس الأرتيري أسمياني الغوري ١٩٩٦م



مع الرئيس الحيدوني حسن حويلد في ١٢/١٢/١٩٩٦م



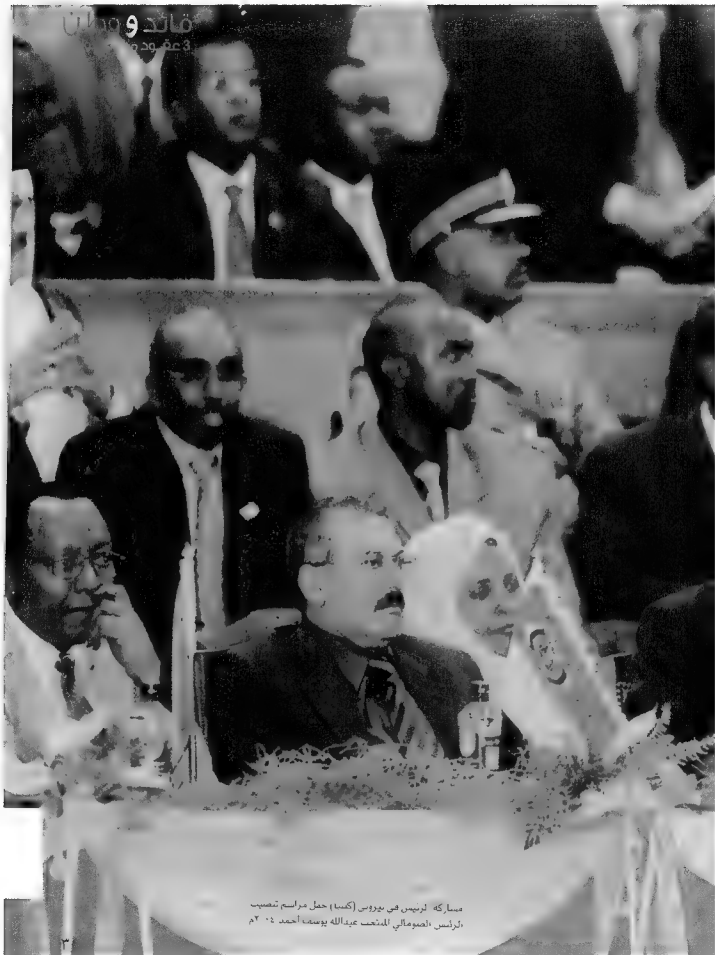
مع الرئيس الحيدوني اسماعيل حيه ٢٠٠٠م

القضية الصومالية

يحرص الرئيس علي عبد الله صالح على أن يحمل معه دوماً في كل زيارته تقريباً ملف الصومال، بحثاً عن جهد دولي يساعد أبناء الصومال على استعادة وحدتهم الوطنية، وإعادة بناء دولتهم، في الوقت الذي أولى المصالحة الصومالية اهتماماً استثنائياً ومنحها من جهده ووقته الكثير على مدار سنوات طويلة. ومن هذا المنطلق فقد ظلت الجمهورية اليمنية تتابع عن كثب التطورات الجارية في الصومال بعد انهيار نظام سياد بري في ٢٦ / ١ / ١٩٩١م، كما حرصت القيادة السياسية بزعماء فخامة الرئيس علي متابعه تلك الأحداث ومحاولة جمع الفرقاء الصوماليين من مختلف الفصائل المتنازعة بغية التوفيق بينها.

وفي إطار المتابعة للمستجدات والتطورات في الصومال لعبت اليمن دوراً مهماً ومؤثراً في إنجاح جهود المصالحة الصومالية والتوصل إلى إتفاقية للمصالحة في مدينة عرتا بجيبوتي، كما أبدت الجهود الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤدي إلى مصالحة وطنية شاملة وعودة الأمن والاستقرار إلى الصومال في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة الوطنية، كما تابعت باهتمام مجريات مؤتمر المصالحة الوطنية ورحبت بنتائج المرحلة الثالثة لمؤتمر المصالحة التي عقدت في مدينة ميفاتي الكينية في ٢١ / ٨ / ٢٠٠٤م وأسفرت عن تشكيل البرلمان الصومالي، وانطلاقاً من حرص فخامة الرئيس علي حل المشكلة الصومالية، فقد تم الترحيب بالانتخابات الرئاسية الصومالية التي جرت في كينيا في ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٤م وانتخاب السيد عبد الله يوسف أحمد رئيساً للصومال وشاركت الجمهورية اليمنية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في حفل تنصيب الرئيس الصومالي السلي أقيم في نيروبي في ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤م، كما استضافت عدن عام ٢٠٠٦م توقيع اتفاق بين الحكومة الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية.

وبالرغم من الصراعات الدائرة في هذا البلد الشقيق وتقاطع المصالح الدولية في منطقة القرن الأفريقي فقد ظلت الدبلوماسية اليمنية تعمل من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، خاصة بعد انتقال حكومة عبد الله يوسف إلى العاصمة مقديشو والبداية ببناء الدولة الصومالية وعودة بعض القيادات من الخارج.



مباركة لرنيس في بروس (كسا) حفل مراسم تصيب
لرئيس الصومالي المنتخب عبدالله يوسف أحمد ٢٠٠٤ م



مع الرئيس الصومالي محمد سياد بري ١٩٨٧م



مع الرئيس الصومالي عبدالله يوسف ٢٠٠٤م



مع الرئيس الصومالي قاسم صلااد ٢٠٠٠م



توقيع اتفاق المصالحة الصومالية ٢٠٠٦م

تجمع صنعاء



إيماناً من اليمن بأهمية القرن الأفريقي لأمنها الوطني وللأمن القومي العربي فقد نجحت جهود فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع زعماء كل من السودان وإثيوبيا في تأسيس تجمع صنعاء لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، ومع ذلك كان هناك حرص منقطع النظير على التأكيد بأن أي محاولة لتأسيس منظمة إقليمية في المنطقة، لا تعني إنشاء حلف ضد أحد بل إنشاء تجمع مفتوح العضوية أمام الجميع بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. من هذا المنطلق بدأت الترتيبات لإنشاء تجمع ثلاثي يضم اليمن والسودان وإثيوبيا، ثم انضمت إليه لاحقاً الصومال وهو التجمع الذي خرج إلى حيز الوجود من خلال التوقيع على النظام الأساسي في العاصمة الإثيوبية في التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٣ م.

في الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م التأم في العاصمة اليمنية قمة صنعاء التي جمعت فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وفخامة الرئيس حمور حسن البشير رئيس جمهورية السودان، ودولة ميليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. وقد عبرت القمة عن رغبة الدول الثلاث في ترقية علاقاتها الثنائية في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية والسياسية والأمنية في ظل ظروف إقليمية ودولية غاية في التعقيد والغموض، مما دفع بالدول الثلاث إلى التفكير في إقامة إطار يوحد رؤاهما حول المسائل المرتبطة بمصالحها، ويؤسس لكيان قرن أفريقي وشراكة جديدة.

وقعت قمة صنعاء أمام التعاون الثنائي بين الدول الثلاث ووجهت بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بينها، وجعل كافة الاتفاقيات الثنائية تمتد إلى الأطراف الثلاثة، بما يحقق التكامل الاقتصادي بين دول وشعوب المنطقة. وتقبلاً لتوصيات قمة صنعاء التأم في الفترة ٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٢ اجتماعات وزراء خارجية دول تجمع صنعاء في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتوصلت الاجتماعات إلى تشكيل لجان ثلاث تعنى بدفع التعاون الثلاثي في المجال السياسي، والأمني، والتعاون الاقتصادي والثقافي. وأوصى الاجتماع اللجان الثلاث بتقديم خطط عملها إلى الاجتماع القادم.

وتواصلت اجتماعات وزراء الخارجية في العاصمة السودانية، فخلال الفترة من ١٠-١٤ فبراير ٢٠٠٣م انمقدت الدورة الثالثة لاجتماعات وزراء خارجية اليمن وإثيوبيا والسودان، وكان من بين أبرز مقرراتها تشكيل سكرتاريات دائمة في كل عاصمة من العواصم الثلاث للجان المنبثقة عن التجمع، بهدف تخصيص الاهتمام بكافة القضايا التكاملية بين دوله؛ ومن هنا فقد اختيرت العاصمة صنعاء لتكون مقراً لسكرتارية اللجنة الاقتصادية والثقافية للدول الثلاث.

وأصبح تجمع صنعاء نواة للتعاون الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي كون العالم يتجه بسرعة نحو التجمعات والتكتلات الإقليمية، والتفكير بشكل جماعي من أجل مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، فهناك متغيرات



مع الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس الصومالي عبدالله يوسف ورئيس الوزراء الاثيوبي ميلييس زيناوي
«قمة صنعاء من ١٢ - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٤»



قمة أديس أبابا ٢٠٠٧م

السياسات يأتي منسجماً معها كما يتضح من الملفات التي تأتي في مقدمة اهتمامات صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية.

هذا التجمع الإقليمي - الاقتصادي التنموي جاء ليسهم في تعزيز العلاقات بين دوله والحفاظ على السلام والأمن الدوليين في المنطقة والعالم ، ولإلذاناً بأهمية دور دول القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، والذي يتحكم في واحد من أهم الممرات الدولية. ومنذ تأسيس تجمع صنعا عام ٢٠٠٢ شهد -على الرغم من المصاعب والظروف المحيطة- إنجازات تمثلت في انتظام عقد القمة والاجتماعات الوزارية واللجان ، وأيضاً توقيع الاتفاقيات المشتركة للتعاون في مختلف المجالات وتوالى الاجتماعات واللقاءات على مستوى القمة والمستويات الوزارية التنفيذية والاقتصادية والأمنية، وتم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات ذات الصلة بما يضمن قيام تكامل اقتصادي وتجاري وثقافي وبما يخدم المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة .

سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة تحتل مكانتها في قلب الأحداث، ولذلك انجذبت الدول الثلاث نحو البحث عن مخرج لمواجهة تمثلت في العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة.

وكما هو واضح فإن الأهداف تنوع لتضم المجال الأمني والاقتصادي والتجاري بما يعني اهتمام دول القرن الأفريقي بتطوير أوجه العلاقات والتعاون في شتى المجالات .

ومن خلال مناقشة المواضيع التي طرقتها قسم التجمع يتضح حرص الدول الأعضاء على تطوير العلاقات بين الدول الأعضاء بما يفتح آفاقاً رحبة لتعزيز العلاقات العربية الأفريقية في منطقة القرن الأفريقي في كل المجالات.

وإذا كانت هذه الأهداف تبلور طبيعة توجهات السياسة الخارجية اليمنية في منطقة القرن الأفريقي في إطارها النظري، فإن الإطار التطبيقي لهذه



قمة أديس أبابا ٢٠٠٢م



قمة صدين ٢٠٠٥م

فلسطين هي قلب القائد

عاشت فلسطين - وما تزال - في قلب الرئيس القائد باعتبارها قضية محورية ثابتة لها الأولوية المطلقة في سياسته الخارجية وفي كل تحركاته الخارجية والإقليمية حتى لقب بـ «فارس العرب»، إعجاباً وتقديراً من أبناء الشعب الفلسطيني ومن الشارع العربي عموماً الذين يسكن في قلوبهم ووجدانهم لمواقفه وأرائه الجريئة والشجاعة الداعمة والتي تظهر بقوة في كل المحن ولا تحسب حساباً لأيّة مصالح ضيقة أو ضغوط دولية .

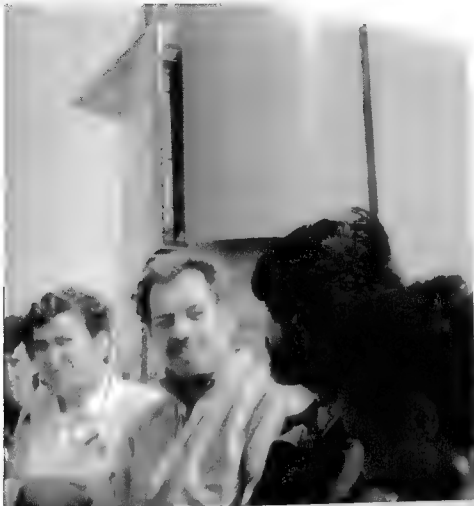
ويؤكد الأخ الرئيس في كل لقاءاته وخطاباته على الدعم العنسي والواضح والصريح للانتفاضة الفلسطينية مع تقديم رؤيته الواضحة للعالم بخصوص طرق دهم الانتفاضة الفلسطينية وبكل أشكاله، كما يربط الرئيس دائماً بين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وبين تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الجهد الدولي الخاصة بمكافحة الإرهاب.

واتخذ الأخ الرئيس قراره العربي الأول في نصرة الشعب الفلسطيني بأن فتح المعسكرات اليمنية للضباط والجنود الفلسطينيين الذين خرجوا من بيروت بعد اجتياح القوات الإسرائيلية للبنان عام ١٩٨٢ ووجه بمعاملتهم أسوة بالضباط والجنود اليمنيين، وبعد خمس سنوات من حكم الرئيس علي عبدالله صالح للبلاد وجه بمشاركة وحدات من الجيش اليمني في الدفاع عن عروبة لبنان وفلسطين .

ويؤكد فخامة الرئيس في جميع خطاباته وتصريحاته ومقابلاته على موقف اليمن المدني الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما حرص فخامته دائماً على الدعوة تكراراً إلى عقد قمم عربية واجتماعات وزارية لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وبما يجند القضية الفلسطينية.



مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ٢٠٠٠م



بروح الأختة الصادقة احتضنت
اليمن أبنائها الفلسطينيين
عام ١٩٨٢م







الرئيس يخلد المناضل الرئيس ياسر عرفات وسام الجمهورية ١٩٨٢م



مع المناضل الفلسطيني جورج حبش ١٩٨٩م



مع المناضل الفلسطيني أبو إياد ١٩٨٢م



مع المناضل الفلسطيني نايف حواتمه ١٩٨٦م



توقيع (بهاء صناعه) بين حركتي فتح وحماس برعاية فخامة الرئيس ٢٠٠٨م

مبادرة وأب الصدع الفلسطيني

وقد لقي اتفاق صنعاء ترحيباً واسماً من العديد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية وفي مقدمتها الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول.

وأكد المراقبون أن المبادرة اليمنية جاءت من فخامة الأخ الرئيس استشعاراً بالمسؤولية القومية والدينية واستثماراً لعلاقاته المتميزة مع قيادات كافة الفصائل والقوى الفلسطينية، وحرصه على تحريك هذه القضية التي وصلت إلى الجمود واستغلتها إسرائيل باعتداءاتها المستمرة وعنفها المتكرر في قطاع غزة والضفة، ومع أن المبادرة اليمنية تركزت على اتفاقات سابقة مثل اتفاق القاهرة واتفاق مكة، إلا أنها دخلت في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى الخلافات وأدت إلى الانقسام الذي حدث في السلطة الفلسطينية في غزة والضفة.

واعْتُبِرَت المبادرة اليمنية هدية اليمن إلى القمة العربية المتعددة في دمشق أواخر مارس ٢٠٠٨ والتي تبنتها وأقرتها الجامعة كمبادرة يمنية عربية لأرباب الصدع في الصف الوطني الفلسطيني.

قدم الأخ الرئيس العديد من المبادرات الحيوية لإحلال السلام في الشرق الأوسط منطلقاً من ثوابت السياسة الخارجية اليمنية والمصالح القومية كما بذل جهوداً مضنية من أجل الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني واعتباره المراكز الرئيسة في إستعادة الحقوق الفلسطينية.

وفي هذا السياق أعلنت الجمهورية اليمنية في ٢٥ مارس ٢٠٠٤م وفي إطار مساهمتها الإيجابية في السعي لإحلال السلام في المنطقة عن مبادرة يمنية لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق وحل الصراع العربي-الإسرائيلي، وتقدم المبادرة المكونة من بندين أفكاراً ومقترحات عملية كإضافة جديدة إلى الجهود العربية والدولية المبذولة لحل الأزمة العراقية وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفي شهر مارس ٢٠٠٨م وقّع وفدا منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عزام الأحمد رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني ووفد حركة حماس برئاسة الدكتور موسى أبو مروزق نائب رئيس المكتب السياسي، بمقر رئاسة الجمهورية بصنعاء، على اتفاق بالمواظفة على المبادرة اليمنية كأطار لاستئناف الحوار بينها للعودة بالأوضاع إلى ما قبل أحداث غزة.





مع الرئيس المصري حسني مبارك ٢٠٠١/٧/٢٥

داعية التضامن العربي

يشدد الأخ الرئيس على عبد الله صالح على أن التضامن العربي ضرورة ملحة من أجل مواجهة التحديات التي تستهدف تزييق الوطن العربي ونهب ثرواته وإمكاناته وخبراته وحتى يتم تجاوز الخلافات التي أوجدتها القوى الصهيونية والإمبريالية وكل أعداء أمتنا العربية.

وتشير الإحصائيات إلى أن فخامة الرئيس شارك بفاعلية في أغلب القمم العربية الدورية والطارئة حيث بلغ عدد مشاركاته ١٦ مشاركة منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن، مع العلم أن إجمالي مشاركات اليمن في القمم العربية منذ عام ١٩٤٥ بلغ حوالي ٢٧ مرة.

ويؤكد الأخ الرئيس أن وحدة العرب والمسلمين هي الدرع الواقعي من غاطر المؤامرات التي يحكيها الأعداء، ووحدة الصف والتضامن العربي هو الأساس الذي يقود إلى الوحدة العربية الشاملة وإلى مواجهة أعداء أمتنا العربية، والتصدي للعدو الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة

دولته المستقلة على أرضه. وهذا ما جعله يدعو إلى توحيد الأمة العربية وإزالة كل أنواع الحدود الوهمية التي صنعها الاستعمار وأسسها ويدعو إلى تحقيق الهدف الأكبر والسامي وهو تحقيق الوحدة العربية.

وقد وضع الأخ الرئيس عدة أسس لتحقيق التضامن العربي أهمها :
- حل الخلافات الحامشية على أساس أنها خلافات مزروعة من قبل القوى المعادية للأمة العربية بهدف زعزعة أمنها واستقرارها وتشنيت طاقاتها تنفيذاً للمخططات التآمرية التي تستهدف الأرض والإنسان.
- استمرار العرب في مؤتمرات القمة لتنازل الأوضاع والوصول إلى موقف موحد.

- دعم العمل القومي المشترك وتعزيز دور الجامعة العربية، والعمل على بناء رؤية عربية مشتركة على أساس التزام الجميع بتطبيق ميثاق الدفاع العربي المشترك وكل المواثيق التي تنظم العمل العربي، ويؤكد الأخ الرئيس على أن الجامعة العربية هي الأساس الذي يقوم عليه بنين التضامن العربي، ولذلك لا بد من دعم واسع من قبل الدول العربية لها لكي تتمكن من القيام بدورها المأمول، بل إن الرئيس صالح يعتقد أن الأمن العربي كل لا يتجزأ.. وأي اعتداء خارجي على قطر عربي هو اعتداء على الأمة العربية بكاملها.



مع الماعل الأردني الملك حسين بن طلال ١٩٩٠م



مع الملك الأردني عبدالله الثاني في ٢٣/١٠/٢٠٠٥م



مع الرئيس السوري حافظ الأسد ١٩٩٧م



مع الرئيس السوري بشار الأسد في ٢٠٠٦/١٢/١٧م



مع الرئيس اللبناني امين الجميل ١٩٨٨



مع الرئيس اللبناني العماد رميل لحود في إسبانيا ١٩٩٩م



مع الرئيس العراقي صدام حسين ٢٥/١٠/١٩٨٩م



مع الرئيس العراقي جلال طالباني ٢٠٠٧م



مع الزعيم الليبي معمر القذافي ١٩٩٩م

من أجل ترميم البيت العربي

كان الرئيس علي عبد الله صالح من أوائل القادة العرب الذين تحركوا لإحياء التضامن العربي بعد تأجيل قمة فاس بالمغرب في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١م، حيث قام بجولة عربية في ٢١ فبراير عام ١٩٨٢م بملأها بمران ثم الإمارات والبحرين والأردن وقطر والعراق ثم السعودية لاحقاً في مارس ١٩٨٢، وقد ابتنى من ذلك دفع التضامن العربي إلى الأفضل بعد أن تناوشته الخلافات العربية والحرب العراقية الإيرانية، وقد تركت تلك الزيارات قبولاً لدعوة اليمن بشطريه سابقاً إلى انعقاد قمة طارئة.

وعُرف عن فخامة الرئيس علي عبد الله صالح مسعيه الدؤوب دائماً إلى تصفية الأجواء العربية من شوائب الخلافات وتنقيتها من عوامل الشقاق والتشوق، ولهذا تحفل مسيرته العربية بالعديد من الوساطات والجهود المخلصة لأرباب الصلح العربي، بدأها في قمة حان عام ١٩٨٠م بمبادرة إنهاء مقاطعة الدول العربية لبعضها البعض، ووقف الحملات الإعلامية وتشكيل لجنة عربية عليا تتكون من القادة العرب تنظر في الخلافات

– توحيد المواقف تجاه القضايا والمستجدات على الساحة العربية والإسلامية والالتزام المبدئي بقضية فلسطين وحق الشعب الفلسطيني بعودته إلى أرضه وتقرير مصيره وإقامة دولة المستقلة على ترابه الوطني والعمل على تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة، والتعاون مع الدول الإسلامية وتقوية روابط العلاقات والدفاع عن قضايا المسلمين ورعاية حقوقهم وجمع كلمتهم بما يخدم غاياتهم الواحدة، وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي وتطوير أنشطتها لخدمة كل المسلمين.

– تجاوز الخلافات وتنقية الأجواء من مظاهر الصراع، والتعاون على إيجاد حلول للنزاعات التي تسبب التزيف.

ويجفل تاريخ فخامة الرئيس بمواقف قوية ومبادرات لتحقيق التضامن ولا حصر لها، ولم تأت جهوده الدبلوماسية مصادفة، بل جاءت في المرحلة التي عاشتها الأمة العربية في نوع من التمزق، وطلب من الجميع تضافر الجهود، وإليه بمقولته الشهيرة "عزة العرب تكمن في وحدتهم".



مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة ١٩٨٧م



مع لرئيس التونسي زين العابدين بن علي ٢٠٠٠/١٠/١م



مع الرئيس الجزائري لشاذلي بن جديد ١٩٨٧م



مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ١٩٩٩م



مع الملك المغربي الحسن الثاني ١٩٩٩م



مع الملك المغربي محمد السادس ١٩٩٩/٧/١٩م



مع رئيس حزب القمر عثمان العراقي ٢٠٠٠م



مع رئيس حزب القمر أحمد عبدالله سامي ٢٠٠٥م



مع الرئيس الموريتاني معاوية ولد سعيدي الطايح ٢٠٠٥م

بارزة في الوساطة بين مصر والجزائر وبين مصر والسودان إثر محاولة إغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥ م .

وكان فخامة الرئيس قد لعب دوراً جوهرياً في إعادة مصر إلى الصف العربي بعد القطيعة المعروفة عقب توقيعها إتفاقية كامب ديفيد ، وأعلن الرئيس مع بقية دول مجلس التعاون العربي عدم حضور قمة الدار البيضاء ٢٣ مايو ١٩٨٩ ما لم تحضر مصر القعة التي أسفرت عن استئناف مصر لعضويتها الكاملة في الجامعة العربية وفي جميع المنظمات والمؤسسات التابعة له اوجد الرئيس صالح التضامن العربي مع ليبيا عندما تعرضت في عام ١٩٨٦ لعدوان أمريكي حيث كان سباقاً بالدعوة إلى عقد قمة عربية للبحث في الاعتداءات المتكررة على ليبيا .

وعند قيام مجلسي التعاون العربي بين اليمن ومصر والعراق والأردن اعتبر ذلك « إنجازاً تاريخياً وحدوياً لأمتنا العربية وخطوة متقدمة على درب العمل العربي المشترك » بل « بيشل قاعدة صلبة لتعاون عربي متطور وفعال، كما أنه إسهام نوعي متقدم على درب تحقيق الوحدة العربية الشاملة »وهو « انتصار عمل وواقعي لأمتنا العربية وخطوة متقدمة في تحقيق التضامن العربي والتكامل الاقتصادي في إطار مفتوح جديف إلى الوحدة العربية الشاملة ».

العربية ، تلك الجهود من الرئيس قوبلت بالاستجابة والتفهم من القادة العرب الذين نسج معهم علاقات أخوية مهدت لهذا القبول العربي وهيأت لفخامته أداء دور ريادي في لم الشمل العربي . ويذل الرئيس جهوداً كبيرة للوساطة بين العراق والشرق الجنوبي سابقاً ، وبين السعودية وليبيا أعادت التصالح بين الطرفين ، كما استثمر علاقاته وسياساته المفتوحة على جميع الدول العربية بجهود وساطة بين الرئيسين العراقي صدام حسين والسوري حافظ الأسد، على هامش أول مؤتمر قمة يتمعد بتونس عام ١٩٧٩ م إبان انتقال مقر الجامعة العربية إليها، أتبعها بسلسلة من الزيارات إلى بغداد ودمشق وعندما انتهت حرب الخليج الأولى بذل الرئيس علي عبد الله صالح مع الملك حسين مساع لعودة العلاقات بين العراق وسوريا وتحديداً في فبراير عام ١٩٨٩ . وعندما تآزمت العلاقات المصرية الليبية عام ١٩٧٨ م بسبب أزمة الطائرات الليبية واشتعال الحملات الإعلامية بين البلدين سارع الرئيس بحس قومي وأخوي إلى إجراء اتصالات بزعيمي البلدين ونزع فتيل الأزمة ، كما أثمرت جهود الرئيس صالح في تحقيق المصالحة بين مصر وسوريا عندما نجح في جمع رئيسي البلدين في مقر إقامته أثناء القمة العربية بالدار البيضاء في مايو عام ١٩٨٩ م وتمكن من كسر الحواجز بينها وإعادة العلاقات بين البلدين إلى وضعها الطبيعي . وإضافة إلى تلك الجهود لعب فخامة الرئيس أدواراً

وارتبطت نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٣ بتقديم أليمن مبادرةً قصّدت بها إصلاح النظام الإقليمي العربي الأرمهن، وتطویر ألیات العمل العربي المشترك ووجدت هذه المبادرة أصداء واسعة علیاً وعربیاً. ويشدد الأخ الرئيس علی أهمية إیجاد استراتیجیة موحدة للأمن القومي العربي كنظام متكاملة، والسعی لی تحقیق التكامل الاقتصادي الذي یضمن تشابك المصالح بین أقطارنا العربیة، لأن تجربة القرن الماضي تفرض علینا ضرورة الاتفاق علی ألیة لقیام نظام عربي جلید لامة واحدة فی أنظمة متعددة یكفلها تحقیق التكامل الاقتصادي وتشجیع استثمار المال العربي فی الأراضي العربیة، من أجل تشابك المصالح الذي یكفل للعلاقات بین أقطارنا العربیة الدیمومة والأزدهار.

ویری فخامة الرئيس أن السوق العربیة المشتركة تؤسس لتبادل المصالح ما یوطد العلاقة بدلاً من أن تبقى سیاسة الدول تتعرض لفرزات مع أی موقف أو تصریح «وإذا اهتز الموقف السیاسی یكون هناك دهم شععی للموقف السیاسی من خلال تشابك المصالح لأنها إذا تشابكت المصالح تنعز العلاقات بین القیادات نفسها».

کما یرکز فی توجهاته العربیة علی تشطیل العلاقات الثنائية علی أساس أنها تبني الثقة بین الأقطار ثنائیا ما یؤدي لی تفعيل العلاقات العربیة كمجموعة واحدة لفقاء الأشقاء مع بعضهم البعض علی أی مستوى وفی إطار توفر حسن النوايا والرغبة الصادقة فی العمل معاً هو السبیل الأمثل الذي یوفر الأرضیة المناسبة والقاعدة الصلبة للانطلاق بالعلاقات فیها بینهم نعوماً یمیز ویطور علاقات الإخاء والتعاون وینمی من فرص الشراكة وتبادل المصالح التي تعود بالنفع والفائدة علی الجميع».

ویؤكد فخامة الرئيس علی ضرورة انتظام انعقاد القمة العربیة وبیشکل مستمر «لأنه من خلال مؤسسة القمة تحل القضايا أولاً بأول بدلاً من تراکمها ویتحقق تفاهم وتردود الحقوة، وانتظام انعقاد القمة العربیة سنویاً سیمنع الكثير من التناحیات ومن تفاقم القضايا والحیلولة دون حدوث التجاوزات التي تخلف المشاكل وترزخ الخلافات فی الصف العربی»؛ بوزلك «أن وأقم الحال ولملتق السلیم یؤكد بأن لفاء الأشقاء مع بعضهم البعض فی إطار توفر حسن النوايا والرغبة الصادقة فی العمل المشترك هو السبیل الأمثل الذي یكفل الحوار حول كافة القضايا وبمیتها بروج المسؤولیة القومیة، ونجاحو الثبائبات أیاً كانت وزالة كل ما یمكن أن یتكون قد حلق فی النفوس من مرارات وإحباط وفی ذلك مصلحة وخیر للجمعیة».

رؤية فاضحة لسلام عادل

یری فخامة الرئيس علی عبد الله صالح أن السلام العادل والشامل هو الطریق لإیفاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي وأن استمراره خاطرة، کما أن التعامل معه بشكل ناقص خاطرة أجزی فلابد أن یتكون شاملاً وعادلاً وهذا الصراع یزدد حدة كلما زاد الوهن العربي، لذا فقد أكد أن الضمان العربي ووحدة الصف بيشلان الطریق الصحیح لإیفاء الصراع لأن ذلك یسهم بشكل عملي فی إیفاء إسرائيل عند حلها .

ویؤكد فخامة الرئيس أن «هناك میادین سیاسیة لعلاقتنا مع الدولة الشقیقة ولكنها علاقات متمیزة بتمیيزات خاصة، ومستظل حریصین كل الحرص علی تنميتها وتعمیقها بیا یبند مصالحنا المشتركة ومنسیمی جاهدین لإعادة التضامن والتلاحم والوفاق العربي لی إجراء الطبیعی، حتی یمكن للأمة العربیة أن تلتقي حول استراتیجیة واحدة لمعالجة قضاياها القومیة والمصیریة، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطینی»؛ کما سنحرص باستمرار علی تقویة وترسیخ علاقاتنا مع كل الدول الصدیقة».

مبادرات شجاعة

وارتبطت بدایات القرن الحادي والعشرين برغبة بعینی فی تقویة دور الجامعة العربیة إذ نادت أليمن فی السماع عشر من نیایر ٢٠٠٠م بضرورة عقد قمة عربیة تناقش التحديات المختلفة التي تواجه الأمة العربیة، وتعززی فی الوقت نفسه من مواقف سوريا ولبنان وفلسطین بیا یقفی علی استعادة الأراضي العربیة المحتلة، باعتبار ذلك هو المدخل السلیم لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم فی المنطقة. وكان قد سبق هذه الدعوة دعوات عدیة نادت بها أليمن فی أعقاب الضربات الصاروخیة الأمریکة البریطانیة الشاملة علی العراق فی ديسمر ١٩٩٨م، وفی أعقاب الاعتداء الإسرائيلي علی بیروت.

وانسجاماً مع مبدأ الحرص علی تعزيز دور الجامعة العربیة دأبت أليمن علی الإسهام الفاعل فی أنشطة الجامعة سواء علی مستوى البعثة الدائمة، أو من خلال اجتماعات وزراء الخارجیة العرب ولتعزیز تأثير الجامعة العربیة ومسيرة العمل العربي المشترك، لم تكف أليمن بمجرد إصدار الدعوات الإعلامیة، بل رأت أن انتظام انعقاد دورات الجامعة العربیة أسوة بالتجمعات الإقليمیة والدولیة الأخری یعد أمراً ضرورياً لتعزیز تلك التأثيرات، فتقدمت أليمن بمبادرة تضمنت رؤیتها ألیة انعقاد القمة العربیة بصورة منتظمة.

وفی الدورة (١١٣) الاعتباریة لمجلس الجامعة العربیة التي انعقدت فی عین فی مارس ٢٠٠١م تم من حیث المبدأ إقرار مضمون تلك المبادرة إذ تشكلت لجنة خماسیة تتكون من أليمن وجبان ومصر وتونس وسوريا لدراسة المشروع البینی، وواصلت اجتماعاتها حتی تم إقرار هذا المشروع والحاقه بميثاق الجامعة العربیة فی مؤتمر القمة العربیة الذي انعقد فی القاهرة فی أكتوبر ٢٠٠٠.

وتعتبر قمة عین فی مارس ٢٠٠١م أول قمة دوریة عادیة تشارك فیها جمیع الدول العربیة بعد أن أقرت ألیة انتظامها فی مؤتمر قمة القاهرة الطارئ فی أكتوبر من العام ٢٠٠٠م، والذي بادرت الجمهورية البینیة باقتراح هذه الألیة ولاقت قبول وموافقة جمیع الدول العربیة... ویمكن القول بقة أن جهود فخامة الرئيس نقلت أليمن تدریجیاً لی مركز ممتکنا من التأثير فی تفاعلات النظام العربی عبر المبادرة البینیة التي سمحت لی وضع ألیة لانظام مؤتمرات القمة العربیة، وهو الأمر الذي أفلحت فی إیحافه بأدبیات الجامعة العربیة.



أما مفهوم السلام في النسق العقائدي للرئيس صالح فإنه يعني السلام الدائم والعدل والشامل الذي يضمن الحقوق المشروعة للعرب بدون انتفاص: «ليس هناك في الوطن العربي شخص لا يريد السلام كلنا نريد السلام الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني بدون انتفاص» «اليمن مع السلام العادل والشامل الذي يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وجنوب لبنان وهضبة الجولان واستعادة الحقوق العربية المشروعة حتى يسود السلام العادل والحقيقي في المنطقة» .

وأيد الرئيس صالح عقد مؤتمر دولي للسلام تجسد فيه الشرعية الدولية «دون التواء أو ازدواجية في المعايير»، «نحن مع مؤتمر للسلام يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ولا أحد يعارض السلام ولكن كما نأمل أننا في اليمن مع مؤتمر للسلام وليس للاستسلام».

ويمكن إجمال استراتيجية السلام في النسق العقائدي للرئيس صالح في دعم خيارات السلام القائمة على السلام الدائم والعدل والشامل ، ودعم وتشجيع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأيضاً ،

ووجه فخامة الرئيس دعوات متكررة إلى الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف محايدة إزاء أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، والكف عن الانحياز إلى الكيان الصهيوني، والدعوة إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بمعاصمتها القدس، والالتزام بمضامين خارطة الطريق ، والدعوة المستمرة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بتطورات القضية الفلسطينية، ودعوة مجلس الأمن الدولي لممارسة دور أكبر لحمل إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والدعم العلني والصريح للانتفاضة الفلسطينية، مع تقديم رؤية واضحة للعالم لطرق دعم الانتفاضة الفلسطينية والتي تمتد لتشمل جملة واسعة من الخيارات التي تتراوح بين الدعم اللفظي والمعنوي إلى تقديم الدعم المادي بأشكاله كافة ويربط الرئيس صالح ربطاً وثيقاً بين إقامة الدولة الفلسطينية وبين تحقيق الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

وأكد الرئيس صالح على «السلام العادل والشامل» الذي «لا يقل التجزئة» ؛ وبالتالي لا يمكن إقامة سلام مع إسرائيل مادامت محلة للأراضي العربية مؤكداً أن «لا قبول للمساومة على الاحتلال».



الأمريكية، ومقدمة منطقية لخلق الأمن والاستقرار في العراق، إذ أنه لا يمكن تصور بلد مستقر وآمن وهو يقع تحت احتلال القوات العسكرية للقوة الأعظم في النظام الدولي المعاصر. وهذا الأمر يتطلب إعداد برنامج زمني لعملية الانسحاب، كمقدمة لإثبات حسن نوايا الولايات المتحدة في خفض عملية نقل السلطة إلى الشعب العراقي. ومن أجل إدخال عناصر أخرى مؤثرة في مسار تفاعلات الملف العراقي، لا يتردد الرئيس صالح في دعوة الدول الكبرى الأسيوية والأوروبية إلى ممارسة دور يعتد به في تسوية الملف العراقي، والإعراب المستمر من أمله في أن يرى دوراً أوروباً متميزاً في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك بها في ذلك الملف العراقي الذي تنفرد الولايات المتحدة بترتيبه أوراثة دون أن توفر هامشاً أوسع لحرية الحركة للدول الأوروبية، والتأكيد الصريح بأن المقاومة أمر مشروع لمقاومة الاحتلال، ولم يتوان الرئيس صالح خلال زيارته ولقاءاته مع الصحافة الأجنبية، أن يشير إلى سلسلة الأخطاء التي ترتكبها القوات الأمريكية في العراق والتي تتناقض مع كل القوانين والأعراف الدولية، فالملف اليمني الواضح إزاء الأحداث في العراق الشقيق والدعوة العلنية إلى الإسراع في إنهاء احتلال العراق لم يترجح قيد أنملة بل ظل محافظاً على لونه ومبديته حرصاً على مصالح العراق والأمة العربية.

دعم مسارات السلام العربية والمفاوضات العربية، والدعوة إلى التضامن العربي وتوحيد الجهود العربية للدفع بالسلام العادل باعتبار أن السلام لن يتحقق إلا إذا كان الموقف العربي موحداً وقوياً، ورفض التطبيع مع إسرائيل حتى تلتزم إسرائيل بكل اتفاقيات السلام وقرارات الشرعية الدولية وأن يكون بحث العلاقات في إطار الجامعة العربية وليس بشكل انفرادي.

وحرص من فخامة الرئيس على الوقوف دائماً إلى جانب سوريا في نضالها لاستعادة مرتفعات الجولان المحتلة من قبل إسرائيل، وأيضاً الوقوف إلى جانب لبنان في مطالبته بالانسحاب الإسرائيلي من جنوبه، كما ساند وبشكل قوي السودان في الحفاظ على وحدته وحل أزمارته الداخلية وإحلال السلام في ربوعه بعيداً عن التدخل الدولي.

جرح العراق.. مواقف مبدئية

وضمن الاهتمام القومي لفخامة الرئيس بقضايا الأمة العربية كان الملف العراقي في صدارة ملفات السياسة الخارجية اليمنية، وقد تطورت الرؤية اليمنية التي دافع عنها الرئيس صالح وأعلنها في المحافل الدولية مراراً، بضرورة تخليص العراق من أزماره بإنهاء الاحتلال الأمريكي ومسح القوات الأمريكية كأولوية ينبغي أن تحظى بالتنفيذ من قبل الإدارة



مع الأمين العام لحاممة الدول العربية الشاذلي القليبي ١٩٨٠م



مع الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبدالمجيد ١٩٩٦م



في مقر الجامعة العربية ٢٠٠٤/٢/٩م

مر القمة العربي بشرم الشيخ



الدورة العادية الخامسة عشر





■ قمة تونس ١٩٧٩م



■ قمة فاس ١٩٨١م



■ قمة عمان ١٩٨٠م



■ قمة طرابلس ١٩٨٢م



■ قمة الدار البيضاء ١٩٨٥م



■ قمة الجزائر ١٩٨٨م



■ قمة صئان ١٩٨٧م



■ قمة الدار البيضاء ١٩٨٩م



■ قمة بغداد ١٩٩٠م



■ قمة القاهرة ١٩٩٦م



■ قمة القاهرة المطارة ١٩٩٠م



■ قمة القاهرة ٢٠٠٠م



■ قمة عمان ٢٠٠١م



■ قمة شرم الشيخ ٢٠٠٢م



■ قمة بيروت ٢٠٠٢م



■ قمة تونس ٢٠٠٤م



■ قمة الجزائر ٢٠٠٥م



■ قمة الرياض ٢٠٠٧م



■ قمة الخرطوم ٢٠٠٦م



■ قمة دمشق ٢٠٠٨م

دور إسلامي رائد

أسهم فخامة الرئيس على مدار ثلاثة عقود مشرقة بجهد سياسي وأقرو تطوير دور منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز التضامن الإسلامي وتأييد القضايا الإسلامية العادلة، والدفاع عن الإسلام إزاء الحملة التي تستهدف تشويه صورته ومقاصده النبيلة، ولهذا وجه الدبلوماسية اليمنية بالمشاركة الفعالة والنشطة في اجتماعات ومؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي سواء على مستوى الوزراء أو على مستوى القمة أو على مستوى الاجتماعات التنسيقية ومجموعات العمل المتخصصة المنبثقة عن اجتماعات الهيئات الرئيسية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ووجه فخامة الرئيس الحكومات المتعاقبة والجهات المختصة مرارا بإعطاء العلاقات مع دول العالم الإسلامي اهتماما وجهدا مميزا لترسيخها وتوثيقها وتعزيز أفاق التعاون معها خصوصا في المجالات التنموية والاقتصادية، منطلقا من وحدة العقيدة والالتزام المشترك للأمة الإسلامية.

وانطلاقا من اهتمام فخامة بتطوير التعاون الإسلامي فقد استضافت صنعاء مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٨٤ م ، وفي إطار دعمها للعمل الإسلامي احتضنت الجمهورية اليمنية - للمرة الثانية - الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في العاصمة صنعاء في الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ م وشاركت فيه ٥٦ دولة من أعضاء المؤتمر، إضافة إلى عدد كبير من ممثلي المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة وعدد من الوفود المراقبة ، والذي انعقد في ظل ظروف ومتغيرات دولية بالغة التعقيد والخطورة مما ضاعف من حجم التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية العلمية والإعلامية .





الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة لاسلامية في مكة المكرمة ٢٠٠٦م

الفكري-من وجهة نظر الدبلوماسية اليمنية- يسهم في تطوير أداء المنظمة مستقبلاً ويمكنها من مواجهة التحولات العميقة التي برزت على سطح الحياة الدولية سياسياً واقتصادياً وإستراتيجياً.

ولقد عكس اجتماع صنعاء الوزاري التفاعل الدائم للدبلوماسية اليمنية مع دول المنظومة الإسلامية منذ أن خطت الخطوات الأولى له عام ١٩٦٩م على إثر إحراق المسجد الأقصى المبارك ولا تزال على نفس النهج وبوتيرة أهل، انطلاقاً من حرص القيادة السياسية وتوجهات الرئيس علي عبد الله صالح وحرصه على وحدة المسلمين وحماية المقدسات الإسلامية وتعميق الصلات بين جميع الشعوب الإسلامية، وتكوين الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة وبناء دولته المستقلة وفق القرارات الدولية والتخلص من سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية في تنفيذ القرارات الأممية، لتتعم كل دول المنطقة بالأمن والسلام وفق مقتضيات العدالة والشرعية الدولية.

ويكفل تأكيد فإن المؤتمر مثل فرصة مناسبة لدراسة الأفكار والمقترحات الراحنة المتعلقة بإصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع العضوية في مجلس الأمن انطلاقاً من أن جميع الدول الإسلامية يعمها تطوير هذه الآلية العالمية المعنية بالأمن والسلام الدوليين ونشر الرفاهية عبر تعزيز التعاون بين الأمم، وأهمية حصول العالم الإسلامي على التمثيل المناسب. وأكدت قرارات المؤتمر في دورة صنعاء على أهمية ما صدر عن لجنة الشخصيات البارزة في الدول الإسلامية بشأن الإسلام والعالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين» طريق الوسطية المستنيرة» والتي اجتمعت في ماليزيا وشارك فيها اليمن بوفد رفيع المستوى، وما خرجت به تلك الشخصيات من خطوط عريضة وعناوين رئيسة لانطلاقة فكرية وسياسية وتنظيمية للمنظمة، ولإبراز الوسطية الإسلامية المستنيرة المنطلقة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، الذي أهل من قيم العدالة والحرية والإخاء الإنسان. ولعل هذا المدخل



مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي ٢٠٠٠م



مع مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي ٢٠٠٠م



مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق ١٩٨٧/١٢/٢٢م





مع الرئيس النكستاسي يونان مشرف

الملك محمد السادس والملكة رانيا



مع الرئيس التركي عبد الله غول ٢٠٠٢





■ قمة مكة المكرمة ١٩٨١م



■ قمة الدوحة ٢٠٠٠م



■ قمة الدار البيضاء ١٩٩٤م



■ قمة الدوحة ٢٠٠٢م



■ قمة كوالالمبور ٢٠٠٣م



■ قمة كوالالمبور ٢٠٠٦م



■ قمة مكة المكرمة ٢٠١٥م



مع الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف ١٩٨١م

العلاقات اليمنية الروسية

العلاقة التاريخية العريقة التي ربطت اليمن بروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقاً) منذ النصف الأول من القرن الماضي تعتبر من أقدم علاقات الاتحاد السوفيتي مع الدول العربية وقد وقّعت اليمن اتفاقية للتعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٨م وقيل عنها: أنها اتفاقية إمام الشيعية (يحيى حميد الدين) مع إمام الشيوعية (جوزيف ستالين).

وكان الاتحاد السوفيتي ثاني دولة بعد مصر تعترف بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وقدمت لها الدعم المادي والمعنوي وأيدتها في كل المحافل الدولية وكذلك أيدت ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م بالشرط الجنوبي من الوطن وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الجنوب عام ١٩٦٧م وقامت بعد ذلك علاقة ارتباط عضوية بين حكومة الشطر الجنوبي سابقاً التي تبنت الاشتراكية والاتحاد السوفيتي. تميزت علاقة الاتحاد السوفيتي باليمن بعمق الروابط والمصالح بين البلدين من خلال المساعدات التي كانت تقدمها موسكو لليمن

ودعماً لكثير من المشاريع الاقتصادية والتنمية وتقديم المنح الدراسية العسكرية والمدنية للطلاب اليمنيين الذين تخرج الكثير منهم من المعاهد والجامعات الروسية، كما أن معظم أسلحة الجيش هي أسلحة روسية.

ومنذ عام ١٩٨١م حين قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بأول زيارة له إلى الاتحاد السوفيتي شهدت العلاقات اليمنية السوفيتية تطوراً ملحوظاً في السنوات اللاحقة. وفي عام ١٩٨٤م وقع فخامة الرئيس مع الزعيم السوفيتي قسطنطين تشيرنيوكو، على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الصديقين. كما أن مواقف بلادنا وروسيا تتفق في كثير من القضايا الدولية، ومنها القضية الفلسطينية التي تقف فيها روسيا مع الحل العادل والشامل وتطبيق القرارات الدولية وبما يضمن الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة.

وشهدت هذه العلاقات تطوراً ديناميكياً في جميع المجالات ومثلت زيارات فخامة الرئيس اللاحقة إلى روسيا الاتحادية ولقاءاته مع القادة الروس محطات هامة وبارزة في هذا المسار.



جلسة المحادثات اليمنية السوفيتية ١٩٨١م



مع وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو ١٩٨١م



توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين بلانزا والاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٤م



مع الزعيم السوفيتي سميغنيكوف تشيرنيكو ١٩٨٤



مع رئيس الوزراء السوفييتي نيكولاي تيشونوف ١٩٨٤م



مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٢م

العلاقات مع أكبر قوة هي العالم

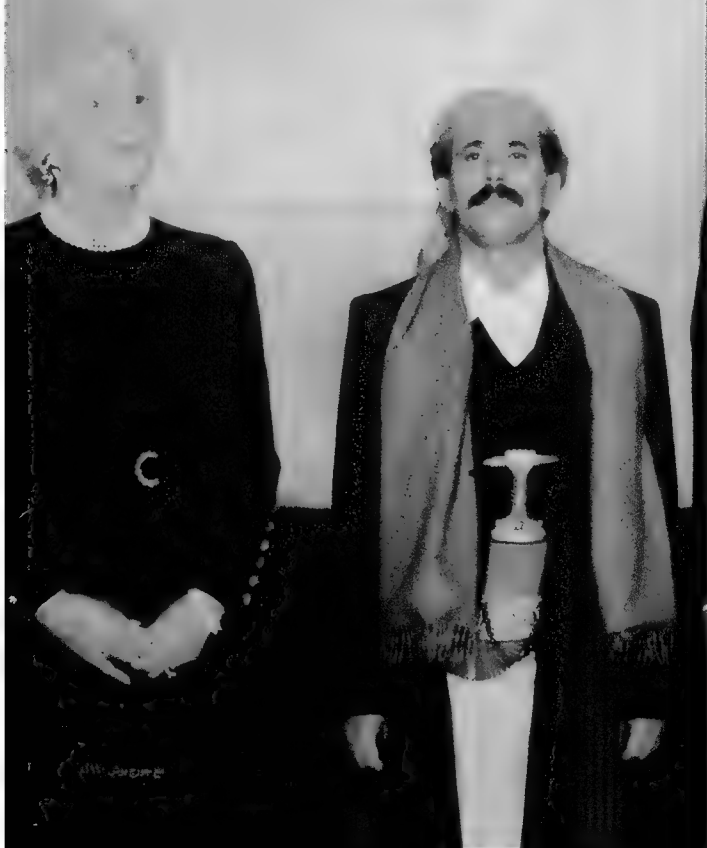
في أبريل ١٩٨٦ قام نائب الرئيس الأمريكي حينذاك جورج بوش بزيارة عمل هامة للجمهورية اليمنية هي الأولى لمسؤول كبير أسست لاستيعاب الولايات المتحدة اللاحق لأهمية علاقاتها باليمن، وكانت تنويها لدخول الاستثمارات النفطية الأمريكية إلى بلادنا.

وقد اعتبرت هذه الزيارة منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات بين البلدين وقد شارك خلال زيارته لليمن في تدشين أول إنتاج للنفط اليمني وافتتاح أول مصفاة للتكرير في منطقة « صافر » . وفي ٢٦ / ١ / ١٩٩٠ م قام فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بأول زيارة رسمية لرئيس يمني للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أجرى خلالها مباحثات سياسية واقتصادية مع الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورجال الأعمال وأعضاء الكونجرس، وجاءت الزيارة لتعزيز نهجاً دبلوماسياً جديداً في التعامل المباشر مع دول العالم وإرساء سياسة خارجية متوازنة لليمن مبنية على القيم والثوابت الوطنية والشفافية والوضوح في التعامل. وفي ٤ / ٤ / ٢٠٠٠ م قام فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بزيارته الثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التقى خلالها بالرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وتم بحث أوجه العلاقات الثنائية ومجالات التعاون بين البلدين بالإضافة إلى بحث التطورات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط والتطورات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر.

وفي ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٠ م تعرضت المدمرة الأمريكية « يو إس إس كول » لاعتداء إرهابي قبالة ميناء عدن بعد أن اصطدم بها زورق يحمل بالتفجرات وترك الحادث آثاراً سلبية مؤقتة على العلاقات اليمنية - الأمريكية، ولكن سرعان ما عادت يزعم جديد وسرعة مشتركة في التعاون لمكافحة الإرهاب ويعد أن تفهمت الحكومة الأمريكية موقف الحكومة اليمنية من الإرهاب وجهودها في مكافحته واستئصال شائعه، وتخليها المبكر من عواقب استئرائه في المنطقة والعالم.

قائد و وطن

3 عهود من التحولات

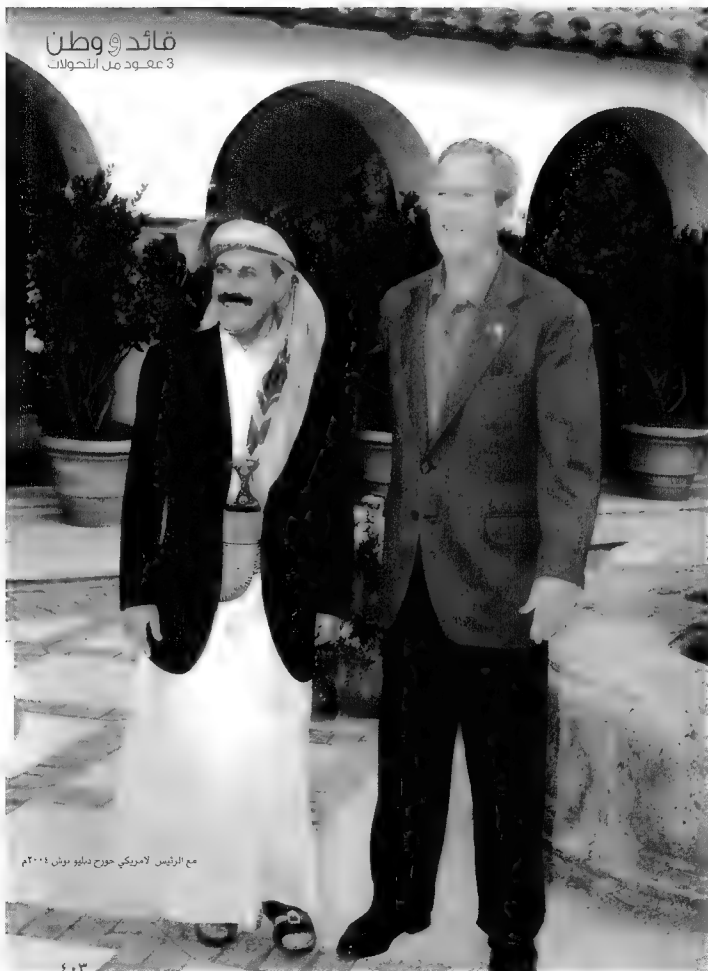




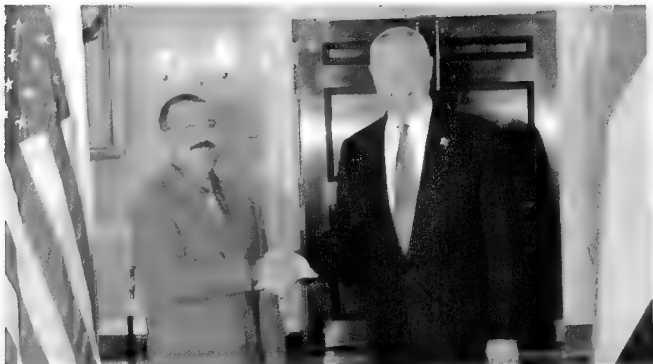
مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون

قائد و وطن

3 عقود من التحولات



مع الرئيس الامريكى جورج دبليو بوش 2001م



مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول ٢٠٠١م



مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ٢٠٠٧م



مع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق رونالد رامسفيلد ٢٠٠٤م



مع مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ٢٠٠١م



مع الجنرال انتوني زيني ٢٠٠٠م



مع الجنرال طوني فرنك ٢٠٠٢م



مع الجنرال جون أبي زيد ٢٠٠٤م



مع الجنرال توماس زانك ٢٠٠٠م



مع وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت ٢٠٠٠م

يحتذى به في المنطقة. وأخيراً أصبحت اليمن شريكاً مهماً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الإقليم. ومن هنا فقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في العلاقات الثنائية، وبدأت تتوفر الرغبة الصادقة لصياغة وتأطير هذه العلاقات، وأسهمت الحادثة الإرهابية التي تعرضت لها المدمرة كول وأحداث ١١ سبتمبر في دفع البلدين بهذا الاتجاه، إلا أنها لن تختزل بالضرورة حاجة البلدين لتطوير شراكة مسؤولة تحفظ مصالحهما الوطنية العليا وتبنى على القواسم المشتركة.

وتسولي السياسة الخارجية اليمنية العلاقات بالولايات المتحدة اهتماماً خاصاً انطلاقاً من الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه الولايات المتحدة لليمن لتعزيز تجربتها الديمقراطية وتنفيذ أجندة الإصلاحات الوطنية، إلا أن التعامل مع الولايات المتحدة ينطلق من ثوابت اليمن وتمسكها بالدستور والقانون اليمنيين، والحفاظ على السيادة اليمنية وقد حققت اليمن نجاحات كبيرة في مكافحة الإرهاب وفي إطار التعاون مع الجهد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية رغم ما يواجهه هذا التعاون من صعوبات نتيجة أليات عمل الطرفين رغم تمسكها باستراتيجية واحدة لمكافحة الإرهاب.

وفي ٢٤/١١/٢٠٠١م قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارته الثالثة للولايات المتحدة الأمريكية التقى خلالها بالرئيس الأمريكي جورج بوش وعدد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية

وقد اكتسبت هذه الزيارة أهمية خاصة كونها آلت عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وأسفرت الزيارة عن تحقيق نتائج إيجابية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، كما فتحت هذه الزيارة آفاقاً رحبة لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية والشراكة في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وأسهمت التحولات الديمقراطية العميقة التي شهدتها الجمهورية اليمنية منذ قيامها في تطوير التقارب بين الدولتين، من خلال دعم المنظمات السياسية وغير الحكومية التي تعنى بالتجارب الديمقراطية بالجمهورية اليمنية باعتبارها أحد أبرز تجارب الديمقراطيات الناشئة في العالم.

لقد مرت العلاقات اليمنية الأمريكية بمرحلة تشكّل وتعمق المصالح المشتركة، وكانت العلاقات بين البلدين ومازالت رغم سنوات الشد والجذب جيدة عموماً. وينطلق الاهتمام الأمريكي باليمن من موقعها الجغرافي الهام ووجودها في منطقة تقاطع الممرات المائية الدولية، إضافة إلى جوارها لأهم مصادر النفط، ونهجها الديمقراطي الذي يمثل نموذجاً

مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ٢٠٠٥م



مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية







الاتحاد الأوروبي ..علاقات حميمة

ينظر الإتحاد الأوروبي إلى فخامة الرئيس على أنه زعيم عربي مهم بقود تجربة ديمقراطية وإصلاحية فريدة ورائدة في المنطقة، في الوقت الذي تعتبر الدبلوماسية الرئاسية أن الإتحاد الأوروبي شريك رئيسي لليمن في التنمية والإصلاحات الاقتصادية، لهذا تميزت علاقات الجانبين بالحميمية والإعجاب المتبادل.

ويسود تاريخ العلاقات مع الإتحاد الأوروبي إلى منتصف السبعينيات، حيث بدأ الإتحاد يقدم دعماً لليمن في المجالات الاقتصادية والتنمية . على مراحل متتالية، إلا أن تلك العلاقات اتخذت فيها بعد إقراراً رسمياً بالتوقيع عام ١٩٩٤م على اتفاقية مشتركة للتعاون التنموي . وبعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية شهدت العلاقات بين اليمن والإتحاد الأوروبي تطوراً ملحوظاً ، فالوحدة زادت من الأهمية الإقليمية للدولة اليمنية الجديدة، كما أن التزامها بالنهج الديمقراطي التعددي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحرية الصحافة ، قد حفز الإتحاد الأوروبي لتطوير علاقاته معها وزيادة حجم مساعداته لها . منذ بداية التسعينيات وبعد حسم معركة تثبيت الوحدة عام ١٩٩٤م وإحدا فئته الانفصال تم توسيع اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين في مارس ١٩٩٥م، وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧م تم التوقيع على اتفاقية طويلة الأمد بين اليمن والإتحاد الأوروبي . وجاءت زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى بروكسل في فبراير ٢٠٠١م لتؤكد مدى الاهتمام الذي توليه اليمن للمنظومة الأوروبية بعد التغيرات التي شهدتها أوروبا ، وتعتبر هذه الزيارة تحركاً مبنياً تجاه الإتحاد الأوروبي . وقد أولتها الأوساط المسؤولة عناية خاصة لما لها من دلالات متعددة . و وعد الإتحاد الأوروبي بالنظر بشكل جدي في طلب اليمن لدمجها في آليات التعاون الإقليمي وتقريبها الفعلي من آلية برشلونة، كما تقرر فتح مكتب للاتحاد الأوروبي في صنعاء وتقديم دعم إضافي لليمن مستقبلاً . وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاتحاد الأوروبي خاصة بعد توسيع نطاقه الجغرافي فقد بات من المحتم على اليمن أن تطور علاقاتها معه في الجوانب السياسية والإستراتيجية، واعتماد نهج الاعتدال المتبادل والمصالح المشتركة خصوصاً بعد إطلاق (اليورو) كعملة إلزامية للتداول بين دول الاتحاد ابتداءً من يناير ٢٠٠٢م ، وما ترتب عليه من تزايد أهمية الجهاز الجديد (يورو أيد) الذي تم إنشاؤه لتنظيم آلية التعاون بين دول الاتحاد والدول النامية، وشملت مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية اليمنية الجوانب الرئيسة الآتية :-

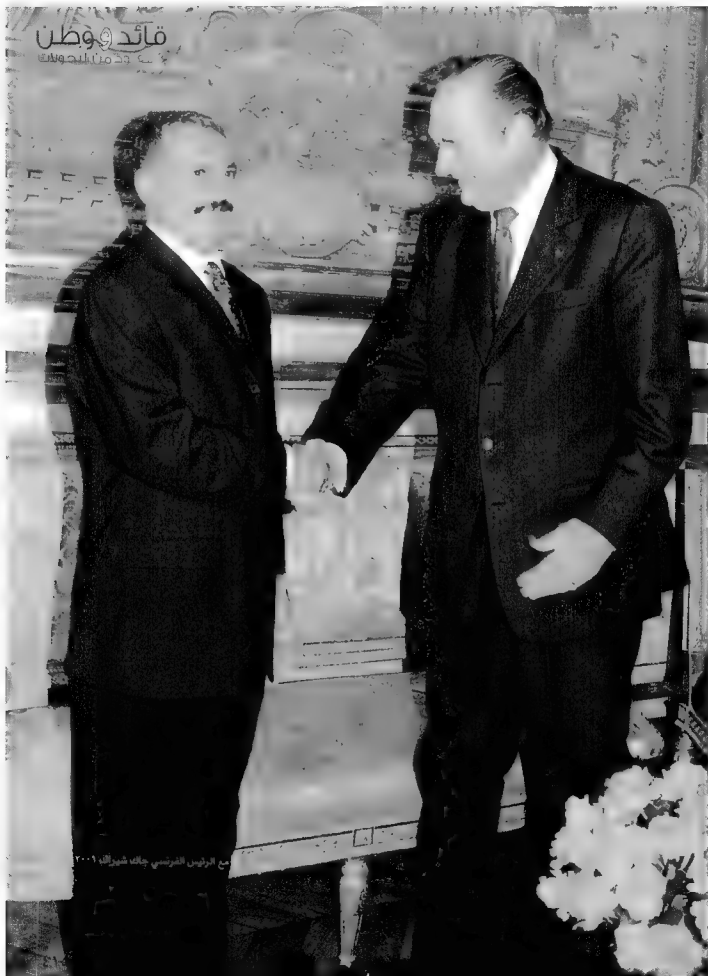
- تعاون تجاري يستهدف تطوير التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي والجمهورية اليمنية وتحسين إمكانية الدخول (للتبادل) للأسواق من خلال التطبيق المتبادل لبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً لتبادل السلع .

- تعاون تنموي يركز على المصاعب التي تواجهها اليمن لتحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر وتطوير المناطق الريفية.





مع المستشار الألماني شتورم





..تعاون اقتصادي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية الأساسية والتي منها التعاون الثنائي في مجالات الزراعة والأسماك ودعم الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي .

.. تعاون في قضايا البيئة والثقافة والعلوم وتنمية الموارد البشرية..

وبصورة عامة يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء اليمن في عملية التنمية وتتصدر حالياً قائمة المنظمات المانحة لليمن . وتوصف علاقاته باليمن بأنها علاقات تعاون تنموي واقتصادي بشكل أساسي تتمثل في مساهماته العديدة في دعم وتمويل العديد من المشاريع والبرامج في مختلف المجالات .

وبعد فتح مكتب للاتحاد الأوروبي في صنعاء تطورت بهذا آلية العمل مع الاتحاد وتعمزت فكرة الشراكة الأساسية مع الاتحاد الأوروبي أسوة بالدول العربية الأخرى . وفيما يتعلق باليمن تم إنشاء لجنة للحوار السياسي اليمني الأوروبي الذي عقد أول لقاء له في بروكسل في يوليو ٢٠٠٤م وقد أثمر اللقاء عن نتائج إيجابية .

وفي عام ٢٠٠٢م تم التوقيع على برنامج ثلاثي لأي لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ٧٠ مليون يورو اتفق على تخصيصه في بعض المجالات أهمها مجالات تخفيف الفقر ورفع كفاءة المؤسسات اليمنية وتأهيلها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومساعدة تنمية منظمات المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية، كما يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدة للانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية . كما أن هناك تعاون بين الجانبين في المجالات السياسية ودعم التوجه الديمقراطي في اليمن فالإتحاد يشارك بمرافقين في الانتخابات التي تجرى في اليمن تبعاً وشارك أيضاً أكثر من مرة في مؤتمرات تعقد بصنعاء لدعم الديمقراطيات الناشئة ، كما يسهم في البرامج التي تدعم دور المرأة وتمكينها من المشاركة في العمل والتنمية ومنحها الحقوق الممنوحة للرجل في إطار الدستور والقانون .

وفي عام ٢٠٠٤م ، تم تشكيل لجنة الحوار اليمني الأوروبي ، والتي تعقد سنوياً لتقييم مجالات التعاون والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع الإقليمية والدولية وتنسيق المواقف حيالها .

وفي إطار العلاقات مع أوروبا ، تولي السياسة الخارجية اليمنية اهتمامها للحوار العربي - الأوروبي وقد شهدت علاقات اليمن بكل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وكندا وجنوباً تطورا ملموسا في مختلف المجالات ، ولقد ساهم في حيوية العلاقات مع هذه الدول وتطويرها العلاقات الشخصية التي تربط الأخ الرئيس بقيادتها .





مع الرئيس الألماني كارل كارستتر ١٩٨٤م



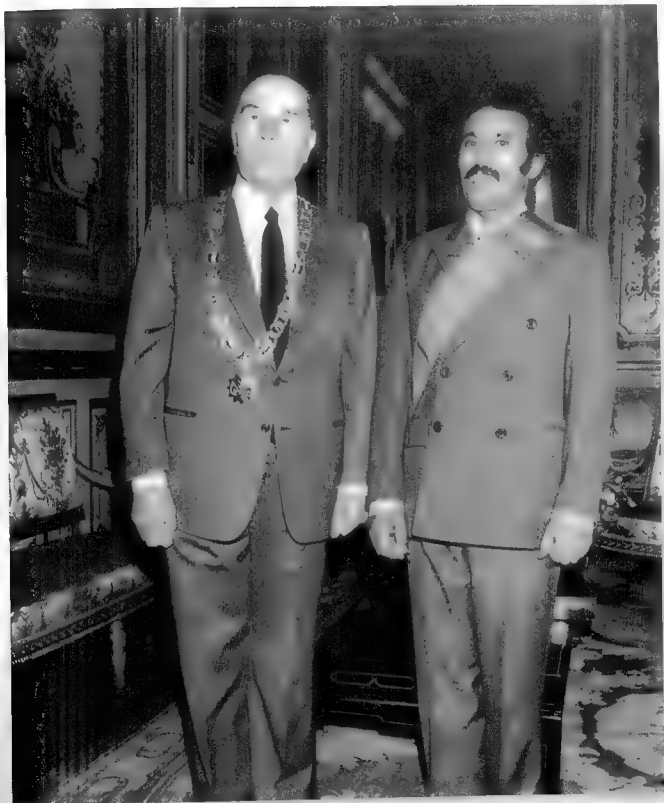
مع الرئيس الألماني نورمان هورنيج ١٩٩٥م



مع الرئيس الألماني ريتشارد فون فايشكر ١٩٩٣م



مع المستشارة الألمانية أنجيلا ماركيل ٢٠٠٨م



تبادل الأوسمة مع الرئيس الفرنسي هيرلندوا متزان باريس ١٩٨٤م



استقبال الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ١٩٩٣م



مع الرئيس الفرنسي فرانكووا ميتران ١٩٩٥م



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك ٢٠٠٢م



مع الرئيس الفرنسي ساركوزي ٢٠٠٧م



مع الملكة اليزابيث ١٩٩٧



مع رئيس الوزراء البريطاني توني باير ١٩٩٧م



مع رئيس الوزراء الاسباني خوسه مازيا زيتارا ٢٠٠٠م



مع رئيس الوزراء الاسباني خوسيه باليرو ٢٠٠٨



مع ملك إسبانيا خوان كارلوس ٢٠٠٨م

مع الملكة بياتريس ملكة هولندا ١٩٩٥م





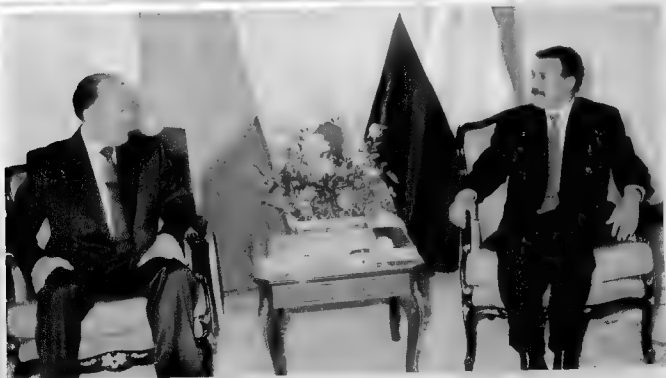
مع رئيسة جمهورية مالطا السيدة اجاتا بيرانا ٢٠١٧م



مع رئيسة البرلمان الأوروبي نيكول مونتين ٢٠٠٠م



مع الرئيس اليوغسلافي ميكا شيبليلاك ١٩٨٤م



مع الرئيس الروماني إيون إيسكو ١٩٩٣م



مع الرئيس الايطالي ٢٠٠٠م



مع الرئيس المجري أرباك ٢٠٠٠م



مع ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خاهير سولانا ٢٠٠٨م



مع رئيس البرلمان الأوروبي هانز جردن بوتزينج ٢٠٠٨م



مع البابا يوحنا بوليس الثاني ٢٠٠٤م



مع الأم بيرمالا رئيسة جمعية الإحسان العالمية ١٩٩٨م



مع الزعيم التاريخي للصين دينج شياوبينج ١٩٨٢م

العلاقات اليمنية الصينية

في ٢٤/١٢/١٩٨٧م قام الرئيس علي عبد الله صالح بأول زيارة رسمية ليكن تلبية لدعوة من نظيرة الصيني في تشن أثناء الزيارة عبر الجانبين عن ارتياحها المستمر للمستوى الذي وصلت إليه علاقات البلدين، وأحرب الرئيس عن شكر اليمن للدعم الذي تقدمه الصين.

وكانت يكن من الدول التي أيدت قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م كما أحررت عن رفضها للمحاولة الانفصالية في صيف ١٩٩٤م وطلب مندوب الصين الدائم في مجلس الأمن إيقاف الحرب وإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن.

وبما يضمّن المحافظة على علاقات البلدين التاريخية ودخول الجمهورية اليمنية ميدان إنتاج النفط والغاز واعتادها على مصادر دخلها من الصادرات، فإن السياسة الاقتصادية المتبعة في الصين حالياً قد أدت إلى فتح آفاق وبعالات جديدة في التعاون الثنائي بين البلدين، وبدأت الصين تقيم الاستشارات في المجالات النفطية مع اليمن كما أن شركاتها العاملة في عدد من المشاريع تتبع القطاع الخاص الصيني، مما أدى إلى اتفاق الجانبين على التعامل المباشر في المبادلات التجارية والاقتصادية.

وقد قام الرئيس علي عبد الله صالح بزيارته الثانية لجمهورية الصين الشعبية

في ١٤ فبراير ١٩٩٨م والتي استمرت أسبوعاً كاملاً، أطلع خلالها والوفد المرافق على التجربة الصينية الرائدة في المجال التنموي، ووقع الجانبان على ثمان اتفاقيات شملت الجوانب الاقتصادية والثقافية والفنية والعسكرية إضافة إلى تقديم الحكومة الصينية مساعدة مالية بمبلغ عشرين مليون يوان صيني.

وفي إطار الزيارات الثنائية لمسؤولي البلدين وتجسيدا لعق علاقات الصداقة قام عدد من كبار المسؤولين السياسيين والاقتصاديين والعسكريين بزيارات عمل إلى جمهورية الصين الشعبية .

وبمناسبة احتفالات الجمهورية اليمنية في مايو ٢٠٠٠م، بمرور عشر سنوات على قيامها شاركت الصين بوفد رفيع المستوى، كما قام رئيس الجمهورية بافتتاح جسر الصداقة اليمنية الصينية، الذي ساهمت في تشييده الحكومة الصينية والذي كلف قرابة ثلاثة مليون دولار (٣٠ مليون يوان صيني).

وشكلت زيارة فخامة الرئيس إلى الصين خلال الفترة ٤/١٠/٢٠٠٦م المحطة الأبرز في تطور العلاقات بين البلدين الصديقين .



مع الرئيس الصيني لي تشينج ١٩٨٧م



مع رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو ٢٠٠٦م



مع الرئيس المصري هوحي نوا ٢٠٠٦م



مع امبراطور اليابان اوكو هيتو ١٩٩٩م

العلاقات مع اليابان

شهدت العلاقات مع اليابان تطوراً مضطرباً في عهد فخامة الرئيس . وفيما يلي أبرز المحطات في تطور هذه العلاقات :

١٦ يونيو ١٩٨١ م افتتاح سفارة الجمهورية العربية اليمنية في طوكيو ١٩٨٣ م مساعدات إنسانية مالية طارئة قدمتها اليابان للحكومة اليمنية للتخفيف من آلام ضحايا الزلزال الذي ضرب محافظة ذمار عام ١٩٨٢ م حيث قدمت منحة قيمتها ٨٠٠ مليون ين، ياباني كيا قدمت منحة أخرى عام ١٩٨٤، لاعادة توطئتين المتضررين من الزلزال وقيمتها ٢٥٠ مليون ين.

١٩٨٩ م بلغ إجمالي القروض اليابانية للبصرة لليمن ٦٠ مليار ٧٦٦ مليون و ٩٠٠ الف ين استخدمت في تمويل عدد من المشروعات في شرطي اليمن قبل إعادة تحقيق الوحدة الوطنية.

٢٣ مايو ١٩٩٠ م اليابان ترحب بقيام الجمهورية اليمنية .

٨ نوفمبر ١٩٩٠ م تأسيس جمعية الصداقة اليمنية - اليابانية بصنعاء في حين تأسست جمعية الصداقة اليابانية - اليمنية بطوكيو في ديسمبر ١٩٩٦ م.

١٩٩٠ م اليمن تشارك في مراسم تتويج الإمبراطور اكيهيتو إمبراطور اليابان بوفد رأسه الأخ عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة آنذاك.

٢٤ ديسمبر ١٩٩٨ م وقع بصنعاء حل اتفاقية بين حكومتي اليمن واليابان تقدم بموجبها اليابان منحة مالية لليمن بقيمة ٢٢٦ مليون ين ياباني.

١٤ مارس ١٩٩٩ م فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، يقوم بأول زيارة لليابان .

٢٠٠٠ م التوقيع على مذكرات منحة مالية قدرها ١٧٣ مليوناً و ٢٤٣ ألف دولار مقدمة من الحكومة اليابانية لتخفيف أعباء الديون على الجمهورية اليمنية.

١١ ابريل ٢٠٠٠ م التوقيع على اتفاقية الخدمات الاستشارية لتمويل مشروع تحسين المعدات الطبية بمبلغ ٦٢٧، ٤٢ مليون ين ياباني في عدد من المستشفيات الخاصة بالأرومة والطفولة والمراكز الصحية في بعض محافظات الجمهورية وذلك وفقاً للمحة المقدمة من الحكومة اليابانية بمبلغ وقدره ٤٢٤ مليون ين.

٣ يوليو ٢٠٠٠ م وقعت الجمهورية اليمنية والحكومة اليابانية على مذكرات تفاهم تقدم بموجبها الحكومة اليابانية منحة لتخفيف أعباء الديون مقدارها ٣٦٧ مليوناً و ٦٠ ألف ين ياباني، بما يعادل ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي.

٩ يوليو ٢٠٠٠ م حصلت اليمن على مساعدة يابانية تحتوي على معدات وأدوات طبية خاصة بالأرومة والطفولة بتكلفة ٤٢٤ مليون ين، ما يقارب أربعة ملايين دولار.

١٥ سبتمبر ٢٠٠٤ م: ألغت الحكومة اليابانية ملياري ين ياباني، من المديونية اليابانية على اليمن، وذلك كمرحلة أولى من برنامج تخفيف أعباء المديونية الخارجية على اليمن والذي يشمل شطب حوالي ستة مليارات وخمسمائة مليون ين ياباني أي حوالي ٦٠ مليون دولار، على مراحل تنتهي عام ٢٠١٢ م.

٤ أكتوبر ٢٠٠٥ م: أقرت حكومة اليابان شطب ٨،٢ مليون دولار أمريكي من مديونية اليمن لليابان للعام المالي ٢٠٠٥ م.

١١ / ١ / ٢٠٠٥ م قام فخامة الرئيس بزيارته الثانية إلى اليابان وقد تناولت المحادثات اليمنية اليابانية سبل تعزيز العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين بلادنا واليابان .



الأمم المتحدة .. مشاركة فاعلة

نبأ الأخ الرئيس علي عبد الله صالح مكانة مرموقة لدى العديد من زعماء العالم، وحازت سياسة اليمن الخارجية المتوازنة على احترام الكثير من الدول الغربية والشرقية من خلال أسلوب تعاملها مع المستجدات الدولية، وهو ما أكدته الأخ الرئيس في كل زيارته شرقاً وغرباً وللدول الشقيقة والصديقة .

ويؤكد فخامة رئيس الجمهورية على أن عالمنا المضطرب اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز حوار الحضارات والثقافات من أجل تحقيق المزيد من التقارب والتفاهم بين الشعوب والأمم، ومن أجل عالم تسوده المحبة والسلام وتتكامل فيه جهود الجميع من أجل خدمة البشرية وإسعادها .

وحسب المحدثات التي وضعها فخامة الرئيس لانتفاء اليمن إلى الأسرة الدولية ، فإنها دولة مستقلة ونشيطة وداعية سلام وهي نموذج للديمقراطية الناشئة والملتزمة بالقانون الدولي والمعارضة لكل أنواع التطرف والإرهاب وداعمة لكل قضايا التحرر الوطني.

وخلال العقود الثلاثة الماضية جسدت سياسة فخامة الرئيس حقيقة أن اليمن دولة ملتزمة بأحكام القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على الحقوق والسيادة الوطنية .

واليمن تلعب دوراً إيجابياً ونشطاً في عاربة كافة أشكال التطرف والإرهاب وهي مساندة وداعمة لكل المجهود الدولية المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره وأياً كان مصدره .

وخلال السنوات الماضية شاركت الجمهورية اليمنية في جميع الدورات السنوية للجمعية العامة للمنظمة في نيويورك وفي الاجتماعات التنسيقية لوزراء خارجية الدول العربية والإسلامية التي عقدت على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد أسهمت الوفود اليمنية المشاركة في هذه الدورات والاجتماعات بفعالية في طرح مواقف الجمهورية اليمنية الثابتة إزاء جميع القضايا الهامة على الصعيدين الدولي والإقليمي والمدرجة في بنود جدول أعمال الجمعية العامة . كما سمحت الجمهورية اليمنية إلى تعزيز نشاطها وجهودها في إطار المنظمات والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والأجهزة التابعة للأمم المتحدة ، ودعت إلى إعادة النظر في دور منظمة عدم الانحياز في عالم أحادي القوة ليكون أكثر فاعلية وتأثيراً في القرار الدولي .

مائدة وطن



في خدمة القضية الفلسطينية - بيروت - ١٩٧٠





في قمة الالفيه الثالثه في امريكا - يونيو ٢٠٠٠م



مع كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ٢٠٠٤م



مع الأخضر الابراهيمي مندوب الأمم المتحدة ١٩٩٤م



مع الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي ٢٠٠١م



مع السيد بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة ٢٠٠٧م

2003
JR



في رئاسة قمة دول عدم الانحياز - ماليزيا ٢٠٠٢م

حركة عدم الانحياز.. التزام السلام

هذا أثناء الصراع بين الشرق والغرب عندما احتفظت بعلاقات متطورة مع جميع الدول، والتزمت بالأهداف والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة انسجاماً مع أهداف الثورة والميثاق الوطني لتعزيز وتوطيد دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وحرص فخامة الرئيس على المشاركة الفاعلة في قمة دول عدم الانحياز والتأكيد دائماً على أهمية الحوار بروية موحدة تؤكد الرفض لنطق اللجوء للقوة والمطالبة بتغليب الحوار واللجوء للحلول السلمية التي تجنب المنطقة والعالم ويلات الحرب وما يترتب عنها من دمار وفوضى وتهديد للأمن والاستقرار والسلام، وهذا هو الموقف الذي تدعو إليه دوماً الجمهورية اليمنية في إطار التزامها بمبادئ حركة عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة وحرصها على السلام. وأكد فخامة الرئيس مراراً على ضرورة استيعاب الدور الذي ينبغي أن تلعبه هذه الحركة في ظل ما شهده العالم من متغيرات باعبار التعددية القطبية واختلال توازن القوى وازدواجية المعايير في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وكذا في ضوء الآمال المعقودة على هذه الحركة في دعم توجهات السلام وإحياء التعاون الدولي على أساس التكافؤ واحترام السيادة والاستقلال وتعزيز السبل الكفيلة بتحقيق العدالة والتنمية والاستقرار في العالم.

كانت اليمن في صدارة الدول المشاركة في المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في باندونج عام ١٩٥٥م، كما كانت من أوائل الدول المشاركة في المؤتمر التحضيري للحركة في القاهرة في يونيو ١٩٦١م، وتوالت مشاركة اليمن برئاسة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح بفعالية في كل أنشطة الحركة حتى قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، التي أضافت طاقة جديدة للدبلوماسية اليمنية لمواصلة جهودها ومنهجها المرن داخل المنظمات الدولية وفي كافة المؤتمرات المتعقدة في إطار حركة عدم الانحياز والمجموعات الإقليمية ودول الجنوب بصفة خاصة ومن خلال عضويتها بنجحت اليمن في أن تلعب دوراً حاسماً ونشطاً داخل حركة عدم الانحياز لتحقيق المزيد من التضامن بين الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث وخلق معادلة مقبولة لحفظ التوازن بين الدول، علماً أنه قد طرأ على تلك الحركة تغييرات جوهرية بعد نهاية الحزب الباردة، وإذا كان المجال العربي والإسلامي ودول عدم الانحياز هي مجالات التحرك السياسي والدبلوماسي الحيوي لسياسة اليمن الخارجية، فإنها قد استطاعت خلال ثلاثة عقود أن تجد لها مكاناً ثابتاً بين الأمم بفضل حيويتها، ومرونتها في التعامل مع الجميع دون تمييز خدمة للمصلحة اليمنية العليا، وقد تجسد





مع رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي ١٩٨٣م



مع رئيس الوزراء الهندي ١٣/٣/١٩٩٩م



مع الرئيس الهندي جياتي زایل سنځ ١٩٨٤م



مع رئيس بنجلادش حسن محمد ارشاد ١٩٨٧م



مع الرئيس الاندونيسي عبدالرحمن ويحد ٢٠٠١ م

تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي

وشاركت اليمن في الاجتماع الوزاري للتجمع في طهران خلال شهر مايو ٢٠٠٨ والذي انتقلت فيه الرئاسة إلى اليمن.

كما تهتم السياسة الخارجية لليمن بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية بدول جنوب شرق آسيا الإسلامية لما يربط بلادنا مع هذه الدول من أواصر العقيدة الإسلامية والمنافع والمصالح المشتركة، وقد تم إقامة علاقات دبلوماسية معها، وقد شهدت هذه العلاقات في الآونة الأخيرة قفزة جديدة تمثلت في قيام الأخ رئيس الجمهورية بزيارات عديدة لكل من اندونيسيا وماليزيا بناءً على دعوات رسمية من زعماء هاتين الدولتين - كما زار بلادنا قادة هذه الدول بالإضافة إلى الوفود العديدة التي أتت لمختلف المجالات .

وعملت السياسة الخارجية اليمنية وتعمل على إقامة علاقات تصاون وفي مختلف المجالات مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والمهند وباكستان ومختلف الدول الآسيوية ، كما أعطت وتوجيه من الرئيس علي عبدالله صالح جل اهتمامها لتعزيز علاقات بلادنا مع مجموعة دول شرق آسيا المنتمية في إطار تكتل آسيان على أساس المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة .

يعد تجمع الدول المطلة حديث التكوين بالقياس إلى غيره من التجمعات ، وهو عبارة عن تجمع اقتصادي وتجاري وسياسي بالدرجة الأولى ، ويمود تاريخ انضمام اليمن إلى عضوية هذا التجمع إلى شهر سبتمبر ١٩٩٦ م ، وقد كان أول حضور يعني بصفة مراقب في التجمع عام ١٩٩٥ م . وشاركت اليمن بوفد سياسي وأكاديمي واقتصادي من رجال الأعمال في اجتماع الدول السبع المنعقد في جمهورية موريشيوس خلال الفترة من ١٠ - ١١ / ٩ / ١٩٩٦ م ، تلبية للدعوة الموجهة من جمهورية موريشيوس للانضمام إلى عضوية التجمع وذلك بناء على اقتراح من سلطنة عمان، كما شاركت بعد ذلك في الاجتماع الوزاري الأول لدول التجمع الذي عقد في موريشيوس خلال الفترة من ٣ - ٧ مارس ١٩٩٧ م . وقد تم في الاجتماع مناقشة سبل وآلية الانضمام إلى التجمع ، وإنشاء سكرتارية عامة دائمة إضافة إلى مسألة حرية التجارة ، وتنشيط علاقات التعاون الثنائي على مستوى الدول الأعضاء في التجمع ثم توالت اجتماعات هذا التجمع حيث شاركت الجمهورية اليمنية في اجتماعات الأعضاء في مابوتو في ديسمبر ١٩٩٩ م وفي الاجتماعات الوزارية اللاحقة



مع الرئيس الالندوسي محمد سوهارتو ١٩٩٨م



مع رئيس سنغافوره أونج لينج شيونج ١٩٩٩م



مع ملك ماليزيا نانكو جعفر ١٩٩٨م



مع رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ٢٠٠١م



مع رئيس الوزراء الماليزي عبدالله بدوي ٢٠٠٥م



مع رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان ٢٠٠٠م



مع الرئيس الكوري روه روه ٢٠٠٥م



مع حاكمية كندا أدريان كلركسون ٢٠٠٠م



مؤتمر المنعرج - لندن ٢٠٠٦م

دبلوماسية التنمية.. منهاج رئاسي لا يتجزأ

اتسمت سياسة الرئيس علي عبدالله صالح بالواقعية والتوازن عما كان له أبلغ الأثر في خدمة المصالح الوطنية، وقد انعكس ذلك بوضوح على المردودات الاقتصادية والمالية التي رفدت مسيرة التنمية بمصادر تمويل يعتد بها، فقد أسهمت العلاقات الثنائية المتطورة مع الدول الشقيقة والصديقة، والمنظمات الإقليمية والدولية في تمويل ودعم برامج وخطط التنمية، وأسهمت في توسيع مجالات التعاون التجاري والثقافية والاقتصادية والفنية مع هذه الدول التي قدمت بعض المساهمات في تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتشبيذ البنية التحتية، ومع توفر أجواء الاستقرار السياسي والأمني أصبحت اليمن أهمية عالمية كونها تتمتع بنظام تمثدي وبموقع جغرافي مهم في شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط، وتطل على البحر الأحمر والمحيط الهندي .

ويعطي فخامة رئيس الجمهورية أهمية كبرى للمسألة الاقتصادية بوضعها على رأس اهتماماته ونشاطاته الخارجية، ويتهربها المعرفة الأساسية التي يجب أن تسخرها جميع الجهود والإمكانات .

ولم يترك فخامة الرئيس فرصة عقد أي لقاء أو مؤتمر أو زيارة إلى بلد عربي أو أجنبي إلا وأحمل معه الملف الاقتصادي، وحاجات اليمن من المشاريع التنموية، ويضم الوفد اليمني في كثير من أسفار فخامة الرئيس العديد من رجال المال والأعمال إلى جانب الوزراء المعنيين وأعضاء الوفد اليمني الرسمي في رسالة واضحة مفادها: أن التنمية والاستثمار رديف رئيسي للاستقرار السياسي والاجتماعي اليمني .

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية استندت بتوجيهات الرئيس في معظم نشاطاتها على مفهوم دبلوماسية التنمية وهي الدبلوماسية التي تهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة لعملية التنمية، وتهيئة الظروف الملائمة وفي مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار، وكلاهما لا يمكن تحقيقه بدون اعتماد سياسة خارجية قائمة على مفاهيم الشراكة الاقتصادية مع دول الجوار ومع باقي الأطراف الدولية، ومن هنا فقد بذلت السياسة الخارجية اليمنية جهوداً كبيرة من أجل توسيع نطاق التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات والمنظمات الدولية المانحة، كما سعت من أجل جذب الاستثمارات العربية والدولية إلى اليمن، والترويج للمنتوج السياحي اليمني بهدف تنقيح مختلف البرامج التنموية، وكذلك بهدف تقليص الديون الخارجية التي تحملتها دولة الوحدة .

واحتلت قضايا الاستثمار والبحث الدؤوب لتحويل برامج التنمية مكانة متقدمة ضمن أولويات السياسة الخارجية اليمنية، وكان هذا الأمر واضحاً سواء على مستوى دبلوماسية القمة من خلال زيارات فخامة الرئيس صالح، أو من خلال عقد المؤتمرات المختلفة ذات الصلة بالاستثمار وتأمين الدعم اللازم لبرامج التنمية.

فمن ناحية أفضت زيارات الرئيس صالح إلى تعزيز العلاقات الثنائية لليمن مع أصدقائها الغربيين والشرقيين وتبلور ذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع قيادات الدول التي قام بزيارتها والتي شملت الكثير من المجالات التي يأتي في مقدمتها التعاون التجاري والاقتصادي والأمني، والاستثمار بأبعاده المختلفة على وجه العموم، فضلاً عن مناقشة إمكانية الاستثمار المشترك في الكثير من المشاريع منها على سبيل المثال مشروع تطوير المنطقة الحرة وميناء عدن، ومشاريع الاستكشافات النفطية والغاز والمعادن.



مكافحة الإرهاب...من الاستهداف إلى الشراكة

كانت اليمن من أوائل الدول التي واجهت ظاهرة الإرهاب وعانت من ويلاته ولقنت انتباه العالم إلى ضرورة مواجهته . فعلى المستوى الداخلي أضر الإرهاب بمسيرة التنمية وبمصالح الوطن العليا ، وبسمعة ومكانته على المستوى الخارجي . كانت قد بدأت منذ وقت بعيد قبل أن يصبح شعار مكافحة الإرهاب هماً دولياً وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة ، لكن محاربة اليمن للإرهاب بكل أشكاله وأنواعه منذ زمن من قد اكتسب السياسة الخارجية اليمنية مصداقية في إطار ما يسمى بالحملة الدولية لمحاربة الإرهاب باعتباره خطراً ماحقاً على المجتمع الدولي المعاصر وحضارته . ومرة أخرى يثبت فاعلية الرئيس علي عبدالله صالح براعته في التعاطي مع المواضيع الجديدة التي دخلت الدبلوماسية العالمية الإقليمية والدولية ، وجنب انخراط اليمن في هذه الحملة مطبات خطيرة في ظل هيجان دولي موحش كما مكنتها أيضا من قطع دابر الإرهاب في ذات الوقت... ووضع مكانة اليمن في صورة طيبة وأبعد عنها ضغوطاً سياسية هي في غنى عنها على الأقل في ظل هذه الظروف الدولية المتشابكة والمعقدة في تاريخ العلاقات الدولية حيث يمر العالم بمرحلة انتقالية واستثنائية بعد انتهاء مرحلة القطبية الثنائية وهيمنة القطب الواحد .

فبعد الأحداث التي شهدتها النظام الدولي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتي عززت من سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، بدأت نشاط السياسة الخارجية اليمنية في المحيط الدولي والإقليمي يتسم بالدفعة والحذر في ظل حرص الدولة اليمنية على تحقيق المصالح الوطنية والحفاظ عليها دون الإخلال بالتراتب والبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية .

وقد عاجلت القيادة السياسية اليمنية هذه المشكلة وما يرتبط بها من لیس وملابسات ودعائيات وتهديدات بالحكمة والمرونة والحوار ، ولأشك أن زيارة فضاعة الرئيس إلى واشنطن في نوفمبر ٢٠٠١ والتحركات السياسية الفاعلة على مستوى اليمن ومع الإدارة الأمريكية والدول الحليفة لها والدول السائرة في فلكها، نجحت بتفوق وامتياز في إبعاد مخاطر ما يسمى بالإرهاب الدولي عن اليمن وفي تجنب الشعب اليمني أخطار التهديدات العسكرية وما يرتبط بكل هذه الأبعاد من دعائيات وتشنيعات مغرضة وخضارة بأمن واستقرار اليمن وبجهود ومساعي قيادته الرشيدة الرامية إلى إبراز صورة اليمن الجديد للعالم الخارجي، اليمن المحب للسلام والتعاون والصداقة جمع الدول لسلام الجميع وغير الجميع . وفي هذا الإطار تميز الموقف اليمني من قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة بالثبات المبني الذي لا يعني الجمود ويرفض المساومة أو الانجرار وراء المصالح الآنية والمكاسب السهلة؛ حيث أكد الرفض الكامل لكل أشكال الإرهاب وصوره أياً كان مرتكب أو مصدره، كما ساندت بلاندا كل الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب بكل أنواعه: الفردي والجماعي، وإرهاب الدولة. ومن جهة ثانية، حرص فضاعة الرئيس على ضرورة أن تتكامل

الجهود الدولية من أجل استئصال وإزالة الأسباب والمناخات المشجعة له وأهمية إشاعة العدل والقضاء على بؤر التوتر والصراعات الإقليمية، كما أكد ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في تقرير المصير والنضال المشروع من أجل الحرية والاستقلال.. وفي مسار مماثل حرصت الجمهورية اليمنية على بذل العديد من المساعي في المحيط الدولي من أجل تعزيز الحوار بين الحضارات الإنسانية وإشاعة قيم التسامح والإخاء والتعاون بين كافة الشعوب والأمم.

ويرى الأخ الرئيس أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا جنسية لها ولا دين تطال شروها للجميع ويذهب ضحيتها الأبرياء من الناس وهي تنافي كل القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والإنسانية والحضارية وتهدد الأمن والسلام الدوليين ويدعو إلى تعزيز الحوار الإيجابي بين الحضارات الإنسانية وبما من شأنه بذل الكرامة والبغضاء والعنصرية وتكريس فهم إنساني مشترك والاحترام المتبادل بين الأديان والأجناس وأن يتحدد مفهوم واضح للإرهاب يميز بينه وبين النضال المشروع للشعوب من أجل نيل الحرية والاستقلال ومقاومة المحتل الأجنبي الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة.

وسياسة الرئيس علي عبدالله صالح التي تؤكد دعم اليمن للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب إنما تأتي من رؤية وطنية سبق وأن جسدها بلاندا من خلال حرصها على متابعة أية قوى متطرفة تتسبب في إلقاء الأمن والاستقرار في اليمن أو في أي بلد آخر. وقد تجلّت هذه الإرادة أيضا في تصديها لكل الأفعال التي تجل بالأمن وتزعزع سكيّة المجتمع وتقر بالمصالح الوطنية ويعلاقة اليمن بالآخرين .

لقد حرص الرئيس على نشر الحقائق التي مازال يجهلها البعض ربها عن الموقف اليمني من ظاهرة الإرهاب حيث أكد فيها على موجبات المسؤولية الدولية إزاء التصدي لهذه الظاهرة التي تطال بشروها كل المجتمعات الإنسانية دون استثناء، لافتاً النظر إلى الآثار السلبية التي قد تنجم عن إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين وحصر التطرف والتعصب بهم خاصة وأن مثل هذا الطرح يجافي الحقيقة حيث يقول: «إن المطرفين والإرهابيين موجودون في كل الديانات والمجتمعات.. فكما نجد من يذهب للطرف من الإسلاميين ، نلحظ أمثالهم من ليسيين واليهود، وبالتالي فإن الحكم العالمي على الإسلام يجب ألا يقوم على التريص بأخطاء التطبيق، ولا بالتصدي لعيوب بعض الممارسات الخاطئة.. حيث وأن سوء تطبيق المبدأ لا يعيب المبدأ نفسه بقدر ما يعيب من ينحرف عن مساهته وخصائصه وقواعده النبيلة» .

والأخ الرئيس بذلك إنما أراد التذكير بما قد ينجم عن أي انقياد لذلك الحكم التعميمي الذي يتقاطع كلياً مع المنظر الصحيح وواقعية المنهج العلمي وهي مسألة تؤكد حقيقة أن الإرهاب لأملة ولا دين ولا وطن له، وأن نوازع الشريرة تستهدف الجميع بغض النظر عن معتقداتهم وأجناسهم والأرقام، وهذه الرؤية سبق وأن أوضحها الأخ الرئيس لوسائل الإعلام الأمريكية خلال زيارته لواشنطن... حيث أشار إلى جذبة



مع الأمير سلطان بن عبدالعزيز في مدينة المكلا - يونيو ٢٠٠٦ م

ودخل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بقوة في التعاون مع أمريكا بشكل جعل اليمن تتفادى ضربة عسكرية لوحت بها واشنطن عقب أحداث ١١ سبتمبر. ومن الواضح أن أحداث سبتمبر لم تبتد الحلفاء التي كانت قائمة بشأن التعاون اليمني الأمريكي فحسب، بل فتحت الباب على مصراعيه لعلاقات قوية مبنية على أسس مختلفة خصوصاً بعد الزيارة التي قام بها صالح إلى واشنطن بعد شهر من وقوع تفجيرات نيويورك وواشنطن. ورحلت الحكومة أكثر من ٢٠ ألف أجنبي معظمهم يحملون جنسيات عربية مختلفة لا يتمتعون بوثائق إقامة شرعية أو لهم ارتباطات مع عناصر إرهابية كما أنشأت نظاماً معلوماتياً دقيقاً لحصر الأجانب المقيمين وطبيعة أهwalهم وأماكن تواجدهم. أما الاتجاه الرابع في أساليب المواجهة مع المتطرفين فقد كان سلاح الحوار حيث شكل الرئيس لجنة من العلماء أجرت حوارات مع المتعلقين في ذمة أحداث ١١ سبتمبر بهدف إقناعهم بخطأ أفكارهم التي تلقوها من تنظيم القاعدة وتم حصر أكثر من نصفهم للإفراج عنهم بعد تفقيهم على تعهد بعدم المساس بالأجانب والتوبة عن تكفير الآخرين وحفظ النظام العام والأمن.

ويقول الأخ الرئيس: «نحن علمنا في الحرب ضد الإرهاب على مسارين المسار الأول الترهيب لمن يريد أن يتدخل في الإرهاب ويعود كموطن صالح في المجتمع تعطيه الأمان بشرط أن يتعهد من تنظيم القاعدة أو أي منظمات إرهابية وفي نفس الوقت يوفر لنا ذلك معلومات لتلبية العناصر المتشددة، المسار الآخر هو المسار الذي نتابع عبره عناصر القاعدة بقوة وبحزم فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في البداية غير راضية عن الحوار مع القاعدة وهم يعتقدون بأن الحوار وإصلاح هذه العناصر خطأ في الوقت الذي تجري فيه الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لتسليمنا العناصر اليمنية المحتجزة في معتقل غوانتانامو.

تعاون اليمن مع التحرك الدولي المهادن إلى احتواء المسببات والعوامل التي من شأنها تعريض الأمن والاستقرار في أية بقعة من الكرة الأرضية إلى تهديدات الإرهاب.. موضحاً أن ذلك الموقف اليمني ينبع من قناعة وطنية خالصة حيال أهمية وجود تعاون دولي فاعل لمواجهة هذه الظاهرة واستئصالها وتقويض مخططاتها.

ولاشك أن ذلك قد مثل أهم المداخل التي جعلت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس جورج دبليو بوش تؤمن تماماً بأن اليمن مستهدف من الإرهاب مثل الولايات المتحدة وذلك كاف لدفعها لإقامة شراكة حقيقية تتميز من تعاونها الأمني والسياسي والاقتصادي بما يسهم في تعزيز جهودها في إخماد ما يندلج على المستوى الدولي ككل لتجفيف منابع الإرهاب ومصادره واحتواء مسباته وعوامله سعياً لصيانة مناهات الاستقرار والسلام الذي يوفر أمام الجميع فرصة لتعميق جسور الثقة وتحقيق الأمن الشامل لإقامة المشروع الإنساني الحضاري للماصر على أساس من التكافؤ والمساواة والعدالة.

فديننا الإسلامي ينبذ الإرهاب والعنف والتطرف والظلم والتمييز العنصري بكافة أشكاله وصوره فهو دين السلام والعدل والتسامح والاعتدال دين المساواة والرحمة.

وقد انقلبت اليمن منذ نهاية حرب الانفصال عام ١٩٩٤م لإجراءات حازمة وفعالة ضد الأفراد الذين تسللوا إلى اليمن من العرب وغيرهم من الأجانب ممن كانوا يعيشون في اليمن بطرق غير مشروعة خلال فترة الحرب والمباحكات السياسية التي اضطلعها الانفصاليون في الوطن.

اليمن في قمة الدول الثماني الكبار

جاءت مشاركة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في قمة قادة الدول الثماني الكبار خلال ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤ في «مي إيلاند» بولاية جورجيا الأمريكية تجسيدا للروية اليمنية المستوعبة مبكرا لطبيعة المتغيرات، واتجاهات التحولات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي، لتتزامن مع استعادة اليمن لوحده، ولتكون الديمقراطية صنوا للوحدة وخيارا وطنيا لبناء مؤسسات الدولة الموحدة الحديثة - الجمهورية اليمنية - فتصبح بكل تكويناتها تجليا حقيقيا للإرادة الشعبية المعبر عنها بالتعددية الحزبية والسياسية وحرية الرأي والتعبير والصحافة واحترام حقوق الإنسان وصولا إلى أرقى معاني الديمقراطية في الانتخابات التنافسية الحرة والمباشرة عبر صناديق الاقتراع لممثلهم في السلطة التشريعية والانتخابات الرئاسية والسلطة المحلية، وهذه التحولات في فترة قياسية جعلت الديمقراطية في اليمن الـ ٢٢ من مايو تقوم دولتها على مبدأ التداول السلمي للسلطة، محققا بذلك ريادتها الديمقراطية، وفي مضمار الإصلاحات السياسية إقليميا، وهذا ما أتاح لليمن إمكانات الإسهام بفعالية في تعزيز التوجهات الديمقراطية والإصلاحات السياسية على مستوى المنطقة، ومن ثم امتلاكه قدرة القيام بدور إيجابي فاعل لخدمة قضايا أمته من خلال مبادرته لإصلاح وتفعيل العمل العربي المشترك، وإحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عبر الأفكار والرؤى الموضوعية فيما يخص إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والعودة إلى طاولة المفاوضات لاستكمال مسيرة السلام وفقا لجهود خارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية وكذا ضرورة إنهاء الاحتلال للعراق ليتمكن أبناء الشعب العراقي من إمسك زمام أمورهم بأنفسهم في ظل سيادة كاملة تحفظ للعراق وحدته الوطنية الجغرافية.

وأعطت كلمة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح أمام مؤتمر قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى صورة واضحة لريادية اليمن بإصلاحاته السياسية والاقتصادية والتعليمية في المنطقة المجسدة بالتحولات الديمقراطية والتنمية والتي ارتبطت باستعادة اليمن لوحده في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، ووافقت مسيرة الجمهورية اليمنية والمركزة على التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار ومشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية ..

كما كان من نتيجة مشاركة فخامة الرئيس في قمة الشبان إنضمام اليمن إلى تركيا وإيطاليا ضمن مجموعة تنمية الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط والتي أسهمت اليمن بدور فاعل في نشطتها وفي تحقيق الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير والإصلاحات السياسية.

وجاءت زيارة الأخ الرئيس لمبنى الأمم المتحدة ومخاضاته مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قبيل بدء أعمال قمة الثانية الكبار بالزي العام اليمني التقليدي لتحمل بعدا رمزيا عميقا وموحيا يؤكد على هذه الخصوصيات، وتمسك اليمن بمواقفه إزاء أية إصلاحات لا تأخذ في الاعتبار الخصوصيات... إدراكا من أن نجاح أية إصلاحات حقيقية مشروط بها... وواضح أن الدلالة ليست وطنية تخص اليمن، ولا قومية تخص العرب دولاً وشعوبا بل تعدتها إلى ما هو إنساني يعني كل الشعوب والمجتمعات دون استثناء بما في ذلك الثانية الكبار الذين ما كان لهم أن يكونوا كذلك وينهضون من تحت رماد الحروب لولا تلك الخصوصية، وعلى احترام هذه الخصوصيات توقف إلى حد كبير الاستقرار النسبي الذي شهده العالم طوال أكثر من نصف قرن.



مع قادة الدول العربي الجبار (اليسار) ٢٠٠٠م



افتتاح مؤتمر صنعاء الاهلي في ٢٠٠٤/١١/١١م

مؤتمرات الديمقراطية وحقوق الإنسان

وسط حضور دولي وعربي غير مسبوق في تاريخ المؤتمرات شهدت العاصمة صنعاء خلال الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠٠٤ حدثاً عالمياً بارزاً في تاريخ الديمقراطية، أكثر من ٨٠٠ مشارك من اليمن والدول العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية يمثلون الحكومات والمؤسسات الرسمية والبرلمانات ومجالس الشورى ومنظمات المجتمع المدني، وضعا خيرا لهم وأفكارهم وتحدثوا بشغافية حول هرم قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية. على مدار ثلاثة أيام كانت صنعاء عاصمة أنظار العالم كعاصمة ليس للثقافة العربية فحسب وإنما عاصمة الديمقراطية العربية، والتي قدمت في عقد ونصف عصابة تجربة فريدة باتت نموذجا في التعددية الحزبية والسياسية وحرية الصحافة وإطلاق الخريجات، وذلك بفضل قائد حكيم يمثلك بعد نظر رؤية إستراتيجية سبقت متغيرات العصر، ووضعت اليمن في مصاف الدول الديمقراطية العربية التي لا تتجمل في طروحاتها ومبادئها واتحدت وتعمل وتطبق في آن واحد.

ونجح المؤتمر الذي نظّمته حكومة بلادنا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال منظمة (الاسلام بدون عدالة) وبرعاية عدد من الحكومات الغربية في توفير منبر موثوق للدول العربية وجيرانها للدخول في حوار

جاد لتبادل الآراء وتحديد الإنجازات وتقييم الصعاب والمعوقات الخاصة بالديمقراطية. كما نجح في إرساء فكرة الحوار والتشاور الدوري على مستوى المنطقة كلما دعت الحاجة إلى ذلك وخلق بيئة لتطوير عملية الحوار وتبادل الخبرات ومساعدة دول المنطقة في تطوير نفسها في إطار يبتها السياسية والثقافية والدينية.

كما استضافت صنعاء للفترة ٥-٧ فبراير ٢٠٠٠م الندوة الإقليمية حول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق في التنمية لدول آسيا وحوض الباسيفيك... واحتضنت صنعاء كذلك المؤتمر الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية للفترة ١١-١٢ يناير ٢٠٠٤م بحضور أكثر من ٨٢٠ مشاركا من ٥٢ دولة... ونجحت صنعاء في تحويل هذه المؤتمرات إلى مظاهر عالمية للحوار والتواصل بين شعوب العالم برعاية رجل الحوار فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

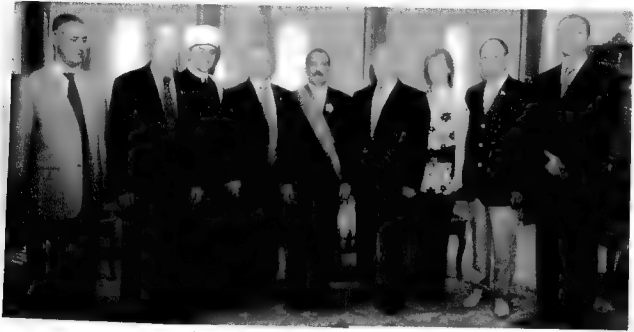
وتبعاً احتضنت صنعاء للفترة من ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤م الاجتماع الأول لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والوطن العربي بمشاركة ٢٠ دولة.

كما انعقد في الفترة من ٢٥-٢٦ يونيو ٢٠٠٦ مؤتمر صنعاء حول

صالح خلال حضوره قمة الألفية الثالثة بمقر الأمم المتحدة بنيويورك للفترة ٦-٨ سبتمبر ٢٠٠٠م إلى التأسيس الثقافي والفكري للحوار الحضاري والثقافي في إطار عالمي يؤسس بعده التاريخي الحقيقي، مؤكداً على أهمية حوار وتلاقح الحضارات والتعايش السلمي بين مختلف الديانات السماوية.. مشيراً إلى «أن اليمن اطل على القرن الحادي والعشرين وهو في سلام مع نفسه ومع جيرانه، وشكل السلام الاجتماعي على مستوى الوطن والسلام الإقليمي على مستوى المنطقة إطاراً رئيسياً للسياسة اليمنية المسؤولة».

الديمقراطية والإصلاح السياسي وحرية التعبير برعاية لجنة رعاية حوار الديمقراطية، وشارك فيه ما يزيد عن ٣٠٠ مشارك يمثلون الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومثل تظاهرة فريدة للحوار الحر وجسد مدى ما تتمتع به المؤتمرات التي تعقد في اليمن من حرية التعبير. وصدر عن المؤتمر بيان ختامي شكل نقلة نوعية في الرؤية نحو الإصلاحات في المنطقة.

وفي سياق منافحته عن القيم الحضارية دعا فخامة الرئيس علي عبدالله



لجنة أوسمة مركز مجيد روسياد ٢٠٠٤م

شهادات .. وأوسمة

نبأ الأخ الرئيس علي عبدالله صالح مكانة مرموقة لدى العديد من زعماء العالم، وحازت سياسة اليمن الخارجية المتوازنة على احترام الكثير من الدول الغربية والشرقية من خلال أسلوب تعاملها مع المستجدات الدولية، كما حاز جهده الوطني الكبير في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على إعجاب وثناء وتقدير مختلف الزعماء العرب والأجانب، فضلاً عن دوره الوطني الكبير في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية على إعجاب وثناء وتقدير مختلف الزعماء العرب والأجانب، فضلاً عن إسهامه القومي في تعزيز التضامن العربي وترسيخ السلام والأمن الدولي.

وفيما يلي بعض الشهادات العربية والدولية في فخامة الرئيس علي عبدالله صالح:

«الوحدة اليمنية نصر عظيم لكل العرب في الوقت الذي تراجعه الأمة العربية لتحديات كبيرة ، هذا الأمل أصبح حقيقة في اليمن من خلال رغبة الشعب وإرادته وحكمة قيادته »

**الرئيس التونسي
زين العابدين بن علي**



«إن اليمن بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح حققت تطوراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبنار له وحدته ونحن على ثقة من أن هذه الوحدة سوف تحقق للشعب اليمني والأجيال القادمة مزيداً من التطور والازدهار .

**خادم الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز**



«إن الوحدة اليمنية إنجاز تاريخي يسجل للقيادة السياسية اليمنية وعلى رأسها الرئيس علي عبدالله صالح ويسجل في العصر العربي الحديث كأحد الإنجازات الهامة التي تمتزج بها الأمة العربية ترسيخ أسس الوحدة اليمنية وتحقيقها في هذا العصر الذي نشاهد فيه التشرذم والفرقة ».

**عمرو موسى
الأمين العام لحامعة الدول العربية**



«حريصون على استقرار اليمن والحفاظ على وحدته . ونؤكد دعمنا للجمهورية اليمنية سياسياً واقتصادياً ومساندة جهودها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة »

**خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز**



«أود التأكيد على أننا في مجلس التعاون نقدر كل التقدير الدور الذي يضطلع به فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في توطيد العلاقات بين اليمن ودول المجلس ، ونؤكد على عمق العلاقات التي أرساها فخامته مع إخوانه قادة دول المجلس والتي أنطلقت بها في رحاب الإرادة السياسية الصادقة والنظرة الثاقبة نحو توطيد روابط الأخوة بين أبناء دول المنطقة لما فيها خدمة مصالحهم المشتركة »

**عبد الرحمن العطية
الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي**



«الرئيس علي عبدالله صالح صام الأمان الحقيقي لفسان المسيرة الديمقراطية والتنمية في اليمن ، فالرجل امتلك العديد من الصفات التي أهلتها بأن يصبح صمام أمان لكل التحولات التي شهدها ويصدها الوطن اليمني وصمام أمان لكافة القوى السياسية الموجودة في الساحة الوطنية»

**الرئيس المصري
محمد حسني مبارك**



« الرئيس علي عبدالله صالح يقود بلاده بروعي وبصيرة نحو السلام والاستقرار والازدهار وتنتقل للعمل معه في المعركة الدولية ضد الإرهاب »

**الرئيس الأمريكي
جورج دبليو بوش**



الرئيس علي عبدالله صالح يملك قيادة حكيمة وإن الحدث التاريخي المتميز الذي صنعه يمثل في تحقيق وحدة اليمن واستعادة الشعب اليمني لروابطه الأسرية والحضارية في كيان واحد ودولة قوية »

الحسن الثاني ملك المغرب



«المغرب من أوائل الذين حيوا حدث تحقيق الوحدة اليمنية والذي يرهن على حكمة وتصبر القيادة اليمنية في لم الشمل ووحدة الكيان والحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية التي وضعت القيادة أسسها المتينة لقيام مؤسسات دولة حديثة تسعى لتحقيق المزيد من التقدم والاستقرار لأبناء هذا القطر الشقيق »

**الملك محمد السادس
صاهل القرب**



«الوحدة اليمنية خطوة عربية مباركة تسجل لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ولرفاقه ، فهي أنصع صفحات التاريخ العربي الحديث . »

**رئيس الوزراء اللبناني الأسبق
صائب سلام**

«إن صنع الوحدة يعتبر شهادة على الشجاعة الكبيرة للأمة والقادة
اليمنيين والذين أخذوا على عاتقهم مهمة خلق دولة عصرية»

**رئيس الجمهورية اليمنية السابق
ألكسندر كواسنوسكي**

«تشيد بها حققة اليمن من خطوات متقدمة

في مسيرة تحولها الديمقراطية المجسدة في
الانتخابات النيابية والرئاسية والمحلية تحت
زعامة الرئيس علي عبدالله صالح ، واليمن في
هذا المضمار دولة رائدة في المنطقة وكذلك النجاحات
المحققة في مجالات التنمية ومكافحة الفقر التي
وضعت خطة لتنفيذ أهداف الألفية المتصلة
ببرامج التنمية ومكافحة الفقر، وهو الأمر الذي
يقف وراء دعم الأمم المتحدة لمسيرة الديمقراطية



والتنمية في اليمن

**الأمين العام السابق للأمم المتحدة
كوهي عنان**

«إن مساهمتكم التي لا تقدر بثمن في توحيد البلد الذي كان مقسماً
لمدة قرنين تضعكم إلى جانب مآثر صناع حضارة سبأ الذين وردت
أسماؤهم في التوراة وأنتم قائد ورائد عظيم تركت بصمة رائدة في حياة
شعبكم وجسدتم المفاهيم الحميدة للتفاهم والحوار وفي مقدمتها حوار
الحضارات»

**رئيس مجلس أمناء مركز مجد روسيا القومي
فلاديمير بأكوفين**

«الرئيس صالح يعمل في المجال القبل الحساس بحذر بالغ ويؤثر على
البنى التقليدية بالموامل الاقتصادية من خلال الحركة التعاونية وبناء
الطرق وغيرهما. وعلاوة على ذلك يتبع الرئيس صالح في سعيه لتوحيد
البلاد أيدولوجية الوفاق الوطني التي وضعها بنفسه، والتي تعتبر الوطنية
عورها الأساسي وهي العامل الرئيس لرص صفوف المجتمع».

لجنة منح الأوسمة الروسية

«ماثير إستغراب الكثير من الصحفيين العرب والماليين الذي التقوا
بالرئيس صالح هو أن الأخير يمتلك سرعة قياسية في البديهة والتفكير
والتحضير للإجابات والكشف عن خلفيات ودوافع الأسئلة الموجهة
إليه بطريقة تلقائية تجعل الصحفي الواقف أمامه يبدو متسبباً ومعرجاً في
نفس الوقت».

الكاتب والصحفي أحمد ضراب

«عبدوني بالفخر والأعزاز أن أقدم احتراماتي
لرئيس علي عبدالله صالح وإني أؤمن اصطفاً
الشعب اليمني من أجل وحدته لوأني أيضاً أقدم
احترامي لمزيمته وشجاعة هذا الشعب في خياره
الطموح المتمثل في انتهاز الديمقراطية ، ونؤكد
التزامنا الدائم إلى جانب دولتكم»



**الرئيس الفرنسي السابق
جاك شيراك**

«تشيد بالتحولات التي شهدتها اليمن في
عهد وحدتها بالمشاركة في المجالات الديمقراطية
والتنموية والإصلاح وهي مثيرة للإعجاب، مؤكداً
حرص فرنسا على دعم مسيرة اليمن التنموية
والديمقراطية»

**الرئيس الفرنسي
نيكولا ساركوزي**



«إن بريطانيا والاتحاد الأوروبي ينظران إلى اليمن
كشريك في قيادة هذه الإصلاحات وإن فخامة
الرئيس علي عبدالله صالح يعتمد على رؤيته وخبرته
ليقدم العون والاستشارة في جهود أوروبا بالتعاون مع
كل دول الشرق الأوسط ودعم مجالات الإصلاحات
السياسية»



**رئيس الوزراء البريطاني السابق
توني بليير**

«نحن في روسيا نعرف الجهود التي بذلها فخامة
الرئيس علي عبدالله صالح وبذلها اليمن والدور
الذي تؤديه سواء في منطقة البحر الأحمر أو القرن
الإفريقي وإن لهذا الدور الفعال وزنه ومصداقيته
في العالم العربي والإسلامي مما فتح أمامها مجالات
جديدة للتعاون».



**رئيس جمهورية روسيا الاتحادية
فلاديمير بوتين**

«لقد لاحظنا أن الشعب اليمني تحت قيادة فخامة الرئيس علي عبد
الله صالح حقق إنجازات مرموقة خلال السنوات الماضية
نائب رئيس اللجنة الدائمة لنواب الشعب الصيني

وقد حصل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح على العديد من الأوسمة والدرجات العلمية من بيته :

- وسام الجمهورية من قبل مجلس الشعب التأسيسي تقديراً لجهوده وتقائه في خدمة الوطن ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩م.
- وسام الرافدين من الدرجة الأولى من جمهورية العراق بتاريخ ١٣/٣/١٩٨١م.
- قلادة الحسين بن علي من قبل الملك الأردني الحسين بن طلال وهي أعلى وسام في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢م.
- وسام الاتحاد من دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٤م.
- وسام الشرف الأكبر من الجمهورية الفرنسية عام بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٤م.
- نيشان باكستان - وهو أعلى وسام في جمهورية باكستان الإسلامية - بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٧م.
- قلادة النيل العظمى من جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٨م.
- وسام الرافدين من الدرجة الأولى من النوع المدني من جمهورية العراق - بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٩م.
- وسام الفاتح من سبتمبر من الجاهلية الليبية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٠م.
- وسام المرواح العربي بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩١م.
- وسام الصليب الأعظم من جمهورية ماليزيا الاتحادية بتاريخ ٢٧/٨/١٩٩٢م.
- وسام - نجمة التونسيا - وهو أعلى وسام في التونسيا بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٨م.
- وسام غوسيه ماريت من جمهورية كوت ديفوار بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠م.
- وسام السابع من نوفمبر من الجمهورية التونسية بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٠م.
- قلادة الشرف وهو أعلى وسام في جمهورية السودان تقديراً للمكانة التي يحظى بها فخامة الرئيس وتقديراً لجهوده في توفير عرى الوحدة والإخاء بين الشعبين في البلدين الشقيقين في ٣٠/١/٢٠٠٢م.
- وسام الاستحقاق من الرتبة الاستثنائية - أعلى وسام في الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٢م.
- وسام مشددي الأديان الثلاثة في بريطانيا تقديراً للجهود الذي يقوم به فخامة الرئيس من أجل تعزيز حوار الحضارات وتكريس ثقافة التسامح والاعتدال والتعايش الإنساني بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٤م.
- وسام حوار الحضارات من قبل مركز محمد رويسا القومي تقديراً لجهوده في تبني الحوار بين الحضارات ولتطوير علاقات الصداقة بين روسيا واليمن في ٢١/١١/٢٠٠٤م.
- وسام كوربا العظيم وهو أرفع وسام كوري يمنح لزعهاء الدول في سبيل تطوير علاقات الصداقة بين البلدين الصديقين ويطلق على الاسم اسم (ما قوتقي) وتعني وردة مثل الزهرة الوطنية في كوريا في ٢٥/٤/٢٠٠٥م.
- وسام الاستحقاق الوطني - الوشاح الكبير- وهو أعلى وسام في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٥م.
- وسام الفلاح العربي من المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين العرب بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٥م.
- اختاره مركز أبحاث الشرق الأوسط للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والذي يتخذ من العاصمة السعودية "الرياض" مقراً له لأن يكون شخصية التحول الديمقراطي العربي للعام ٢٠٠٥م.
- اختيار المجلس الأعلى للمنظمة العالمية للكتاب الأفروآسيوية أبرز شخصية عالمية للعام ٢٠٠٦م.
- درع الاتحاد العام للأديان والكتاب العرب من قبل المكتب العام لاتحاد الأديان والكتاب العرب في ٣١/٧/٢٠٠٦م تقديراً لجهوده في الدفاع عن قضايا الأمة ودمجه

- الاعلاد للثقافة والإبداع ومناخات الحرية والديمقراطية.
 - درع الاتحاد الأوروبي من قبل المجموعة العربية في الاتحاد الأوروبي للتصديق والتنمية تقديرًا لجهوده المتميزة التي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح مؤتمر الماتحين الذي عقد في لندن لدعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لليمن وعرافاً لجهوده التي بذلت وتبذل في مجال التنمية وتقليل الصعاب أمام المستثمرين العرب والأجانب في ٢١/١١/٢٠٠٦م.
 - درع التميز من الجمعية الأوروبية للتصديق والتنمية تقديرًا لجهوده في إنجاح مؤتمر الماتحين في لندن وبعده المستمرة في مجال التنمية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية في اليمن بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٦م.
 - وسام زايد وهو أعلى وسام بدولة الإمارات من رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠٧م.
 - درع الجالية الإثيوبية من الرئيس الإثيوبي جيرما ولد جورجيس بتاريخ ١٣/٢/٢٠٠٧م.
 - درع منظمة اتحاد الكتاب الأفروآسيوي وذلك بمناسبة اختيار المنظمة لفخامته الشخصية العالمية للعام ٢٠٠٦م تقديرًا لجهوده في دعم الكتاب وحرية الكلمة والتعبير وما يبله من جهود تفصيل العمل العربي المشترك بتاريخ ٢٢/٢/٢٠٠٧م.
 - وسام استحقاق مجلس الشباب العالمي وهو وسام الشرف للأهل يمنح لقادة العالم من دكتور سيري محمد علي رئيس مجلس الشباب الأعلى رئيس وزراء ملاكا بياتريا بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٧م.
 - درع الاتحاد من اتحاد المستثمرين العرب تقديرًا لجهوده في تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية في اليمن في ٢٢/٤/٢٠٠٧م.
 - درع اتحاد الجامعات العربية من اتحاد الجامعات العربية تقديرًا لجهوده في التعليم وتشجيع البحث العلمي في مجالات التنمية وتحقيق التوفيق لليمن وللأمة العربية في ٢٣/٤/٢٠٠٧م.
 - درع اتحاد الأديان تقديرًا لجهوده في رعاية الأديان والمذاهب في ٢٨/١٠/٢٠٠٧م.
 - درع القوات المسلحة السودانية ٢٧/٥/٢٠٠٨م.
 - وشاح الاتحاد العربي للرياضة العسكرية ٢٠/٦/٢٠٠٨م.
 - الجائزة الدولية لمنتدى حوار الحضارات بفينا ٢٠٠٨م.
 - وسام أكيار الشعب من نادي أصدقاء موسكو وهو من الأوسمة الروسية الرفيعة في روسيا وذلك تقديرًا وتكريماً لما يقوم به من جهود قيمة في النشاط السياسي الوطني والإقليمي والدولي والجهود الإنسانية في سبيل خدمة السلام العالمي بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٨م
- ### الدرجات العلمية:
- درجة الماجستير الفخرية في العلوم العسكرية في عام ١٩٨٩ من قبل كلية القيادة والإركان.
 - درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة الجزيرة السودانية في ٢٩/١/٢٠٠٤م.
 - درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية في أكتوبر ٢٠٠٢م من جامعة تشورسن بكوريا الجنوبية في ١/١٠/٢٠٠٢م.
 - درجة زماله كلية الحرب العليا بناء على قرار المجلس الأعلى للأكاديمية العسكرية العليا رقم (١) .. عرفاً بجنسه القيادية المميزة ورويته الثابتة على كافة المستويات وفي بناء القوات المسلحة والأمن وبناءاً علمياً متطوراً يواكب الجليد ويستوعب ويهيئ حاجات الاقتدار الوطني ومقتضيات الأمن القومي لبلادنا وتقديرًا لفرادئنا التاريخي بإنشاء الأكاديمية العسكرية العليا - بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٦م.



هنگام تهرانی از مصطفی بنی هادی



وسام الراهدين من الدرجة الاولى من جمهورية العراق ١٩٨١م



نیشان پاکستان - وهو أعلى وسام في جمهورية باكستان الإسلامية ١٩٨٧م



وسام الاتحاد من دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨٤م



قلادة النيل المعظمى من جمهورية مصر العربية ١٩٨٨م



قلادة الحسين بن علي وهي أعلى وسام هي المملكة الأردنية ١٩٨٥م



وسام السامح من نوفمبر من الجمهورية التونسية ٢٠٠٠م



وسام الرافدين من الدرجة الأولى من جمهورية العراق ١٩٨٩م



وسام المؤرخ العربي ١٩٩١م



وسام الصليب الأعظم من الدرجة الخامسة وهو أعلى وسام في ألمانيا ١٩٩٢م



وسام حوسبة مارتية وهو أعلى وسام في كويت ٢٠٠٠م



قلادة الشرف اعلى وسام في الجمهورية السودانية ٢٠٠٢م



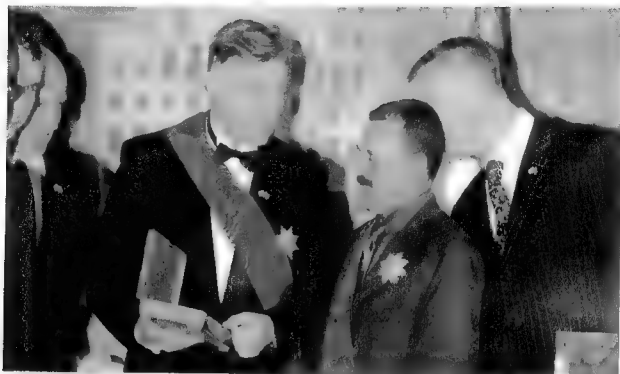
وسام الاستحقاق من الرتبة الاستثنائية - أعلى وسام في الجمهورية اللبنانية ٢٠٠٢م



درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة الجزيرة بجمهورية السودان ٢٠٠٢م



درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة تشوسون الكورية الجنوبية ٢٠٠٤م



وسام حوار الحضارات من قبل مركز مجد روسيا القومي ٢٠٠٤م



وسام الاستحقاق الوطني من جمهورية موريتانيا ٢٠٠٥م



وسام كوريا العظيم ٢٠٠٥م



دفع التميز من الجمعية الأوروبية للتسويق والتنمية ٢٠٠٦م



وسام منتقى الأسماء الثلاثة في مريطانيا ٢٠٠٦م



دع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ٢٠٠٦



درجة زمالة كلية الحرب العليا ٢٠٠٦م



دع الجالية الأثيوبية من الرئيس ٢٠٠٧



دفع المنظمة المالية للكتاب الأفريقيين والأسويين ٢٠٠٧م



دفع الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ٢٠٠٦م



درع الاتحاد المستثمرين العرب ٢٠٠٧م



درع اتحاد الصحافة الخليجية ٢٠٠٧م



دفع اتحاد الجامعات العربية ٢٠٠٧م



دفع القوات المسلحة السعودية ٢٠٠٨م



وسام الفلاح العربي من المجلس المركزي لاتحاد الصالحين العرب ٢٠٠٥م



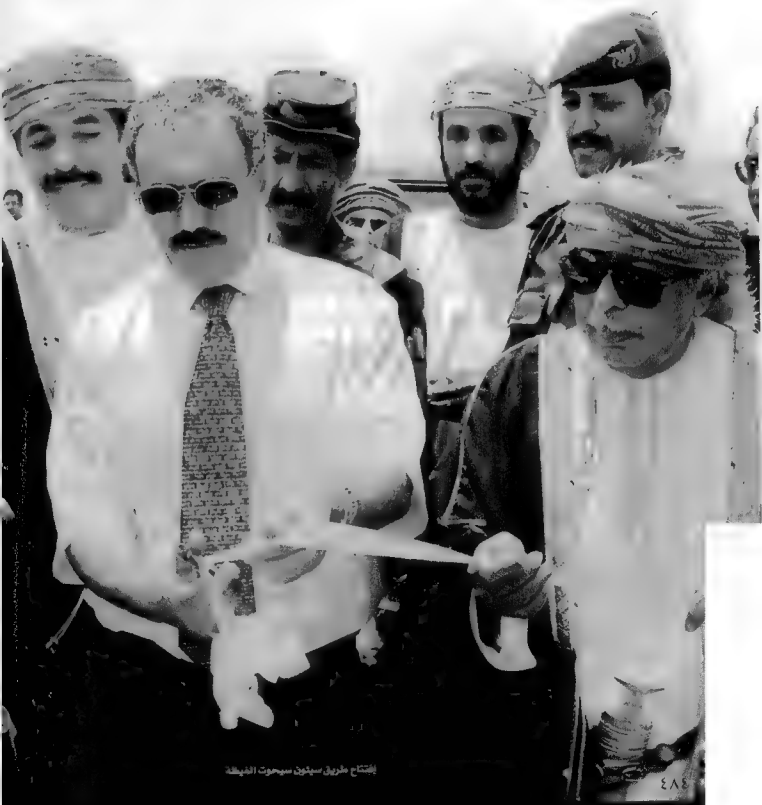
وسام زايد بن سلطان من دولة الإمارات العربية أعلى وسام ٢٠٠٧م



وسام استحقاق مجلس الشباب العالمي ٢٠٠٧م



وشاح الاتحاد العربي للرياضة العممكية ٢٠٠٨م



إفتتاح طريق سيئون سيحوت الفيلة



مسيرة إنجازات ضخمة





بناء الإنسان





التعليم

أساس التنمية

خلال التعليم يتال الأولوية في خطط الدولة وبرامجها وفقهاها خلال سنوات العهد الميمون لخدمة الرئيس علي عبدالله صالح، باعتبار أن التعليم هو الأساس الذي لا يمكن أن تتحقق تنمية بلد، ومنذ وقت مبكر عقب انتخابه رئيسا للجمهورية في ١٩٧٨م أكد فخامته أن ما يصبو إليه هو "توظيف كل الطاقات التربوية والثقافية والإعلامية لتحقيق الأهداف التنموية" وشدد على "أن الاهتمام بالتعليم والثقافة هو وسيلة صقل الإنسان السوي القادر على البذل ومواصلة مسيرة التنمية وتحمل المسؤولية في الحاضر والمستقبل". وبناء على توجيهات فخامته اهتمت المؤسسات التربوية بمجانية التعليم الأساسي والزاميته

«الإهتمام بالتعليم والثقافة هو وسيلة صقل الإنسان اليمني القوي القادر على البذل ومواصلة مسيرة التنمية»
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

التعليم.. أساس التنمية

وقد هدف فخامة الرئيس في اهتمامه بهذا الجانب إلى إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم من خلال التوسع في المنشآت التعليمية والتربوية وتطوير وتحديث المناهج وإدارة العملية التعليمية، وتعزيز القدرات التدريسية المهنية للمدرسين، وتحت متابعة الدقيقة وتوجيهاته المستمرة تم تحقيق منجزات ضخمة ترجمة لهذه الأهداف السامية.

وشملت رعاية رئيس الجمهورية كامل أطراف وأسس ومجالات التعليم، والتربوي. وكان من ضمن ذلك التشديد فحاشته المستمر على ضرورة توفير الكادر التعليمي اليمني الكافي والمؤهل من المعلمين. وقد تحقق ذلك فعلا عندما اكتملت قبل سنوات خطط يمتدة مهنة التعليم في كافة مراحل التعليم العام التي ينفذها الآن الآلاف من المعلمين اليمنيين المؤهلين عبر كليات التربية وغيرها من كليات التعليم العالي والمهني المنتشرة على طول البلاد وعرضها. وتم تدريب عشرات الآلاف من المعلمين الذين كانوا يحملون شهادة الدبلوم وما دونها.

ثلاث وزارات للتعليم
تجسيدا لاهتمام فخامة
الرئيس بهذا القطاع الهام
هي:

وزارة التربية والتعليم
وزارة التعليم العالي
وزارة التعليم الفني
والتدريب المهني

ويتأكد اهتمام الدولة بالتعليم في عهد فخامة الرئيس القائد من خلال وجود ثلاث وزارات، في الوقت الحاضر، تشرف على العملية التعليمية وتخصص كل واحدة منها في مجال من مجالاته الرئيسة، وهي: وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة التعليم العالي.

وأثمر اهتمام فخامة الرئيس بالتعليم نتائج باهرة على مستويات وأعداد المتعلمين والمعلمين والمؤسسات التعليمية على امتداد محافظات الجمهورية، فتضاعف عدد مدارس التعليم العام حلة مرات ليرتفع من (١٨٨٣) مدرسة في سنة ١٩٧٨م إلى (١٠٠٠٤) في العام الدراسي (١٩٩٠-١٩٩١) (أول عام دراسي بعد تحقيق الوحدة اليمنية)، ثم إلى أكثر من (١٧١٤٤) مدرسة في العام الدراسي (٢٠٠٧م-٢٠٠٨م). وتضاعف عدد طلاب وطالبات مدارس التعليم الأساسي والثانوي خلال الفترة نفسها ليفتق من (٢٧٠) ألف طالب وطالبة فقط في ١٩٧٨م، إلى (١،٩) مليون طالب وطالبة تقريبا في ١٩٩٠-١٩٩١م، ثم إلى نحو (٦) ملايين طالب وطالبة في ٢٠٠٨م. بينهم أكثر من (١٧) ألف طفل وطفلة في مرحلة الروضة والتمهيدي.

لغة الأرقام

- تضاعف عدد مدارس التعليم العام من (١٨٨٣) مدرسة في سنة ١٩٧٨م إلى (١٠٠٠٤) في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١، ثم إلى (١٧١٤٤) مدرسة في العام الدراسي (٢٠٠٧م-٢٠٠٨م).
- ارتفع عدد طلاب مدارس التعليم الأساسي والثانوي من (٢٧٠) ألف طالب وطالبة فقط في ١٩٧٨م إلى (١،٩) مليون طالب وطالبة في ١٩٩٠-١٩٩١م، ثم إلى نحو (٦) ملايين طالب وطالبة في ٢٠٠٨م. بينهم أكثر من (١٧) ألف طفل وطفلة في مرحلة الروضة والتمهيدي.







التعليم.. أساس التنمية

(٨٧٪) من إجمالي المستهدفين، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى (٩٠٪) بحلول العام ٢٠١٠م.

وترجم الاهتمام بالتعليم في عهد الرئيس القائد من خلال الإنفاق المتنامي على هذا القطاع الهام، حتى ارتفعت الميزانية المخصصة له من (٤, ٤٣٢ مليون ريال في سنة ١٩٧٨م، إلى (٢٩١ مليار ريال في موازنة ٢٠٠٨م. وحسب تقرير حديث للبنك الدولي فإن اليمن هي الأولى من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة في السنوات الأخيرة.

وضمن النهج الذي اعتمدته الدولة لخلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص تمكّنه من المساهمة الفاعلة في البناء الوطني وتحقيق الأهداف التنموية، تم إعطاء اهتمام خاص للاستشارات في القطاع البشري باعتبارها أرقى الاستشارات وأهمها. وفي هذا الإطار أصبح المجال واسعاً للاستثمار في مجال التعليم بمختلف أنواعه ومراحله، فانتشرت في مختلف محافظات الجمهورية العشرات من مؤسسات التعليم الأهلية التي تضم آلاف من المدرسين.

وتحت رعاية فخامة الرئيس القائد ظلت وتظل العملية التربوية والتعليمية في اليمن تسجل تطوراً وتقدماً وتوسعاً مستمراً، ليس فقط على مستوى العدد، بل أيضاً على مستويات التحديث والتجديد وتطوير وسائل التعليم وأساليبه، وتحسين المستوى المعيشي للمدرسين، وتعزيز قدراتهم التعليمية والتربوية.

وخلال العهد المبارك لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح وضمت وزارة التربية والتعليم خطتها سنوية وخمسية وعشرية للأضطلاع بمهامها، كما تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي

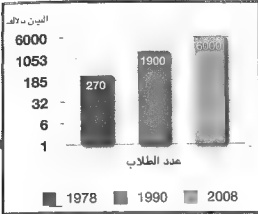


وسجل عدد المعلمين والتربويين ارتفاعاً موكباً لهذه الطفرة من (٦, ٦) ألف معلم في العام ١٩٧٨م إلى (٥١, ٨) ألف معلم في (١٩٩٠-١٩٩١م)، وأكثر من (٢٥٠) ألف معلم وتربوي في العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨م).

ووصل التعليم خلال عهد الرئيس القائد إلى كل أنحاء الجمهورية بما فيها جبال القري وأقصى المناطق بحيث لم يعد هناك مكان مأمول، مهما بعد عن العاصمة والمراكز الحضرية، إلا وترى فيه موقعا للتعليم. وحسب التوقعات فإنه وبحلول ٢٠٠٩م يصبح عدد المتحقين بالتعليم الأساسي في حدود

تقدم وتطور
متسارع في
العملية التعليمية
والتربوية تحت
رعاية واهتمام
وتوجيه فخامة
الرئيس





التعليم.. أساس التنمية

و"الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي".

وتوجهات مباشرة من فخامة الرئيس تم إدراج مادة اللغة الإنجليزية في مقررات مرحلة التعليم الأساسي ابتداء من الصف الرابع. كما تم اعتبار تعليم استخدام الكمبيوتر وعلومه مادة ضرورية من مواد التعليم في مختلف المراحل التعليمية.

وتضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس لعام ٢٠٠٦م (١٥) نقطة تتعلق بإنجاز مشروعات مهمة لتوسيع وتحسين وتطوير التعليم بقطاعاته المختلفة، ويجري العمل حالياً على تنفيذ تلك النقاط.

بموجب
البرنامج
الانتخابي
لفخامة الرئيس
التعليم للجميع
بحلول عام
٢٠١٥م

وعلى ضوء المتجازات الضخمة المتحققة والجارية في مجال التعليم لم تتوان اليمن أن تلتمز بالبرنامج الدولي لتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م. وهو هدف كانت اليمن قد قطعت الشوط الأكبر في تنفيذه خلال فترة حكم الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، قبل أن يتبلور كشعار دولي.

محو الأمية:

ظل فخامة الرئيس يؤكد منذ السنوات الأولى لاختياره للحكم أن الأمية تمثل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومهما تم دمج السكان في العملية التنموية. وقال فخامته في خطابه بمناسبة العيد التاسع والعشرين لثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة في ١٩٨١م: "سوف نصعد من نضالنا جميعاً من أجل التغلب على مشكلة الأمية، الميراث الرهيب للمعهد الإمامي للبداء.. مواصلة منا لتحرير الإنسان من أغلال الجهل... بعد أن تحرر شعبنا من أغلال الظلم والاستبداد والعبودية... وذلك بحشد كل الإمكانيات والجهود لتحقيق الأهداف المرسومة للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية.. والتي يجب أن يلعب كل مواطن دوراً بارزاً في تنفيذها، ونحن بهذا إنما نضع وزارة التربية والتعليم، والأجهزة الأخرى أمام مسؤولياتها المباشرة.. ونوجهها إلى سرعة البدء في تنفيذ الخطة الخاصة بحملة محو الأمية.. واختيار العام المقبل للثورة.. هو عام المدخل الفاصل للانتصار على مشكلة

لغة الأرقام

① * (٦٦٢٤) معلماً في العام ١٩٧٨م وارتفع العدد إلى (٥١٧٦٦) مدرّساً في (١٩٩٠-١٩٩١م)، وأكثر من (٢٥٠) ألف معلم وتربوي في العام الدراسي (٢٠٠٧م-٢٠٠٨م).

② ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم من (٤٣٢، ٤) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م إلى (٢٩١١) مليار ريال في سنة ٢٠٠٨م.

③ كان عدد مراكز محو الأمية يبلغ (٣١٤٠) مركزاً في (١٩٩٠-١٩٩١م) يدرس فيها (١٢٢، ٥) ألف دارس ودارسة فارتفع عدد المراكز في العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) إلى (٥، ٩) آلاف فصل يدرس فيها (١٥٤، ٦) ألف دارس ودارسة.





وتتضمن البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح التأكيد على "تبني برامج عو الأمية وتعليم الكبار، بما يسهم في تقليص نسب الأمية وتخفيض معدلاتها، وصولاً إلى مجتمع بلا أمية، وتشجيع ودعم منظمات المجتمع المدني على تقديم مبادرات في مجال عو الأمية، وإعطاء أولوية في برامج عو الأمية وتعليم الكبار للمرأة الريفية". وتنفيذاً لذلك تحققت وزارة التربية والتعليم، ممثلة بـجهاز عو الأمية وتعليم الكبار، إلى عو أمية أكثر من مليون شخص خلال السنوات الخمس المقبلة. والعمل على التوسع في برامج عو الأمية وتعليم الكبار في أوساط المجتمع اليمني.

وتستهدف الإستراتيجية الوطنية الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار عو أمية (٥) ملايين شخص حتى العام ٢٠٢٠م إضافة إلى الأمين المضامين خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية.

الأمية" وظلت هذه المفاهيم واحدة من أهم مبادئ خطاب فخامة الرئيس القائد خلال مرحلة التأسيس طوال عقد الثمانينات من القرن العشرين التي سمي فيها الرئيس عام ١٩٨٢ بالعام الوطني للقضاء على الأمية.

وسعى للأهداف المتوخاة في هذا الجانب أصدر فخامته في سنة ١٩٩٨م قانون عو الأمية. وتم وضع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

ويعد أن كان عدد مراكز عو الأمية يبلغ (١, ٣) ألف مركز في (١٩٩٠-١٩٩١م) يدرس فيها (٥, ١٢٢) ألف دارس ودارسة. ارتفع عدد فصول عو الأمية في العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٩, ٥) آلاف فصل يدرس فيها (٦, ١٥٤) ألف طالب وطالبة، منهم (٨, ٩) آلاف ذكر و(٢, ١٤٥) ألف أنثى.

« سوف نصعد من
نضالنا جميعاً من
أجل التغلب على
مشكلة الأمية.. »

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

التعليم.. أساس التنمية

التعليم العالي

من التعليم الأساسي والثانوي إلى التعليم العالي، وصلت يد الاهتمام في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ليواكب التعليم حاجة البلاد من العناصر البشرية المسلحة بأقصى درجات العلم والمعرفة. وشهد مجال التعليم العالي بحلقاته الثلاث: ما فوق الثانوي، والجامعي، وما بعد الجامعي، تطورات كبيرة ارتفع بموجبها عدد الجامعات الحكومية إلى ثمان جامعات. وبعد أن كان التعليم الجامعي محصوراً فقط في جامعتي عدن وصنعاء أوجد فخامة الرئيس ست جامعات حكومية أخرى هي: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، جامعة تمز، جامعة الحديدة، جامعة إب، جامعة ذمار، وجامعة عمران التكنولوجية.

من جامعتي
صنعاء وعدن
عام ١٩٧٨م
إلى ٨ جامعات
حكومية عام
٢٠٠٧م

لغة الأرقام

• بعد أن كان التعليم الجامعي محصوراً فقط في جامعتي عدن وصنعاء أوجد فخامة الرئيس خلال سنوات حكمه ست جامعات حكومية أخرى هي: جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، جامعة تمز، جامعة الحديدة، جامعة إب، جامعة ذمار، وجامعة عمران التكنولوجية. وأصدر فخامته في يونيو ٢٠٠٨م قراراً جمهورياً بإنشاء خمس جامعات حكومية أخرى في محافظات لحج وأبين والضالع وحجة والبيضاء. ليرتفع بذلك عدد الجامعات الحكومية إلى (١٣) جامعة في (١٣) محافظة.

• لم يتجاوز عدد الكليات الجامعية عام ١٩٧٨ نحو ٨ كليات في جامعتي صنعاء وعدن. وتضاعف هذا العدد إلى (٩٥) كلية في الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٧م منها (٣٦) كلية علوم تطبيقية و(٥٩) كلية علوم إنسانية، فضلاً عن (٥٣) كلية في الجامعات الأهلية منها (١٩) كلية علوم تطبيقية و(٣٤) كلية علوم إنسانية.





التعليم.. أساس التنمية

وخلال العهد المبارك لفخامة الرئيس ظهرت لأول مرة في تاريخ اليمن مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي فأنشأت في ١٩٩٢م الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا كأول مؤسسة أهلية في مجال التعليم العالي ليلحقها بعد ذلك قيام عدد من الجامعات الأهلية التي بلغ عددها حتى عام ٢٠٠٨م (١٢) جامعة وكتيبتان. وصدر في ٢٠٠٥م "قانون الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية" الذي مثل نقلة نوعية وخطوة مهمة ومتقدمة في تنظيم عمل الجامعات الأهلية وتوجيه أدائها بما يحقق الأهداف المرجوة منها ويضمن أن تكون رافدا نوعيا لمخرجات التعليم الجامعي.

وكان التعليم العالي قد شهد قبل عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بداية متواضعة لم تتجاوز نحو ٨ كليات في جامعتي صنعاء وعدن. وتضاعف هذا العدد عدة مرات ليصل إلى (٩٥) كلية في الجامعات الحكومية في عام ٢٠٠٧م منها (٣٦) كلية علوم تطبيقية و(٥٩) كلية علوم إنسانية، فضلا عن (٥٣) كلية في الجامعات الأهلية، منها (١٩) كلية علوم تطبيقية و (٣٤) كلية علوم إنسانية.

وظل عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات يشهد نموا مستمرا طوال السنوات الثلاثين الماضية ليرتفع من (٣,٣) ألف طالب في عام ١٩٧٨م إلى (٢٤٠,٥) ألف طالب وطالبة في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧م). منهم أكثر من (١٩٥) ألف في الجامعات الحكومية و(٤٥,٥) ألف في الجامعات الأهلية.

ومواكبة لهذا التطور في أعداد الطلاب ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس من (١٣٠) عضوا ومساعدوا يعملون في جامعتي صنعاء وعدن حتى سنة ١٩٧٨م، إلى (٥٨١٣) عضوا ومساعدوا بالجامعات الحكومية في سنة ٢٠٠٧م، نسبة (١٦٪) منهم من الإناث.



وأصدر فخامته في يونيو ٢٠٠٨م قرارا جمهوريا بإنشاء خمس جامعات حكومية أخرى في محافظات لحج وأبين والضالع وحجة والبيضاء. ليرتفع بذلك عدد الجامعات الحكومية إلى (١٣) جامعة في (١٣) محافظة من محافظات الجمهورية.

وكان فخامة الرئيس قد أصدر في ١٩٩٥م قرارا جمهوريا بتأسيس "المجلس الأعلى للجامعات" برئاسة رئيس الوزراء. وأدى هذا المجلس منذ تأسيسه دورا هاما في الإشراف على التعليم العالي وتنسيقه وتوجيهه بما يتفق وحاجات البلاد، ووضع السياسات العامة للجامعات، وخطط التعليم والإشراف على تنفيذها.

برعاية ودعم
فخامة الرئيس
أنشئت ١٢
جامعة أهلية
وكتيبتان



	1978	2008
عدد طلاب الجامعات	3300	240500

ارتفاع عدد
 الملتحقين
 بالجامعات من
 ألف (٣, ٣)
 طالب في ١٩٧٨ م
 إلى (٢٤٠, ٥)
 ألف طالب وطالبة
 عام ٢٠٠٧ م



1978



2008

130

عدد المدرسين - تعليم عالي

5813

■ 1978

■ 2008

التعليم.. أساس التنمية

أكثر من (٣٧، ٦) مليار ريال، أي ما نسبته (١، ٢)٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتد هذه النسبة من أعلى المعدلات السائدة في البلدان التي تشابه ظروفها الاقتصادية مع ظروف اليمن. ووصلت نفقات الإبتعاث للخارج في عام ٢٠٠٧م إلى (٧) مليارات ريال، وهو مبلغ يمثل نسبة (٣٧، ٥)٪ من إجمال النفقات الجارية للتعليم العالي الجامعي في سنة ٢٠٠٧م.

وفي سنة ٢٠٠٥م تم وضع "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي" التي يتوقع أن تساهم بدور فعال في تعزيز وتطوير المكتسبات الكبيرة للمتحفة في مجال التعليم العالي وتوسيع ونموذج هذا النوع الهام من التعليم في بلادنا.

ودعما للبحث العلمي وتميزا للنجاحات المتحققة وتطويرا لها أصدر فخامة الرئيس علي عبد الله صالح في ١٦ يونيو ٢٠٠٨م قرارا جمهوريا بإنشاء "جائزة رئيس الجمهورية للبحث العلمي" بهدف تشجيع الإنتاج العلمي المتميز الذي يؤدي نشره وتعميمه إلى زيادة المعرفة العلمية وتشجيع الباحثين اليمنيين على إنتاج أعمال بحثية متميزة تساعد على تحقيق خطط التنمية المنشودة، وإثراء الفكر العلمي والتقني والثقافي والاجتماعي والترابي، إضافة إلى رعاية الإبداع والمبدعين اليمنيين وتقديرهم ماديا ومعنويا، وحث روح التنافس العلمي وتنمية القدرات البحثية والإبداعية.

التعليم الفني والتدريب المهني

رغم أن التعليم الفني والتدريب المهني والتقني بدأ في اليمن منذ فترة مبكرة إلا أنه لم يأخذ المكانة التي يستحقها إلا في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح. وتلبية لحاجات مجتمعنا المعاصر واحتياجاته للمعرفة المعلوماتية والخدمات التدريبية وما يتطلبه من كوادر وطنية مدربة وعالة ماهرة، ظل فخامة الرئيس يولي أكبر الاهتمام بهذا

وتتوفر في جميع الجامعات الحكومية فرصا للدراسات العليا تتدرج من الدبلوم العالي إلى بكالوريوس، وماجستير، وصولا إلى الدكتوراه. كما تمتع عدد من الجامعات الأهلية درجة الدبلوم والماجستير.

وغير الطلاب الذين يدرسون في الجامعات داخل اليمن تتبع الدولة فرصا جيدة للابتعاث الخارجي. وقد بلغ عدد الطلاب الدارسين في الخارج عام ٢٠٠٧م (٦١٥٨) طالبا وطالبة (دراسات جامعية ودراسات عليا) يتوزعون في (٤١) دولة شقيقة وصديقة وفقا لبروتوكولات موقعة مع عدد من الدول.

وظل الإنفاق على التعليم العالي يتزايد باستمرار حتى بلغت الموازنة المخصصة له في عام ٢٠٠٧م

لغة الأرقام

① زاد عدد الطلاب الجامعيين من (٣٣٠٥) طلاب في عام ١٩٧٨م إلى (٢٤٠٠، ٥١٩) طالبا منهم (٢٣، ٠٣٣) في الجامعات الحكومية و(٤٥، ٤٩٦) في الجامعات الأهلية في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧م).

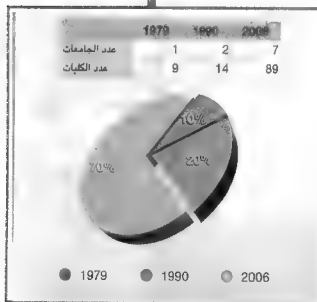
② تضاعف عدد معاهد ومراكز التدريب المهني من (٧) مراكز فقط في عام ١٩٧٨م إلى (٨٣٢) طالبا إلى (١٠٠) معهد ومدرسة في سنة (٢٠٠٦) منها (٢٨) معهدا مهنيا و(٢٧) معهدا تقنيا، و(١٥) معهدا صحيا، و(٣٠) مدرسة ثانوية مهنية.

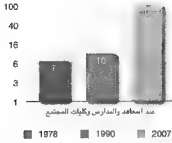




النوع من التعليم، ويوجه الدولة لمتحه المزيد من الاهتمام، وبحث الشباب للالتحاق بمؤسساته التعليمية المتخصصة.

وفي فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين شهدت معاهد ومراكز التعليم والتدريب المهني والتفني نموا كبيرا إذ أفتتح خلال تلك الفترة (٤٧) معهدا ومركزا على مستويات مختلفة في البلاد. ومع تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م تم استحداثات وزارة العمل والتدريب المهني. وظل اهتمام الحكومة بقطاع التعليم الفني يتزايد طوال السنوات الماضية باعتباره أحد أولويات التنمية الوطنية. وبموجب ذلك تم في العام ١٩٩٢م إنشاء "الهيئة العامة للتدريب المهني". ثم صدر في عام ١٩٩٥م قرار جمهوري بإنشاء "صندوق التدريب المهني والتفني"، وصدر في العام نفسه قرار بتشكيل "المجلس الوطني للتدريب المهني"، وفي عام ٢٠٠١م تم استحداثات وزارة خاصة للتعليم الفني والتدريب المهني. ولحق ذلك في عام ٢٠٠٦م إصدار "قانون التعليم الفني والمهني" كخطوة هامة لتعزيز المنجزات المتحققة في هذا المجال وتوسيعها.





التعليم.. أساس التنمية

الكمبيوتر، واللغات، والبرامج الإدارية والمالية والمحاسبية والتسويق وبرامج تدريبية في الهندسة والتصوير والحيطة والفندقة والسياحة وغيرها.

وتعمل الوزارة في الوقت الراهن على إدخال ما بين (٤٠-٥٠) مؤسسة تعليم فني وتدريب مهني حكومية إلى الخطة، وهو ما يسرع في الإيفاء بأهداف الإستراتيجية بحلول العام ٢٠١٠م. كما تعمل على تطبيق "برنامج تنفيذي لرفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التدريبية إلى (١٥٪) من مخرجات التعليم العام بحلول عام ٢٠١٢م، بحيث تغطي عموم المناطق في الجمهورية اليمنية بهدف خلق التوازن المطلوب بين مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومخرجات التعليم الجامعي لتصبح الحلل القائم في هرم القوى العاملة.



وتم تطوير السياسات الخاصة بإعادة توجيه منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في ضوء برامج وخطة التنمية الشاملة للدولة.

تعليم الفتاة

ضمن الاهتمام الكبير الذي ظل يوليه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح للمرأة باعتبارها نصف المجتمع، تبين الإحصاءات بشكل جلي الارتفاع الكبير الذي ظل يجتهد في أعداد الطالبات في مختلف المراحل الدراسية من الروضة وحتى التعليم ما بعد الجامعي، حتى صارت نسبتهن في التعليم الأساسي (٤٠,٥٪) في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧م). فيما يبلغ متوسط هذه النسبة في مؤسسات التعليم العالي نحو (٣٠٪). هذا فضلاً عن القفزة الكبيرة التي سجلتها عدد المدرسات في كافة المراحل الدراسية ومختلف أنواع التعليم.

وقد أثمر هذا الاهتمام نتائج هامة على أرض الواقع حيث ارتفع عدد معاهد ومراكز التدريب المهني من (٧) مراكز فقط في عام ١٩٧٨م يدرس فيها (٨٣٢) طالبة، إلى (١٠) معاهد في سنة ١٩٩٠م، ليرتفع إلى (١٠٠) معهد ومدرسة في سنة (٢٠٠٦) منها (٢٨) معهداً مهنياً و(٧٧) معهداً تقنياً، و(١٥) معهداً صحياً، و(٣٠) مدرسة ثانوية مهنية. ويبلغ عدد الطلاب الدارسين في هذه المؤسسات (٢١,١) ألف طالب وطالبة. فضلاً عن (٢,٩) ألف طالب وطالبة في كليات المجتمع. فيما بلغ عدد المدرسين العاملين في المعاهد وكليات المجتمع (٢,٨) ألف مدرس.

هذا إضافة إلى وجود مئات من المؤسسات التدريبية الأهلية المتخصصة في مجالات

ارتفع عدد مراكز
التدريب المهني
من ٧ مراكز
عام ١٩٧٨م
إلى ١٠٠ معهد
ومدرسة في
٢٠٠٦م



تبن الإحصاءات
الارتفاع الكبير
في أعداد الطالبات
في مختلف المراحل
الدراية حتى صارت
نسبتهم في التعليم
الأساسي (٤٠,٥٪) فيما
يبلغ متوسط هذه النسبة
في مؤسسات التعليم
العالمي نحو (٣٠٪).

التعليم.. أساس التنمية





مجمع السعيد التروي - الحديثة

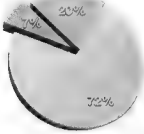
الصحة.. عافية المواطن والوطن

سجل الاهتمام الواسع لصحة
الإنسان على مدار حوالى مائة
الإنسان ومبدأ جمع النظرة المتكاملة
له للإسهام بدور الحاسم في التنمية
باعتباره مدعها ووسيلتها، تم إيلاء
اهتمام عظيم برعاية الإنسان السوي
صحيحاً وبدنياً من خلال الاهتمام
بالرعاية الصحية وتوفير منشأها
ومستلزماتها من أجل تحسين الخدمات
الصحية والرقي بالمستوى المعيشي
للمواطنين عبر منع انتشار الأمراض
والسيطرة عليها والحد من الإصابات
والإعاقات.

وعملت أولى اهتمامات الدولة في
حقن الصحة برفع المستوى الصحي
للمواطنين عبر مساهمة للصحة
الوقائية، والطب العلاجي. وتكثفت
الجهود في المسار الأول لتجفيف
منايع الأمراض المعدية من خلال نشر
الثقافة الصحية، والقيام بحملات
التطعيم الموسع، وإنشاء وحدات
الرعاية الصحية الأولية، والوحدات
الصحية الريفية، ومراكز رعاية
الأمنومة والطفولة، والمراكز الصحية
والمستشفيات، والمستشفيات في
عموم أنحاء البلاد. وضمن النجاحات
الكبرى التي تحققت في مجال الخدمات
الوقائية تم القضاء نهائياً على مرض
الجدري في اليمن وإعلان البلاد خالية
منه في سنة ١٩٧٩م.

اهتمام عظيم برعاية
الإنسان اليمني
صحياً وبذنيا عبر
الطب الوقائي
والعلاجي

1976 1990 2007
عدد الأسرى 2821 7970 28220



● 1978 ● 1990 ● 2007

الصحة.. عافية المواطن

التطعيم الموسع لحماية الأطفال من الأمراض الفتاكَة في العام نفسه، وزيادة عدد المرافق الصحية المختلفة وارتفاع مستوى خدماتها وتوسع انتشارها. بالإضافة إلى وضع العديد من المشاريع المتخصصة التي هدفت للوقاية من الكثير من الأمراض الخطيرة ومعالجة حالات الإصابة بها مثل مشاريع مكافحة الأمراض المعدية، والسل، والبلهارسيا، والملاريا، والجذام، فضلا عن حملات شلل الأطفال.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد المنشآت الصحية كان في عام ١٩٧٨م لا يتجاوز (٣٨١) مرفقا تشمل جميع المستشفيات والمرافق الصحية والوحدات الريفية والمرافق الصحية الفرعية والعيادات الخاصة والصيدليات. وكان عدد الأسرة لا يتجاوز (٢,٨) ألف سرير. ويقتصر الكادر البشري على (٤٦٩) طبيبا و(٥٦) صيدليا، و(٥٦٦) ممرضاً وممرضة، و(٣١) قابلة.

وفي ١٩٩٠ ارتفعت هذه الأرقام ليصل عدد المستشفيات إلى (١٠٢) مستشفى، وعدد المراكز الصحية والمستوصفات إلى (٢٨٢) مركزاً ومستوصفاً فيما بلغ عدد الوحدات الصحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية إلى (١٠٩٠) وحدة.

أما اليوم وحسب المؤشرات الصحية لعام ٢٠٠٧م، فإن عدد المنشآت الصحية قد ارتفع إلى (١٣,٤) ألف منها (٣,٦) آلاف مرفق في القطاع العام، و(٩,٧) في القطاع الخاص. ويبلغ إجمالي المستشفيات (٣٩٤) مستشفى، والمرافق الصحية والمستوصفات (١,٤) ألف، والوحدات الصحية (٢,٦) ألف، إضافة إلى (٤٩) مركز أمومة وطفولة، و(٣,٤) آلاف عيادة،



وفي الطب العلاجي توسعت الخدمات الطبية، حيث انتشرت العديد من المستشفيات والمرافق الصحية المزودة بالأسرة والتجهيزات الطبية والمختبرية. وتم توفير ما يحتاجه من القوى البشرية العاملة من أطباء ومساعدي أطباء وصيادلة وممرضين وفنيين. وضمنت الدولة مجانية الخدمات الصحية والطبية في المرافق الحكومية. ودرّفت شعار "الدواء خدمة لا سلعة". وتحملت الكثير من نفقات العلاج في الخارج للعديد من الحالات المرضية المستعصية.

وأدت جهود التنمية الصحية خلال الثلاثين عاما الماضية إلى ارتفاع معدل متوسط عمر المواطن اليمني. وهو إنجاز ضخم أسهمته في تحقيقه جهود كبيرة كان من أهمها تنفيذ مشروع الرعاية الصحية الأولية الذي بدأ في ١٩٨٠م، ومشروع

أدت جهود التنمية
الصحية خلال
الثلاثين عاما
الماضية إلى ارتفاع
معدل متوسط
عمر المواطن
اليمني



لغة الأرقام

وأكثر من (٥, ٥) آلاف صيدلية وغزّن أدوية. فيما يصل عدد الأسرة إلى (٢٨, ٣) ألف سرير.

ووصل حجم الكادر الصحي حتى سنة ٢٠٠٧م إلى (٤٦, ٣) ألف منهم (٢) ألف أخصائي، و (٤, ٤) ألف طبيب عام، و (٤٨٤) طبيب أسنان، و (٢, ٣) ألف مساعد طبيب، وأكثر من (١١٦) ألف ممرض.

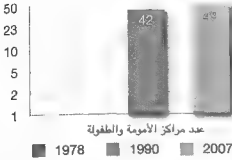
وفاق النجاح كل التوقعات على مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية حيث ارتفعت نسبة تغطية المواليد بالتحصين الشامل ضد الأمراض الستة القاتلة والمقاوم السابع ضد التهاب الكبد الفيروسي. وتمت السيطرة على مرض شلل الأطفال ووقف سريان انتشار الفيروس وانخفاض الإصابة والوفاة من (٤٧٩) حالة في ٢٠٠٥م إلى (صفر) في سنة ٢٠٠٧م، تمهيدا لإعلان اليمن خالية منه بحلول عام ٢٠٠٩م. بالإضافة إلى السيطرة على مرض الحصبة ووقف انتشار الفيروس لينخفض معدل الإصابة

● عدد المنشآت الصحية في عام ١٩٧٨م لا يتجاوز (٣٨١) مرافق وكان عدد الأسرة لا يتجاوز (٢, ٨) سرير ويقتصر الكادر البشري على (٤٦٩) طبيباً و (٥٦) صيدلياً، و (٥٦٦) ممرضاً وممرضة، و (٦٩) قابلة.

● حسب المؤشرات الصحية لعام ٢٠٠٧م، فإن عدد المنشآت الصحية قد ارتفع إلى (١٣, ٤) ألف منها (٣, ٦) آلاف مرافق في القطاع العام، و (٩, ٧) في القطاع الخاص، ويبلغ إجمالي المستشفيات (٣٩٤) مستشفى، والمراكز الصحية والمستوصفات (١, ٤) ألف، والوحدات الصحية (٢, ٦) ألف، إضافة إلى (٤٩) مركز أمومة وطفولة، و (٣, ٤) آلاف عيادة وأكثر من (٥, ٥) آلاف صيدلية



الصحة.. عافية المواطن..



(٣, ٢٨١) ألفاً في سنة ٢٠٠٧م. والبداية بتنفيذ برنامج لتعزيز النظام الصحي المبني على تكامل خدمات الرعاية الصحية الأولية في (٦٤) مديرية تمثل (٣٥٪) من سكان الجمهورية، وتوسيع برنامج الرعاية المتكاملة للطفل إلى (١٣٧) مديرية، ما أدى إلى انخفاض معدل وفيات الرضع والأمهات وخلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧م ارتفعت نسبة الذين يستخدمون الوسائل الحديثة في تنظيم الأسرة من (١) إلى (٦)٪.

وزادت نسبة التحصين ضد السبل من (١, ٥٩)٪ إلى (٧٠)٪، وضد الشلل من (٤٤)٪ إلى (٨٧)٪، ونسبة التحصين ضد الثلاثي من (٤٤)٪ إلى (٨٧)٪ وضد الحصبة من (٦, ٤٤)٪ إلى (٧٠)٪، وضد التهاب الكبد البائي من صفر إلى (٥٠)٪، ونسبة تحصين الحوامل ضد الكزاز من (٧, ٢٤)٪ إلى (٩٣)٪. وفازت اليمن في سنة ٢٠٠٧م بجائزة دولية من حلف اللقاحات العالمي قدرها (٢, ٢) مليون دولار لتحقيقها الدقة في بيانات التحصين بلغت ٩٩٪.

وتم تطبيق منهجية الحزمة المتكاملة لخدمات الرعاية الصحية الأولية للطفل، وتحسين مستوى التحصين الروتيني، وتنفيذ برنامج شبه جزيرة عربية خالية من الملاريا، والتوسع في عدد المرافق لتصل إلى (٢٤٥٠) مرافق، بالإضافة إلى توسع خدمات التحصين الموسع بنسبة ١٠٠٪ لجميع المرافق الصحية، وتدريب (٨٠٠) من الممرضين ومدربي المعاهد الصحية. وكذا إعادة ترميم عشرات المباني الصحية بكلفة (٩, ٢٠) مليار ريال.

وجرى خلال السنوات الأخيرة العمل بجهد كبير للتوسع في مجال علاج السرطان في عواصم المحافظات من خلال تشغيل (٥) وحدات مختصة تجهيز (٢٣)



والوفيات من (٤٠) ألف في ٢٠٠٥م إلى (١٤) إصابة دون وفيات، ورفع التغطية بالتحصين الروتيني من (٥٦)٪ في ٢٠٠٦م إلى (٨٧)٪ في ٢٠٠٧م. إضافة إلى انخفاض الإصابات بمرض الملاريا، والقضاء عليه نهائياً في جزيرة سقطرى وإعلانها خالية منه من قبل منظمة الصحة العالمية بعد أن كانت الإصابة تتجاوز (٦٠)٪ من بين سكان الجزيرة.

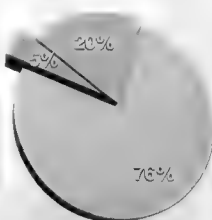
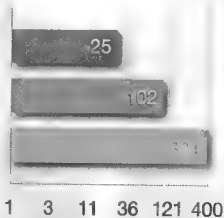
كما تم تفعيل قرار مجانية الولادة في المرافق الصحية. والتوسع في برامج تنظيم الأسرة ورفع التوزيع المجاني لوسائلها مما رفع عدد المستفيدات إلى

التحصين الروتيني
ضد الأمراض
وتطوير نظام الرعاية
الصحية في مديريات
المحافظات، من أبرز
اهتمامات العقود
الثلاثة الماضية



مركز الامومة والطفولة

زادت نسبة التحصين
ضد السيل من
(١، ٥٩٪) إلى (٧٠٪)،
وعبد الشال من (٤٤٪)
إلى (٨٧٪)، ونسبة
التحصين ضد الثلاثي
من (٤٤٪) إلى (٨٧٪)



● 1978 ● 1990 ● 2007

عدد المستفيدين

١٣ أبريل ٥

الصحة.. عافية المواطن والوطن

مستشفى في المحافظات. وتنصب الجهود حالياً لإنشاء خمسة مراكز أخرى في صنعاء وعدن وتمز والمكلا والحديدة. كما تم إنشاء (٢) مراكز غسيل كلّي في عدد من المدن الرئيسة بالإضافة لما هو موجود، و(٢٠) قسم طوارئ للولادة وتأهيل (١٠٠٠) قابلة.

المراكز التخصصية:

بتوجيهات مباشرة من فخامة الرئيس القائد شكل الاهتمام بالمراكز الطبية لإحدى أهم وأبرز الأولويات في المجال الصحي من أجل توفير أرقى الخدمات الطبية للمواطنين وإجراء العمليات الجراحية والعلاجية المعقدة. وقد قال فخامته في بيانه بمناسبة العيد الوطني التاسع للجمهورية اليمنية في مايو ١٩٩٩م "نحت وزارة الصحة والقطاع الخاص على إنشاء المستشفيات التخصصية لمعالجة الأمراض المستعصية واستقطاب الكفاءات الوطنية والعربية والدولية للعمل فيها من أجل تقديم خدمات علاجية متطورة داخل الوطن والحد من عمليات العلاج في الخارج".

بتوجيهات من
فخامة الرئيس أصبح
الاهتمام بالمراكز
الطبية التخصصية
من أهم وأبرز
الأولويات في المجال
الصحي

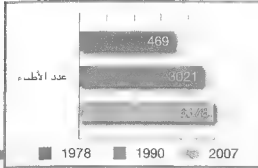
لغة الأرقام

● ظلت الصحة طوال
عهد فخامة الرئيس
القائد من القطاعات
ذات الأولوية في الإنفاق
العام للدولة. ومن ثم فقد
شهد هذا الإنفاق تنامياً
مستمراً حتى وصل إلى
(٩٠,٢) مليار ريال في
سنة ٢٠٠٨م.





الصحة.. عافية المواطن



الكل في بقية المحافظات. كما تم العمل بجهد متصل للتوسع في مجال علاج السرطان في عواصم المحافظات من خلال تشغيل الوحدات المختصة في هذا المجال وافتتاح مراكز لعلاج الأورام السرطانية في عدد من المستشفيات.

ويجري العمل حالياً لإنشاء عدد من المراكز التخصصية الجديدة، وتفعيل وتوسيع المراكز القائمة وفي مقدمتها مركز علاج الأورام السرطانية الذي أصبح مركزاً وطنياً إقليمياً ومرجعياً مناظراً لما هو موجود في بعض البلدان العربية. وافتتاح وإنشاء مراكز لعلاج السرطان في بعض المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية. إضافة إلى إنشاء مراكز مشابهة لأمراض وجراحة القلب في بعض المحافظات. ويوجد توجه ذاته فيما يتعلق بمراكز زراعة الكلى وأمراض

المسالك البولية.

وخلال كل ذلك تم إعطاء الكادر البشري في المجال الصحي الأولوية في الاهتمام من خلال الحرص على تنفيذ برامج التدريب الداخلي والخارجي لرفع الكفاءة من خلال المؤسسات الأكاديمية والمعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة، فضلاً عن اعتماد التدريب الطبي المستمر بواسطة ابتعاث العاملين الصحيين من كافة المستويات للتدريب في مختلف الجامعات، والمشاركة بغالبية في

وفي هذا الصدد تم في سنة ٢٠٠٠م افتتاح المركز الأول لجراحة القلب بمستشفى الثورة بصنعاء الذي يقوم الآن بأجراء ما لا يقل عن (١٠) عمليات قلب مفتوح وقسطرة يومية، ويساهم بشكل كبير في الحد من سفر مرضى القلب للعلاج في خارج الوطن. وفي عام ١٩٩٩م أجريت بنجاح أول عملية زراعة كلى في اليمن، وتلا ذلك إجراء عدة عمليات ناجحة من هذا النوع. وافتتاح مراكز للكلى والغسيل في محافظات إب، وتمز، والمكلا، وحجة، وعدن. ويجري العمل على استكمال مراكز

- من أهداف الخطة
- الخمسية الثالثة :-
- تخفيض وفيات
- وأمراض الأمهات
- والأطفال.
- مكافحة الأمراض
- المعدية.
- تطوير خدمات
- الصحة الانجابية.



الفعاليات العلمية الداخلية والخارجية.

وتنفذ وزارة الصحة الآن حزمة من الأولويات والاستراتيجيات الصحية المستمدة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، إضافة إلى إنجاز ما يتعلق بالصحة في أهداف التنمية الألفية. ويشكل قطاع الصحة العامة والسكان أحد المحاور الهامة لتحقيق جملة من الأهداف الصحية الهامة منها خفض وفيات وأمراض الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض المعدية وتطوير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وغيرها من مكونات الرعاية الصحية الأولية. إضافة إلى تطوير بنوك الدم وأقسام الطوارئ القائمة وإنشاء أقسام أخرى جديدة، ومكافحة الأدوية المهربة والمزورة، وتفعيل الرقابة على المنشآت الطبية الخاصة.. إلى غير ذلك من عناصر سياسة إصلاح وتنمية القطاع الصحي.

وظلت الصحة طوال عهد فخامة الرئيس القائد من القطاعات ذات الأولوية في الإنفاق العام للدولة. ومن ثم فقد شهد هذا الإنفاق تنامياً مستمراً حتى وصل إلى (٩٠,٢) مليار ريال في سنة ٢٠٠٨م.

مدينة الصالح الطبية؛

تم مؤخراً استكمال الدراسات الفنية لإنشاء "مدينة الرئيس الصالح الطبية" التي تحتوي على مستشفيات

تبنيت اليمن عام
١٩٩١م أول

وثيقة متكاملة

لمعالجة القضايا

السكانية تمثلت

في «الاستراتيجية

الوطنية للسكان».

الصحة.. عافية المواطن والموطن

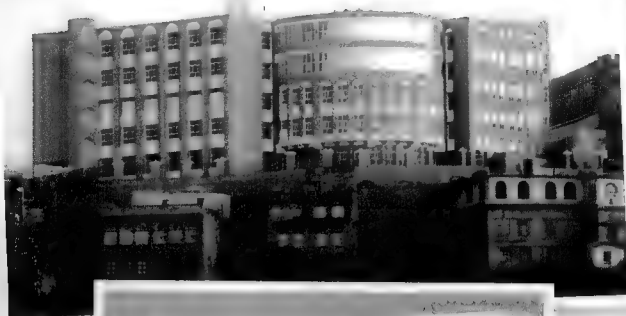
قطاع السكان:

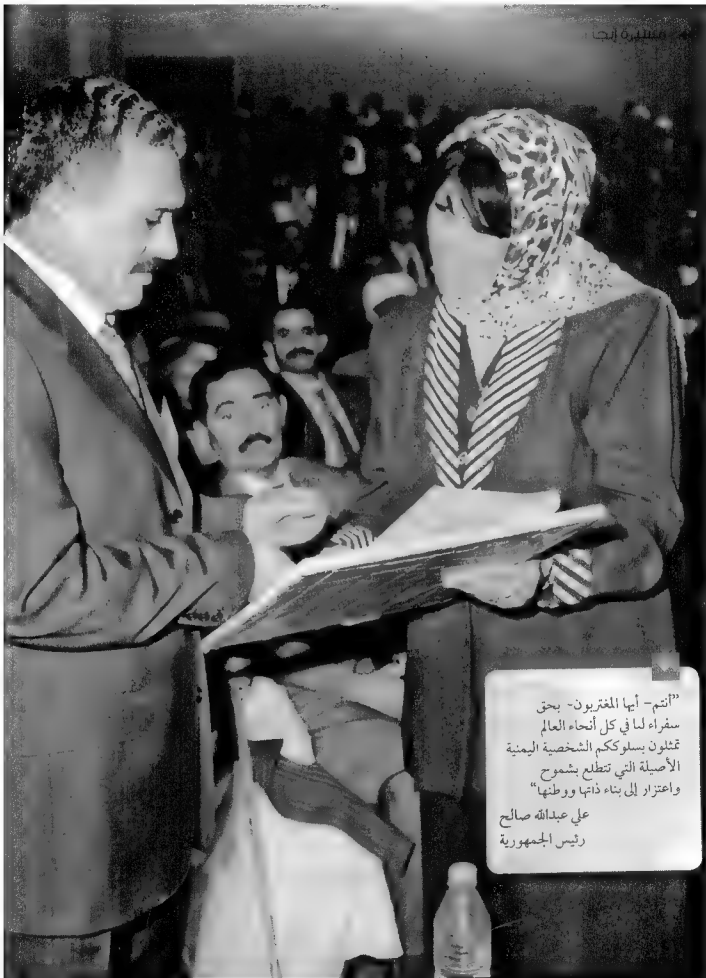
ترتبط مسألة التنمية الشاملة في اليمن، ومن بينها التنمية الصحية، أوثق الارتباط بالمسألة السكانية والنمو السكاني المتزايد في البلاد، والذي ظل يفوق نسبة (٣,٥٪) سنويا خلال معظم سنوات حكم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وهو من أعلى المعدلات في العالم. ولهذا أعطى فخامته اهتماما بالغا بهذه القضية وسبل مواجهة متطلبات الزيادة المضطردة في عدد السكان في ظل محدودية الموارد. وضمن ذلك تبنت اليمن في ١٩٩١م أول وثيقة متكاملة لمعالجة القضايا السكانية تمثلت في "الإستراتيجية الوطنية للسكان" وخطتها عملها، وقد غطت هذه الإستراتيجية عشر سنوات تلاها تحديثها وتمديدتها حتى العام ٢٠٢٥م. وهي تهدف بدرجة أساسية إلى خفض نسبة وفيات الأمهات والأطفال، ورفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (٦٥٪) بحلول عام ٢٠٢٥م.

ونسبة للارتباط الوثيق بين قطاعي الصحة والسكان فقد تم ابتداء من ٢٠٠١م تسمية وزارة الصحة العامة "وزارة الصحة العامة والسكان" لتكون القضية السكانية من صلب عملها واختصاصها.



مركزين سعة كل منهما (٤٠٠) سرير في عدن والحديدة، ومستشفى في المهرة بسعة (١٢٠) سرير. و(٥) مراكز للسرطان في عدن، وتعز، والحديدة، واب، وحجة. وتأهيل "مستشفى ابن سينا" في حضرموت" و(٧٠) مرفقا صحيا في مختلف المحافظات.





”انتم- أيها المغتريون- بحق
سفراء لنا في كل أنحاء العالم
تمثلون بسلوككم الشخصية اليمنية
الأصيلة التي تتطلع بشموح
واعترار إلى بناء ذاتها ووطنها“

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

المغتربون

رعاية واهتمام

يأخذ فخامة الرئيس القائد
شاذ بن علي قيادة الوطن في ١٧
يوليو ١٩٧٨م، الكثير من
الجهد والعمل، من أجل رعاية
إخوانه وأبنائه المغتربين، إدراكا
من فخامته بأن المغترب اليمني
ووهم قسوة الغربة وحرارة البعد
عن الأهل والوطن ظل يحتفظ
بكل ما يربطه بوطنه ويشده
إليه.

ولذلك فحياة المقيم في الوطن
كلية ألقاها عقب انتخابه رئيسا
للجمهورية حرصه على الاهتمام
بالمغتربين اليمنيين في كل مكان.
وظل يؤكد هذا التوجه، ليس
من خلال الكلمات فقط، بل في
أفعال عملية تصب في مصلحة
هذا الجزء المهم من الشعب
اليمني، عرقا بالمدور المسير
الذي اضطلع به المغتربون في
مسيرة البناء التنموي ودعم
الاقتصاد الوطني عبر تحويلاتهم
القدية.



المغتربون.. رعاية واهتمام

وتجسيدا لهذا الاهتمام قام فخامته في يناير ١٩٨٠م بزيارته الأولى لمقر الاتحاد العام للمغتربين في العاصمة صنعاء. ثم رعى في مايو ١٩٨٢م المؤتمر العام الثاني للمغتربين ووجه الحكومة بتنفيذ توصياته. وقد خاطب فخامته المشاركين في ذلك المؤتمر قائلا: "يزداد اهتمامنا بالمغترب اليمني باعتباره قوة من قوى التنمية والتطوير في بلادنا. اختار الهجرة وسيلة لتحقيق طموحه وتحسين مستوى معيشته، وبعد أن كان يهاجر في العهد الإمامي اليابسا هرباً من بطش الطغاة وحفاظاً على حياته، فما هو المغترب اليوم يساهم إسهاماً مباشراً في دعم مسيرة التنمية وجلب الخبر لنفسه ووطنه ومجتمعه".

واستمرت وتعمقت رعاية رئيس الجمهورية للمغتربين من خلال إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعاقبت في مجال رعاية شؤونهم. ورعاية فخامته الكريمة للمؤتمر العام الأول للمغتربين. في ظل دولة الوحدة اليمنية الذي انعقد في مايو ١٩٩٩م؛ ومن بعده المؤتمر العام الثاني في سبتمبر ٢٠٠٧م.

وحرص فخامة الرئيس طوال سنوات حكمه المباركة على أن يلتقي بالجاليات اليمنية في معظم الدول التي يزورها لتلمس أحوالهم وأوضاعهم وحل المشكلات التي تواجههم، ويحث الجهات المعنية بالداخل والسفارات اليمنية في الخارج على الاضطلاع بدورها في هذا المجال.

وعلى إثر نشوء أزمة الخليج الأولى عقب الاحتلال العراقي للكويت، وانتدلاع الحرب الأهلية في الصومال في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، اضطرت الحكومة، بتوجيهات من فخامة الرئيس القائد، بجهود كبيرة وتحملت الكثير من الأعباء والتنفقات لتقل العائدين من منطقة الخليج جواً، واستقبال القادمين منهم في منافذ الجمهورية، وإيوائهم ونقلهم إلى مناطقهم، فضلاً



❶ * حرص فخامة الرئيس أن يلتقي بأبناء الجالية في معظم الدول التي يزورها لتلمس أحوالهم وأوضاعهم وحل المشكلات التي تواجههم، ويحث الجهات المعنية بالداخل والسفارات اليمنية في الخارج على الاضطلاع بدورها في هذا المجال.



والوفاء والتفاعل الإيجابي من خلال حرصهم على تعزيز ارتباطهم بالوطن وتوسيع مشاركتهم في مختلف مجالات التنمية والاستثمار داخل البلاد مما صنع نهراً من العطاء والتواصل المشترك والوفاء المتبادل بين الوطن وأبنائه المغتربين.

وحرصاً من فخامة الرئيس القائد على ربط المغتربين بالعملية التنموية والاستثمارية في وطنهم دعا فخامته - مراراً - المغتربين للاستثمار في بلادهم والمحافظة على مدخراتهم بالداخل مؤكداً أن "الوقت لا يستمر والزمن لا يدوم والمغفريات السياسية الدولية والإقليمية مستمرة، وعلى الإنسان أن يرتبط بالوطن فهو الملاذ الذي يجمعه من تقلبات الزمن ومتغيرات السياسة، ومن الأفضل أن يحصل المغرب على قطعة أرض ويبنى له مسكناً أو يقيم مزرعة داخل وطنه، فالوطن هو الأساس... هو مسقط رؤوس أبنائكم وأجدادكم وهو الضمانة لأبنائكم في المستقبل".

وكناكيد للاهتمام التميز بالمغتربين تشكلت وزارة المغتربين من فترة إلى أخرى مع وزارة الخارجية وأخيراً تم اقرار وزارة شؤون المغتربين ضمن قوائم التشكيل الحكومي الجاري.

عن توفير فرص العمل للكثيرين منهم، وتقديم الخدمات والتسهيلات لإعادة استقرارهم في وطنهم ومعالجة العديد من المشكلات والقضايا التي ترتبت على عودتهم أو نجحت عنها.

وقدمت الدولة ولا تزال تقدم الكثير من الخدمات والرياسة والتسهيلات للمغتربين في بلدان إقامتهم وداخل الوطن. واستمرت جهودها لتعزيز وتوسيع قاعدة الرياسة والاهتمام بهذه الشريحة من المجتمع لتشمل مختلف القضايا والمجالات. وفي هذا الصدد جرى في ١٩٩٨م تنفيذ أول مسح خاص بالمغتربين في الخارج. ثم تم في ٢٠٠١م إنشاء نظام للمعلومات في وزارة شؤون المغتربين بهدف توفير القاعدة الضرورية من المعلومات والبيانات عن المغتربين وقضاياهم ومتطلبات رعايتهم لتعزيز عملية وسياسات رعاية شؤونهم. وجاء إعداد وإصدار قانون خاص لرعاية شؤون المغتربين ليمرر من الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقد ظل المغتربون اليمينيون يقابلون رعاية فخامة الرئيس على عهد الله صالح بالكثير من الامتنان

تعزيزت رعاية رئيس الجمهورية للمغتربين من خلال إنشاء وتنظيم الأجهزة التي تعاقبت في مجال رعاية شؤونهم .



الثقافة والتراث
قدرات وطاقات
ابداعية خلاقة في ظل
عهد فخامة الرئيس

الثقافة والتراث

منذ عام ١٩٧٨ م لقيه الاهتمام إلى بيئة
العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية
لتتبعه واضطراب الحركة الثقافية اليمنية
واجتهاد التراث السحيق والمحافظة
عليه ورعاية القدرات والطاقات
الإبداعية الخلاقة.. فقد انتشرت في
بلادنا باهتمام وعناية فخامة الرئيس
علي عبدالله صالح، مؤسسات ومراكز
ثقافية حكومية وأهلية ومن أبرزها
بيت الثقافة في العاصمة صنعاء



الثقافة والتراث

ويتكون من معرض دائم للكتاب ومعرض للفنون التشكيلية وقاعة للمعارض المتخصصة، والهيئة العامة للكتاب ودار المحدثي للطباعة والنشر في عدن والهيئة العامة للمخطوطات والآثار والمتاحف ودار "باكثير" للطباعة والنشر ومؤسسة العفيف الثقافية ومكتبة تريم ومراكز الدراسات والبحوث الإستراتيجية والمكتبة الغربية للجامع الكبير ومركز الدراسات المعاصرة في صنعاء ومركز العبارة الطينية في سيئون والمركز النسائي للتدريب على الحرف اليدوية والأزياء والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية وإتحاد الكتاب والأدباء والجمعية النسائية للأدبيات اليمينية ومؤسسة هائل سعيد الثقافية، وعدد كبير من مراكز البحوث والمسارح والمعاهد الثقافية والموسيقية والمنتديات الأدبية والشعرية في مختلف محافظات الجمهورية.





الثقافة والتراث

تحتفي وزارة الثقافة
باهتمام وعناية فخامة
الرئيس في أسمى
تجليات العطاء والتألق.

- الندوة العالمية عن الشاعر الفرنسي "رامبو" في بيت رامبو في عدن.
- ندوة "البردوني الشاعر والروائي".
- ندوة الحوار الشعري العربي الفرنسي.
- ندوة عن الأديب الفرنسي "أندريه مالرو".
- المهرجان الأول للشعر الشعبي.
- معرض الصور التاريخية بعنوان "دبلوماسي يكتشف الأرض العربية" للدبلوماسي الهولندي "دافيل فان درمولين" الذي زار اليمن عام ١٩٣٠م.
- عدد من الندوات التاريخية عن الثورة اليمنية.
- ندوة خاصة عن ثورة ٢٣ يوليو المصرية.
- الندوة الأدبية عن الشاعر محمد محمود الزبيري.
- كما استقبلت بلادنا واحتضنت فعاليات لفرق إنشاد وتواشيح دينية وفرق فنون شعبية من المغرب وتونس وفرق فنية عديدة من هولندا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ولبنان ومصر.. وفي ديسمبر ٢٠٠٢م انعقد ملتقى الإبداع العربي والألماني بصنعاء تحت عنوان "في البدء كان الحوار".

وتتضمن وزارة الثقافة بدور بارز في دعم وتشجيع الأنشطة الثقافية والفنية والمسرحية والموسيقية، ووصلت هذه الأنشطة إلى ذروة ازدهارها وتمكنت من بلوغ الفكر والفن والتراث والإبداع بروحه وبساطته إلى معظم الدول العربية والأوروبية ودول أمريكا وأفريقيا وآسيا.

أنشطة ثقافية:

نظمت وزارة الثقافة عدداً من المهرجانات التوعوية ومنها:

مهرجان الصهاريج في عدن ومهرجان صنعاء الثقافي والسياحي ومهرجان السيفسما والملتقى الأول للفنون التشكيلية والعديد من معارض الفنون التشكيلية، كما أقامت الندوات والمحاضرات والأعمال الفنية المسرحية والأمسيات الغنائية ومنها:

لغة الأرقام

❶ منذ عام ١٩٧٨م اتجه الاهتمام إلى غيبة العديد من المؤسسات والراكز الثقافية لتنمية واحطراد الحركة الثقافية اليمنية وإحياء التراث الشعبي والحفاظ عليه ورعاية القدرات والطاقات الإبداعية الخلاقة.

❷ منذ اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين نموذجاً طلائعياً رائداً من خلال إسهاماته الفاعلة في المجالات الوطنية العامة وهو أول مؤسسة نشأت على أساس وحدوي.



وتنشط وزارة الثقافة باهتمام وعناية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في أسمى تجليات العطاء والتألق، وقد استطاعت أن تؤسس ما هو أهم، فمة مشاريع ثقافية كبرى، كالمتحف الوطني، والمبنة العامة للكتاب كما أنها تعيش مهرجاناً من المشاريع بعد أن وصل عدد المكتبات التي تم أنشائها إلى أكثر من عشرين مكتبة وتزايد باستمرار.

وللحفاظ على التقاليد والطقوس المتميزة للمدحشة للأعراس اليمنية، أقيم المهرجان الأول للأعراس في سبتمبر ١٩٩٥م كتوثيق لها وإبراز تنوعها وعمق



وصل عدد المكتبات
التي تم إنشاؤها في
عهد الرئيس إلى أكثر
من عشرين مكتبة
وتزايد باستمرار.



الثقافة والتراث

دلائلها..

أقيم مهرجان للدان الحضرمي، كما أقامت فرق يمنية شعبية ويعتات ثقافية عددا من الأمسيات والندوات الفنية والثقافية في دور ثقافات العالم وفي معهد العالم العربي في باريس وتشارك في مهرجان المسرح التجريبي الذي يقام سنويا في القاهرة وشاركت أيضا في مهرجان الإسماعيلية الدولي للفنون الشعبية عامي ١٩٩٤م و ١٩٩٥م.

كما شاركت فرق من صنعاء وحضرموت ولحج والحديدة في مهرجان «جرش» الدولي السنوي، ومهرجان بابل الدولي للفنون، والمهرجانات الدولية، مثل: بينا في القاهرة وبيننا في الشارقة وبيننا في الهند وبيننا في الإسكندرية.. ومهرجان دمشق الدولي، ومعارض الكتاب الدولية في كل من القاهرة ودمشق ومسقط والشارقة..

كما أن وزارة الثقافة نظمت فعاليات ثقافية دولية كبرى أهمها معرض الحضارة اليمنية تحت عنوان "في بلاد مملكة سبأ" في باريس نوفمبر ١٩٩٧م اشتمل على ٤٠٠ قطعة أثرية من المتاحف اليمنية وحوالي ٢٠٠ قطعة من المتاحف الأوروبية والأمريكية، وزار المعرض أكثر من ٥٠٠ ألف زائر وتنقل المعرض في عدد من المدن الأوروبية بينها فيينا وميونخ.

ويتم قطاع الثقافة بإقامة المهرجانات الفنية والمسرحية من خلال إشراك الفرق من جميع المحافظات وأهم تلك المهرجانات:

- مهرجان الفنون الشعبية.
- مهرجان المسرح اليمني.
- مهرجان الموسيقى والغناء.

أما المهرجانات العربية التي تشارك فيها اليمن بفاعلية فهي:

كما تتولى وزارة الثقافة إحياء العديد من المهرجانات للفنون الشعبية مثل: مهرجان الحريف السنوي في محافظة المهرة والمهرجانين الثاني والثالث للقمندان في محافظة لحج ومهرجان سيئون الذي أقيم في صيف ١٩٩٧م.

وهناك شهادة عربية ودولية لليمن في نشر قيم الثقافة والفنون والإبداع بحكم تميزها في مشاركتها الخارجية، فقد شاركت اليمن في عدد من المهرجانات الثقافية والفنية الدولية من خلال مشاركة فرقة "السسمه" عن محافظة لحج في مهرجان بروسعيد الدولي للمسمة وحصلت على المركز الأول.. وفي معهد العالم العربي في باريس

تتولى وزارة الثقافة إحياء العديد من المهرجانات للفنون الشعبية مثل مهرجان الحريف السنوي في محافظة المهرة.





يتواصل الاهتمام والعمل لإنشاء مراكز ومؤسسات ومعاهد ثقافية وفنية في كافة الميادين وقد تحقق بناء أحد عشر مركزاً فضلاً عن المؤسسات الثقافية المنتشرة في مختلف المدن والمحافظات.. وثمة مراكز تم افتتاحها مؤخراً مثل مركز العمارة الطينية في سبتون ومركز الدراسات المعيارية في صنعاء وبيت الثقافة في صنعاء الذي يتكون من معرض دائم للكتاب ومعرض للفنون التشكيلية وقاعة للمعارض المتخصصة.. ومراكز ثقافية في مراكز المحافظات التي تعددت أنشطتها فشملت عو الأمية وتعليم الكبار والتعليم على الآلة الكاتبة (الطباعة) والكمبيوتر، وتعليم الخياطة والتطريز والديكور والتدبير المنزلي والتعليم اللغة الانجليزية والندوات والأمسيات والمعارض والحفلات الفنية والمسرحية المختلفة..

- مهرجان ليالي الأوبرا - مصر.
- مهرجان المسرح العربي - العراق.
- مهرجان جرش - الأردن.
- مهرجان قرطاج - تونس.
- مهرجان بابل - العراق.
- أما الفرق الفنية والمسرحية اليمنية فهي:

- الفرق الفنية للموسيقى وأهمها الفرقة الوطنية.
- الفرق المسرحية وأهمها فرقة المسرح الوطني.
- فرق الرقص الشعبي التي تكونت من ثلاث فرق للكبار وفرقة للشباب وفرقة للناشئين.
- معهد الموسيقى والذي يخرج العديد من الكوادر الموسيقية.
- المراكز والمؤسسات الثقافية

تحت رعاية فخامة الرئيس يتواصل الاهتمام والعمل على إنشاء مراكز ومؤسسات ومعاهد ثقافية وفنية في كافة الميادين .

الثقافة والتراث

الهيئة العامة للآثار والمخطوطات:

وقد حققت هذه الهيئة العديد من الإنجازات اعتباراً على مهام علمية وخدمية، ومبادئ ثابتة قوامها الحفاظ على المعالم والآثار ذات القيمة التاريخية والفنية، وكشف التراث الوطني وإبرازه ونشر الوعي الأثري في المجتمع اليمني، وفي إطار الخطة الثقافية الشاملة، تم تنفيذ مشروعات لحماية المواقع الثقافية والمعالم التاريخية والأثرية، والقلم الأثري والمخطوطات وحصرها وتوثيقها وتنظيم أعمال الحفريات والاكتشافات الأثرية، وأعمال الصيانة والترميم للأسوار وبناء المصعدات الترابية، وبعث الحفارة الأثرية الوطنية لتيسير عملية الصيانة والمحافظة على المكاسب التراثية، وتولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمخطوطات والثقافة والتراث العربي والإسلامي وتجليته والتعريف به والإفادة منه، وتضم مقتنيات الهيئة مئات الآلاف من المخطوطات والكتب التراثية وأخرى ترتبط بموضوعاتها بعالمنا المعاصر، وتتناول مختلف أنواع العلوم والمعرفة.. كما أنها تمتلك أهم المخطوطات ذات البعد التاريخي العربي والإسلامي، بدرجة تفوق على نظيراتها في البلدان العربية والإسلامية، خصوصاً فيما يتعلق بالفكر المعتزلي والاسماعيلي، وتواصل الهيئة مهامها في إقتناء المخطوطات والوثائق الأصيلة في المكتبة الغربية للجامع الكبير وتوثيق علاقاتها بالتعاون مع المكتبات داخل الوطن وخارجه، وكان إنشاء مكتبة ترمم والتي تضم ٥,٣٦١ مخطوطاً إثراء لهذا الوجود من التراث الغزير وصوناً له.. واستباقاً مع أهداف الخطة الثقافية الشاملة تواصل البحث عن المخطوطات وحصرها وتوثيقها وترميمها وتصويرها وفهرستها ضمن محتويات دار المخطوطات، لتيسير السبل لدراساتها وتحقيقها وخدمة الباحثين والمختصين بتسكينهم من وسائل البحث وتوفر مادته الموثقة.. ولذلك أصبح هذا الدار مركزاً وطنياً هاماً للمخطوطات على المستوى الإقليمي والدولي.



الهيئة العامة للكتاب:

وتلعب الهيئة العامة للكتاب دوراً رائداً في نشر الثقافة وإثراء الفكر من خلال إنشاء المكتبات العامة في مختلف أنحاء البلاد، وأبرزها مكتبات في كل من: ذمار وحجة وصعدة وباب وجيلة، و مكتبة للناشئة بدار الكتب في صنعاء تنظم المؤلفات الخاصة بالأطفال.. وعملت الهيئة على تزويد المكتبة الوطنية في عدن ومكتبة دار الكتب في صنعاء وبقية المكتبات في محافظات الجمهورية بأحدث الكتب الصادرة في اليمن والعالم العربي في مختلف فروع العلوم والمعرفة.. ويجري إعداد بليوغرافيا يمنية منذ عام ١٩٩٩م لتوثيق الإصدارات ومساعدة الباحثين والمهتمين وتلبية احتياجاتهم السريعة من الإصدارات اليمنية.

تلعب الهيئة العامة للكتاب دوراً رائداً في نشر الثقافة وإثراء الفكر من خلال إنشاء المكتبات العامة وتنفيذ مشاريع حماية المواقع الثقافية والمعالم التاريخية والأثرية



بلادنا بزعامه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

ومن هذا المنطلق فقد أكد فخامة الرئيس على أهمية الحفاظ على التراث الوطني الحضاري العريق وإظهاره بالمظهر اللائق لأجيالنا المتعاقبة وللشعوب والأمم الأخرى.. لذلك أولت الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، عناية خاصة بالحفاظ على المدن التاريخية، وتبرز في المقدمة صنعاء القديمة وشبام حضرموت وزيد، وهي المدن اليمينية الثلاث التي أعلنتها (اليونسكو) من بين مدن التراث الإنساني العالمي، وبذلك تكون هذه المدن من المعالم التي يحترف بها في الأوساط التاريخية والعلمية في العالم، وتغطي بحملات دولية للحفاظ على طابعها وأصالتها ونمطها المتميز. وتضطلع الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية بعمليات التجديد والترميم

ويندرج في إطار الخطة أيضاً حماية المتاحف والمتاحف والعناية بها وأهمها المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي في صنعاء، ومتحف قصر السلطان ومتحف التواهي، ومتحف الطويلة في عدن، ومتحف العرضي، ومتحف صالة في تعز، ومتحف الضالع، ومتحف الحد في يافع، ومواصلة إنشاء متاحف إقليمية في صوم محافظات الجمهورية.

الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية

يشل البعد التاريخي للتراث الحضاري في اليمن أهمية كبرى ليس فقط في كونه إرثاً عظيماً نعتز به ولكنه أيضاً كأساس فكري للنهج المعاصر الذي اختطته

البعد التاريخي للتراث الحضاري أساس فكري للنهج المعاصر الذي اختطته بلادنا بزعامه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

الثقافة والتراث

الألأاب... فالباني من الطين ترتفع لثانية طوابق وعمرها ٦٠٠ عام.. مدينة تجمت مساكنتها كمجموعة من المحارين وراء دروعهم.. وخارج الأسوار يمتد وادي حضرموت العريق..»

وهناك أيضاً مدينة زيد التاريخية، وسلسلة من المدن والمعالم الأثرية مثل مدينة براقش وعدد من المعابد والسلود، من أهمها: سد مأرب العظيم، ومعبدي القمر في مأرب، كما نشأت منذ القرن الثاني ق.م مدن مثل: ظفار وغيانا ويونون، وازدهرت مدن أخرى على امتداد (درب أسعد الكامل) من عدن حتى صعدة ونجران في الشمال.. ومنذ بداية القرن التاسع الميلادي تألفت بعض المدن بعد أن أصبحت عواصم للدول اليمنية الإسلامية التي استقلت عن بغداد عاصمة دولة الخلافة.. ومع ذلك لا تزال صنعاء القديمة وشباب حضرموت وزيد تثير الإعجاب وتبث البهجة في النفوس، وتقف الثروة الأثرية اليمنية العظيمة بلا نظير لها، لثرائها وغزارتها وتراكمها التاريخي عبر مراحل عصر ما قبل التاريخ حتى مراحل ما قبل الميلاد وما بعده والعصر الإسلامي، وتمثيل المعابد مثل: معبد جبل كنان للإله (عشتر) ومعبد (نضر) ومعبد (حضرم) وغيرها شواهد أثرية عظيمة مع القلاع مثل: (دار الحجر) والقصور والقنوات والحصون والمساجد.. وكذلك المساجد مثل: مسجد العامرية، ثم الحرف اليدوية كصناعة الفضة والعقيق الباني وصناعة السجج والحزف والفنون الخشبية.. الحفاظ عليه وضمان استمراره كثروة صنعتها يد الإنسان اليمني تحلده حضارته، وتصله بحاضره ومستقبله على خلال توظيفها ضمن النشاط الاقتصادي والسياحي الذي ينعكس بالفائدة الكبيرة على حياة المجتمع.

للمنازل والطرق والأرصفة والأسوار في المدن التاريخية، مع الطراز الأصلي والطابع المتميز لها كما هي وعادتها على أصلها، وكذلك تأمين الخدمات الحياتية لسكانها، وإحياء الصناعات والحرف اليدوية والأسواق التقليدية التي تزخر بها، وتهيئة الترتيبات التراثية والأثرية فيها بما يعمق الترابط بين الإنسان وتاريخه وبيته وبين بيته ومحيطه.. كما تقوم الهيئة بإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي في المدن اليمنية بما في ذلك المتاحف التي تبرز الهوية الحضارية والثقافية للإنسان اليمني في تلك المدن، وتبين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها عبر مراحل تاريخه العريق.. وكذلك تواصل الهيئة إعداد دراسات شاملة لجميع المدن والباني التاريخية وتصنيفها في سجلات خاصة لاتخاذ إجراءات الحفاظ عليها وصيانتها وترميمها.

ثروة أثرية

ولعل المرء يقف مشدوهاً أمام ما تزخر به بلادنا من روائع معمارية فريدة، وأثار خالدة، ويكفي أن يعترف الأصدقاء ويحدثون قبل أن نتحدث نحن عن روعة الطراز المحاري اليمني الفريد.. فهذه المجلة الألمانية الشهيرة (g.e.o) تنشر للصحيفة الألمانية «جاريلا ريدل» ما كتبه عن صنعاء «تلك المدينة اليمنية صنعاء خصائص معمارية جلابة وبيئة تقليدية أصيلة تكسي أهمية كبيرة بالنسبة لليمن وللتراث الإنساني العالمي..» وتحدثت عن فن العمارة في صنعاء وزخرفتها الجميلة المدهشة التي ما تزال تحفظ بها حتى الآن ويمتد عمرها لأكثر من سبعة قرون...! أما عن مدينة شبام فتقول جاريلا: «وجدت بيوتها الطينية وطوايفها المتعددة في صفوف متجاورة لتشكل طرازاً قائماً بذاته، يأسر

من مهام الهيئة العامة
لحفاظ على المدن
التاريخية:
* إحياء الصناعات
والحرف اليدوية
والأسواق التقليدية.
* تهيئة المتزهات
التراثية والأثرية.



عرض بلقيس - مارب

اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

وأصدر الاتحاد مجلة (الحكمة) و«الأديب موقف» واستطاع أن يؤسس الجمعية الأدبية للشباب، برعاية ودعم فخامة الرئيس وينظم المسابقة الأدبية السنوية للشباب في الشعر والقصة والمقالة، ويشارك الاتحاد في الأنشطة الثقافية والفكرية على الصعيد الخارجي.

جسد اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين نموذجاً طلابياً رائعاً من خلال إسهاماته الفاعلة في المجالات الوطنية العامة لبلادنا، فهو أول مؤسسة ثقافية وفكرية نشأت على أساس وحدوي، وكان اتحاداً لكل رجال الأدب والفكر من شطري الوطن (سابقاً) واتسع نشاطه على الساحة الوطنية اليمنية قبل تحقيق الوحدة بأكثر من عقد من الزمن وقد أكد شرعيته الوحدوية وأصالته انتبائه للوطن الواحد.. من خلال الأسس والمبادئ والأهداف التي قام عليها وترجمها ضمن فعالياته المكثفة في الحياة الثقافية والفكرية، تحقيقاً للدور الأدباء والكتاب في المجتمع ثقافياً ووطنياً.



تعد التنمية الاجتماعية من
أهم منجزات الرئيس علي
عبدالله صالح فقد أحدث
تنمية اجتماعية في كافة
المجالات

التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي عملية تطوير وتحسين مستويات المعيشة والرفاهية للمجتمع ككل، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكناء، وتعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين الأفراد من تحسين أوضاعهم المعيشية. تهدف التنمية الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر والبطالة، وبناء مجتمعات متماسكة ومستقرة. تشمل المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية: التعليم، الصحة، الإسكان، الحماية الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية. تعمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على تطوير وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية لتحسين حياة المواطنين.



التنمية الاجتماعية

- المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل.
- اللجنة الوطنية لتأهيل ورعاية المعاقين.
- المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية.

الرعاية الاجتماعية

في البداية كانت عبارة عن مساعدات مادية تقدم كهبات للأسر الفقيرة والمعجزة والمسنين والأرامل والأيتام ضمن إطار إجتماعي ضيق جداً ولم تكن مضمونة الإستمرار أو منتظمة وغير محكومة بأي تشريع قانوني واضح ينضمها وتحدد على أساسه الأسر المحتاجة للرعاية وحجم هذه الرعاية، وتحولت في عهد الرئيس القائد إلى وسيلة وهدف للتنمية الإجتماعية، وأصبح تقديم المعون للأفراد والجبايات والأسر وسيلة للإنتقال بهذه الشرائع المستهدفة إلى مجالات التنمية والإنتاج الإجتماعي، كما توسعت الرعاية الإجتماعية في خدماتها لتشمل الأحداث والمعاقين وتنمية قدراتهم وتأهيلهم للإندماج في المجتمع والعملية التنموية.

عند تولي علي عبدالله صالح قيادة البلد في يوليو ١٩٧٨م كان عدد الحالات المستفيدة في مجال الرعاية الإجتماعية (١٦٠٠) حالة وبلغ إجمالي الإعانة الشهرية (٥,٣٠٠,٠١٦) ريالاً، وأرتفع هذا العدد ليصل في العام ١٩٨٧م إلى ١٢٨٩٨٥ حالة، ووصل إجمالي الإعانة الشهرية إلى ٣٥٦٦,٧٩٧,٩٤٤ ريالاً.

بعد الوحدة اتسعت وبشكل هائل القاعدة الإجتماعية للمستفيدين من خدمات الرعاية الإجتماعية وذلك لمواجهة انتشار حالة الفقر الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية والعملية، خلال الأربع السنوات من عمر الوحدة تضاعف عدد حالات المستفيدين لتصل في العام ١٩٩٤م إلى ٣٠,٢٥٥ حالة فيما بلغ إجمالي الإعانات الشهرية إلى ٤١٢٦,٦٥٢,١٥١ ريالاً.



ويعد قطاع التنمية الإجتماعية من أهم منجزات الرئيس القائد، الهادفة إلى إحداث تنمية إجتماعية في مجال المرأة والطفل والجمعيات والتعاونيات وتدريب المرأة بهدف إكسابها المهارات المهنية، وقد تميزت خطوط نشاط هذا القطاع عام ١٩٩٧م بإنشاء الدولة شبكة الضمان الإجتماعي وتبنيها برنامجاً وطنياً لتنمية الأسرة والمجتمع، وتعتمد شبكة الأمان الإجتماعي على عدد من المشاريع الحيوية التي تنقلها الهيئات والمؤسسات والصناديق الإجتماعية التالية:-

- الصندوق الإجتماعي للتنمية.
- صندوق الرعاية الإجتماعية.
- برنامج تنمية الأسرة والمجتمع.
- صناديق رعاية وتأهيل المعاقين.
- المجلس اليمني للأمومة والطفولة.

نقطة التحول
النوعية في مجال
التنمية الاجتماعية
تمثلت في إنشاء
صندوق الرعاية
الاجتماعية بموجب
القانون (٣١) للعام
١٩٩٦م.

التنمية الاجتماعية

ساهم الصندوق في معالجة الكثير من الإشكالات المتعلقة بالإختلال في نسب المساعدات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وحصر الحالات الفقيرة التي تقوم بها المجالس المحلية والقيام بالدراسات لهذه الحالات والمفاضلة بينها وفقاً لشروط القانون لتحديد الحالات الجديدة المحتاجة إلى الدعم، وتوسيع قاعدة المستفيدين منه ليشمل كل حواضر وريف الوطن اليمني، وقد كان لمبادرة الأخ الرئيس القائد ومكرمه الإنسانية بتوفير «مليار ريال» لتصرف لعدد خمسين ألف حالة جديدة أثرها الكبير في هذا الجانب.

في العام ٢٠٠٦م وصل عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية (٩٤٣, ٦٨٨) حالة فيما وصل إجمالي الإعانات المقدمة (١٧٨, ٢٨٣, ١٥) ألف ريال.

في العام ٢٠٠٧م تم إعتاد (١٠٠, ٠٠٠) حالة جديدة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية تم توزيعها على المحافظات وفقاً لمؤشرات مسح ميزانية الأسر للعام ١٩٩٨م ومؤشرات الفقر للعام ١٩٩٩م ليصبح عدد المستفيدين حتى نهاية العام ٢٠٠٧م (١٠٠, ٠٤٣, ٦٦٨) حالة.

زيادة المساعدات النقدية-

تضاعف خلال العامين الماضيين مقدار المساعدات النقدية التي تقدم للمستفيدين شهرياً من (٢٥٠) ريالاً كحد أدنى و (٦٠٠) ريال شهرياً كحد أقصى، ليصل هذا الرقم في العام ١٩٩٧م، إلى ٥٠٠ ريال الحد الأدنى و (١٠٠٠) ريال الحد الأقصى، ونتيجة لإنخفاض القيمة الشرائية للريال وارتفاع الأسعار بعد تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي عام ١٩٩٨م تم رفع مقدار هذه المساعدات لتصل إلى (١٠٠٠) ريال شهرياً للشخص المستفيد تضاف إليها

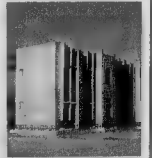


لغة الأرقام

① في العام ٢٠٠٦م وصل عدد المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية (٩٤٣, ٦٨٨) حالة فيما وصل إجمالي الإعانات المقدمة (١٧٨, ٢٨٣, ١٥) ألف ريال.

② عدد المستفيدين حتى نهاية العام ٢٠٠٧م (١٠٠, ٠٤٣, ٦٦٨) حالة.

③ في العام ٢٠٠٧م تم إعتاد (١٠٠, ٠٠٠) حالة جديدة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية





(٢٠٠٠) ريال لكل فرد للأسر ويحد أقصى
(٢٠٠٠) ريال شهرياً للأسرة التي يصل أفرادها
إلى ٦ أفراد.

التدريب والتأهيل:

تنفيذاً لبرنامج الرئيس الانتخابي وتوجهاته العامة في مكافحة الفقر ورفع المعاناة عن كاهل الشرائع الفقيرة، وتحقيق برنامج التنمية المستدامة اعتمدت الحكومة مبالغ كبيرة لتدريب وتأهيل المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية القادرين على العمل أو من يعولهم على مهن وحرف تساعد في الإعتياد على أنفسهم لتحسين أحوالهم المعيشية وإدماجهم في المجتمع، وتنفيذاً لهذا البرنامج التنموي عمل الصندوق منذ مطلع العام ٢٠٠٦م على تنفيذ عدد من البرامج التدريبية لعدد (١٦٥٧٨) مستفيداً حتى نهاية عام ٢٠٠٧م على حرف ومهن مختلفة في أكثر من ٣٠٠٠ برنامج تدريبي شمل كل المحافظات، بتكلفة إجمالية بلغت (٤٧٩، ٤٥٥، ٧٢) ريالاً، ويتولى الصندوق البحث عن مولين للمشاريع الصغيرة التي تدرب عليها المستفيدون، لمساعدتهم في إقامة وتجهيز مشاريعهم الصغيرة المذرة للدخل، وتم خلال العام ٢٠٠٧م تقديم القروض البيضاء السيرة وبدون أرباح لتمويل (٢٧٧) مشروعاً استفاد منه (٣٣١١) حالة وبتكلفة إجمالية تقدر بـ (٢٨٧، ٤٧٨، ٢٠٠) ريال.

الضمان الاجتماعي:

بلغ عدد الحالات المستفيدة من معاشات التقاعد في مختلف محافظات الجمهورية في العام ١٩٩٧م إلى (٣١٠٦٥) حالة وبلغ ما صرف لتلك الحالات مبلغ (٩٤٣، ٦٤٩، ٥١٩) ريالاً يمكن أخذ عينات لما تم صرفه لبعض المحافظات خلال هذا العام. في صنعاء بلغ عدد المستفيدين (١١٨٥) حالة وبلغ ما تم صرفه (٩٤٢، ٤٩٢، ١٧) ريالاً وفي محافظة عدن بلغ عدد المستفيدين (٦٩٧، ١١) حالة بمبلغ (٩٤٤، ٤٧٨، ٢١٢) ريالاً وفي حضرموت (٢٦٣، ٣) مستفيداً بمبلغ (٧٣٢، ١٥٣، ٥٢) ريالاً وفي عام ٢٠٠٦م وصل عدد التقاعدين لدى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات (٧١، ٠٢٢) فرداً، وبلغ إجمالي المعاشات التقاعدية والتعويضات المالية (٤٧٤، ١٧٤، ٠٦١) ريالاً.

الصندوق الاجتماعي للتنمية:-

تأسس بموجب القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٧م بهدف المساهمة في التخفيف من البطالة ووحدة الفقر عبر برنامج

بلغ عدد الحالات
المستفيدة من
معاشات التقاعد
في مختلف محافظات
الجمهورية عام
١٩٩٧م (٣١٠٦٥)
حالة .

التنمية الاجتماعية

المشاريع والبرامج التي من شأنها المساعدة على دمج هذه الفئات في المجتمع، ومنذ عام ٢٠٠٢م سعى الصندوق إلى تطوير إستراتيجيات لوضع رؤية وطنية للعمل مع الفئات ذات الإحتياجات الخاصة وبالأذات الأطفال والشباب.

ساهم إلى جانب الحكومة في تمويل المرحلة الأولى من الصندوق هيئة التنمية الدولية بمبلغ ٣٠ مليون دولار والاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٥ مليون دولار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ٢٠ مليون دولار وصندوق الأوبك بمبلغ ٦ ملايين دولار والحكومة الهولندية بمبلغ ٤,٥ مليون دولار، وفي السنوات الثلاث الأولى من عمر الصندوق تم تنفيذ ٩٤٢ مشروعاً وبلغت نسبة الإناءات المستفيدات ٤٨٪ من إجمالي المستفيدين، كما بلغ عدد المستفيدين ١,٦ مليون شخص وتوفرت فرص عمل مؤقتة لحوالي ١,٧٦ مليون شخص، ويخطط الصندوق الإجتماعي للتنمية في المرحلة الثانية لتنفيذ ٢٧٠٠ مشروعاً بإجمالي قدره ١٧٥ مليون دولار وقدمت هيئة التنمية الدولية ٧٥ مليون دولار على مدار أربع سنوات إلى جانب توفير ١٠٠ مليون دولار من مصادر أخرى.

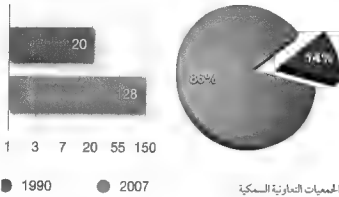


ويعمل الصندوق الإجتماعي حالياً على إستكمال خطة لتنفيذ مشروعات كلفتها ٤٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام الجاري ٢٠٠٨م في عشرة قطاعات رئيسية تساهم في تخفيف الفقر وتشغيل العمالة الكثيفة.

الجمعيات التعاونية،

بمقتضى أحكام القانون (٣٥) للعام ١٩٧٥م كانت البدايات الأولى لنشاط الجمعيات التعاونية الذي ظل عدداً وعكوماً بجملة من العوامل المؤثرة سلباً على نجاحها، أبرزها تخلف البنية الاقتصادية، والثقافة

تنمية المجتمع في التعليم والرعاية الصحية، المياه، والطرق الريفية، والأنشطة البيئية، والموروث الثقافي، فضلاً عن تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وبرنامج بناء القدرات، وخدمة الفئات ذات الإحتياجات الخاصة من المعاقين والأطفال المعرضين للخطر (اليتامى، الجانحين، أطفال الشوارع، أطفال السجينات، والأطفال في سوق العمل)، والنساء المعرضات للخطر «السجينات اللواتي أفرج عنهن» والمهمشين اجتماعياً (نزلاء المصحات النفسية، نزلاء دور العجزة، وقاطني المناطق العشوائية).. يعمل الصندوق على دعم



والإجتماعية للواقع، وغياب الوعي الشعبي بأهمية ودور هذه الحركة إلى جانب ضعف اهتمام الدولة ودعمها وتشجيعها لهذه الحركة.

أعطى الرئيس علي عبدالله صالح الحركة التعاونية اهتماماً خاصاً باعتبارها أهم منطلقات النهوض التنموي وأداة شعبية فاعلة لتحقيق المشاريع الخدمية في الواقع الحياتي للناس، من خلال تنمية وعي الجماهير وتحريكها من الأسس وتعزيز ثقافتها بالنفس وشعورها بالمسؤولية الوطنية والدفع بها في محرك البناء التنموي.

المادية لدعمها وإستمرار نشاطها بإنشاء بنك التعاون الأهل للتطوير الذي ساهمت الدولة بنصيب الأسد في تأسيسه.

قيادة الرئيس المباشرة ودعمه المتواصل للحركة التعاونية عزز من ثقة الشعب بمستقبلها وزاد من شعبيتها وإنساح قاعدتها الإجتماعية وإطار نشاطها الجغرافي وزيادة إسهاماتها التنموية في تنفيذ المشاريع الخدمية في مختلف المجالات.

مثل المؤتمر التعاوني الرابع المنعقد في يناير ١٩٧٩م الذي انتخب فيه الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للاتحاد العام لبيئات التعاون الأهل للتطوير، بداية التحول النوعي في تاريخ الحركة التعاونية، وحددت قراراته وتوصياته التي حظيت بدعم الحكومة برامج وأهداف وآليات عمل الحركة التعاونية ومعالج تطورها ومستقبلها، وتوفير الضمانات والمقومات

الجمعيات التعاونية ١٩٩٠:-

زراعية	حرفية	سكنية	نسوية	مهنية	استهلاكية	سكنية	خيرية
٩٩	١٤	٥	٧	٩	٥	٥	١٦

الجمعيات التعاونية ١٩٩٧:-

زراعية	سكنية	استهلاكية	سكنية	حرفية	خيرية	مهنية	اجتماعية	علمية	ثقافية
٢٦٦	٢٥	٩٥	١٦٣	٢٦	٥٨١	٣٣	١١١	١١	٢١

الجمعيات التعاونية ٢٠٠٦

زراعية	سكنية	استهلاكية	سكنية	حرفية	خيرية	مهنية	اجتماعية	علمية	ثقافية
٨٥٠	١٤٩	٩٤	٢٦٨	٤٠	٢٢٦٥	٦١	٧٧٩	٤٦	٦٣

مؤسسات خيرية	صداقة	إخاء	تفليات	أندية	متنبيات
١٩١	٢٠	٦	٣١	٢٢٣	١٣

أعطى الرئيس
الحركة التعاونية
اهتماماً خاصاً
باعتبارها أهم
منطلقات النهوض
التنموي .

التنمية الاجتماعية

د- أما المشروعات المتنوعة: فهي مشروعات تشمل بناء المساجد ومشروعات كهربائية والتشجير.. إلخ، وقد أنجز منها ٥٦ مشروعاً.

هذه التجربة الناجحة التي حققتها هيئات التعاون الأهلي للتطوير مثلت حافزاً لتوسيع مجالات النشاط التعاوني نحو القطاعات الإنتاجية وبالذات في القطاع الزراعي، وظهرت الجمعيات الزراعية كمرحلة أولى في عافقات صنعاء تمزج، الحديدية، إب، حجة، مأرب ووجهت نشاطاتها لتطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي وتسويقه وتوفير الإحتياجات والمتطلبات الضرورية لذلك والالتزام مع هذه الجمعيات الزراعية ظهرت ١١ جمعية تعاونية متعددة الأغراض حتى نهاية سبتمبر ١٩٧٩م.

الإنتشار الهائل للجمعيات التعاونية على إمتداد الساحة الوطنية التي ميزت السنوات الأولى من حكم الرئيس علي عبدالله صالح، وظهور أجهزة تعاونية جديدة مثل المؤسسات التعاونية الإستشارية وغيرها من الأشكال التي تستوعب الكثير من الأنشطة التنموية حتم بالضرورة تدعيم نشاط الحركة التعاونية ورفدها بالمزيد من شروط وعوامل نجاحها وإستمرارها فتم إنشاء بنك التعاون الأهلي للتطوير الذي بدأ بمزاولة نشاطه منذ مارس ١٩٨٠م برأس مال قدره مائة مليون ريال حصة الدولة فيه ٦٠٪ مهمته تقديم القروض وتمويل المشروعات الإستشارية التعاونية، وتقديم كافة الخدمات التي تقدمها عادة البنوك التعاونية للمهتات والجمعيات التعاونية، وفي سياق هذا التطوير أنشئت في سبتمبر ١٩٨٠م الإدارة العامة للخدمات التي ألحق بها في المرحلة الأولى من تأسيسها ثلاثة حفرات للأبار الارتوازية والأجهزة الفنية للكشف عن المياه والأدوات اللازمة لتوفير مياه الشرب النقية للمواطنين.

خلال الفترة ٧٨-١٩٨٢م وصل إجمالي قيمة المشاريع التي نفذت إلى (١٨٣, ٢٤٦, ٢٠٩) ريالاً، أبرز المشاريع المنجزة:

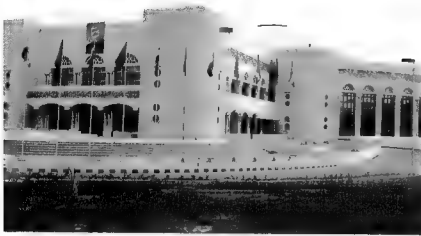
أ- في مجال الطرق: ٥٠٨ مشاريع إجمالي طولها ٤٩٦٥ / ٥ كيلو مترات.

ب- في مجال التعليم: ١٥٥ مدونة تتكون من ٧٥٤ فصلاً دراسياً و ١٠٩ مرافق.

ج- في مجال الصحة: أكثر من ١١ مشروعاً صحياً.

تميزت السنوات الأولى من حكم الرئيس بالانتشار الهائل للجمعيات التعاونية





صالة ٢٢ مايو المخلقة

لقد اتسم تطور الحركة التعاونية في بلادنا بمسار تصاعدي يباني من حيث تعددها، وقاعدتها الإجتماعية ومهامها المهنية التخصصية، على النحو التالي:-

- بلغ عدد الجمعيات الزراعية حتى نهاية ١٩٧٩م إلى (١٥) جمعية.
- بلغ عدد الجمعيات الزراعية نهاية العام ١٩٨٦م (٧٧) جمعية.
- بلغ عدد الجمعيات والتعاونيات نهاية العام ١٩٩٠م إلى (١٦٣) جمعية .

وخدمة الوطن، في هذا العام كانت البداية لإنشاء النقابات المهنية أبرزها: نقابة الصحفيين، نقابة المهن التعليمية، نقابة عمال الغزل والنسيج، ونقابة المهن الطبية.. حظيت هذه النقابات منذ تأسيسها بدعم الدولة ورعايتها، وتجهزت إلى حد كبير في تحقيق الغايات المرجوة منها في تنظيم نشاط أعضائها والدفاع عن حقوقهم وتوحيد الطاقات والكفاءات وتوجيهها في خدمة غايات وأهداف وطنية تنموية.

عشية الوحدة ١٩٩٠م وصل إجمالي عدد النقابات إلى «٨٥» نقابات عامة لها «٢٢» فرعاً إلى جانب «٣» إتحادات عامة لها «٢٢» فرعاً.

في العام ٢٠٠٦م بلغ عدد الإتحادات العامة «٤٦» إتحاداً عاماً وعدد فروعها «١٢٣» فرعاً، منها إتحادان نقابيان للعمل هما:

- الإتحاد العام لنقابات عمال اليمن في الجمهورية اليمنية وعدد فروعها في المحافظات «١٢» فرعاً.

بعد الوحدة تطور نشاط الجمعيات واتسع طابع المهام التي تقوم بها لتشمل مجالات جديدة غير إنتاجية (إجتماعية، علمية، ثقافية، مهنية).. في العام ١٩٩٤م صدر القانون رقم (١٨) للنظم للعمل التعاوني في ظل دولة الوحدة، وهذا القانون أتاح لكل فئات الشعب إمكانية تنظيم نشاطهم في إطار نقابي مشترك لخدمة مصالحهم وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، الأمر الذي أتاح زيادة عدد الجمعيات لتصل في العام ١٩٩٧م إلى حوالي «١٣٣٢» جمعية

في العام ٢٠٠٦م وصل عدد الجمعيات النشطة على الساحة إلى حوالي (٥٠٩٩) جمعية

النقابات:

جاء قرار الرئيس القائد مطلع العام ١٩٧٩م بإسناد المجال أمام إنشاء النقابات المهنية ترسيخاً لنهجه الديمقراطي وفتح المجال أمام أبناء الوطن لإبداء آرائهم ومشاركهم المسؤولية في خدمة أنفسهم

وصل عدد
الجمعيات الناشطة
على الساحة
الوطنية إلى
حوالي (٥٠٩٩)
جمعية في عام
٢٠٠٦م

التنمية الاجتماعية

«الشباب هم
الثروة الحقيقية
التي لا تنضب لهذا
الوطن»
رئيس الجمهورية

النقابات العامة:

- الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية
لجمهورية اليمنية وعدد فروعها في المحافظات
«٢٢» فرعاً.

- بلغ عدد النقابات العالية «١٢» نقابة عامة.

- بلغ عدد النقابات العامة المهنية «١٨» نقابة
عامة.

- بلغ عدد النقابات الفرعية للعامل «٧٢» نقابة
فرعية.

الشباب والرياضة

«الشباب هم الثروة الحقيقية التي لا تنضب لهذا
الوطن» هذه الكلمات تلخص استراتيجية الرئيس القائد
في التعامل مع الشباب، باعتبارهم رواد المستقبل والقوة
المنتجة الفاعلة على الإبداع والنهوض بأعباء التنمية
بكافة أشكالها ومجالاتها، ومنذ اليوم الأول لتوليته قيادة
البلد حرص الرئيس القائد على تسخير الكثير من الجهد
والإمكانات المتاحة لبناء هذا القطاع الجماهيري المهم
بشكل متكامل وسليم (علمياً، ثقافياً، أخلاقياً، بدنياً،
ونفسياً)، وتوفير كل ما يلزم لتحقيق هذه الغاية النبيلة
وبناء الشخصية الوطنية الجديدة التي على أساسها تتحدد
معطيات المستقبل وشكله ومضامينه.

بعد تولي الأخ الرئيس الحكم في ١٩٧٨م وحتى العام
١٩٩٠م تحققت الكثير من الانجازات في هذا المجال في
مجال البنية التحتية، وتدوير عجلة النشاطات الشبابية
بمختلف أشكالها، وتتمثل أهم إنجازات هذه المرحلة
في التالي:-

- توفير حاجات الشباب في الأنشطة المختلفة والمتنوعة
التي يبايرون فيها نشاطاتهم الرياضية والثقافية من
بيوت ومراكز الشباب وملاعب وصالات وأندية
ومنشآت رياضية مختلفة.
- توفير الاعتادات المالية والدعم المالي لقيام المسابقات
الرياضية المتنوعة سنوياً على المستوى الداخلي
والخارجي.
- توفير المؤسسات التربوية والكادر المؤهل والتأهيل
الدائم والمستمر لقيادة العملية الرياضية وتنظيمها





بشكل دائم لمواكبة التطورات الجارية على المستوى العربي والعالمي.

• قيام الدولة بالمشاريع الاستراتيجية العديدة لإقامة المباني والمنشآت الرياضية للشباب لممارسة نشاطاتهم المختلفة على مستوى جميع المحافظات.

- تشجيع قيام المسابقات الداخلية السنوية والمشاركات الخارجية على طريق خلق أبطال رياضيين يمينين.

المشاريع الاستثمارية (٧٨-٩٠م)

- (٤) بورت شباب
- (١٠) مراكز شباب في مختلف المحافظات
- إقامة مدينة الثورة وأستاد رياضي بأمانة العاصمة.
- إقامة مدرجات وملعب للظرافي بصنعاء والشهداء بتعز.
- تسوير عدد من أراضي الأندية ومدينة الثورة الرياضية.
- إنشاء الأستاد الرياضي (الكبيسي) في مدينة إب.
- إنشاء الأستاد الرياضي في تعز.
- وكانت التكلفة لهذه المشاريع الاستثمارية (٢٥٠,٧٩٢,٠٠٨) ريال.

الأندية والاتحادات الرياضية

لقد حظي بناء الأندية الرياضية والثقافية باهتمام بالغ، وشمل كل محافظة ومديرية ومدينة. من الخطوات والإجراءات العملية الأولية في هذا السياق إقامة وتنظيم الميخيات الشبابية منذ سبتمبر ١٩٧٩م تحت شعار: «من أجل مجتمع يمني قوي قوي بشبابه»، حيث تم تنظيم عدد من الميخيات

الشبابية للتواصل ويعتبر المقيم الذي أقيم خلال الفترة ١٢-٢٨ سبتمبر ١٩٨١م، قد مثل حدثاً وطنياً مهماً من حيث كونه جمع شباب الوطن الواحد جنوباً وشمالاً في عاصمة اليمن التاريخية صنعاء، وجسد أروع صور الوحدة الوطنية للشباب اليمني.

في عام ١٩٨١م أصدر الرئيس القائد القرار رقم (٥٨) لسنة ١٩٨١م، قضى بإنشاء المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وتولى رئاسته، حتى يتسنى الإشراف المباشر والمتابعة الشخصية لنشاط الشباب، ومعالجة مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم.

الكشف والمرشدات،

شهد العام ١٩٨١م الانطلاقة الحقيقية لحركة الكشف والمرشدات، -على الرغم من وجودها في اليمن منذ مطلع القرن الماضي- وبعد افتتاح المقر الدائم لجمعية الكشف والمرشدات في ٢٢/١/١٩٨١م برعاية فخامة الرئيس في العاصمة صنعاء، وتكوين فروع لها في معظم محافظات الجمهورية، أمكن هذه الحركة أن ترتقي أكثر بدورها وفعاليتها، مستفيدة من الدورات والندوات

تم تنظيم وإقامة
الميخيات الشبابية
منذ سبتمبر
١٩٧٩م تحت
شعار: «من أجل
مجتمع يمني قوي
بشبابه».

التنمية الاجتماعية



أنفقت الدولة على
إنشاء الملاعب
في أمانة العاصمة
وعواصم المحافظات
حوالي (١٢٠٨)
مليارات ريال
خلال الفترة من
(١٩٩٤-٢٠٠٥م)

والمخيمات الكشفية، مما أهلها للإنضمام إلى المكتب
العربي للمرشدين والمشاركة في المؤتمرات واللقاءات
العربية المختلفة.

يضطلع شباب الحركة الكشفية بإسهامات فاعلة في
المجالات الخدمية والتطوعية مثل محو الأمية وتنقية
المياه وردم المستنقعات وحملات النظافة ومساعدة
رجال المرور وجباية الضرائب ومكافحة الأمراض
والحفاظ على البيئة... إلخ.

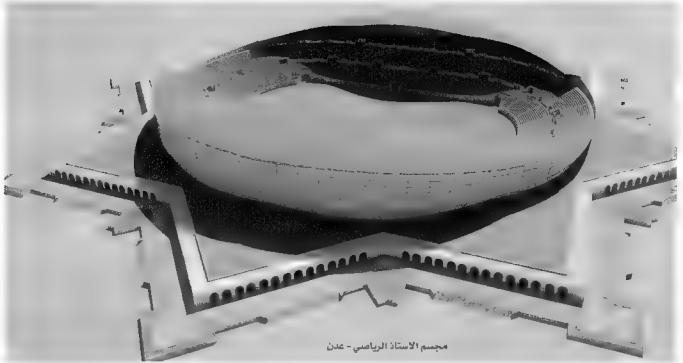
تطورات متسارعة،

خلال الفترة من ١٩٩٠م-١٩٩٨م وصل عدد
المشاريع الإستشارية في قطاع الشباب والرياضة
إلى «١٠٧» مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها
(٢,١٠٤,١٠٤,٧٩٣) ريالاً، خلال هذه الفترة
ارتفع عدد الأندية إلى (٢٢٨) نادياً بلغ عدد منتسبيها
(٥٢٦٥٠) وعدد اللاعبين فيها (٣٠,٢٧٠) فرداً.

في العام ١٩٩٦م وصل عدد اللاعبين في الجمهورية
إلى ١٥١ ملعباً منها ١٢ ملعباً لها مدرجات، بالإضافة
إلى عدد من الصالات الرياضية المغلقة، وارتفع
عدد مقرات الأندية إلى «٤٠» مقراً وارتفع عدد
الأندية الرياضية إلى (٣٠٣) أندية بلغ عدد أعضائها
(٨٩,٧١٤) عضواً وعدد اللاعبين
المسجلين فيها «٦٥,٥٨٤» فضلاً عن
نوادي القوات المسلحة والأمن وبعض
النوادي الخاصة بالهيئات والشركات
وغيرها، وتتوفر حالياً ٢٤ بيتاً ومركزاً
للشباب و ٤٤ منشأة متعددة الأغراض،
ووصل عدد الإنجازات الرياضية
المعترف بها عربياً ودولياً إلى ١٧ اتحاداً
أولياً لها ١٣٤ فرعاً.

ومنذ عام ١٩٩٥م أصدرت الدولة
عدة تشريعات لصالح النشء والشباب،
منها اللائحة التنظيمية لوزارة الشباب
والرياضة التي حددت أهداف الوزارة
في تجميع الطاقات الشبابية، وتكريس
القيم الوطنية والوحدوية، وتشكيل
الرياضة الجانب البارز في حياة الشباب،
وقد تبنت الدولة خطوات عملية منذ
قيام دولة الوحدة في عام ١٩٩٠م لإقامة
شبكة من المنشآت للأنشطة الرياضية
الواسعة الانتشار ككرة القدم والدفع بها





مجمّع الاساتذ الرياضى - عدن

حيث منحت الجائزة في مجال القرآن الكريم والشعر والقصة والفن التشكيلي، وقد زاد عدد المتقدمين لجوائز رئيس الجمهورية عن الأعوام السابقة، مما استلزم توسيع المشاركة على مستوى المحافظات، بحيث تتم التصفية التمهيديّة فيها، يلي ذلك التصفية النهائية على مستوى البلاد ككل.

وقد بلغ عدد الفائزين بالجائزة حتى الآن خمسين متسابقاً منهم ٤٢ شاباً وثمان فتيات.

صندوق رعاية النشء والشباب والرياضة،

تم إنشاء صندوق رعاية النشء للشباب والرياضة بموجب القرار رقم (١٠) لسنة ٩٦م بهدف دعم رياضة الناشئين والمتنجات الوطنية الرياضية والطلب الرياضي والمساهمة في علاج إصابة اللاعبين. حالياً يقوم الصندوق بدور هام في دعم الأنشطة الرياضية والتأهيل والتدريب

إلى الأمام، إذ أنفقت على إنشاء الملاعب في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات حوالي ١٢٠٨ مليار ريال خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٥م، للاحتياج الفعلي لها في تنمية القدرات وبناء الإنسان.

جوائز رئيس الجمهورية للشباب،

أصدر الأخ الرئيس علي عبدالله صالح القرار الجمهوري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٨م بشأن استحداث جوائز رئيس الجمهورية للشباب في مجالات: تلاوة القرآن الكريم، العلوم التقنية، الآداب والفنون التشكيلية وغيرها من المجالات.

وقد تضمن القرار الضوابط والمعايير والشروط الخاصة بتلك الجوائز، كما حدد الحد الأقصى لعدد المتسابقين بثلاثين سنة. وقد نظمت أول فعالية لتكريم الفائزين بهذه الجوائز في عام ١٩٩٩م،

بلغ عدد الفائزين
بجائزة رئيس

الجمهورية حتى الآن
خمسين متسابقاً منهم
٤٢ شاباً وثمان فتيات

التنمية الاجتماعية

وفي بناء المرافق الرياضية والشبابية وتجهيزها وصيانتها ومنح الحوافز والجوائز التشجيعية للمبرزين في مجال الرياضة، وحددت موارده برسوم محددة على السجائر المنتجة محلياً والمستوردة وعلى الأسمنت المحلي والمستورد وضريبة محددة على القات والمصندوق موارد أخرى (إعانة الحكومة والهبات والتبرعات ونسبة من إعلانات الملاعب).

النشاط الرياضي الخارجي:

شهدت النشاطات الخارجية توسعاً كبيراً خلال السنوات المنصرمة وخسرت الدولة الكثير من الدعم السنوي لتغطية نفقات هذه النشاطات ومن خلال الجدول التالي يتبين حجم المشاركة في الفعاليات الخارجية والنتائج المحققة خلال الفترة (٢٠٠٠م-٢٠٠٦م).



مسيح تادي ضباط القوات المسلحة



الصلوة المعلمة ٢٢ مايو





حرص فحامة الرئيس
علي عبدالله صالح على
تحقيق العدالة بين كافة أبناء
الشعب ايماناً منه بأن العدل
والقضاء هما ركيزة الأمن
والاستقرار والتنمية .

العدل والقضاء

حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه مسؤولية قيادة الوطن في ١٧ يوليو ١٩٧٨م على تحقيق العدالة بين كافة أبناء الشعب إيماناً منه بأن المحكمة تقضي بأن العدل أساس الحكم وبأن العدل والقضاء هما ركيزة الأمن والاستقرار والتنمية.

وجاء إنشاء وزارة العدل لتتولى مهام تطبيق الدستور والقوانين الصادرة من خلال إنشاء المحاكم الشرعية وإدارتها والإشراف عليها ومن هذه المحاكم:

محاكم الأموال العامة - الشعب الاستئنافية.

المحاكم التجارية الابتدائية - محكمة الأحداث الابتدائية في محافظة عدن - الدائرة العسكرية بالمحكمة العليا. الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا - الدائرة الدستورية.

محكمة استئناف الأمانة - محكمة استئناف المحويت وغيرها من محاكم الاستئناف في الجمهورية.



العدل والقضاء

الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية قيادة الوطن نقلة نوعية بعد انجاز جلة خطط وبرامج الإصلاح في البنى التشريعية والقانونية وأصبحت تشريعات القضاء تحتل مكانة مرموقة بين التشريعات في دول المنطقة.. حيث أن اليمن هي أول من قنن أحكام الشريعة الإسلامية اعتياداً على الأخذ بالأرجح من كل المذاهب وتعممت التجربة اليمنية هذه إلى بعض الأقطار العربية انطلاقاً من خطة صنعاء لتوحيد القوانين العربية طبقاً أحكام الشريعة الإسلامية.. وقد مثلت التشريعات والقوانين تقنياً كاملاً لجميع نواحي الحياة العامة وشكلت البنية التشريعية للدولة.. ومن أهم القوانين التي تم إقرارها قانون العقوبات وقانون تجريم غسل الأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع وقانون الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وغيرها.

الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة

كانت بلادنا سباقة على مستوى العالم العربي والإسلامي في تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.. وقد قامت الدولة بتحديد الآلية التي يجب أن تلتزم بها الهيئة العلمية عند قيامها بأعمال التقنين بالآتي:

- أن لا يكون التقنين مخالفاً لنصوص الكتاب والسنة والإجماع.

- أن تستمد لجنة تقنين أحكام الشريعة نصوصها من مجموعة المذاهب الاجتهادية والأخذ بأقوى ما في كل منها.

- الاعتدال على أصول الفقه المجرّد وقواعده العامة ومعالجة الأوضاع الفقهية المستجدة.

- تجميع المباحث والفروع وردّها إلى موطنها مع مراعاة وضع الفوائد الكلية والتي تعتبر كل واحدة منها أصلاً فقهيّاً تدور عليه وتتفرّع عنه أحكام فرعية تطبيقية من أبواب وموضوعات شتى.

- ترتيب وترقيم المواضيع وصياغتها بما يتفق والصياغة القانونية بحيث تشتمل النصوص المقتنّة على أحكام آمرة وعامة وبعبارة سهلة والاقتصار على قول واحد



وتعتبر السلطة القضائية وفقاً للنصوص الدستورية النافذة في المواد (١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥١) مستقلة مالياً وإدارياً..

كما أن مجلس القضاء الأعلى هو قمة الجهاز القضائي ويتولى وضع السياسات العامة للقضاء ومتابعة تنفيذها فضلاً عن دوره الدستوري في دراسة وإقرار مشروع موازنة القضاء ومعهذا الإدراجها في الموازنة العامة للدولة عملاً بنص المادة (١٥٢) من الدستور والنيابة العامة هي هيئة من هيئات السلطة القضائية وركن من أركانها.. وتعتبر المحكمة العليا للجمهورية أعلى هيئة في هيكل المحاكم وهي محكمة قانونية ومرجعية وتتفرغ فقط للقضايا الهامة والمستعصية. وشهد القضاء خلال ٣٠ عاماً من تولي فخامة

اليمن هي
أول من قنن
أحكام الشريعة
الإسلامية



يعمل في كل مسألة.

- يفرّد لكل من الأحكام الأساسية والموضوعية والأحكام الكلية باب خاص بها.

وقد ترتب على العمل بهذه الآلية إعطاء التجربة اليمنية في مجال تقنين أحكام الشريعة بعداً واسعاً وشاملاً بحيث مكنت المثقّن الرجوع إلى كافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين والأخذ بأقوى ما في هذه الاجتهادات في ما يتعلق بالمواضيع التي تناولها المثقّن سواء كان في المجال المدني أو التجاري أو الجنائي أو الأحوال الشخصية ويتفق مع ظروف وواقع اليمن والتطور الاجتماعي والأساليب الحديثة في الإدارة والتي لا تتعارض مع الكتاب والسنة والإجماع.

شارك في التقنين خبرات علمية متخصصة في مجال الفقه الإسلامي مثلة بالعديد من العلماء المجتهدين الذين لهم معرفة بكافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين وتم تعيين العديد من هؤلاء العلماء في الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية سواء في بداية أعمال التقنين أو من

خلال إناطة أعمال التقنين بمجلس الشعب التأسيسي أو بمجلس الشورى أو بمجلس النواب بالإضافة إلى إشراك العديد من القانونيين والاقتصاديين للعمل معهم وقد كانت تجميعهم صفات مشتركة أهمها الإلمام بكافة الجوانب التشريعية ومعرفة التطورات المعاصرة والبعد عن التعصب المذهبي لديهم وافتتاحهم على كافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين والتطورات المعاصرة في الجوانب التشريعية والقانونية والمستجدات في المجتمع

وبعد توليه السلطة حرص الرئيس علي عبدالله صالح على تفعيل ودعم نشاط هذه الهيئة ضمن سياق جهوده في بناء الدولة الحديثة وإيجاد القوانين والأنظمة التي تتفق مع مصالح الشعب وتحمي الحقوق والحريات وتحقق العدل والمساواة بين المواطنين وتنظم العلاقات بين سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية بما يتفق والنص الدستوري الذي يجعل الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات ومن هنا استلحت الضرورة العمل على تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، بما يجنّد تحقيق مبادئ الحريات الدينية والمذهبية ويجنب البلد إشكالات الخلافات المذهبية ومحاولة إلزام الناس بالتعاظم على رأي

شهد القضاء نقلة
نوعية بعد انجاز
جولة خطط وبرامج
الإصلاح في البنى
التشريعية والقانونية

العدل والقضاء

والإتصالات بالعالم الخارجي والتشريعات الدولية والثائية التي تحكمها في مختلف المجالات وما تتطلبه هذه العلاقة من تشريعات وطنية قادرة على استيعاب متغيرات الحياة ومواجهة الأنظمة والأصناف والمعاملات المتجددة، وتعديل القوانين التي ظهرت الحاجة والمصلحة في تعديلها وتطويرها بما يتواءم أولاً وبناء الإسلام القائم على رعاية مصالح الناس وصلاحيته للتطبيق في كل مكان وزمان .

أهمية التجربة اليمنية أنها تحررت من الالتزام بملذهب محدد واستمدت أهلها في التقنين من مجموعة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين دون التقيد بملذهب معين ودون التعصب للمذهب على حساب بقية المذاهب الأخرى مما جعل التجربة اليمنية في مجال التقنين تتميز على غيرها من التجارب مما جعلها صالحة لتكون مرجعاً لكافة البرلمانات في العالم الإسلامي التي تهدف إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية لأنها تحررت من المذهبية الضيقة وأخذت بأحسن ما في المذاهب الأخرى وأقوال العلماء في ما يصلح للمبينة مع العلم أن المقتنين اليمنيين قد رجعوا إلى التشريعات العربية الموحدة والفقه المقارن والقوانين المدنية المعمول بها في العديد من الدول العربية.

وعندما تحققت الوحدة اليمنية المباركة وشكلت اللجان المشتركة لوضع القوانين أقرت هذه اللجان كل ما تم انجازه في مجال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية والتي شملت العديد من الجوانب وأهمها رعاية الملكية العامة والخاصة والنواحي الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص والعالم بالإضافة إلى بقية القوانين التي أنجزتها الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية.

منجزات التقنين :

على ضوء الآلية التي اركزت عليها تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في اليمن فقد تم انجاز العديد من القوانين سواء من خلال عمل الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال مجلس الشعب التأسيسي أو من



مجلس القضاة العام

أو ملذهب يختلف من منطقة إلى أخرى، وهذه الهيئة كانت ضرورية في ظل النمو المتسارع الذي شهدته البلد منذ العام ١٩٧٨م وحاجة البلد إلى جهاز قضائي كبير ومتشعب ساهم بدوره في إيجاد قضاة في المحاكم القضائية في مستوياتها المختلفة لا إطلاع لهم في علم الفقه وأحكامه.

وجاء عمل هذه اللجنة لتسهيل عمل القضاة والمواطنين والقاضي بموجبه، بحيث تكون القوانين المعمول بها مستمدة من الشريعة الإسلامية وتوحيد الأحكام في الدولة .

لقد كان إهتمام الرئيس بعمل هذه الهيئة لتلبي احتياجات ومصالح الوطن المختلفة في ظل اتساع المعاملات التجارية وتطور ونمو العلاقات



خلال مجلس الشورى أو مجلس النواب وهي:
قانون الميراث، القانون التجاري، قانون الوصية
انون الهبة، قانون الوقف، قانون الإيجارات،
قانون المرافعات (الكتاب الأول والثاني)، قانون
العقوبات، قانون المرافق، قانون التنفيذ، قانون
الإجراءات الجزائية وقانون التحكيم.

إضافة إلى ذلك فإن أهم ما تم إيجازه في مجال تقنين
أحكام الشريعة الإسلامية في اليمن هو القانون
المدني والذي استغرق العمل فيه ما يقرب من خمسة
وعشرين عاماً وقد تم تعديله عدة مرات بهدف
مواكبة لكافة التطورات الاجتماعية والاقتصادية
والاجتهادات الفقهية المعاصرة وقد تم تقنين
مواده بموجب الآلية التي وضعتها الدولة لتقنين
أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر انجاز القانون
المدني المستند جميع مصادره من جميع المذاهب
الاجتهادية وأقوال العلماء المجتهدين مفخرة لليمن
وللعالم الإسلامي ويتفق مع كافة القوانين المدنية
والنظريات القانونية المعاصرة وإنجازاً تقدمه اليمن
لكافة الدول العربية والإسلامية التي تبذل جهوداً
كبيرة لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية ويعتبر
القانون المدني هو أهم القوانين المعمول بها في الحياة
المعاصرة والمعمول به في كافة المحاكم.

عوامل نجاح التجربة اليمنية:

من خلال الاطلاع على الآلية والأسس التي
ارتكزت عليها التجربة اليمنية في تقنين أحكام
الشريعة الإسلامية نستطيع أن نستنتج الأسباب
التي أدت إلى نجاح التجربة اليمنية هذه الأسباب
بعضها مرتبطة بخصوصية المجتمع اليمني والبعض
الأخر مرتبط بمزايا الشريعة الإسلامية والأسباب
المرتبطة بخصوصية المجتمع اليمني تتمثل بالآتي:

١- البعد عن التعصب المذهبي في اليمن بالإضافة إلى أن
الدولة أقرت اللجنة المكلفة بالتقنين بعدم الالتزام بأي
مذهب من المذاهب الاجتهادية ولا بقول عالم من العلماء
وإنما تستمد عملها من مجموعة المذاهب الاجتهادية
والأخذ بأقوى ما في كل منها وهي متعددة وليست
منحصرة في المذاهب الأربعة المشهورة بالإضافة إلى أنه
يوجد في اليمن علماء مجتهدين اجتهدوا مطلقاً لا يقولون
عن علماء المذاهب الاجتهادية وقد تركوا ثروة فقهية
أصبحت مشهورة على مستوى العالم الإسلامي وقد
انتشرت مؤلفاتهم في كافة الدول العربية والإسلامية.

٢- وجود علماء يمينيين معاصرين ورثوا الثروة الفقهية
العلمية من العلماء الذين سبقهم جيلاً بعد جيل وهم
مستوعبون لكافة المذاهب الاجتهادية وأقوال العلماء وفي
نفس الوقت لديهم رؤية مستوعبة للتطورات المعاصرة في
النواحي الفقهية والقانونية.

٣- رعاية القيادة السياسية لأصهار تقنين الشريعة
الإسلامية في كافة مراحلها وتذليل كافة الصعوبات التي
واجهتها بالإضافة إلى تفاعل السلطة التشريعية اليمنية
مع تقنين أحكام الشريعة الإسلامية ومناقشة مشروعاتها
وإثرائها والتفاعل معها حتى تمت الموافقة عليها من
السلطة التشريعية وإصدارها من رئيس الجمهورية.

٤ - تخصيص موارد التقنين للمراجعة بعد مرور وقت كافٍ،
يؤخذ فيه رأي القضاة، وأهل العلم الذين يقدمون
ملاحظات كافية لإعادة النظر في المواد التي قيدت،
وكذلك المحامون والمهتمون بشأن القانون عموماً.



التنمية الاقتصادية

وامتلكت البلاد شبكات عصرية ومتطورة للاتصالات الداخلية والدولية. كما أنشئت الطرق والموانئ والطارات الحديثة، بالإضافة إلى غيرها من المنجزات التنموية العملاقة التي ما كان لها أن تتحقق إلا بإرادة القائد الصلبة وفيض عطائه وحكمته وتخطيطه بعقل مستنير لكل مرحلة من مراحل البناء الوطني؛ والإقدام بكل شجاعة على تنفيذ المهام المطلوبة منها كبرت التحديات.

ورغم عظمة ما تحقق من منجزات تنموية ظل فخامة الرئيس القائد يعمل ويبدل أكبر الجهود لتحقيق المزيد، وهو القائل "يجب ألا نكتفي بالتقني بما أنجزناه بل يجب أن يكون جهدنا موجهاً إلى ما يجب علينا أن ننهض به من أجل المزيد من تحقيق طموحاتنا، لأننا نطمحنا شعب طموح وهذه ميزة من سمات شعبنا. ومن واجبنا أيضاً ألا نكتفي بالطموح بل نقرنه بالتخطيط والمبادرة والعمل الإيجابي ويؤكد أن "المسيرة لا تتوقف عند الحفاظ على المكاسب الوطنية والانتصارات التاريخية المحققة، وإنما تتعداها بإضافة انتصارات ومكاسب نوعية جديدة في كافة ميادين الحياة واقتصاد حقول عمل وإنتاج جديدة"

ولذلك فقد حرص فخامة الرئيس القائد على أن يضمن البرنامج الانتخابي، الذي خاض بموجبه الانتخابات الرئاسية الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٦م الكثير من الخطط والمشاريع التي تركزت على التنمية باعتبارها حالة مستدامة ليس لها حد أو نهاية، وظل فخامته يوجه الحكومة بتركيز أقصى جهودها من أجل تحقيق المزيد من المنجزات التنموية.

عقب انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٧ يوليو ١٩٧٨م وقف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في ذلك اليوم التاريخي في قاعة مجلس الشعب التأسيسي يسجل عهداً ووعداً بإصراره على "مواصلة مسيرة التنمية الشاملة في إطار من الحرية والديمقراطية".

ولم يكن ما لحق من سنوات منذ ذلك التاريخ وحتى الآن إلا وفاة مستمراً بذلك العهد وتحقيقاً للوعد، ثلاثون عاماً والوطن يسير بإرادة صلبة وعزيمة لا تلبين ويمت خطاه في دروب التنمية الشاملة، لا توقفه العراقيل ولا تعطله الصعوبات مهما كثرت أو كبرت.

وفي واقع اليمن اليوم يتجلى ذلك الوعد وقد صار حقيقة ساطعة الظهور، حيث تكاثرت - إلى حد الإعجاز - المنجزات في كافة المجالات التنموية، وامتدت لكل شبر من أنحاء الوطن... منجزات ضخمة في المجال الاقتصادي، وفي المجالات التنموية والخدمات الأخرى.

ثلاثون عاماً من العمل الخلاق والجهد التنموي الذي نقل اليمن من حال إلى حال، فنهض المجتمع وتطور الاقتصاد الوطني، واكتملت أسس بناء الدولة اليمنية الحديثة. وانتشرت المؤسسات الخدمية والأنشائية، وتم اكتشاف واستخراج الثروات النفطية والمعدنية من باطن الأرض. وأقيمت - وما زالت تقام - منشآت عملاقة لإنتاج وتكرير النفط واستغلال الغاز والغازات الطبيعية الأخرى، وأنشئت السدود والمشاريع الزراعية والصناعية. وتطورت وسائل الثقافة الحديثة، وطرق الحصول على المعلومات،

منجزات عملاقة ما
كان لها أن تتحقق إلا
بإرادة القائد الصلبة
وفيض عطائه
وحكمته وتخطيطه
بعقل مستنير



«إن بناء الاقتصاد الوطني
على أسس راسخة
ومتطورة وتحقيق تنمية
شاملة سيظل الحلم الرئيسي
الذي نؤليه الأولوية»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

التنمية الاقتصادية

وتفصح لفة الأرقام عن عصبلة المنجزات الاقتصادية التي تحققت في عهد فخامة الرئيس القائد، فتوضح أن الناتج المحلي لليمن كان حجمه في سنة ١٩٧٩م (١١,٩) مليار ريال، وأنه بلغ في سنة ١٩٩٠م (٨٠,٤) مليار ثم وصل إلى (٣,٧) ترليون ريال في سنة ٢٠٠٧م.

وخلال الفترة نفسها ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو ألف ريال إلى (٦,٧) ألف في ١٩٩٠م، وصولاً إلى نحو (١٧٢) ألف ريال في سنة ٢٠٠٧م. وبلغ حجم الموازنة العامة للدولة (١٨,٥) مليار ريال في ١٩٧٩م، و(٤٦,٣) مليار في ١٩٩٠م، ثم وصل إلى (١,٥) ترليون ريال في موازنة ٢٠٠٨م.

خطط التنمية

مثلت المرحلة المبكرة من عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح خلال الفترة من ١٧ يوليو ١٩٧٨ إلى نهاية سنة ١٩٨٠م مرحلة التأسيس لبناء الاقتصاد وطني قوى، وتم خلالها تنفيذ الخطة التمهيدية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليلحق ذلك تحقيق عدد من المنجزات التاريخية من بينها التوقيع على اتفاقية استكشاف النفط واستخراجه ما أدى إلى بدء الإنتاج في ١٩٨٦م. وتحديد سنة ١٩٨٤م كعام للزراعة. وإنجاز سد مأرب في ١٩٨٩. وتزامن مع كل ذلك دعم ورعاية فخامة الرئيس لحركة التعاون الأهلي والاهتمام بالتجربة التعاونية وتطويرها.

وكانت الحكومة اليمنية قد استكملت عقب انتخاب فخامة الرئيس تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨١م) التي ركزت على أنشطة المياكل الأساسية والخدمات العامة. ثم تم وضع الخطة الخمسية الثانية للسنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٦م) التي هدفت إلى إعادة تركيب البنية التحتية للإنتاج، والاهتمام بالثروات الطبيعية والتعدينية. وحققت هذه الخطة معدل نمو بلغ (٦,٦ ٪).



وكان للوطن والشعب ما وعده به القائد؛ فاحتسرت البلاد من أقصاها إلى أقصاها بحركة تنموية شملت كل المجالات، وتركزت بدرجة أساسية على التنمية الاقتصادية باعتبارها عصب الدولة وأهم متطلبات مواطنيها. وفي هذا الصدد قال الرئيس القائد: «إن بناء الاقتصاد الوطني على أسس راسخة ومتطورة وتحقيق تنمية شاملة سيظل أهم الرئسي الذي توليه الأولوية في الخطط والبرامج للجنة بما يكفل التغلب على كافة المصاعب الاقتصادية وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين والتسريع بوتيرة البناء والتنمية في مختلف المجالات». ووفاء بالمعهد قاد فخامته اليمن في طريق التنمية الاقتصادية بخطى وثقة حثيثة، رغم كل المراقيل والصعوبات، محققاً بحنكته وحكمته وعزمته منجزات اقتصادية أحدثت نقلة نوعية وطفرة تاريخية في واقع اليمن، وأسست لمستقبل تؤكد المؤشرات أنه سيكون أكثر ازدهاراً وتقدماً بإذن الله تعالى.

وفاء بالمعهد قاد
فخامة الرئيس
اليمن في طريق
التنمية الاقتصادية
بخطى وثيقة
حثيثة.

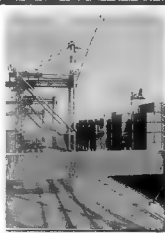


الهيئة العامة للاستثمار

لغة الأرقام

● الناتج المحلي الليبي كان مجمله في سنة ١٩٧٩م (١١,٩) مليار ريال، وبلغ في سنة ١٩٩٠م (٨٠,٤) مليار ثم وصل إلى (٣,٧) تريليون ريال في ٢٠٠٧م.

● ارتفع متوسط دخل الفرد من نحو ألف ريال إلى نحو (٦,٧) ألف في ١٩٩٠م، وصولاً إلى (١٧٣) ألف ريال في سنة ٢٠٠٧م. وبلغ حجم الموازنة العامة للدولة (١٨,٥) مليار ريال في ١٩٧٩م، ثم (٤٦,٣) مليار في ١٩٩٠م، ووصل إلى (١,٥) تريليون ريال في ٢٠٠٨م.



من إجمالي الناتج المحلي واستهدفت استثمارات إجمالية قيمتها (٢٩,٣) مليار ريال، وتم بواسطتها أحداث تغيير هيكلي لمصالح قطاعات الإنتاج السلمي التي بلغت قيمتها النسبية عام ١٩٨٦م نحو (٦,٤٥٪). ونتيجة لذلك ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٧٪).

وخلال السنوات من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١م جرى تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التي ركزت على الاستثمارات الكلية وتنمية القطاعات الإنتاجية والسلمية والخدمات. وتم تكريسها لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بها بهدف زيادة معدلات نمو الإنتاج والدخل في إطار برنامج يهدف إلى الحد من الاعتماد على الخارج في السلع الاستهلاكية بتوفير



وزارة الصحة والحماية



التنمية الاقتصادية

عقب تحقيق منجز الوحدة في عام ١٩٩٠ عملت القيادة الحكيمة للرئيس القائد على عبدالله صالح على إحداث تطور نوعي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتنمية .

البديل المحلي لها. واعتمدت الخطة بتنوع مصادر الدخل القومي على ضوء التحولات التي جرت في قطاع الاستثمارات النفطية المكتشفة حديثاً آنذاك. وبموجب ذلك تم تخصيص نسبة (٧٠ و ٦٤ ٪) من الاستثمارات الكلية لزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستويات تشغيلها في القطاعات السلعية والزراعة والتعدين والنفط والغاز والصناعات التحويلية.

وعقب تحقيق منجز الوحدة في ١٩٩٠م عملت القيادة الحكيمة للرئيس القائد على عبدالله صالح على إحداث تطور نوعي في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتنمية . وفي هذا الإطار، ومن أجل تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد المتاحة، وجه فخامته بوضع خطط تنمية خمسية مدروسة بعناية بهدف بناء اقتصاد يمني متطور وقادر على تحقيق النمو الذاتي.

وعلى امتداد السنوات الماضية من مسيرة الوحدة المباركة تم وضع وتنفيذ ثلاث خطط اكتمل تنفيذ اثنتين منها، ويجري العمل في تنفيذ الثالثة.. فضلاً عن وضع وتنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، والبدء بتنفيذ خطة اليمن لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، وبلورة الرؤية المستقبلية للاقتصاد اليمني حتى عام ٢٠٢٥، بهدف توفير إطار كلي مستقر للاقتصاد اليمني من خلال تنوع مصادر الدخل القومي وتنمية القطاع الخاص وتحقيق تنمية متطورة للموارد البشرية وجذب المزيد من الاستثمارات في إطار تنمية مستدامة تحقق مزيداً من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وركزت الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦م-٢٠٠٠م) على إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في تمويلها، وزيادة الكلفة الاستثمارية إلى (٨٠٠) مليار ريال. وسعت إلى تحقيق نموسوي قدره (٢,٧ ٪) في المتوسط. واتسمت بمعالجة المشكلات الاقتصادية ومواكبة التطورات والتغيرات العالمية الهامة التي شهدتها العالم مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

ثم جاءت الخطة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) التي بلغت الكلفة الاستثمارية خلالها (١,٥) مليار ريال. واعتمدت على تنمية القدرات وتحسين الاستقرار الاقتصادي، وتنوع الميكل الاقتصادي وتحسين أوضاع الاستثمار. واستطاعت الحكومة خلال هذه الفترة تحقيق فائض في الموازنة بلغ (٤,٢ ٪) في عام ٢٠٠١م. وتمت السيطرة على المعجز عند الحدود الأمانة بمتوسط (٣ ٪) من الناتج المحلي. وركزت السياسة المالية خلال الفترة ذاتها على تعزيز اللامركزية. وجرى استكمال إنشاء الوحدات الحسائية على مستوى المديرية، واستحداث قوانين جديدة لفرض ائب المبيعات والتعرفة الجمركية.





وبإتداء من سنة ٢٠٠٦م بدأت الحكومة في تنفيذ «الخطوة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر» التي تمتد فترتها حتى ٢٠١٠م. وتولي هذه الخطوة اهتماماً كبيراً بتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين الإدارة تهيئة لتوجيهات فخيلته الرئيس الداعمة لإصلاح نظم وأجهزة القضاء والرقابة والمحاسبة والأمن والإدارة العامة، والمرتكزة على مكافحة الفساد في كافة أرجاءه وأبعاده.

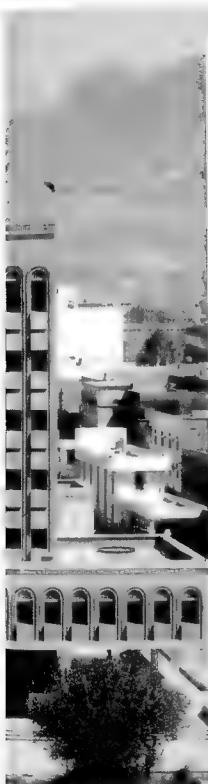
ويؤكد مشروع الخطوة أن تفعيل منظومة الحكم الجيد والإدارة الرشيدة يمثل أولوية مطلقة في كافة مجالاتها وغاياتها وأهدافها وسياساتها وبرامجها، إيماناً بأن الاستقرار والتخفيف من الفقر يتطلبان إيجاد المناخ السليم للاستثمار والذي لا يمكن توفيره إلا من خلال تطبيق منظومة متكاملة من الإدارة الرشيدة تدعم الخطوات الرائدة والمُعززة للاستقرار السياسي والاقتصادي التي بدأتها اليمن. وفي هذا المجال تعمل خطة التنمية الثالثة على تقديم بيئة واضحة ومعددة المعالم لإجراءات مكافحة الفساد.

وتُظهر التوجهات العامة للخطوة أنه تم إعدادها بأفاق إستراتيجية اقتصادية وإنشائية غايتها تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيهين رئيسيين يتمثل أولهما في تحفيز النمو الاقتصادي وإطلاق طاقات النمو في القطاعات الواعدة؛ فيما يتعلق الثاني بالتمادي لظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة. وتعتمد على تعزيز الطاقات في القطاعات الإنتاجية والخدمية لتسريع عجلة النمو الاقتصادي؛ مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاعات الواعدة وتوسيع نطاق المشروعات الصغيرة والأصغر في الريف والحضر لتوليد فرص عمل مولدة للدخل.

وتنفذا لما جاء في الخطوة بشأن مكافحة الفقر تعمل الحكومة على تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية، وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات، وحشد طاقات القطاع الخاص والمجمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال. فضلاً عن توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المرتبطة والعمل على معالجة أسباب الفقر عبر عدة مسارات.

وأُسفرت الجهود للتنمية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م عن تحقيق معدل نمو بلغ (٣,٢٪) و(٦,٣٪) في القطاعات النفطية، و(٤,٧٪) و(٥,٥٪) في القطاعات غير النفطية على التوالي. واستمر العمل على توسيع الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة التركيز على استغلال الفرص الكامنة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية من أجل تنويع مصادر النمو وتعزيز قاعدة الصادرات بما يسهم في الحد من التأثيرات السلبية لأي تراجع في إنتاج وتصدير النفط.

تطبيق منظومة متكاملة من الإدارات الرشيدة عزز الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن.





التنمية الاقتصادية

برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري

بتوجيهات من فخامة الرئيس وتحت رعايته تبنت الحكومة منذ مارس ١٩٩٥م برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل. وكان من نتائج هذا البرنامج تحقيق معدل نمو سنوي محدود (٢,٥ ٪)، وتخفيض العجز في الموازنة، وانخفاض المديونية الخارجية من (١٠) مليارات دولار إلى أقل من (٩,٤) مليار في ٢٠٠٢ بعد مفاوضات ناجحة مع نادي باريس. وبلغ حجم هذه المديونية في نهاية سنة ٢٠٠٧ (٨,٥) مليار دولار.

ونجح برنامج الإصلاح في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تمت السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود آمنة، وانخفضت معدلات التضخم إلى أرقام أحادية في معظم السنوات. وركز البرنامج على إعادة هيكلة الاقتصاد

في إطار الأجندة الوطنية والإصلاحات قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والإجراءات بهدف تعزيز مكونات الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية.

وسن التشريعات والقوانين الهادفة إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار. بالإضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج خصخصة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمختلطة وخاصة المتعثرة منها، وإفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً ريادياً وقيادياً في تحقيق الاستثمارات، وتوزيع الموارد الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق آلية السوق.

وأثمرت سياسة توحيد سعر الصرف التي تم تنفيذها ضمن برنامج الإصلاح تحقيق استقرار سعر العملة المحلية (الريال) مقابل العملات الأجنبية عند مستويات مقبولة. وساعدت آذون الخزانة التي أصدرها البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة وامتصاص السيولة وخفض معدل نمو العرض النقدي والتضخم. وتابع البنك المركزي سياسته التحريرية في التعامل مع النقد الأجنبي. فارتفعت الاحتياطيات لديه لتصل إلى (٢,٨) مليار في سنة ٢٠٠٨م.

وفي إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات قامت الحكومة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والإجراءات بهدف تعزيز مكونات الحكم الجيد وتحسين البيئة الاستثمارية، اشتملت على إصدار قانوني للذمة المالية، ومكافحة الفساد. وقانون ضريبة المبيعات، وإدخال بعض التعديلات على قانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات وإنشاء المحاكم الضريبية في كل من صنعاء وعدن، إضافة إلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. وإصلاح نظام المناقصات والمزايدات العامة، وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات. ومراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام والكفاءة بتفعيل مبدأ المساواة ضد المخالفين. فضلاً عن الانضمام إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، واستكمال وضع الأطر التشريعية للمساعدات العينية





والنقدية، وكذلك تصميم وتنفيذ نظام متكامل للمساعدات خلال العام ٢٠٠٧م، وتطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة لإلغاء حالات الازدواج الوظيفي والموظفين الوهميين، ويجري العمل حالياً لإعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يضمن استقلاله الكامل مالياً وإدارياً وتمكينه من أداء المهام المتوقعة به وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأدى برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الشامل إلى استعادة الثقة والأطمئنان بالاقتصاد اليمني ومستقبله عملياً وخارجياً، واكتسابه احترام وتقدير الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية.

تنمية الاستثمارات

ظل فخامة الرئيس يؤكد منذ انتخابه في ١٩٧٨م أهمية الاستثمارات في تحقيق التنمية الشاملة. وقد قال في بداية سنوات حكمه: «نؤكد أننا سنظل نقدم العون والرعاية لكل المستثمرين في الوقت الذي نرحب فيه بكل من يرغب في استثمار أمواله في بلادنا ضمن خططنا التنموية»، وعمل فخامته على تحقيق كل ما من شأنه تشجيع الاستثمارات وتنميتها. إيماناً منه بأنها مفتاح التنمية الحقيقي وأساس البناء وتأمين فرص العمل ومكافحة البطالة.

وبعد تحقيق الوحدة المباركة لبس فخامته حاجة المرحلة بإيجاد قانون جديد للاستثمار في سنة ١٩٩١م ليواكب التطورات والمفاهيم الاقتصادية. وتم تطوير هذا القانون بموجب تعديلات أدخلت عليه في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧م، قبل صدور قانون آخر أكثر تطوراً في يوليو ٢٠٠٢م، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار في العام نفسه. وبموجب ذلك نال

المستثمرون العديد من المزايا والتسهيلات من بينها إلغاء نظام الترخيص والاكفاء بنظام التسجيل للشركات، ومساواة كافة المستثمرين المحليين والأجانب في الحقوق والواجبات. الأمر الذي شجع على تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية. وجعل اليمن قبلة للمستثمرين الباحثين عن النجاح والمكافئ المحزري.

وركز البرنامج الانتخابي الأخير لرئيس الجمهورية على تطوير العملية الاستثمارية واعتبارها المحرك الأول لعملية التنمية. وظل فخامة الرئيس يحث الحكومة على الاستمرار في متابعة جهود تطوير مناخ الاستثمار وتذليل كافة الصعوبات والعوائق أمام رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.

وتشير وثائق الهيئة العامة للاستثمار إلى أن عدد المشاريع المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ بلغ منذ تأسيس الهيئة وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨م (٥٩٢٤) مشروعاً استثمارياً عملياً وعمرانياً وأجنيبياً بكلفة (١,٨) ترليون ريال، وفرت نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل مباشر.

ظل فخامة الرئيس يحث الحكومة على الاستمرار في متابعة جهود تطوير مناخ الاستثمار وتذليل كافة الصعوبات والعوائق أمام رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.

التنمية الاقتصادية

بتوجيهات مباشرة من فخامة الرئيس القائد تم إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة للاستثمارات وإنجاز مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار

وأراضي وعقارات الدولة. إضافة إلى العمل على مراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار والتجارة ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى إعداد تشريعات لتنظيم عملية مشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل مشاريع البنى التحتية. وتنفيذ دور المحاكم التجارية وتخصيص شعبة قضائية للاستثمار للبت في القضايا الاستثمارية، وإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار.

وشهدت اليمن في عام ٢٠٠٧م حدثاً استثمارياً كبيراً تمثل في انعقاد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة من الشركات والمؤسسات الخاصة في اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أسفر المؤتمر عن توقيع العديد من الاتفاقيات لمشاريع استثمارية واحدة وكبيرة بقيمة إجمالية تصل إلى (٧، ٣) مليار دولار.

وتنفيذاً لما جاء في برنامج الرئيس الانتخابي تم تكثيف الجهود الرسمية لاستقطاب المستثمرين وتسهيل الاستثمارات وتبسيط الإجراءات وضمان مرونتها، وإقامة وحضور عدة ندوات ومؤتمرات للتعريف بفرص ومميزات الاستثمار في اليمن. وأدى ذلك مع بقاء الجهود المبذولة إلى أن شهد المجال الاستثماري ازدهاراً كبيراً وتدفقا غير مسبوق للاستثمارات المحلية والأجنبية، شمل تسجيل مشروعات إستراتيجية كبيرة في عدة قطاعات في مقدمتها الصناعة، والسياحة، والعقارات. كما تم تسجيل العديد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في القطاعات المختلفة.

العلاقة مع المانحين

بجهود مباشرة ظل يبنها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح خلال زيارته الخارجية التي شملت الكثير من

وفي مجال الترويج وقعت الهيئة العامة للاستثمار (٤٥) اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار مع عدد من الدول الشقيقة، كما وقعت بروتوكولات للتعاون الفني مع الجهات النظيرة لها في عدد من الدول.

وفي إطار تعزيز دور الاستثمار في تحفيز وإدامة النمو الاقتصادي سمحت الحكومة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م إلى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وإعادة النظر في منظومة القوانين المتعلقة بالاستثمار. وجرى ضمن ذلك وتوجيهات مباشرة من فخامة رئيس الجمهورية اليمنية إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة للاستثمارات لتسهيل الوقت والجهد للمستثمرين. وإنجاز مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار. وإعداد مشروع قانون السجل العقاري ومشروعي تعديل قانوني التخطيط الحضري،





ساحل ابين خور مكسر - عدن

شهدت اليمن في عام
٢٠٠٧م حدثاً استثنائياً
كبيراً تمثل في انعقاد
مؤتمر استكشاف
الفرص الاستثمارية
بمشاركة واسعة من
الشركات والمؤسسات
الخاصة في اليمن ودول
مجلس التعاون

وقد حرص فخامة الرئيس على أن يحرص بنفسه ويفتح
ويشارك في مؤتمر المانحين الذي انعقد بلندن في نوفمبر
٢٠٠٦م لدعم التنمية في اليمن والمساهمة في تأهيل
اقتصادها ليتواءم مع اقتصاديات دول الخليج. وكان
لحضور فخامة الأثر الأكبر في نجاح المؤتمر وتجاوز
تعهدات الأطراف المشاركة فيه ما كان متوقعا لتزيد عن
(٤,٧) مليار دولار، وبإضافة المبالغ التي تم الحصول
عليها عبر الصناديق الممولة للمشاريع في اليمن يصل
هذا المبلغ إلى (٥,٥) مليار دولار.

الدول الشقيقة والصديقة، واستقباله لضيوف
اليمن، تمزرت وتطورت على مدى الثلاثين عاما
الماضية علاقات اليمن مع الدول والمنظمات المانحة.
الأمر الذي ساهم بدور كبير في جهود التنمية. وفي
السنوات الأخيرة أدى النمو الاقتصادي الجيد
الذي حققه الاقتصاد الوطني، وجهود اليمن
في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية
والإدارية إلى تعزيز هذه العلاقات وتطويرها.

التنمية الاقتصادية

المصارف والسياسة النقدية

ارتفع عدد البنوك
من (٦) بنوك سنة
١٩٧٨م إلى (١٨)
بنكاً حتى النصف
الأول من سنة
٢٠٠٨م.

الحكومة على تبسيط المعاملات المالية وتشجيع الادخار لدى الأفراد، وتبنت من اجل ذلك عدداً من الإجراءات تمثل أهمها في إزالة القيود التي تؤثر على العمل المصرفي، ورفع القيود عن التحويلات من قبل الأجانب، وضمان وجود حرية تامة للتعامل بالعملة الأجنبية، وإعفاء العمليات المصرفية من ضرائب الدمغة، إضافة إلى إعفاء عدد من المصارف من الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بهدف حماية المودعين وتمكين تلك البنوك من استعادة نشاطها.

وضمن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي أولت الحكومة القطاع المصرفي اهتماماً كبيراً، فقامت بالعديد من الإصلاحات في الجهاز المصرفي أهمها إعطاء البنك المركزي المزيد من الاستقلالية بموجب القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م الخاص بالبنك، وإصدار قانون المصارف، وقانون التأجير التمويلي. وإعادة تأهيل وهيكلية القطاع المالي والمصرفي وتطوير الجوانب الإدارية للبنك المركزي.

وعملت الحكومة على تشجيع الوحي الادخاري والاستثماري، وتفعيل دور الجهاز المصرفي وشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي، كما أصدرت القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٣م حول مكافحة غسل الأموال.

وفي مجال السياسة النقدية تبنى برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي إجراءات جادة أدت إلى تثبيت أسعار الصرف، وإصدار وبيع أدون الخزنة لامتصاص السيولة الفائضة في السوق، والتدخل لمنع تدهور العملة الوطنية ومنع المزيد من التضخم كأدوات رئيسة للسياسة النقدية

يلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية المعاصرة من خلال جذب المدخرات المحلية والخارجية وحشدتها وتوجيهها نحو المشاريع التنموية. ووعياً من فخامة الرئيس القائد علي عبد الله صالح بهذه الحقيقة شهد قطاع المصارف في عهده تطوراً كبيراً، حيث ارتفع عدد البنوك العاملة في البلاد من (٦) حتى سنة ١٩٧٨م إلى (١٨) بنكاً حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م تتضمن البنك المركزي اليمني، و(١٢) بنكاً تجارياً، و(٣) بنوك إسلامية، و(٢) بنوك متخصصة.

ومن أجل أن تضطلع المصارف بدورها عملت



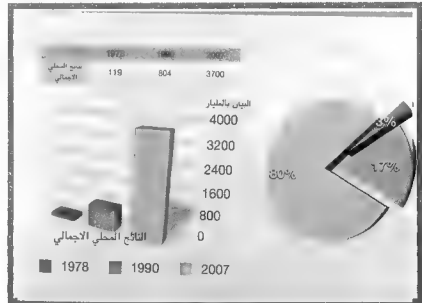
هتل هولندي - مكة



ميناء الحاويات - الحديثة

بخصوص إدارة السيولة مما ساهم في تعزيز الأوضاع المالية. ثم قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على الإيداع ما أدى إلى تجاوز حالة الركود الاقتصادي وتحفيز عملية الاستثمار. ثم قرر رفع رأس المال البنوك العاملة إلى ٦ مليارات ريال.

وظل الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي يشهد خلال السنوات الماضية الأخيرة ارتفاعاً مستمراً، حتى وصل في فبراير ٢٠٠٨م إلى (٨,٢) مليار دولار.



وصل الاحتياطي من العملة الأجنبية في البنك المركزي في فبراير ٢٠٠٨م إلى (٨,٢) مليار دولار .

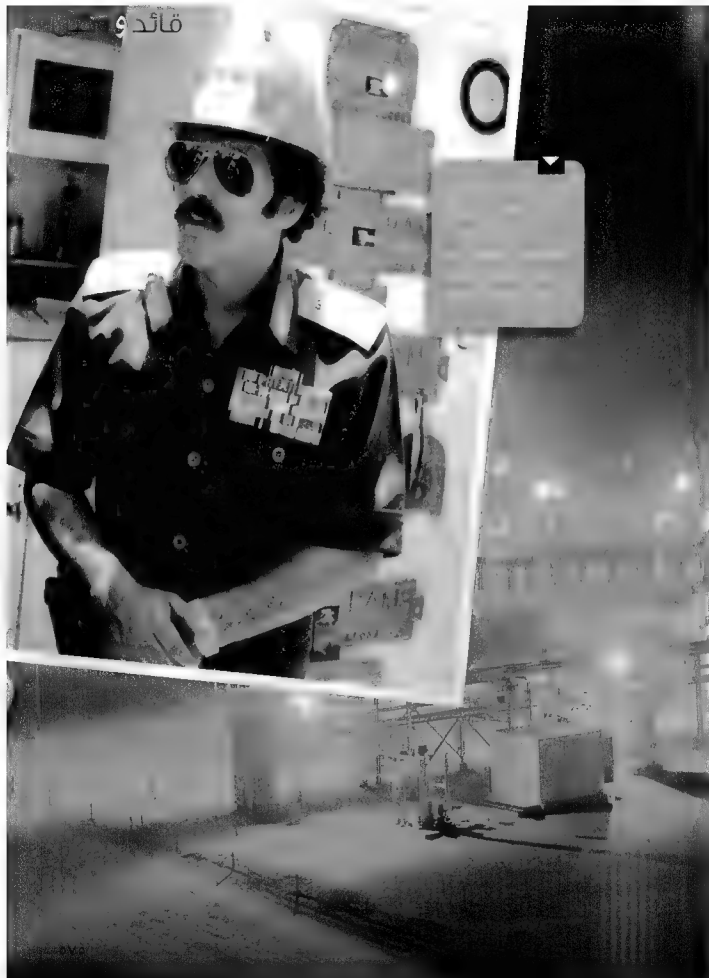
حین انبثق بین کفیه

[illegible]

في ١٩٨٢، كان محمد باقر علي مرزوق المصطفى،
والشيخ السيد حسين عباس السبكي والشيخ
الشيخ السيد محمد الحسني، قد صدقوا المبادئ
للحصول على بطاقة الامتياز، وكانت حضانة السيد
محمد السبكي المتوفي الأمام القادر، تتولى
مؤسسة شيخ ذلك، ومما ساهم في ذلك، هو
الشيخ السيد محمد علي، على حدة، والشيخ

في ٢٢ من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ
بمكة المكرمة

قائدو



وفي ٨ يوليو ١٩٨٤م كان اسم اليمن في مساء العالم، تردده الإذاعات وقنوات الاتصال العالمي من تلفزة وصحف ومجلات.. بينا الرئيس علي عبد الله صالح يصعد سلام التحدي والمجد؛ ليدشن الإنتاج من أول بئر نفطي في تاريخ اليمن.. بقدرة إنتاجية بلغت نحو (٧٨٠٠) برميل يوميا.

وفي ١٢ أبريل ١٩٨٦م تم إنشاء مصفاة مأرب بطاقة إنتاجية قدرها (١٠,٠٠٠) برميل في اليوم وفي أكتوبر ١٩٨٧م تم تدشين خط أنبوب تصدير النفط الممتد من صافر إلى رأس عيسى على البحر الأحمر بطول ٤٤٠ كيلو متر.

وبعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة توغر المناخ الاستثماري اللازم للشركات الأجنبية، وشهدت البلاد قدوم عدد كبير من الشركات النفطية العالمية للعمل في مختلف مناطق الجمهورية، التي تم تقسيمها إلى قطاعات نفطية، حيث شهدت نشاطات استكشافية واسعة تعززت باكتشافات نفطية جديدة في عدد من القطاعات وتوسعت الأنشطة المرتبطة بها.

وبعد عام ١٩٩٠ كان لا بد من إيجاد آليات أكثر فاعلية بغرض تحفيز وتشجيع الشركات النفطية العاملة في المناطق الواعدة لتسريع أنشطتها الاستكشافية، والدخول في محطة الإنتاج. وفي أغسطس ١٩٩٠م اكتشف النفط بكميات تجارية في حوض المسيلة قطاع (١٤) وبدأ الإنتاج من هذا القطاع في سبتمبر ١٩٩٣م بمعدل ١٢٠ ألف برميل يوميا.. بعد ذلك تم إنشاء وحدة الإنتاج المركزية ثم منشأة التصدير في الشحر، والتي تتكون من خمسة خزانات ومرسى عائِم لشحن النفط الخام.

وفي عام ١٩٩٢م أعيِد حقل «غرب» إلى برنامج الإنتاج بمعدل ٨٥٠٠ برميل يوميا، كما تم بناء خط أنبوب بطول ٢١٠ كيلو متر لتصدير النفط الخام المنتج من هذا القطاع. وفي أكتوبر ١٩٩٣م دشّن الأخ الرئيس علي عبد الله صالح تصدير النفط الخام من قطاع المسيلة، ويدخول هذا القطاع مرحلة الإنتاج زادت كمية إنتاج اليمن من النفط الخام لتصل في عام ١٩٩٣م إلى ٧٨,٩ مليون برميل، وفي أكتوبر ١٩٩٦م بدأ الإنتاج من قطاع (٥) جنة بمعدل ١٥ ألف برميل في اليوم.

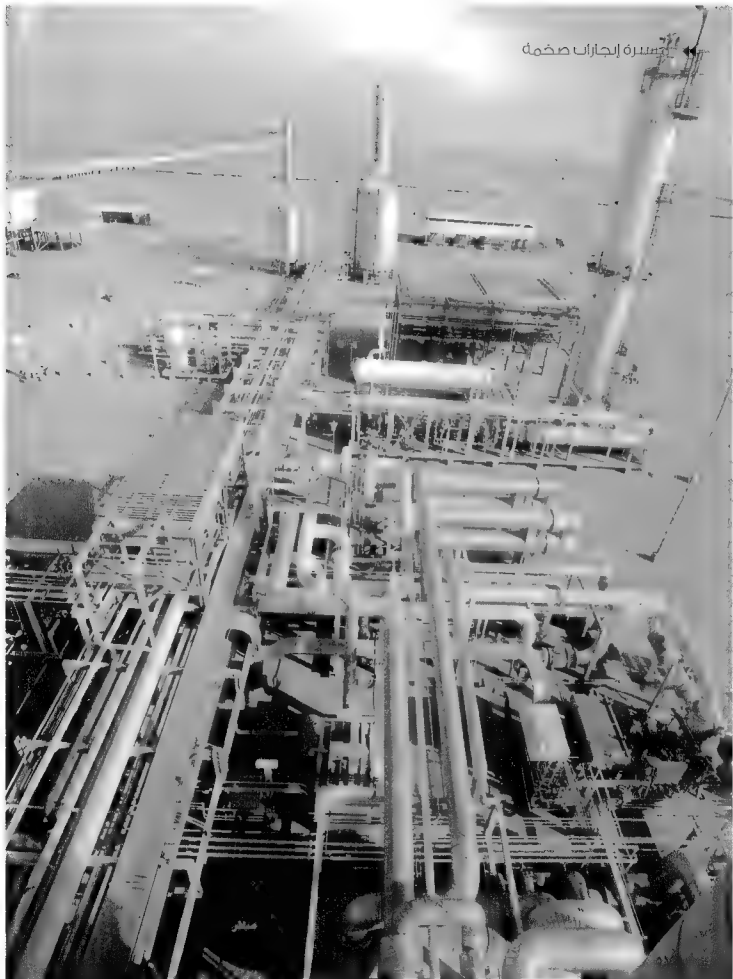
وفي ديسمبر ١٩٩٧م بدأ الإنتاج من قطاع (١٠) شرق شبوة بمعدل ٢٠ ألف برميل في اليوم ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام في ذلك العام إلى (٢٧٩,٣٠٧,١٣٢) برميل. وفي عام ٢٠٠٠م بدأ الإنتاج من قطاع (٣٢) حواري بمعدل (٨٠٠٠) برميل يوميا ليصل إنتاج اليمن من النفط الخام حينها إلى ١٥٩ مليون برميل.

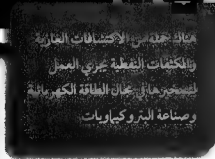
وفي عام ٢٠٠١م اتخذت وزارة النفط والمعادن جملة من التدابير ووضعت إستراتيجية واضحة ومحددة تركزت بصفة رئيسية على جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية لتعزيز الاحتياطيات النفطية والغازية واستغلال الثروات المعدنية المكتشفة لما من شأنه دعم وتنفيذ الخطط والبرامج الإستراتيجية والتنمية.





مسيرة إنجازات ضخمة





وفي عام ٢٠٠٢م تم تدشين الإنتاج لأول شحنة من حقل (شريف) في قطاع رقم (٥٣) شرق سار في حضرموت بطاقة إنتاجية (١٥) ألف برميل يوميا من قبل شركة (دوف) البريطانية وشركاتها. وبذلك ارتفع إجمالي إنتاج بلادنا من النفط إلى ٤٧٥ ألف برميل يوميا في ذلك الوقت.

وتم اكتشاف النفط من بئرين في قطاع (١٤) المسيلة وأظهرت النتائج وجود زيادة في المخزون النفطي في هذا القطاع بحوالي (١٤,٧) مليون برميل، كما تم اكتشاف زيادة في المخزون النفطي في قطاع (١٠) شرق شبوة بمحافظة حضرموت. وتسم تقدير الاحتياطي النفطي في حقل شريف قطاع (٥٣) بحوالي ٦١ مليون برميل.

وتؤكد الإحصائيات أن النفط يمثل ٩٢٪ من الصادرات اليمنية إلى الخارج ونحو ٧٠٪ من حجم الميزانية الحكومية ونحو ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما تؤكد أن اليمن لم تستثمر سوى (٥٪) من المساحة المخصصة للعمليات البترولية حتى الآن أي أن (٩٥٪) من مساحة القطاعات تحت عمليات الاستكشاف ومعظمها مفتوح حتى الآن.

وتحصر القيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية على تلبية احتياجات مختلف محافظات الجمهورية من المشاريع الخدمية ضمن خطط وبرامج التنمية الشاملة، وتولي المحافظات الشرقية اهتماما خاصا بمثل.

باعتبار مبالغ سنوية إضافية لتنفيذ احتياجاتها الضرورية من المشاريع، حيث تم اعتماد نحو ١٦٠ مليون دولار لتنفيذ جملة من المشروعات الخدمية في مناطق عمل الشركات النفطية في كل من حضرموت، مأرب، المهرة، وشبوة.

وتؤكد التقارير النفطية المحلية والدولية أن اليمن أمام مرحلة قادمة وطويلة للعمل على زيادة غزوها النفطي والغازي وتوقع عددا من الاكتشافات النفطية والغازية في الفترة القريبة، حيث أن هناك جملة من الاكتشافات الغازية والنفطية في ثلاثة قطاعات يؤمل أن تسخر للاستثمارات المحلية في مجال الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات، وخلال السنوات القادمة هناك برامج عمل واسعة تشمل قطاعات الاستكشاف ومسوحات جيوفيزيائية وحفر آبار وفقا للخطة والبرامج المتفق عليها مع الشركات المشغلة.



وتتحدث التقارير العلمية بشأن مستقبل النفط في اليمن عن التفاصيل الخاصة بجيولوجيا الأحواض الرسوبية وإمكانية تراكم المواد البترولية وتبين أن هناك مؤشرات هامة إيجابية في مناطق مختلفة في اليابسة والبحار كما أن هناك برامج عمل مدروسة لتكثيف حملات التنقيب عن البترول وزيادة معدلات الإنتاج في اليمن .

وتبنت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن بتوجيهات من فخامة الرئيس سياسة ترويجية تهدف إلى استقطاب الشركات النفطية العربية والأجنبية تمثلت بإقامة العديد من الفعاليات والأنشطة الترويجية أبرزها انعقاد المؤتمر الأول للنفط والغاز في سبتمبر ١٩٩٨م، ومؤقري لندن وهيوستن في سبتمبر ١٩٩٩م، والدنوتين الترويجيتين في أبو ظبي والدوحة حول الفرص الاستثمارية في قطاع النفط والمعادن والمؤتمر الثاني للنفط والغاز في يونيو ٢٠٠٢م، وقد حقق هذان المؤتمران نتائج طيبة تمثلت بالحضور المتميز لمعظم كبريات الشركات النفطية العالمية وقدم العديد من الشركات إلى اليمن بغرض الحصول على مناطق امتياز للتنقيب عن النفط ، فضلا عن المؤتمر العربي الثامن للثروة المعدنية والذي عقد في صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٣م، إضافة إلى ندوة للترويج النفطي في دبي والتحضير للمؤتمر الوطني الثالث للنفط والغاز والموقع عقده بصنعاء أواخر عام ٢٠٠٨م .

قائد وطن





- ١٩٨٦ إنتاج أول بئر من قطاع ١٨ مأرب بطاقة ٨ آلاف برميل يوميا.
- ١٩٩٣ أول إنتاج في حضرموت قطاع ١٤ بطاقة ١١٠ ألف برميل يوميا.
- ٨٣ إتفاقية نفطية وقعت حتى ٢٠٠٧م
- ١٨٢٤ بئرا حفرت منها ٩٢٩ استكشافية و ١٤٢٢ تطويرية
- ١٧٢,٣٣١ ألف كم دراسات سيزمية ثنائية الأبعاد
- ٦٢٢٣ كم مربع دراسات سيزمية ثلاثية الأبعاد
- ٥٧ شركة دولية عملت في ٣٩ قطاعا استكشافية
- ٤٣ شركة خدمات نفطية دولية تعمل في اليمن
- ٥٧ بئرا تم حفرها عام ١٩٩٥ ارتفعت إلى ٩٥ بئرا عام ٢٠٠٠م ثم ١٣٨ بئرا عام ٢٠٠٧م.
- حجم الإنتاج السنوي للنفط ارتفع من ٦,٢ مليون برميل عام ١٩٨٦ إلى ٦٩ مليون برميل عام ١٩٩٠ ثم إلى ١١٦,٦ مليون برميل عام ٢٠٠٧.
- ١٠٠ قطاع نفطي ضمن أحدث خارطة نفطية في اليمن منها ١٢ منتجة و ٢٥ استكشافية و ١٤ قيد المصادقة و ٤٩ مفتوحة و ١١ ضمن المنافسة الدولية الرابعة.
- ارتفع عدد القطاعات النفطية من ٥٦ قطاعا عام ١٩٩٦ إلى ٦٣ عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٨٧ قطاعا عام ٢٠٠٦





السيلة - حمصيون



١٠ قطاع نفطي ضمن
استراتيجية خارطة نقطية في
البحر منها ١٢ منتج
٢٥ استكشافية و ١٤
قيد المصادقة و ٤٩ مفتوحة
و ١١ ضمن المنافسة الدولية
الرابعة



التكرير

ثانياً ، مصفاة مأرب
- استلام هذه المصفاة من شركة هنت لستار وتشغل بكوادر يمنية ١٠٠٪.
- إنجاز مشروع الدراسة الأولى لتطوير وتوسعة المصفاة بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية .

المصافي الجديدة

عملت وزارة النفط على تشجيع الاستثمار في مجال إنشاء مصافي جديدة للتكرير وكان من نتيجة ذلك التوقيع على اتفاقيتين مع القطاع الخاص لإنشاء مصفايتين جديدتين:

تعتمد صناعة تكرير النفط في اليمن على مصفائي عدن ومأرب حيث تكرر مصافي عدن ما نسبته (٩٠٪) من حاجة السوق المحلية من المشتقات النفطية، بينما تقوم مصفاة مأرب بتكرير (١٠) ألف برميل يومياً لتغطية جزء من احتياجات السوق المحلية ، كما تقوم شركة مصافي عدن بنشاط التجارة بالمشتقات النفطية خارجياً كمشراء كميات مختلفة من المشتقات النفطية ويوجه خاص الديزل وذلك لتغطية الطلب المتزايد للسوق المحلية.

وقد تم خلال الفترة السابقة إنجاز مشاريع هامة في كل من مصفائي عدن ومأرب وذلك على النحو التالي:

اولاً، مصفاة عدن

- إعادة بناء خزائين للزيت الخام بسعة ٥٠ ألف طن بتكلفة إجمالية ٧,٥ مليون دولار .
- بناء خمسة خزانات بسعة ٦٥ ألف طن بتكلفة إجمالية ٨,٥ مليون دولار.
- رفع سعة خزانات البوتاجاز من ٢,٥٠٠ طن إلى ٤,٠٠٠ طن بتكلفة إجمالية ٢,٥ مليون دولار.
- شراء باخرة لنقل المشتقات النفطية بمبلغ ٣٠ مليون ريال .

مشروع مصفاة رأس عيسى- الجديدة

صدر القرار الجمهوري رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٣م بالمصادقة على اتفاقية إنشاء مصفاة رأس عيسى (محافظة الحديدة) والموقعة بتاريخ ٨/٣/٢٠٠٣م. ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة «هود أول» النفطية المحدودة..

مشروع مصفاة الضبة - حضرموت

صدر القرار الجمهوري رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢م بالمصادقة على اتفاقية إنشاء مصفاة الضبة (محافظة حضرموت) والموقعة بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٢م بين الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن وشركة مصافي حضرموت.

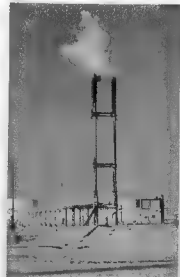
تطور الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية

شهدت محافظات الجمهورية حركة داخلية واسعة أدت إلى زيادة كميات المشتقات النفطية المستهلكة محلياً. ولواجهة تلك الزيادات قامت الحكومة ممثلة بوزارة النفط والمعادن باتخاذ كافة التدابير لضمان إمداد جميع محافظات الجمهورية باحتياجاتها من المشتقات النفطية وبالأسعار المناسبة. وقد بلغ حجم الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٦,٥ مليار لتر بقيمة ٣٤٠ مليار ريال.

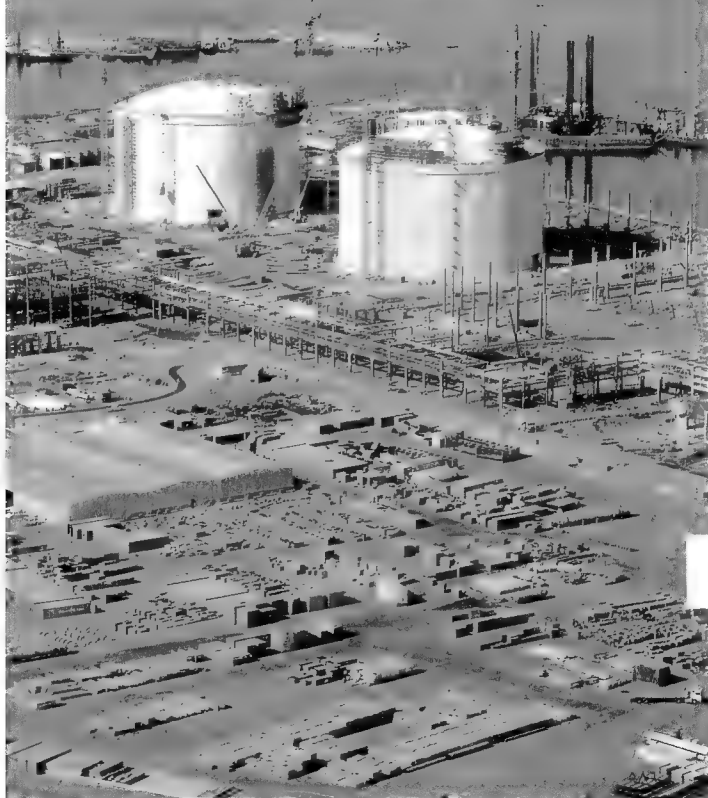
وقامت الوزارة ممثلة بشركة توزيع المنتجات النفطية بإنجاز عدد من المشاريع الاستراتيجية السنوية، بتمويل ذاتي، بهدف من خلال تنفيذها تطوير الشركة للتوسع في البنية التحتية كبناء مقرات للإدارة العامة والفروع بالمحافظات للتخلص من أعباء الإيجارات، وكذا المضي في زيادة وتطوير أسطول النقل التابع للشركة وبناء محطات نموذجية، وأيضاً صيانة وإعادة تأهيل المحطات القائمة التابعة للشركة، وكذا العمل على التوسع في بناء منشآت تخزينية للشركة وصيانة المنشآت التابعة للوصول إلى نقطة المخزون الاستراتيجي الآمن لمواجهة أي ظروف طارئة أو أي اختناقات تموينية.

- ١٠٥٠ ألف كم مساحة القطاعات المفتوحة تمثل ٧٢٪ من المساحة الإجمالية للقطاعات، أما القطاعات المنتجة فتتمثل بمساحتها ٣٪ فقط، وتحتل القطاعات الاستكشافية ١٤٪. أما القطاعات قيد المصادقة فتتمثل ١١٪ من إجمالي مساحة القطاعات.
- ١٣ - حوضاً روسيباً عدد الأحواض الروسية في اليمن ويتم العمل في ثلاثة منها فقط إلى الآن.
- ٦ - قطاعات استكشافية تحولت في السنوات الأخيرة إلى منتجة.
- ٤ - اكتشافات تحت التقييم في القطاعات ١٥ و ١١ و ٤، و ٤ اكتشافات جديدة تتضمن شواهد نفطية مشجعة لاحتلال وجود نفط وغاز بكميات تجارية.
- ١٤٢ - بئراً يتم حفرها عام ٢٠٠٧ منها ٥٥ استكشافية و ٨٧ تطويرية.
- ٣٧ - قطاعاً من المحتمل تحقيق استكشافات نفطية وغازية فيها خلال الفترة من ٢٠٠٨/٢٠١٢م ضمن ست مجموعات.
- الإنتاج الحالي يتراوح بين ٣٢١ - ٣٢٨ ألف برميل يوميا.
- ٩، ١٠ - مليار برميل احتياطي النفط في اليمن وإجمالي النفط القابل للاستخراج ٩، ٣ مليار برميل، و ٢، ١٨ تريليون قدم مكعب احتياطي الغاز.
- ١٨ - اكتشافات الدوالية الرابعة تضمها ثلاث مناطق بحرية الأولى مسطرى وفيها قطاعات ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦. والثانية خليج عدن وتضم القطاعات ٤٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، والثالثة البحر الأحمر وتضم قطاعات ٢٢، ٢٣، ٥٥.

اختناقات تموينية



الغاز مشروع المستقبل



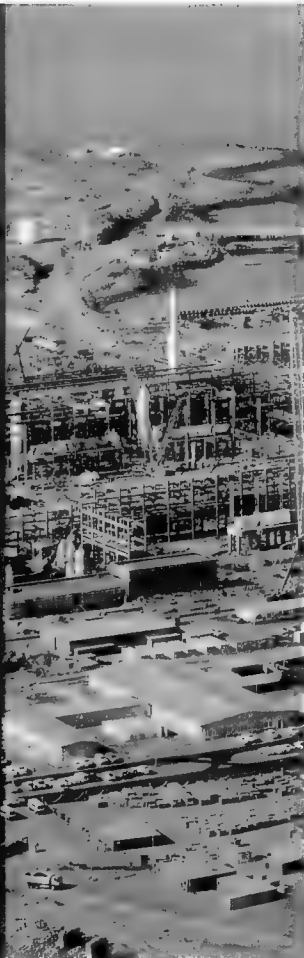
تجديد عهد وجامعة مصر العليا، اكتساف الدولة بما فيه من الجين
يكمايت كيرة فتني لجامعة عباسات واجعة لتوظيف هذه الثروة
في خدمة الاقتصاد الوطني، حل الصعدين المحلي والخارجي
على اقتصاد العمل في إنشاء بساتين استغلال من الغاز
الذي يسلك في منطقة العقبات البروتية بشارع، كما تم تطوير
وتحديث وتوسيع محطة عين شمس في الغاز الذي يسلك
لخدمة الاقتصاد الوطني، لاستغلال هذه المادة

والتي تظهر استهلاك الغاز الذي يسلك حلياً واداً في المشاريع
الاستراتيجية مثل الجسور والقفل وخلافه، استغلال هذه المادة
لخدمة استحداث هذه المادة كمواد للسيارات والمصانع المحلية
باعتبارها إحدى المقومات الأساسية لحيوية

الوطن، المهندس آثار في نقد مثال استغلال الغاز الطبيعي، إنشاء
المركبة البنية للغاز الذي في عام ١٩٩٦م تقدم بتشييد وتسييل
الغازات مصنع بطن الغاز، وعمل في الانشراح والتجهيز، ومصعب
ورصيف الشحن

من الموقع تصدير حوالي ٢٠ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي
للسيل وللمدة خمسة وعشرين عاماً، من مياة التصدير والمعامل في
منطقة بلحاج على البحر المتوسط، ويبلغ طول خط الأنبوب الرئيسي
٣٣٠ كم، وقطر ٣٦ بوصة، كما أن اتفاقية مشروع الغاز الطبيعي
للسيل تقرر افتتاحه في إنشاء خط أنبوب أرضي لتغطية احتياجات
الجامعة إنشاء وصاحبها من الغاز الطبيعي، وبأن هذا تسجيلاً
مع توجهات الحكومة بضرورة استغلال جزء من احتياطي
الطاقة الغازية على ترديد الطاقة الكهربائية ومشايخ المصانع
التيروكيفية، وتلك اليمن احتياطاً كبيراً من الغاز الطبيعي الذي
يسلك رائداً جديداً للاقتصاد الوطني

ووقعت الشركة المعنية للغاز للسيل لثلاثة اتفاقيات بيع وشراء طويلة
الأجل (لمدة ٢٠ عاماً) مع شركة (جوبس) للغاز الطبيعي السيل،
كمية (٢٠٥) مليون طن متري في السنة، ومع شركة (كوجاز)
كمية مليون طن متري في السنة، ومع شركة (توتال للطاقة والغاز
المحدودة) كمية مليون طن متري، وبولي لخدمة الرئيس استكمال
مراحل مشروع إنتاج وتسييل الغاز الطبيعي السيل في إنشاء لمحطات
البائع تكلفته ٤ مليارات دولار أهمية خاصة لضمان بدء تصدير
بحلول بداية العام ٢٠٠٩م ورفق الطاقة الإنتاجية للغاز المنزلي
وذلك بإقامة المحطة الجديدة ضمن مشروع الغاز الطبيعي لتتأرجح
إنتاجها بين (٨٠٠-١٠٠٠) طن متري، ومن المقرر أن يتم الانتهاء
من الدراسة لتشييد مشروع أنبوب نقل الغاز (صافر - معبر) وتزويد
محطة الكهرباء الغازية المزمع إقامتها في معبر وتحديث الدراسة الخاصة
لإنتاج الغاز المتروك للسيل في قطاع (٥) خلال عام ٢٠٠٨م









المعادن .. كنوز تحت الأرض

للمخاريط الطبوغرافية وإدخال الصور الرقمية والمكتبة الجيولوجية وتطوير بنك المعلومات الجيولوجي.

وخلال السنوات القصيرة الماضية اهتمت هيئة المساحة الجيولوجية بالعناصر المشعة التي تزامنت مع أعمال التنقيب عن المعادن الأخرى وبالتعاون مع جهات أجنبية. حيث تضمنت هذه الأعمال مسوحات جوية إشعاعية ومناطيسية غطت جزءاً كبيراً من مساحات التكوينات الصخرية في اليمن. وقد سُجّلت معطيات إشعاعية لأكثر من خمسين ألف كيلو متر على مساحات خطوط طولية متوازية فوق ثمان مناطق متعددة مثلت بخرائط كتنورية وشبواذ إشعاعية بمختلف القياسات. ويمكن أن تشكل هذه المعلومات قاعدة أساسية للنهوض بعملية الاستكشاف الحقلية وتنمية الموارد النووية وعناصرها في المستقبل.

شهد قطاع المعادن في عهد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تنفيذ العديد من أعمال المسوحات والبحث والتنقيب عن المعادن والترويج لاستغلال ما تم دراسته من معادن وصخور صناعية وإنشائية. وكذلك تطوير العلاقات بالجهاز والمنظمات العربية والدولية.

وقدم مشروع الخارطة الجيولوجية الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع الأصدقاء الألمان نقلة نوعية وقفزة تكنولوجية في هذا المجال نظراً لقاعدة البيانات التي يقدمها المشروع كأساس ضروري ودقيق يساهم في وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية في بلادنا. لتشمل جوانب كثيرة ومتعددة مثل التعدين والمياه والبيئة والزراعة والتربة والري والتخطيط الحضري والصناعة وغيرها من المجالات.. كما قام المشروع بإنتاج أول خارطة جيولوجية رقمية لأرض خيبر (خنيش) مقياس رسم ١:١٠٠,٠٠٠ ومعالجة وتفسير صور الأقمار الصناعية والإدخال والمعالجة الرقمية



يغادر المصباحي الجيولوجي
للذهب في منطقة الحارقة بـ ١٦
مليون طن وينسب تواجد
أكثر من ٤٠ مليون طن

وفي ظل توجيهات فخامة الرئيس المستمرة إلى وزارة النفط والمعادن بالبحث والتنقيب عن المعادن وإيجاد مشاريع إستراتيجية عملت الوزارة على تقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات أمام الاستثمارات الأجنبية التي حققت اكتشافات كبيرة وهامة للخدمات الغازية والنفطية في اليمن ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف محافظات الجمهورية.. كان أهمها استكشاف ودراسة الذهب والمعادن المصاحبة في المناطق الشبالية الغربية من الجمهورية. حيث توصلت شركة (كنديان ماونتين) الكندية خلال العام ٢٠١٠م إلى تقدير الاحتياطي الجيولوجي للذهب في منطقة (الحارقة) غرب محافظة حجة بـ ١٦ مليون طن ونسبة تواجد ٦٥ و ١ جرام/طن واحتياطي محتمل يصل إلى أكثر من ٤٠ مليون طن وينفس النسبة. والكشف عن وجود معدن الذهب في منطقة (الفيض) شمال مدينة صعدة كتدريج قيمته من ٥ و ٣٠٠ جرام/طن. كما حققت الشركة نتائج مشجعة لتعمدات المعادن الأساسية الزنك والرصاص والفضة بالإضافة إلى ظواهر النحاس والتيتان والكوبالت ومجموعة البلاتين.

وتقوم حالياً شركة (زنكوكس) البريطانية - الشركة الوحيدة النجمية في العالم المتخصصة في معالجة واستخلاص الزنك - بتنفيذ مشروع خام الزنك في منطقة (الجبل) بمحافظة مأرب، وقد نجحت الشركة خلال العام ٢٠١٢م في زيادة كمية الاحتياطات إلى ٩ و ٤ مليون طن من الخام بنسبة ٨ و ١٪ للزنك. ٢ و ١٪ للرصاص. ٨٧ جرام / طن فضة مع وجود مؤشرات للزيادة بنسبة ٣٠٪.

أما بالنسبة للصخور الصناعية فقد منحت شركة (لورفرن بروجيكت) الهندية في عام ٢٠١١م ترخيص لمشروع استغلال الحجر الجيري في منطقة الراحة بمديرية (الملاح) محافظة لحج بمعدل إنتاج حوالي ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ طن في اليوم لاستخدامه في الصناعات الإسمنتية والحديدية .

وفي إطار المسوحات الجيولوجية التقييمية للصخور الصناعية والإنشائية قامت هيئة المساحة الجيولوجية خلال السنوات الماضية بحصر العديد من المواقع في محافظات الجمهورية. والتي تمثل مناطق واعدة للاستغلال، حيث تم تحديد مواقعها على خرائط طبوغرافية وتقدير الاحتياطات المحتملة. كما أجريت لها دراسة متكاملة وتقييم جيوهندسي وإجراء التحاليل الكيميائية والتجارب الفيزيوميكانيكية لمعرفة مدى ملاءمتها للصناعة ولأعمال البناء والتشييد. كانت نتائجها ضمن المدى المقبول لصلاحتها.. وعملت الهيئة على إكمال هذه النتائج إلى المستثمرين من خلال طباعة ونشر البروشورات والكتيبات الترويجية للعديد من الصخور الصناعية والإنشائية مثل التلك، الملح الصخري، الزجاج الكركاني، الجبس، الحجر الجيري والدولوميت، الفلدسبار، رمال الزجاج. أحجار البناء والزينة، الزيوليت، وغيرها.

ومن جهته يواصل المركز الوطني للرصد الزلزالي التابع لهيئة المساحة الجيولوجية تقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهرة نشاط للعديد من الجهات الحكومية حيث عمل في الفترة الماضية على إعداد الإحصائيات العامة للزلازل الخاصة بالجهات المركزي للإحصاء والتعاون مع المركز الوطني للمعلومات في عملية المسح المعلوماتي في مجال التقنية الإلكترونية. إضافة إلى تقديم المعلومات الزلزالية اللازمة للباحثين وشرح مفصل عن كيفية رصد الهزات الأرضية وطرق تحليلها واستخداماتها في تخفيف المخاطر الزلزالية.. ويأتي التنسيق بين مركز الرصد الزلزالي وبنما ومراكز الرصد في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان من ضمن المشاريع الاستراتيجية للهيئة في ربط الشبكة الحالية للمركز بشبكة رصد زلزالي متكاملة للجزيرة العربية.

برامج ومشاريع

مدن (حضر موت)، ومتابعة أعمال الحفر والتقيب في محافظات حجة وعمران وصعدة عن المعادن الصناعية والإنشائية، إضافة إلى مشروع تقييم الوضع البيئي في القطاعات النفطية والإنتاجية من خلال شركة استشارية وإجراءات وسياسات بيئية فاعلة.

وتضمنت خطة وزارة النفط استكمال صيانة ٢١ خزاناً وإنشاء ثلاثة خزانات ذات سعة ٣٥٠٠ طن للمرحلة الثانية في منشأة الحديدة، ومكننة أعمال شركة النفط اليمنية المرحلة قبل الأخيرة، فضلاً عن إنشاء خمسة خزانات في منشأة المخا المرحلة الأولى وثلاثة خزانات سعة ٤٠٠٠ طن، مع إنشاء منظومة إطفاء، إضافة إلى مشروع تحديث خزانات البريقة الذي ينقسم إلى أربعة مراحل الأولى والثانية ستمت خلال عام ٢٠٠٨.

وتشمل الخطة كذلك مشروع تفكيك منشآت فجع عطان وإجراء التوسعة التخزينية لمنشأة الصبابة وإنشاء خزان آخر سعة ٥٠٠ متر مكعب لتأمين الطائرات بمطار المكلا، وبناء محطات نموذجية أمام فرع عدن وبدمت الضالع وشوارع صنعاء بالحديدة وسيئون ورأس العارة بلحج على خط الساحل، إضافة إلى بناء شبكة التجهة والتفريغ لخزانات حظيرة مطار سيئون وصيانة وطلاء خزانات مطار صنعاء الدولي وإنشاء خزان مازوت سعة ٥٠٠٠ طن مع منطقة تعبئة.

كما تضمنت الخطة مشروع الردم البحري بالمهرة (المرحلة الأولى) ومتابعة الفريق الفني لمشروع الحزن الاستراتيجي في الضبة وتوفير ٤ عدادات وارد ومنصرف للمواد البترولية في منشأة سد الجبلين ومنصة لأربعة مسابك مع كافة المحطات بمنشأة خلف وشراء مولد كهربائي ٣٠٠ كيلو عدد ٢ نوع كاترلر لمنشأة خلف وتوفير ٤ مضخات بترولية وإنشاء منصة تعبئة جديدة وكذا توفير ٤ عدادات وارد للمواد البترولية في منشأة المخا وشراء مولدين كهربائيين واحد بقوة ٣٠٠ كيلو فولت والآخر بقوة ٥٠٠ كيلو فولت وشراء ١٥ رأس قاطرة.

وتضمنت الخطة تنفيذ عدد من المشاريع الخاصة ببيئة المساحة الجيولوجية ومنها مشروع الخارطة الجيولوجية، واستكمال مشروع الخارطة النوعية التخصصية، الجيولوجية والتعريب للمعادن، وكذا إعداد الخارطة الجيوبهائية وإعداد الدليل الطبقي المرجعي للصخور في الجمهورية اليمنية ودراسة المعادن والصخور الصناعية والإنشائية.

وتحتوي الخطة على إجراء استكشافات معدنية مع الاهتمام بعملية التقييم والترويج وقاعدة المعلومات والمحف الجيولوجي والدراسات الجيوبهائية والمختبرات الجيولوجية المركزية وضبط الجودة وتطوير شبكات الرصد الزلزالي وإعداد خارطة الغطاء الصخري للبيئ وتطوير البنية التحتية للهيئة (الفريق الوطني الجيولوجي) وإنشاء مبنى فرع الهيئة عدن وحضر موت ومشروع الطاقة الحرارية الأرضية وصناعة الحجر الطبيعي في اليمن.

تفصل وزارة النفط والمعادن حالياً عدة مشاريع إستراتيجية منها، مشروع إقامة خزانات للنفط الخام في رأس عيسى محافظة الحديدة ومشروع تحديث مصافي عدن ومشروع الحزن الاستراتيجي بمنطقتي الصبابة محافظة صنعاء والضبة بمحافظه حضر موت وكذا مشروع إعداد إستراتيجية للصناعة النفطية (التكرير، البتروكيمياويات) وإجراءات تسويق النفط الخام.

وتستكمل وزارة النفط حالياً إجراءات تنفيذ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية واستكمال الإجراءات القانونية الخاصة بإنشاء المجلس اليمني للشفافية الذي تم تأسيسه في عام ٢٠٠٧ بالشراكة مع مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والعمل على تعزيز الإصلاحات المالية والإدارية والمؤسسية في مشروع المنظومة القانونية للوزارة.

وتسمى وزارة النفط والمعادن حالياً إلى استكمال الإجراءات القانونية لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج التي تم الإعلان عنها في إطار المنافسة الدولية الثالثة، فضلاً عن سعي الوزارة إلى الوصول باليمن إلى ٩٠٪ في الشركات النفطية والإنتاجية مع نهاية ٢٠٠٨ م.

ولدى الوزارة مشاريع إستراتيجية مهمة منها البدء باستغلال الزنك والرصاص والفضة والرخام والجرانيت وأحجار البناء وتصدير الحجر الجيري واستكمال دراسة الاحتياطي والجدوى الاقتصادية لاستغلال الذهب بوادي





نفط دائم

الزراعة

تمثل أولويات اهتمام ألح الوزير في الزراعة
باعتبارها عمود الحياة الاقتصادية

البيروت - وفيهذه اخصاصاتنا وفيما عبر التاريخ، وبسبب
في أن يثبت للبحر اسم السمعة اقتصاداً، أما
البحرين، والزراعة، والزراعة عبيد القوة، ونتيجة
للاقتصاد، ولكن، أما التداخل إلى أن لا اقتصاد
دائم، ودعا إلى تحفة الاستقلال الأخضر، ووسع
إلى الحياة عذبة التي لا تمن العذاس، وهو
التي تزين القول بالفصل، ولذلك فقد ركز في تفتاته
بعد انتخاذه رئيساً للجمهورية على تطوير الزراعة في
البحرين رغم أن الملفات السياسية كانت هي المشكلة
الأهم الدالة، وطرحه المبحث أن يخلصه هذه عام
١٩٨٤م، كعام للزراعة وأصدر حينها قراره التاريخي
بحتم لتتبع استراتيجته الأخضر والتدعيم للمادى
شكلا متعقفا تاريخيا بالنسبة للزراعة في البحرين حيث
يجمع المزارعون في التحول من الاعتماد على الاستيراد
إلى الاهتمام بزراعة الخضروات والفواكه، واليوم
تدري اليمن مكتفية ذاتيا في هذا المجال، ويستدرا
للشجاعات الزراعية إلى الخارج

ويمثل قطاع الزراعة والري أحد أهم ركائز التنمية
الاقتصادية والتنموية، فالزراعة كانت ومازالت
ويستغل مصدراً أساسياً من مصادر الدخل القومي
والامن الغذائي والاقتصادي والمعيشي في حياة شعبنا
حيث يحتل النشاط الزراعي المرتبة الأولى في قائمة
الأنشطة الاقتصادية في بلادنا، فتمتلك ما نسبته ٧٠
إلى ٧٥٪ من السكان يعملون في النشاط الزراعي
ويستمدون على مروده المادى في معيشتهم ودخلهم
الاقتصادي حيث تساهم الزراعة في الناتج المحلي

بقيمة ١٨



يولي فخامة الرئيس
المزارعين اهتماماً
وتشجيعاً متواصلين



القرار التاريخي، الذي اتخذته فخامة الرئيس في ١٩٨٤م بمنع استيراد الفواكه والخضروات شكل منعطفاً تاريخياً بالنسبة للزراعة في اليمن، واليوم اليمن مكتفية ذاتياً بل ومصدرة للمنتجات الزراعية .

حققت الثروة الحيوانية زيادة سنوية مقدارها أكثر من (٤,٥٪) لتصل عدد المواشي لأكثر من (١٥) مليون رأس حتى العام ٢٠٠٨.

أكثر من (١٥) سوقاً ومركزاً تجميعياً للمنتجات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية، فيما يتم استكمال بناء (١٨) مركزاً وسوقاً تجميعياً جديداً، إضافة إلى إنشاء (٦) وحدات لجمع ونشر المعلومات التسويقية الزراعية .

أكثر من ١٣٠٠ سد وحاجز مائي مختلفة الأحجام والمستويات، لتلبية احتياجات القطاع الزراعي من المياه . وثلاثة مشاريع مائية عملاقة في محافظات الحديدة، صنعاء، عدن بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٧٥ مليون دولار.

محطة الإقحام





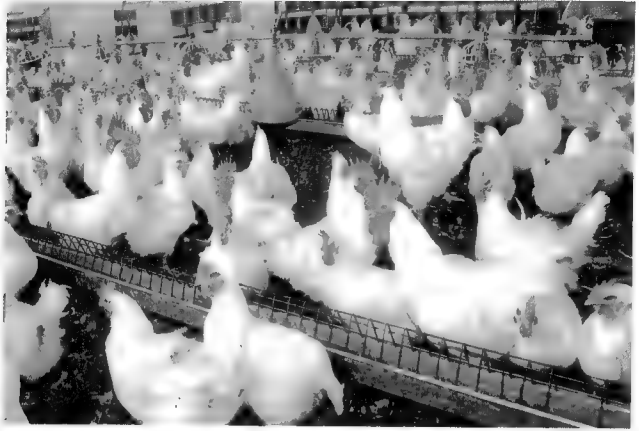
وتنمية الإنسان والأرض في ريف البلاد، ويمتضى هذه السياسة أنشأت الدولة الهيئات العامة للتنمية الزراعية والريفية في عموم المحافظات وأبرزها، الهيئة العامة لتطوير تامة والهيئة العامة لتطوير المناطق الشبالية والريفية لمحافظة صنعاء وصعدة وحجة، والهيئة العامة لتطوير المناطق الشرقية، ومشاريع المرتفعات الوسطى والمرتفعات الجنوبية، ومشروع وادي الجوف الزراعي وعدد آخر من المشاريع المتكاملة والمتخصصة التي

وشهد القطاع الزراعي نموا كبيرا في عهد فخامة الرئيس حيث تجاوز إنتاج اليمن من الخضروات والفواكه ٢٧٤,٧٠٠ طن، وارتفع إنتاج الخضروات من ٣٣٣ ألف عام ١٩٧٨ إلى ٦٣٨ ألف طن عام ١٩٨٨ كما زاد حجم إنتاج الخضروات والفواكه إلى ٧٠٣ ألف طن عام ١٩٩٧ وارتفع إنتاج القمح إلى ٨٨٠ ألف طن عام ١٩٩٥ وانتهجت الدولة برعاية كريمة من فخامة الرئيس سياسة التنمية الريفية والزراعية الشاملة والمداقة إلى بناء

تهدف كلها إلى تنمية المناطق وتطوير الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والدواجن .

ومنذ عام ١٩٩٠م أخذت المساحات الزراعية تتزايد لتصل في السنوات الأخيرة إلى أكثر من (١,٤) مليون هكتار تزرع فيها محاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والبقوليات والأعلاف والمحاصيل النقدية والنخيل ، فيما زادت المساحات المزروعة بالحبوب من (٦٣٩,٨٠٦) هكتار إلى (٦٨٥,٤٩١) هكتار ، وارتفعت كمية الإنتاج لنفس الفترة من (٤٤٧,٤٧٠) طناً إلى (٤٨٧,٩٤٤) طناً، كما زادت المساحة المزروعة بالفواكه بحوالي الضعف لتصل إلى (٩٨,١) ألف هكتار، صاحبها ارتفاع الإنتاج من (٣١٦) طناً إلى (٨٣٣) ألف طن ، واتسعت المساحة المزروعة بالخضروات إلى (٧١,٢) ألف هكتار ، وزاد الإنتاج إلى (٨٣٣) ألف طن بنسبة نمو (٢٠٪) ، وحقق إنتاج المحاصيل النقدية قفزة كبيرة على مستوى المساحة المزروعة والإنتاج ، إذ وصلت مساحة البين إلى (٣٣,٧) ألف هكتار والإنتاج إلى (١١,٦) ألف طن في حين بلغ إنتاج القطن حوالي (٢٩) ألف طن، كما يتضح التوسع في المساحات المزروعة بمحصول العنب خلال (٢٠٠٢-٢٠٠٦م) بمقدار (٦٦٢,٧٩٧) طناً في مساحة (٢٦٥٠) هكتاراً، كما بلغ إنتاج المحاصيل الزراعية من الخضروات والفواكه والبقوليات النقدية والأعلاف خلال (٢٠٠١-٢٠٠٧م) أكثر من (٢٤,٠٤٠,٣٣٦) طناً بمساحة مزروعة تقدر بأكثر من (١٧) ألف طن لمساحة زراعية تقدر بحوالي ٨٨ ألف هكتار .





اهتماماً كبيراً لما له من مردودات كثيرة في هذا المجال تتمثل في تأسيس أكثر من (١٥) سوقاً ومركزاً تجميعياً للمنتجات الزراعية في مختلف محافظات الجمهورية والتي تعتبر أهم مصادر تغذية أسواق الجملة الرئيسية وهل رأسها سوقان يتجمعان في الحسينية والمراوحة وغيرها من الأسواق ذات الخصوصية ، فيما يتم استكمال إنشاء بعض الأسواق الجديدة وكذا استكمال بناء (١٨) مركزاً وسوقاً تجميعياً جديداً ، إضافة إلى إيجاد (٦) وحدات لجمع ونشر المعلومات التسويقية الزراعية ، وغيرها من البنية التحتية اللازمة لإنتاج عملية التسويق والتصدير بدءاً من الكادر الإنساني ومروراً بوسائل ومعدات نقل وحفظ المنتج وانتهاء بخدمات مراكز إعداد الصادرات في مواقع الإنتاج ومراكز التسويق ، وإقامة مركز تقنية ما بعد الحصاد ، التي تلعب دوراً هاماً في تطوير جودة الإنتاج الزراعي وتقليل الفاقد منه ، إلى جانب تنظيم المعارض المحلية لتسويق المنتجات الزراعية ، كما أن الحكومة قدمت تسهيلات لتأسيس شركات تسويقية وإنشاء مراكز تصدير وفق أسس علمية صحيحة تراكب التطورات وتطابق المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية حيث أثمرت تلك الخطوات من نتائج إيجابية في تحسين وتطوير التسويق محلياً ، وتصدير المنتجات الزراعية إلى العديد من دول الجوار ، وهو ما أدى إلى تحسين وضع الأمر الزراعي وزيادة الدخل القومي ونمو الصادرات التي ترتفع من عام لآخر .

ويولي فخامة الرئيس مشاريع المزارعين اهتماماً وتشجيعاً متواصلين من خلال توفير القروض الميسرة عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي والتي بلغت على سبيل المثال حوالي (١٣) ملياراً لعدد (٢١٦, ٩٦) قرصاً منذ عام ١٩٩٠م - ٢٠٠٣م . بمختلف الآجال وفي كافة الأنشطة الزراعية ، كما تحرص الحكومة على تشجيع العمل التعاوني الزراعي والمساهمة في المشروعات الزراعية المختلفة كالتوسع في حظائر الأبقار وتشجيع التربية المنزلية لها ودعم التوسع في زراعة النخيل بالمحافظات ، وقد شهدت اليمن في السنوات الأخيرة اتجاهاً نحو الاستثمار التعاوني في قطاع الثروة الحيوانية وإنتاج الألبان ، نظراً للجدوى الاقتصادية والعائد المادي الذي يحققه هذا النوع من الاستثمار ، ومن ثم فإن الوزارة تسعى وتعمل باستمرار في توجيه الاستثمارات الزراعية التعاونية والخاصة نحو التسويق والتصدير والتصنيع الغذائي ، إضافة إلى تشجيع صغار المزارعين وتفعيل دور الحजर البيطري وبرامج الإرشاد وإيجاد قاعدة معلومات يعتمد عليها في وضع الخطط والبرامج المستقبلية .

ويشكل تسويق المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً حلقة مهمة وجزءاً مكمل للنشاط الإنتاجي ولهذا أولت الحكومة مشاريع التسويق والتصدير



والبيض ، حيث وصل إنتاج اللحوم الحمراء إلى نحو (٥٠) ألف طن واللحوم البيضاء إلى أكثر من (٨٠) ألف طن ، وزاد إنتاج الحليب إلى أكثر من (١٩٧) طناً، وتضاعف إنتاج البيض إلى أكثر من (٦٠٠) مليون بيضة. ونجد أيضاً زيادة في إنتاج الجلود التي وصلت إلى أكثر من (١٠) آلاف طن.

فنيا تحققت قفزة كبيرة في إنتاج الحسل اليمني الذي لا يضاهيه في الجودة أي حسل آخر، فقد بلغ الإنتاج في عام ١٩٩٩م نحو (١٦٤) طناً وحقق في عام ٢٠٠٥م قفزة كبيرة بزيادة سنوية (٢٠ ، ٢٢٪) .

وحرص فخامة الرئيس على تحقيق تنمية زراعية في الريف اليمني والقرى اليمنية سعياً للوصول إلى أمن غذائي من خلال مشاريع تنمية تركز على الاستصلاح الزراعي للأرض وزيادة الإنتاج وتطوير كفاءة استخدام المياه، وتطوير وتوسيع الخدمات الزراعية والعمل على إيجاد تجمعات زراعية مستقرة ، إضافة إلى تحسين دعم المزارعين وغيرها من الإجراءات المؤدية إلى إيجاد بنية تحتية وخدمات مستدامة في الريف ، وقد تم اعتماد مشروعات تنمية تركز على المناطق الشبالية والمحافظات الجنوبية والمناطق الشرقية (مأرب - الجوف) والمرقعات الوسطى (أين) والمرقعات الجنوبية (تعز - إب) والتنمية الريفية في محافظة ريمة وتطوير وادي حضرموت ، والتنمية الريفية في محافظة المهرة وكذلك المحويت ورداع ، بالإضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية في محافظة الضالع، ومشروع التعاونيات الشرقية وحماية البيئة في تهامة وغيرها من المشاريع المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية الاقتصاد الريفي .

وبمثل قطاع الثروة الحيوانية (٢٠٪) من الناتج الزراعي. وحقق هذا القطاع زيادة سنوية مقدارها أكثر من (٤ ، ٥٪) لتصل عدد المواشي إلى أكثر من (١٥) مليون رأس حتى العام ٢٠٠٨ حيث احتل الماعز المرتبة الأولى تليه الأغنام ثم الأبقار والإبل ، كما واکب هذه الزيادة تطور في الإنتاج الحيواني من مختلف مصادره في اللحوم البيضاء والحمرام والحليب



والحواجز

السدود

ترجمة التوجيهات فخامة الرئيس في مجال السدود والحواجز المائية تم وضع إستراتيجية شاملة تستهدف الاستفادة من مياه الأمطار الموسمية التي يغفل عن بلادنا بفراة أثناء موسم الصيف، وذلك من خلال إنشاء العديد من السدود والحواجز المائية في عموم محافظات الجمهورية . حتى بلغت في مجملها خلال الأعوام القليلة الماضية أكثر من ١٣٠٠ سداً وحواجزاً مائياً مختلفة الأحجام والمستويات، وذلك لتلبية احتياجات القطاع الزراعي من المياه وسد الفجوة بين زيادة الطلب على المياه وشحة الموارد، بالإضافة إلى الاستفادة منها في تنفيذ الأراض الحولية

ويقول فخامة الرئيس : انصن نسي سياستنا وإستراتيجتنا بالاعتماد على النسي عن خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتوفرة لدينا ومن ذلك تطوير الجانب الزراعي والذي يحتاج إلى المزيد من بناء السدود والحواجز المائية للاستفادة من مياه الأمطار لأنه لا توجد لدينا مصادر مائية ثابتة كالأنهار فيها يوجد لدينا أرض بكر قابلة للزراعة ولكن مشكلتنا هي في المياه والتي نؤكد دوما اهتمام الدولة بها وبالزراعة كهدف وطني ومدخل اقتصادي وديني هام للتنمية . ويضيف فخامة الرئيس : «إن التوجيهات قائمة للتوسع في بناء السدود والحواجز المائية التي تكفل الحفاظ على الثروة المائية وترجم أهداف التنمية وهي مستقبل شعبنا وخياره القوي من البناء التنموي الشامل والحل هو التوجه إلى إنشاء الحواجز والسدود وأن يتكامل المجهود الرسمي والشعبي في هذا المجال »

«إن التوجيهات قائمة للتوسع في بناء السدود والحواجز المائية التي تكفل الحفاظ على الثروة المائية وترجم أهداف التنمية»

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية





« سد مأرب الجديد انجاز اقترن باسم فخامة الرئيس ويعد من اهم المشاريع المجلدة لحضارة اليمن الزراعية.

« مساحة حوض السد الجديد (٣٠,٥) كيلو متر مربع، وسعته التخزينية حوالي (٤٠٠) مليون متر مكعب، فيما تعمل بوابة التصريف بطاقة (٣٥) مترا مكعبا في الثانية. ويروي السد حوالي (١٦,٥٧٠) هكتار.

« نسبة إنتاج محافظة مأرب من الحبوب ارتفعت من (٣٠٪) عند افتتاح السد عام ١٩٨٦م إلى أكثر من (٦٠٪) في عام ٢٠٠٧م.

« يعتبر سد وادي حسان في محافظة أبين من السدود العملاقة على مستوى المحافظة والوطن بشكل عام بسعة تخزينية ١٩,٥ مليون متر مكعب ويستفيد منه ١٣ ألف نسمة ويضاعف المساحة الزراعية إلى ١٠٥٠٠ هكتار.





ومشاريع، و١٥ مشروعا، والضباب ٩ مشاريع، ومأرب ٣ مشاريع، وتعز مشروعين، والمحويت ٣ مشاريع، والجوف ٤ مشاريع، وشيرة مشروع واحد، والبيضاء ٤ مشاريع، وأبين مشروع واحد، والمهرة مشروع واحد، وصعدة مشروعين، وحضرموت مشروع واحد.

ويجري العمل حالياً في تنفيذ عدد من السدود والحواجز المائية تزيد تكلفتها الإجمالية عن ٤ مليارات ريال وبطاقة استيعابية تصل إلى ١٣ مليون و٧٦٢ ألف و١٣٠ متراً مكعباً من المياه موزعة على محافظات الجمهورية

ويحسب الاستراتيجية الوطنية فإن الحواجز المائية والسدود تسهم في تغذية المياه الجوفية اللازمة لتلبية احتياجات الري فضلاً عما توفره السدود من حماية للأراضي الزراعية والقرى والوديان من آثار السيول والأمطار والفيضانات المتدفقة من أعالي الجبال سيما في حالة الأمطار الغزيرة.

وأوضحت الاستراتيجية بأن وزارة الزراعة والري بدأت بتنفيذ ثلاثة مشاريع مائية عملاقة في محافظات الحديدة، صنعاء، عدن بعد استكمال الدراسات الخاصة بها، ويتكلفه إجمالية تبلغ ٣٧٥ مليون و١٦٩ ألف دولار.

وفي إطار التوجهات المستقبلية للحكومة فيما يتعلق بمشاريع السدود

وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٨م، عملت الحكومة على تنفيذ مشاريع خاصة بإنشاء وتشبيد منظومة واسعة من السدود والحواجز والقنوات والكرفانات المائية في مختلف محافظات الجمهورية، وأولت الاستراتيجية الوطنية للمياه والبرنامج الاستشاري لقطاع المياه ٢٠٠٥-٢٠٠٩م خاصة في مجال الري، وإنشاء وحدات للري الحديث، بموجب توجيهات فخامة الرئيس، وحظيت مشاريع المنظومة المائية باهتمام كبير لمواجهة المشكلة المائية على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

حيث هدفت الاستراتيجية الوطنية إلى تنمية الموارد المائية واستثمارها، والاستفادة المثل من مياه الأمطار والسيول كمطلب أساسي في عملية التنمية الزراعية والريفية من خلال تركيزها على التوسع في بناء وتشبيد السدود والحواجز والمنشآت المائية المتنوعة في كافة محافظات ومناطق الجمهورية، الأمر الذي يمكن من تخزين وجميع مياه الأمطار والسيول، واستغلالها في عمليات الري بإعادة توزيعها عبر شبكات وقنوات ري رئيسة وفرعية لضمان تحقيق توسيع أكبر قدر من المساحة الزراعية.

وشهدت الفترة الممتدة من ٢٠٠٦م وحتى العام ٢٠٠٨، تنفيذ عدد من المشاريع في مجال السدود والحواجز المائية بتكلفة إجمالية بلغت ٤,٥ مليار ريال وبطاقة استيعابية تصل إلى ٧ ملايين و٣٣٣ ألف و١٦٨ متراً مكعباً من المياه، وقد شملت هذه المشاريع محافظات إب ٨ مشاريع، وصنعاء ٤٥ مشروعا، وحجة ١٢ مشروعا، وعمران ٣٤ مشروعا، والحديدة ٥



والحواجز المائية أولت الحظوة الخمسية للتنمية (٢٠١٠) هذا المجال المزيد من الاهتمام من خلال العديد من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى التوسع في بناء السدود والحواجز المائية لما من شأنه تحسين معيشة العاملين في النشاط الزراعي وبالأذات صغار المزارعين.

وتأتي تلك التوجهات الحكومية منسجمة مع ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، والذي أكد على ضرورة التركيز على تنمية الموارد المائية من خلال التوسع في إنشاء السدود العملاقة والحواجز المائية الإستراتيجية وإنشاء الكرفانات المائية التي تساعد على تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي .

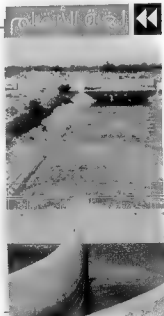
سد حسان

ويعتبر سد وادي حسان في محافظة أبين من السدود العملاقة

« سد وادي مردود تكلفه ١٠٠ مليون دولار وسعته التخزينية ٣٢ مليون و٣٢ ألف متر مكعب ويستفيد منه ١٤ ألف هكتار من المساحة الزراعية .

« مشروع سد الحارث قد قدر تكلفته ١٨١ مليون و ٤٠٠ ألف دولار دولار، وسعته التخزينية ٤٤ مليون و ٢٤ ألف متر مكعب .

« مشروع سد وادي بنا شرق مدينة عدن قد قدر تكلفته بنحو ١٥٥ مليون دولار، وسعته تخزينية ٣٩ مليون و ٥٠٠ ألف متر مكعب .





مليون متر مكعب.. في حين تبلغ مساحة التخزين الميت (الغير فعال) ٢,٦ مليون م^٣ لتبلغ سعة التخزين الحي (الفعال) ٤٤, ١٧ مليون م^٣ ويبلغ أهل منسوب للسد ١٣٧,٥ متر.. ومنسوب التأسيس ١١٨,٥ متر وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع نحو ٩٥ مليون دولار شاملة السد وملحقاته وأعمال الوادي (قنوات وطرق) وتكلفة الاستشاري.

سد سرودود

ومن بين المشاريع مشروع سد وادي سرودود بمحافظة الجديدة (سهل حمامة) بتكلفة إجمالية تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار، وسعة تخزينية للمياه تبلغ ٣٢ مليون و٣٢ ألف متر مكعب وتوقع أن تستفيد من هذا السد مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بـ ١٤ ألف هكتار.

بالإضافة إلى تنفيذ مشروع سد الحاردي بمحافظة صنعاء بتكلفة ١٨١ مليون و٤٠٠ ألف دولار، وسعة تخزينية ٤٤ مليون و٢٤ ألف متر مكعب وكذا مشروع سد وادي بنا شرق مدينة عدن بتكلفة ١٥٥ مليون دولار، وسعة تخزينية تقدر بـ ٣٩ مليوناً و٥٠٠ ألف متر مكعب.

على مستوى المحافظة والوطن بشكل عام.. حيث يأتي الغرض من إنشاء هذا المشروع التحكم وحجز المياه الفائضة وتنظيم الري للأراضي الزراعية الواقعة في نطاق السد.. والذي يتكون من:-

- سد تخزيني مع التحكم بالفيضانات وملحقاتها وذلك بسعة تخزينية ١٩,٥ مليون متر مكعب.
- حواجز تحويلية وتبليط الوادي وعددها أربعة حواجز.
- قنوات الري والتحكم وعددها أربع قنوات مع المنشآت التوزيعية.
- وبغذي المشروع عدد ٧٥ بئراً في محافظة عدن وأبين والحج.
- ويبلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع العملاق ١٣٠٠٠ مستفيد..
- بينما تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الحالية المستفيدة ٥٠٠٠ هكتار والمساحة الزراعية التوسعية ٥٥٠٠ هكتار.. ليصبح إجمالي المساحة الزراعية الواقعة في نطاق المشروع ١٠٥٠٠ هكتار.

وتبلغ مساحة منطقة التجمع الفعالة للمياه ٣٢٠٠ كم^٢.. ومتوسط الجريان السنوي ٣٩ مليون م^٣.. وتبلغ نسبة الأمطار المتساقطة على منطقة التجمع ٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة.. أما المساحة القائمة عليها بحيرة السد تبلغ ٤٢, ٢ كم^٢.. وتبلغ السعة التخزينية للسد ١٩,٥

سكة قارت الجديدة اليمن يستعيد مجده

يقيم اليمن، الذي استأنف نشاطه الاقتصادي، احتفالاته السنوية في الذكرى الخمسين لفتح السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة. السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة. السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وأكدت هذه المناسبة، التي أقيمت في العاصمة صنعاء، على الدور المحوري الذي لعبته السكة الحديدية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن. السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة. السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

وتمتد سكة حديد اليمن، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة. السكة الحديدية، التي تعتبر من أهم إنجازات الدولة الحديثة، في عهد الرئيس الراحل عبد الرحمن الأحمد، الذي قاد اليمن إلى نهضة اقتصادية واجتماعية كبيرة.

خالد





سد مأرب صباح يوم ١٨/٤/١٩٨٦م

الأخ الرئيس علي عبد الله صالح إن احتفال اليمن بإعادة بناء سد مأرب العظيم إنما هو إحتفال بأجسادها التليدة وحضارتها العريقة الشهيرة التي نوه بها رب العزة في كتابه الكريم . وأغصاف فخامته : لقد برهنت آثار السد القديم والآثار الأخرى القائمة في منطقة مأرب على أن حضارة سبأ كانت حضارة عمران وزراعة وصناعة ولقد كان من أبرز مآثرها سد مأرب العظيم وقنوات الري المتفرعة عنه التي تدل على تقدم في فن البناء وخبرة بطرق الري وفنون الزراعة . وأكد فخامة الرئيس أن تحقيق التنمية الزراعية لن يتم إلا باستغلال مياه الأمطار من خلال بناء السدود والحواجز والقنوات وفي مقدمتها السدود القديمة وأهمها سد مأرب العظيم . وقال: إن بناء السد جاء في الوقت الذي ركزت فيه الدولة اهتمامها بقطاع الزراعة وتطوير إنتاجه . وحينما سئل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عن الأسباب التي جعلته يمول إعادة بناء سد مأرب قال: هناك ثلاثة أمور، أولها: إن هذا السد هو الذي كان يحمي اليمن بأكمله وهو الذي تطور اليمن بوجوده، وثانيها: إن اليمن خرج من حرب طاحنة إبتل بها من الداخل ومن الخارج وإستطاعت هذه الحروب ، وثالث الأسباب: إن من يقرأ التاريخ يعرف أن نسب العرب وحسبهم يعود كله إلى اليمن ، فمنه خرجت الهجرات إلى كل بقاع العرب وبالأخص إلى الخليج العربي . ومن هذا المنطلق رأينا أن من واجبنا أن نأخذ بيد اليمن حتى يكون وادفاً للامة العربية في الحاضر والمستقبل / فلم أجد عندئذ أعز وأخلى لليمن من بناء

ويعد بناء سد مأرب القديم إلى ما قبل الألف الأول قبل الميلاد، فذكرته النقوش اليمنية القديمة باسم (هرمن) أي العرم وبهذا الاسم ذكر في القرآن الكريم، شيد على قواعد صخرية ووربط جداره بالصخر في أسفل جبلي (البلق)، ويعتبر اختيار موقع السد من الناحية المعيارية، فبناء سد متين يصعب على قاعدة ترابية، في طرقي جسم السد يقع الصدفاً أو المصرفان ، يتم تصريف المياه من السد بقناة رئيسية تقع خلف واجهته إلى قنوات فرعية تتشعب في الأرض الممتدة أمامه وعن يمينه ويساره وتسقيها. كانت سعة بحيرته ٥٥ مليون متر مكعب من الماء، وحجم الطمي النازل إليها ٢,٥ مليون متر مكعب سنوياً وكانت قوة اندفاع السيول إليه ٩٥٠ متراً مكعباً في الثانية، أرتفعت إلى ٧٢٥٠ متراً مكعباً بعد مائة عام.

ولأن فخامة الرئيس يعتبر مجدداً للحضارة اليمنية العريقة فقد عمل على إنبعث سد مأرب من جديد من خلال إعادة سير اليمنيين الأولين الذين شيدوا حضارة السدود والحواجز واشتهروا بها بين الأمم .

ففي مطلع الثمانينات بدأ العمل في سد مأرب الجديد بدعم من حكيم العرب -المغفور له- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة -رحمه الله- والذي يستثمر جنوده الأصيلة في مهد العرب اليمن وحضارتها التليدة في مأرب . وفي كلمته بمناسبة إحتفال اليمن بإفتتاح سد مأرب يوم ٢١ ديسمبر عام ٨٦ أكد فخامة



سد مأرب مساء يوم ٨/٤/١٩٨٦م

السد بالصخور التي بلغت (١٠٠) ألف متر مكعب، وشارك في إنشاء السد الجديد حوالي (٤٠٠) مهندس واستشاري وعامل وفني وإداري وغيرهم.

بدأت التجارب الأولية لتشغيل بوابة غمرج المياه في نهاية شهر يونيو ١٩٨٦م بعد انتهاء مرحلة بناء جسم السد، وبلغت كمية المياه المتدفقة من بوابة السد (١٧, ٥٣٠) متراً مكعباً، ثم ضخها في فترات زمنية متقطعة قلدها سبع عشرة دقيقة، وامتد تدفق المياه مسافة ثلاثة كيلو وخمسة مئة متر مربع وذلك من بوابة السد القطرية التي تعمل بالانزلاق .

وفي يونيو من عام ١٩٧٨م قدمت شركة (الكثروات للخدمات الهندسية) بالتعاون مع شركة (منتج للخدمات التقنية) دراسة شاملة إلى حكومة بلادنا تتضمن توصية بمشروع متكامل لبناء سد مأرب الجديد، وتفاصيل خطة البناء والجدوى الاقتصادية والتكاليف اللازمة للمشروع.

في الثاني عشر من يوليو عام ١٩٨٤م وقعت في صنعاء اتفاقية بين حكومة بلادنا وشركة (دوغوش التركية) لبناء وتنفيذ مشروع السد الجديد في مأرب والذي تصل كلفته الإجمالية إلى حوالي (٩٠) مليون دولار أمريكي على نفقة الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان وأشرف على تنفيذ مشروع سد مأرب الجديد صنتوق أبو غبي لإنهاء الاقتصادي العربي،

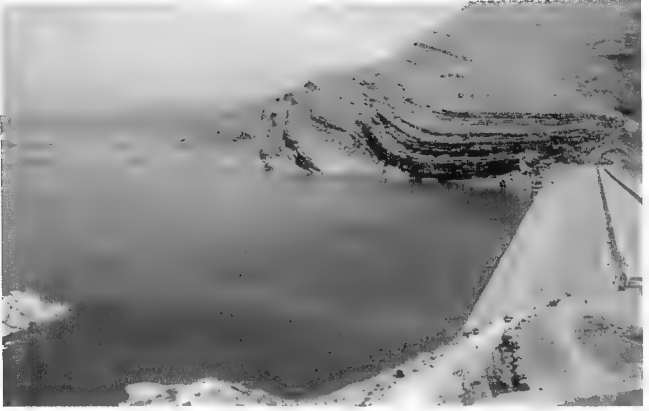
سد مأرب، فعمّدت حل بنائه من جديد والحمد لله على ذلك، فاليمين يعتبر جناح الخليج، وكما كان وجود السد القديم يسبغ على اليمن اسم اليمن السعيد، فإني أردت أن يجعل السد الجديد اليمن سعيداً بعون الله وتوفيقه .

وتبلغ مساحة حوض السد الجديد (٣٠, ٥) كيلو متر مربع، وسعة التخزينية حوالي (٤٠٠) مليون متر مكعب، فيما تعمل بوابة التصريف بطاقة (٣٥) متراً مكعباً في الثانية حيث يروي السد حوالي (١٦, ٥٧٠) هكتاراً.

أما جسم السد الجديد فإن عمق القاطع الحرساني (٦٠) متراً، ومساحة القاطع الحرساني (٢٤) ألف متر مربع، وطول جسم القاطع الحرساني (٧٦٣) متراً، وعرض جسم القاطع الحرساني عن مستوى سطح الوادي (٣٣٧) متراً، وعرض جسم القاطع الحرساني عند غمرج المياه من بوابة التصريف (١٩٥) متراً.

أهم النقاط المتعلقة بعملية تنفيذ سد مأرب:

بلغ إجمالي حجم الردميات في جسم السد (٣) ملايين متر مكعب تم إزالة (٢٠٠) ألف متر مكعب من الصخور من جانبي الموقع وتغطية جسم



واستكمالاً لمكرمة المغفور له الشيخ زايد فقد أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة توجيهاته إلى صندوق أبوظبي لتمويل المرحلة الثانية للسد التي تقدر تكلفتها بنحو ٢٤ مليون دولار شملت تنفيذ القنوات الرئيسية والفرعية إضافة إلى إنشاء طرق فرعية إسفلتية بطول ٣٨ كيلو متراً وأخرى معبدة بطول ٨٦ كيلو متراً وحماية للقنوات طولها ٢٤ كيلو متراً.

ويبلغ طول القنوات الرئيسية للسد عند نهاية تنفيذها ٥٠ كيلو متراً والفرعية ٨٦ كيلو متراً إلى جانب قناتين تحويليتين سعة الأولى ٢٠ ألف متر مكعب والثانية ١٨٠ ألف متر مكعب. ومع استكمال المرحلة الثانية سوف يتحقق الهدف المرسوم لها وهو ري سبعة آلاف و ٤٠٠ هكتار بدلاً من ألف و ٨٠٠ هكتار حالياً بالإضافة إلى تغذية المياه الجوفية والتي سوف تسهم بدورها في ري نحو ١٠ آلاف هكتار.

ومنذ إنجاز المرحلة الأولى لسد مأرب حدث تحول كبير في حياة سكان المنطقة الاقتصادية والاجتماعية فقد شجع ذلك المزارعين على استصلاح أكثر من ٢٠ ألف هكتار مما أدى بالتالي إلى ارتفاع ملحوظ في إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة.

وفي الثاني من أكتوبر عام ١٩٨٤م قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بوضع حجر الأساس لبناء سد مأرب الجديد.

موقع السد الجديد ومناخ المنطقة ومعدل المطر والتبخر:

- يقع سد مأرب الجديد على سهول محافظة مأرب والتي تبعد نحو (١٨٠) كيلو متر شرقي العاصمة صنعاء.

- يقع السد عند خط عرض (٣٠، ١٥) درجة شمالاً وخط طول ٣٠، ٤٥ شرقاً.

- يقع السد على بعد (١١) كيلو متر غرب مدينة مأرب القديمة وثلاثة كيلو مترات عن السد القديم.

وتتجسد أهمية بناء سد مأرب الجديد في تطوير وإنعاش المناطق الشرقية لليمن زراعياً وتنمويًا، حيث أصبح يمثل خزاناً هاماً للمياه الأمطار ومصادر السيول، وحاجزاً يحول بينها وبين المساحات الصحراوية المترامية.

وتشتمل المرحلة الثانية على إصلاح وصيانة القنوات الرئيسية التي تأثرت بالسيول وإقامة قناة رئيسية أخرى بطول ٦,١ كيلومتر وتركيب القنوات الفرعية بطول ٦٩ كيلومترا إضافة الى إنشاء طرق مسفلتة بطول ٦,٣٦ كيلومترا وإقامة معابر على القنوات الفرعية وإقامة طرق فرعية أخرى بطول ٨٧ كيلومترا للتغشيش الزراعي على طول القنوات الرئيسية والفرعية.

كما تشمل أيضا أعمال الحماية من السيول وإقامة ردمية ترابية بطول ١٩ كيلومترا على الضفة اليمنى لوادي سيلة وردمية أخرى لحماية القرى على الضفة اليسرى للوادي بطول سبعة كيلومترات وردمية أخرى بطول نصف كيلومتر على ضفة وادي السد مع أعمال أخرى في شعاب مصادر السيول وعمل مفيضات وخارج للسيول الفائضة وإنشاء معابر للسيارات وصيانة السدود التحويلية الصغيرة التي جرتتها السيول مع أعمال حماية لمنع انجراف التربة وتثبيتها وسوف يستغرق تنفيذ هذه الأعمال ٧٣٠ يوما حيث ينتهي العمل خلال شهر فبراير ٢٠٠٥.

وسوف تروي المرحلة الثانية عند اكتمالها حوالي ٧٤٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية التي تم حتى الآن ري ١١٠٠ هكتار منها بواسطة منشآت الري التي تم إنشاؤها خلال المرحلة الأولى من مشروع سد مأرب.

وتؤكد الإحصائيات أن نسبة إنتاج محافظة مأرب من الحبوب ارتفعت من ٣٠٪ عند افتتاح السد عام ١٩٨٦ إلى أكثر من ٦٠٪ في العام الماضي ٢٠٠٧ وتشير إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج المحاصيل الحقلية وزراعة محاصيل لم تكن موجودة قبل إعادة بناء السد مثل الخضار والفواكه التي تتلوع بها الأسواق في اليمن.

وفي الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة التطور الذي حدث في المنطقة من خلال توجه نسبة كبيرة من السكان نحو الزراعة والتوسع الأفقي فيها الذي يعتمد على المياه الجوفية وإنتاج المحاصيل ذات المردود الاقتصادي العالي الأمر الذي ساعد في رفع مستوى الدخل وتحقيق الاستقرار المعيشي للسكان الذين كانوا يعتمدون في السابق على مياه السيول والأمطار الشحيحة ويسبب ذلك غلب على حياتهم طابع الترحال والتنقل بحثا عن المياه والمرعى.

المرحلة الثانية للسد

في شهر أبريل ٢٠٠٣م بدأ العمل في المرحلة الثانية من مشروع قنوات سد مأرب بطول ٦٩ كيلو مترا بكلفة بلغت ٢٣ مليون و ٩١٠ آلاف دولار أميركي بتمويل من صندوق ابوظبي للتنمية.



الاسماك بثروة لاتنضب



أعطي سلامة الرئيس اهتماما كبيرا
لقطاع الثروة السمكية نظرا من أهم
عسل لأهمية هذا القطاع الواعد في
تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية
الاقتصادية وخلق فرص العمل
وقد اعتبر فخامة الرئيس أن الثروة
السمكية ينبغي أن تكون قبل القطر،
فالثروة النفطية قابلة للتغشوب أما
الثروة السمكية فهي واحدة ومستحددة
ووجه فخامة مختلف الحكومات
بالعمل على مزيد من الاهتمام بالثروة
السمكية باعتبارها الثروة التي لا
تنفذ وذات مردود اقتصادي كبير
ويستفيد منها كل المواطن، مستندا
على الاهتمام بكل المصادين في جميع
مناطق اليمن الساحلية وجزرها
والتأكد الإجراءات الصارمة عند كل
من بيعت بالثروة السمكية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بعون من الله سبحانه وتعالى وبتوفيق منه

قام الأخ المشير
 علي عبد الله صالح
 رئيس الجم

بإفتتاح

مرفأ القارب وسوق الجملة

في أسماك واللحوم

الجمعة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٠١٩ م

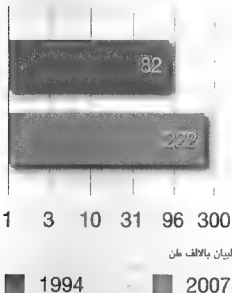
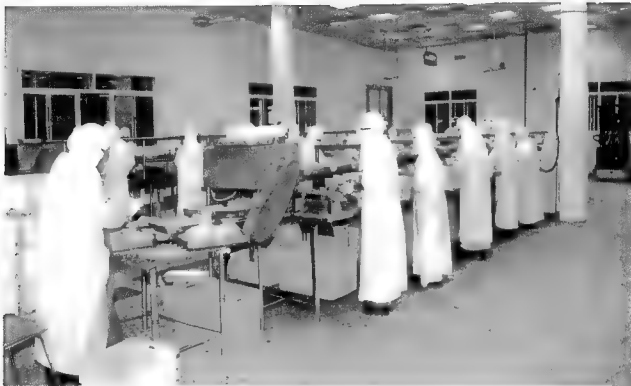


✦ ارتفعت طلبات الاستيراد المؤكدة في القطاع السمكي خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ م، إلى نحو ١٦١ مشروعا سمكيا بتكلفة استثمارية تبلغ ٤١ مليار ريال، ووجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت ٣٩ مليار ريال و ٤ و ٨ ملايين ريال.

✦ صادرات اليمن من الأسماك ارتفعت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٧، كما ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤ م، إلى قرابة ٢٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٧.

✦ ٢٤ ألف صياد في عام ١٩٩٠ م، وفي عام ٢٠٠٧ أصبحوا ٧٧ ألفاً و ٥٨٠ صيادا يملكون أكثر من ٢٠ ألفاً و ٧٨٧ قارب صيد تقليدي مختلفة الأحجام والأنواع، ويمولون أكثر من ٥٠٠ ألف أسرة.





صادرات اليمن من الأسماك

وبعد إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني سمعت الحكومة إلى تطوير الاستثمار في القطاع السمكي بتوجيه ورعاية كاملة من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح سواءً من حيث توفير البنى التحتية وتنظيم الاصطياد في المياه الإقليمية، أو من خلال إتاحة الفرص للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الأمر الذي أسهم في تطوير الإنتاج السمكي، وصناعة المنتجات السمكية، إذ بلغ إجمالي ما خصص لتغطية احتياجات القطاع السمكي في البناء المؤسسي والتشريعي منذ عام ١٩٩٠م، وحتى ٢٠٠٧م، نحو ١٢ مليار ريال، ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة كمية الإنتاج السمكي.

غير أن الغفزة الحقيقية لتطوير القطاع السمكي في اليمن تمثلت في تنفيذ مشروع الأسماك الرابع، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١٩٩٨م، إلى ٢٠٠١م، بتكلفة إجمالية بلغت ٣٩,٥ مليون دولار، باعتبار ذلك من أهم وأكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي، وقد ساهم في تحسين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

كما إن إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧م، من خلال مشروعات ومبادرات تجاوزت تكلفتها ٥ مليارات ريال.



مصالح الأسماك - خلتونج

وبنء تنفيذ مشروء الأسماك الخامس في مارس ٢٠٠٧م، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٢ مليون دولار بءهم من البنك الدولي والاتءاء الأوري والحكومة، وملة أربع سنوات، وهو من المشاريع السمكية الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير وتحسين البنية التحتية السمكية من خلال رفع كفاءة جودة المنتجات والصادرات السمكية في مواقع الإنزال، وتوفير المتطلبات الخاصة بترشيد عمليات الاصطياد ومراقبة جودة المنتجات ابتداء من عمليات الاصطياد والتداول والعرض والبيع للمنتجات السمكية.

وقد أدت الإصلاحات الحكومية المدعومة بالتزام رئاسي قوي بشأن

وحالياً تعمل الحكومة عل تنفيذ مشروء إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها ومشروء الأسماك الخامس الذي يعد أيضاً من أهم وأكبر المشاريع التي تنفذها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع البنك الدولي والاتءاء الأوري في إطار البرامج الإستراتيجية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وكذا تنفيذ مشروء ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروء الاستزراع السمكي الذي يضم ٢٥ موقعاً صالحاً للاستزراع عل طول الشريط الساحلي لليمن.

قائد وطن

3 عقود من التحولات

وتوضح البيانات الإحصائية أن صادرات اليمن من الأسماك ارتفعت من ٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٩٧ مليون دولار خلال العام الماضي ٢٠٠٧، كما ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤م، إلى قرابة ٢٢٢ ألف طن عام ٢٠٠٧.

وحقق الإنتاج السمكي في العام ٢٠٠٦م، معدل نمو متوسط بلغ ٣,٢٪، وزيادة عما استهدفته الخطة الخمسية الثانية للتمية ٢٠٠١-٢٠٠٥م، بنحو ٤١ ألف و٥٤٨ طناً، بنسبة زيادة قدرها ١٧ ٪. فيما بلغ معدل نمو متوسط الزيادة السنوية لقيمة الإنتاج السمكي نحو ٦ ٪.

ويعد القطاع السمكي من أهم القطاعات الإنتاجية في اليمن ويحتل المركز الثاني من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي، ناهيك عن ارتفاع أعداد الصيادين العاملين من ٢٤ ألف صياد عام ١٩٩٠م، إلى ٧٧ ألف و٥٨٠ صياداً عام ٢٠٠٧م، يملكون أكثر من ٢٠ ألف و٧٨٧ قارب صيد تقليدي مختلفة الأحجام والأنواع، ويعولون أكثر من ٥٠٠ ألف أسرة، مما يساهم في توفير فرص عمل عديدة في مجالات الإنزال والنقل والتسويق السمكي ومعامل التحضير والأنشطة المرافقة لذلك منها صناعة الثلج والقوارب والتجارة بوسائل الاصطياد مثل الشباك وغيرها .

كما شهد العمل التعاوني السمكي تطوراً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد الجمعيات التعاونية السمكية من ٢٠ جمعية عام ١٩٩٠م، إلى ١٢٨ جمعية نهاية العام ٢٠٠٧م، تعمل في إطار الاتحاد التعاوني السمكي وتنظم نشاط الصيادين التقليديين، والمنشرة على طول الشريط الساحلي الذي يطل على كل من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب.

وتنتشر في عدد من المحافظات اليمنية حالياً مصانع ومشاريع استثمارية في القطاع السمكي تشمل ٤٠ مصنعا للتحضير، و٣ مصانع لتعليب أسماك التونة وبطاقة إنتاجية ٣٠ مليون علبة سنوياً، وأكثر من خمسة مصانع لتصنيع القوارب وعشرات من مصانع الثلج. وتنتشر قرى ومجمعات الصيادين على طول الشواطئ والجزر اليمنية.

ويبلغ عدد القرى والجمعيات السمكية الرئيسة ومراكز الإنزال المنتشرة على طول الشواطئ والجزر اليمنية البالغة نحو ١٦٠ جزيرة يمنية، أكثر من ٩٠ قرية ومجمعا سمكياً منها ٤٠ موقعا على شواطئ البحر الأحمر، و٥٠ موقعا على خليج عدن وبحر العرب.

وتغطي الجمعيات السمكية والعمل التعاوني باهتمام واسع من قبل فخامة الرئيس من خلال تشجيع الصيادين التقليديين وتحفيز أنشطة الجمعيات السمكية، ومتابعة المشاريع التنموية وإنشاء وتوزيع البنى الأساسية التحتية للجمعيات السمكية، وتأهيل المنشآت السمكية القائمة، وتوفير القوارب وتأهيل القدرات الفنية والمالية والإدارية لهذه الجمعيات بما من شأنه دعم وتنمية القطاع السمكي .



دور مستقبلي فعال للقطاع السمكي، إلى زيادة طلبات الاستثمار المؤكدة في القطاع السمكي خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧م، إلى نحو ١٦١ مشروعاً سمكياً بتكلفة استثمارية تبلغ ٤١ مليار ريال، وبموجودات ثابتة لهذه المشاريع بلغت ٣٩ مليار و٨٠ ملايين ريال، وفرت ما يقارب أكثر من ستة آلاف فرصة عمل.

كما لعب القطاع الخاص دوراً هاماً في تنمية قطاع الأسماك في اليمن الأمر الذي أدى إلى تنامي حصة الصادرات السمكية.



سنويا لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار بنهاية ٢٠١٠م، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوجيه ما نسبته ٦٨٪ من إجمالي الإنتاج السمكي للسوق المحلية.

وتستهدف الخطة تحسين البنية الأساسية والإنتاجية الساحلية لمصايد الأسماك، وتحسين وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي، ورفع إنتاجيتها السنوية من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة بمستوى عال من الجودة من خلال تقييم جهود الاصطياد المحدث للصيد التقليدي والساحلي والصناعي، واستغلال المخصصات وبرامج الإقراض المحلية لتصنيع ١٠٠٠ قارب من قوارب الصيد التقليدي الجديدة والمطورة والمدمجة بجنا بنصف تكلفتها بهدف إحلال واستبدال القوارب العاملة، وإضافة وسائل إنتاج وقوة عمل جديدة والتنشجيع على امتلاك قوارب الصيد الساحلي من قبل الصيادين الشباب بتوفير ٣٠ قاربا سنويا، ومشاركة الاستثمار فيها مع القطاعين المتعاوني والخاص، وتنمية وتطوير التعاونيات السمكية

وتسعى الحكومة ممثلة بوزارة الثروة السمكية جديدا خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٦ / ٢٠١٠م)، إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ ألف طن بنهاية عام ٢٠١٠م وإلى إعادة هيكلة الصادرات السمكية ليصبح مركز النقل فيها يعمل لصالح منتجات القيمة المضافة، وتحقيق معدلات نمو سنوية في الناتج الإجمالي السمكي لتصل في المتوسط إلى ٦٪ سنويا.

وتهدف الخطة إلى تأمين معدلات نمو إنتاج وصادرات سمكية متزايد، وخصوصا المنتجات المحضرة مع الحفاظ على المخزون السمكي بها يساعد على استدامة الثروة السمكية، وتحسين جودة الأسماك وتسويقها، كما تسعى إلى زيادة الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي ٨,٥٪ لتصل إلى ١٢٤ ألف طن بنهاية ٢٠١٠م.

كما تهدف إلى تحسين نوعية تحضير ومعالجة الأسماك وتصدير المصنعة كمنتج نهائي، وإنتاج الاستزراع السمكي لرفع قيمة الصادرات السمكية

مؤشرات وأرقام

تشير آخر الدراسات السمكية إلى إمكانية ارتفاع الاصطياد سنوياً بنسبة تتراوح ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٣٢٠ ألف طن من الأسماك والأحياء البحرية.

وتشكل نسبة الأسماك السطحية الكبيرة والصغيرة ٧٠٪ من إجمالي المخزون السمكي المتاح للاستغلال و ٣٠٪ من الأسماك القاعية العظمية والقاعية الرخوية والقشريات مما يوفر للدولة مجالات وإمكانات واسعة لزيادة استغلال الموارد السمكية التي لم تستغل بعد من خلال استثمارات جديدة.

ويعد القطاع السمكي مورداً طبيعياً واقتصادياً هاماً لليمن حيث يساهم في توفير الأمن الغذائي للسكان من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠٪ من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنوياً مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك بلغ مع نهاية العام ٢٠٠٦ م إلى ١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام في العام ٢٠٠٥ م.

وتفيد الدراسات والبحوث السمكية العلمية ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بصدن بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من ٤٥٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوع من بين هذه الأنواع

وتنظيم الصيادين من خلال رفع كفاءة وفعالية الجمعيات التعاونية.

وتعتبر اليمن الأولى بين الدول العربية في إنتاج الحبار والشرخ، وتحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى في الصادرات الوطنية غير النفطية، ونسبة ٤٠٪ إلى المجموع العام لهذه السلع المصدرة.

وبحسب الدراسات هناك أكثر من ٥٠٠ ألف فرد في الجمهورية يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي، إذ يوفر أكثر من ١٠٠ ألف فرصة عمل بينها ٧٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد، و ٣٠ ألف في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع التي بلغت أكثر من ٤٠ منشأة سمكية منتشرة في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث الحديدة وعدن وحضر موت بشكل رئيسي، بينها ٢٣ منشأة صناعية حاصلة على الرقم الأوربي.

وتحتل اليمن المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للأسماك بعد المغرب وموريتانيا ومصر، ولا تزال هناك أنواع من الأسماك غير المستغلة في المياه الإقليمية لليمن.

ويساهم القطاع السمكي في توفير الأمن الغذائي للمواطنين من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي حيث يصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠٪ من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنوياً، مما حقق ارتفاعاً في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك إلى ١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام ٢٠٠٥ م.



◀ * ٤٠ مصنعاً للتصنيع،
و ٣ مصانع تعليب أسماك
التونة بطاقة إنتاجية ٣٠
مليون علب سنوياً، و ٥
مصانع لتصنيع القوارب
وعشرات من مصانع
التج.

◀ * اليمن الأولى بين
الدول العربية في إنتاج
الحبار والشرخ، وتحتل
الصادرات السمكية
المرتبة الأولى في
الصادرات الوطنية غير
النفطية، ونسبة ٤٠٪.





السياحة

رافد إقتصادي هام

تتاز اليمن بمميزات ثقافية وحضارية وطبيعية تجعلها واحدة من أفضل المقاصد السياحية في العالم. ولذلك لقد كرس فخامة الرئيس علي عبد الله صالح جهداً كبيراً لتنمية القطاع السياحي وجعله رافداً مهماً للاقتصاد الوطني. وشهدت الثلاثة عقود الماضية تحقيق العديد من المتجزات في هذا القطاع. وتم إنشاء وزارة مستقلة للسياحة.

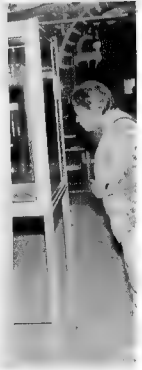
ووضعت خطط التنمية المتتالية القطاع السياحي ضمن الأولويات. واعتمدت بالحفاظ على مقوماته وتطويرها، وبمجال البناء الإداري والمؤسسات، وتدريب وتأهيل القوى العاملة اللازمة. وكان إعلان عام ٢٠٠٥ م تمام للترويج السياحي دليل على بدء مرحلة جديدة من الاهتمام بتنمية وتطوير هذا القطاع.

كرس فخامة الرئيس
جهداً كبيراً لتنمية
القطاع السياحي وجعله
رافداً مهماً للاقتصاد
الوطني

السياحة.. رافد إقتصادي هام

قانون السياحة
وقانون الترويج
السياحي ولوائح
أخرى تنظم وتقنن
الأنشطة السياحية
المتنوعة

ومن بين خطوات وإجراءات
كثيرة تم إنجاز العديد
من الدراسات والبحوث
المختصة، وإصدار التشريعات
والنظم السياحية، منها "قانون
السياحة" و"قانون الترويج
السياحي" وإصدار لوائح
لوكالات السفر والسياحة،
والمرشدين السياحيين، وتنظيم
أعمال المنشآت الفندقية،
ونشاط المطاعم والبيوفيات
والمتنزهات. والتصنيف
السياحي. ووضع استمارات
خاصة لمزاولة النشاط
السياحي. وصاحب ذلك
تنفيذ المئات من الندوات
واللقاءات التشاورية
والدورات التدريبية. وأعطت
الدولة اهتماماً خاصاً بالآثار
وعمليات الحفاظ عليها
وصيانتها، إضافة إلى التقيب
عن آثار جسيمة. وجرى
تنفيذ إجراءات هامة لمعالجة
الأضرار التي لحقت بقطاع
السياحة في بعض الفترات
نتيجة للعمليات الإرهابية التي
شهدتها اليمن، وقيام البعض
باختطاف عدد من السياح.



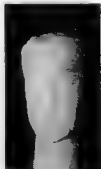


لغة الأرقام



① ارتفاع عدد السياح الواصلين إلى اليمن من أرقام خاية في التواريخ والضيوف في فترة السبعينات إلى (٥٢) ألف سائح في سنة ١٩٩٠م ثم إلى (٤, ٣٧٩) ألف سائح في سنة ٢٠٠٧م. قضا أكثر من (٣) ملايين ليلة سياحية بلغت عائلاتها (٦, ٨٤) مليار ريال.

② زاد عدد الفنادق من (١١١) في عام ١٩٩٠م إلى (٢, ١) ألف فندق تزيد طاقاتها الإيوائية من (٥, ٥٠) ألف سرير. بينها (٥) فنادق خمسة نجوم



السياحة.. رافد إقتصادي هام

اهتمام كبير
بالترويج السياحي
وانشاء مجلس
مختص

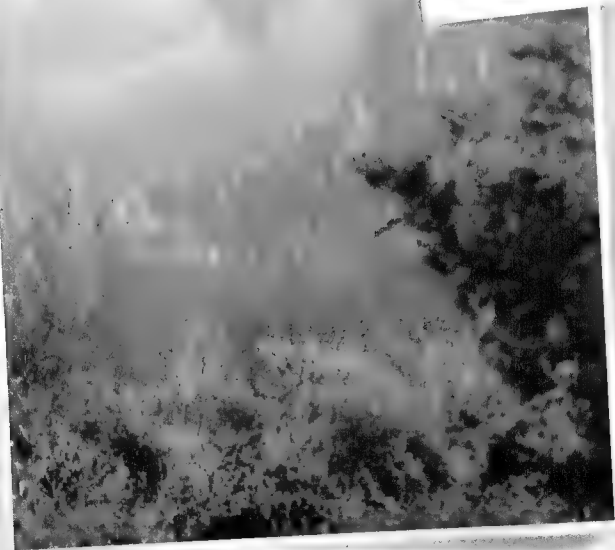
كما تم إيلاء اهتمام كبير بالترويج السياحي شمل إنشاء "مجلس الترويج السياحي" والمشاركة في الكثير من المعارض والمهرجانات السياحية في دول المنطقة والعالم، إضافة إلى حضور المؤتمرات الإقليمية والدولية في مجال السياحة. وإصدار وطباعة الدليل السياحي باللغتين العربية والإنجليزية، فضلا عن طباعة نشرات وملصقات سياحية عن عدد من المحافظات بأربع لغات. هذا بالإضافة إلى توقيع أكثر من عشرين اتفاقية وبرنامج تنفيذي للتعاون في مجال السياحة بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة. وبلدت الدولة جهودا ناجحة لتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية في المجال السياحي تم ويتم بموجبها تنفيذ الكثير من المرافق السياحية بينها مشروعات ضخمة لمدن ومنتجعات سياحية متكاملة.

وكان من نتائج ذلك كله ارتفاع عدد السياح الواصلين

إلى اليمن من أعداد غاية في التواضع والضعف في فترة السبعينات إلى (٥٢) ألف سائح في سنة ١٩٩٠م، وصولا إلى (٣٧٩،٤) ألف سائح في سنة ٢٠٠٧م. قضوا أكثر من (٣) ملايين ليلة سياحية بلغت عائداتها (٨٤،٦) مليار ريال؛ وزاد عدد الفنادق من (١١) في عام ١٩٩٠م. إلى (١،٢) ألف فندق في سنة ٢٠٠٧ بطاقة إيوائية تزيد عن (٥٠،٥) ألف سرير، بينها (٥) فنادق خمسة نجوم.



مع السياح في جزيرة سقطرى



السياحة.. رافد إقتصادي هام





الدولة أعطت التجارة ما
تستحقه من اهتمام في عهد
فخامة الرئيس علي عبدالله
صالح



قائد ووطن

التجارة في التطور

دور أساسي

يعد قطاع التجارة من أهم
الأنشطة في الاقتصاد الوطني
مطراً للدور الأساسي الذي يقوم
به في تنمية القطاعات الإنتاجية
والخدمية المحلية ورفع مستويات
التطور الاقتصادي والاجتماعي.
ولذلك أعطت الدولة خلال
سنوات حزم لخدمة المواطن
عزل هذه الصالح هذا القطاع
ما يستحقه من اهتمام، وحفظت
في ذلك منجزات ضخمة بكل
معنى الكلمة.



ميناء الحاويات - عدن

التجارة.. دور أساسي في التطور

وكان من القرارات المهمة التي اتخذها فخامة الرئيس قرار ترشيح الاستهلاك والاستيراد في ١٩٨٦ م. الأمر الذي أدى إلى استقرار السلع، وتنمية الصادرات، ومن ثم تقليل حجم العجز في الميزان التجاري الذي كان ينمو بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ م.

وكان من أهم أسس سياسة فخامة الرئيس في المجال الاقتصادي تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في التنمية. وأدى ذلك إلى أن يضطلع هذا القطاع بالدور الأكبر في المجال التجاري ويتولى معظم عمليات تجارة الجملة والتجزئة والاستيراد والتصدير، مثملاً يحدث في كل دول العالم المتقدمة.

وبسبب النمو المتعاظم الذي شهده العمل التجاري والاستثماري خلال سنوات حكم فخامة الرئيس وصل عدد الشركات المرخص لها حتى سنة ٢٠٠٧ إلى (٣٣٠٠) شركة. وارتفع عدد الوكالات التجارية من (٩٢) فقط في سنة ١٩٧٨ م إلى (٦٥٦٠) وكالة عربية وأجنبية. فيما وصل عدد الشركات والبيوت الأجنبية إلى (٤٠٠) فرع. الأمر الذي عكس حجم النمو الكبير في القطاع التجاري.

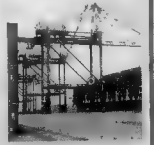


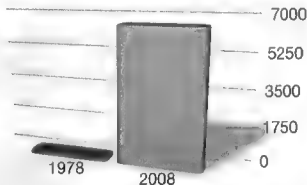
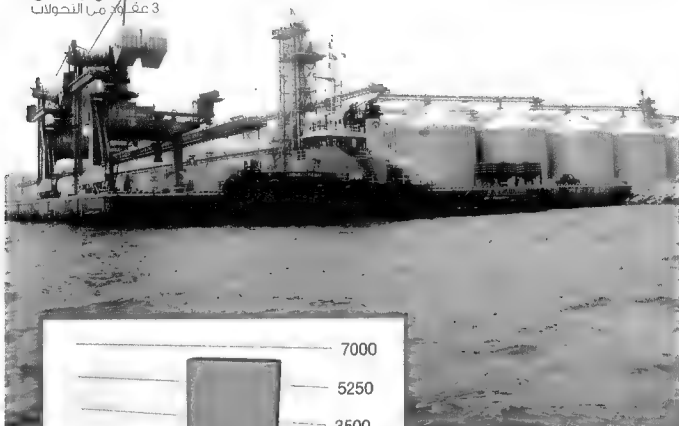
وتعززت الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع التجاري من خلال إصدار عدد من التشريعات المختصة منها قوانين للتجارة، والشركات والوكالات والهيئات التجارية، والمقاييس، والسجل التجاري، ونظام المحاسبين. بالإضافة إلى قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، وبرادة الاختراع. فضلاً عن قوانين استهدفت دعم القطاع الخاص وتشجيعه للقيام بدور أكبر في إدارة النشاط التجاري والاقتصادي ودفع عجلة التنمية الشاملة، كقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الحق الفكري.

لغة الأرقام

● وصل عدد الشركات التجارية المرخص لها حتى سنة ٢٠٠٧ إلى (٣٣٠٠) شركة، وارتفع عدد الوكالات التجارية من (٩٢) فقط في سنة ١٩٧٨ م إلى (٦٥٦٠) وكالة عربية وأجنبية فيما وصل عدد الشركات والبيوت الأجنبية (٤٠٠) فرع.

● حجم الصادرات البينية ارتفع من (٢٨, ٥) مليون ريال في سنة ١٩٧٨ م إلى (٨, ٣) مليار في ١٩٩٠ م، ثم إلى (١, ٥) تريليون ريال في سنة ٢٠٠٧ م.





عدد الوكالات التجارية

وشكل دمج وزارة التموين والتجارة مع وزارة الصناعة، منذ عام ٢٠٠١م إضافة جديدة لدعم التكامل القطاعي بين الصناعة والتجارة وتجاوز العقبات التي رافقت النشاط التجاري نتيجة لتداخل الاختصاصات.

الصناعة الغذائية
وصناعة المشتقات
النفطية والمنتجات
اللافلزية تمثل
٧١٪ من
الصناعات
الوطنية.

وتحرير سعر صرف الريال، فضلا عن إلغاء التدرجي لدعم الحكومي للسلع خفض الإنفاق ودعم التنمية.

وتضمنت الخطط الحكومية العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تنمية وتنويع الصادرات غير النفطية، وتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي والدولي عبر الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنظمة التجارة العالمية، والتكتلات العربية الإقليمية الأخرى، وكذا إعداد استراتيجية التجارة الخارجية، وتعزيز اتجاه تحرير التجارة، وتقوية أطر البناء المؤسسي، بالإضافة إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص لاسيما في

وشهد قطاع التجارة تغيرات جذرية واسعة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، حيث تم تحرير التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، وإزالة كافة القيود عن التجارة وإحلال التعرفة الجمركية محلها، حيث تم إلغاء العمل برخص الاستيراد والتصدير، كما تم تخفيض التعرفة الجمركية من (١٥) حزمة أدناها (٥٪) وأعلىها (٢٠٠٪) إلى ثلاث فئات أدناها (٥٪) وأعلىها ٢٥٪ بحسب بند النظام الدولي المنسق. وجرى تحرير أسعار السلع والمنتجات وفقا لآلية السوق، وتشجيع الصادرات الوطنية للمنافسة الخارجية، وإطلاق صلاحية البنوك التجارية لفتح اعتماد الاستيراد والتصدير،

التجارة.. دور أساسي في التطور



تنمية البنية التحتية والخدمات المساعدة لقطاع التجارة، وتعزيز دور المؤسسات المشرقة على القطاع التجاري ومن بينها الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات .

وشهدت السنوات منذ ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٦م فائضا جيدا في الميزان الكلي للمدفوعات في الجمهورية اليمنية بسبب الفائض في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

لغة الإنجاز

• تزايدت أهمية التجارة الخارجية اليمنية للماتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نسبة (٦٨٪)





التجارة الخارجية

(٨,٣) مليار في ١٩٩٠م. ثم إلى (٢١,٣) تريليون ريال في سنة ٢٠٠٧م. فيها ارتفع حجم الواردات من (١,٥) مليار ريال في ١٩٧٨م، إلى (١,٢٥) مليار في ١٩٩٠م، وصولاً إلى ما يزيد عن تريليون ريال. وتزايدت خلال الفترة نفسها أهمية التجارة الخارجية اليمنية للنتائج المحلّي الإجمالي والأسعار الثابتة حتى وصلت إلى نحو (٦٨٪).

وتعتبر الهند والصين وتايلاند وكوريا الجنوبية أهم الدول المستوردة من اليمن في الوقت الحاضر. فيما تأتي الإمارات والسعودية والكويت وأمريكا والهند في مقدمة الدول المصدرة لليمن.

وتركز الصادرات اليمنية في النفط ثم الأسماك

تحققت في عهد فخامة الرئيس القائد طرفة نوعية في مجال التجارة الخارجية لليمن. وتعزز الاهتمام بهذا القطاع من خلال تشكيل المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وجهازه الفني برئاسة رئيس مجلس الوزراء بموجب قرار جمهوري صدر في ١٩٩٧م بهدف النهوض بالقطاع التصديري من خلال تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الآليات المساعدة والوسائل الفاعلة لتنمية الصادرات.

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الصادرات اليمنية ارتفع من (٥,٢٨) مليون ريال في سنة ١٩٧٨م إلى

التجارة.. دور أساسي في التطور

وبروتوكولات التعاون في المجال التجاري مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة. كما تم تشكيل الكثير من اللجان العليا واللجان الوزارية المشتركة بين بلادنا والعديد من الدول الشقيقة والصديقة. وعملت اليمن على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الإقليمية والدولية والانضمام إليها، وذلك من خلال مواصلة تشريعاتها وقوانينها وتسهيل حركة انسياب السلع من وإلى اليمن وإزالة كافة القيود غير الجمركية بما يكفل اندماج الاقتصاد اليمني في محيطه الإقليمي والدولي.

وتنفيذاً للقانون رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢م انضمت الجمهورية اليمنية لعضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وترجمة لذلك بدأت اليمن التفاوض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المائل على السلع العربية الواردة، وفقاً للبرنامج التنفيذي للجدول التفضيضي المحدد بنحو (١٦٪) سنوياً على أن يكون التفضيضي في عام ٢٠١٠م بنسبة (٢٠٪)، وصولاً إلى التعرفة الصفرية خلال العام ذاته إنشاء نقطة الاتصال الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بوزارة الصناعة والتجارة وتحديد مهامها.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠م) مواصلة عملية تطوير ودمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاد العالمي عن طريق استكمال إجراءات عملية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وتطبيق إجراءات منطقة التجارة الحرة العربية، وتعظيم المكاسب وتلافي السلبات. إلى جانب مواصلة إجراءات انضمام اليمن إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية، وتحسين إدارة الدين والاحتياجات الخارجية وتفعيل دور سياسة



بنك اليمن الوطني

والبن والفواكه والخضروات والعسل والجلود. أما أهم الواردات فهي القمح والسكر والزيت والأدوية واللحوم والسيارات والمعدات.

وضمن الجهود التي بذلت لتطوير القطاع التجاري تم التوقيع على عشرات الاتفاقيات



الوطني من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وكذا قانون التجارة الإلكترونية، وإعداد آلية للانتقال التدريجي من التجارة التقليدية إلى الالكترونية. وتفيد الهيكل الإداري الجديد للإدارة العامة للتجارة الخارجية.

التجارة الخارجية في تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الخارجية، بما يرفع معدل التبادل وزيادة الدخل القومي.

وكشفت الخطة عن عدد من الإجراءات والسياسات التي سيتم اتخاذها بهدف تطوير قطاع التجارة من خلال استكمال تطوير وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية. بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات المأداة لتعزيز دور التجارة الخارجية في الدفع بعملية التنمية والتطور الاقتصادي، منها تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والبشرية للتجارة الخارجية عن طريق متابعة إصدار قانون التجارة الخارجية الجديد ولوائحها التنفيذية، ولائحة تنظيم المعارض التجارية الداخلية والخارجية، وقانون حماية الإنتاج

كما تتضمن تلك الإجراءات والسياسات إعداد برامج التأهيل والتدريب وإنشاء وحدة لمكافحة الإغراق، ودعم الإجراءات الوقائية، واستكمال ربط الشبكة الإلكترونية والمعلوماتية بوزارة الصناعة والتجارة بالشبكة العالمية والمحلية لتوفير قواعد معلومات للتجارة الخارجية. وكذا العمل على موازنة البنية المؤسسية والتشريعية للتجارة الخارجية بما يتوافق مع قواعد التجارة الدولية ويعزز حرية التجارة ودعم المنافسة. وتستهدف الخطة بدرجة رئيسية تنوع الصادرات السلعية غير النفطية.

انضمت اليمن إلى
عضوية منطقة التجارة
الحرة العربية الكبرى.





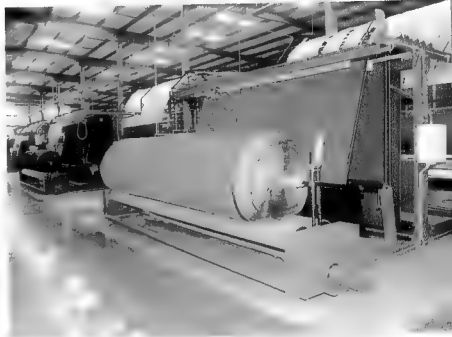
الصناعة.. البداية الحقيقية

ويمثل هذه الكلمات الواعية والواقعة ظل اهتمام الدولة بالصناعة في عهد فخامة الرئيس القائد يتجسد حقائق ملموسة على أرض الواقع. وخلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٧/١٩٨٠ - ١٩٨١/١٩٨٠م) نأى قطاع الصناعات التحويلية بمعدل سنوي بلغ (١٧,٧٪) متخطيا المعدل المخطط له وهو (١١٪). وواصل هذا القطاع تقدمه خلال الخطة الخمسية الثانية.

وفي عهد الوحدة اليمنية تركزت جهود الدولة على توفير شروط التنمية والإصلاحات الاقتصادية الشاملة اعتبارا من عام ١٩٩٤م. وتم اتخاذ عدد من الإجراءات التي استهدفت إصلاح وتطوير القطاع الصناعي، منها تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدوره الأساسي في النشاط الإنتاجي والاستثماري، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاركة، ومعالجة أوضاع المؤسسات المتعثرة، وكذا دعم وتطوير البنية الأساسية للقطاع الصناعي من خلال إصدار الأنظمة والتشريعات المنظمة، وإقامة المناطق الصناعية واستكمال قاعدة البيانات الصناعية.

واستندت استراتيجية الحكومة على تشجيع الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية، وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية، واستخدام التكنولوجيا الملائمة للظروف الاقتصادية السائدة، فضلا عن الانتقال السريع من استراتجية تشجيع الصناعات بصورة عامة إلى تشجيع فروع صناعية معينة.

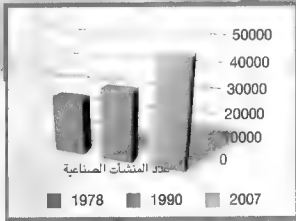
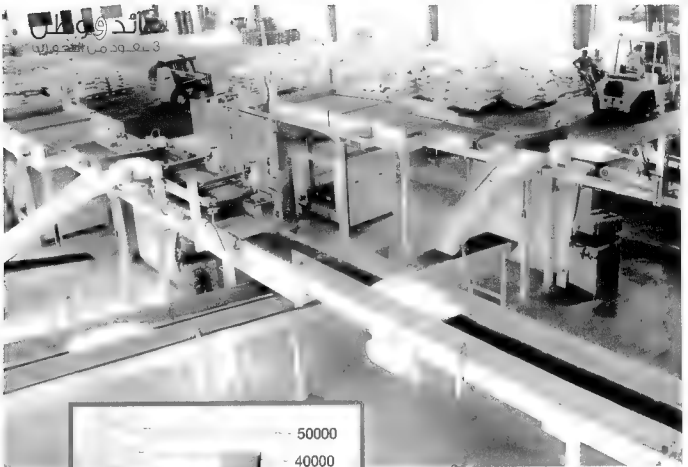
وأدى كل ذلك إلى حدوث تطور ملموس في القطاع الصناعي، شمل ارتفاع عدد المنشآت الصناعية من (٢٣,٨) ألف منشأة في العام ١٩٧٦م، إلى (٢٩,٣) ألف منشأة في ١٩٩٠م ثم إلى (٤٤) ألف منشأة في ١٩٩٠م ثم إلى (٤٤) ألفا حتى النصف



لغة الأرقام

١ * تطور ملموس في القطاع الصناعي، شمل ارتفاع عدد المنشآت الصناعية من (٢٣,٨) آلاف منشأة في العام ١٩٧٦م، إلى (٢٩,٣) آلاف منشأة في ١٩٩٠م ثم إلى (٤٤) ألف في سنة ٢٠٠٨م، يعمل فيها (١٧٥,٧) ألف عامل





الأول من سنة ٢٠٠٨م، يعمل فيها (١٧٥,٧) ألف عامل. ويملك القطاع الخاص معظم هذه المنشآت التي يغلب عليها قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

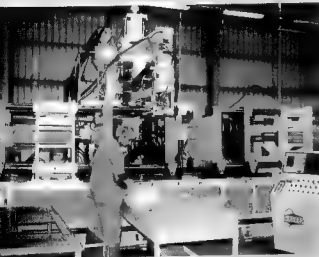
وتهيمن الصناعات الغذائية، وصناعة المشتقات النفطية، والمنتجات اللافلزية، ومنتجات التبغ، على هيكل الصناعات التحويلية بنسبة تزيد عن (٧١٪). فيما تتوزع النسبة الباقية على صناعة الورق والطباعة والمعدات والآلات والمنسوجات والملابس التي تعد من أهم الصناعات الواعدة نظرا لتوفر موادها الخام محليا.

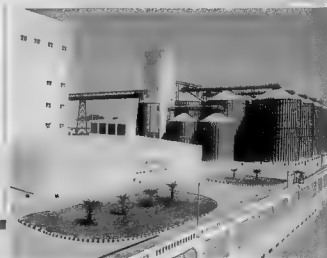
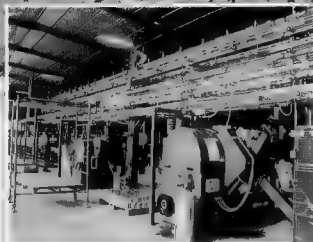
وتهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٠-٢٠١٦) في مجال الصناعة إلى رفع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى (١٢٪). وإنشاء المناطق الصناعية على مراحل. والاتجاه

نحو إنشاء المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة، بالإضافة إلى إيجاد صندوق للتنمية الصناعية، وتحديث الاستراتيجية الخاصة بذلك. فضلا عن توفير بيئة استثمارية ملائمة للاستثمارات الصناعية. وزيادة حصة الصادرات الصناعية.

الصناعة.. البداية الحقيقية

صناعة الإسمنت
والورق والطباعة
والمعدات والآلات
والمنسوجات من
المجالات الواعدة
نظراً لتوفر موادها
الحام محلياً.







البنى التحتية خدمات شاملة

طريق المطار المكلا



شهد قطاع النقل قفزة
هائلة في ظل حكم
فخامة الرئيس القائد
علي عبدالله صالح
حتى صار من أرقى
القطاعات الخدمية في
بلادنا

بلادنا

بسم الله الرحمن الرحيم
بمناسبة احتفالات شعبنا اليمني بأعياده الوطنية
قام فخامة الاخ / علي عبدالله صالح
(رئيس الجمهورية)

بوضع حجر الاساس سفلة وتوسيع
طريق المكلا مطار الريان الدولي

النقل

منجزات في كافة المجالات

شهد قطاع النقل، بتكويناته الثلاثة
الجوي والبحري والبري، فترة مثمرة
في ظل حكم فخامة الرئيس القائد
الفاضل علي عبد الله صالح حتى صار من
أرقى القطاعات الخدمية في بلادنا
وفي إطار الاهتمام الكبير بهذا القطاع
خففت اليمن منجزات ملموسة في
التحسين بخدمات وطاقت النقل
وتعزيز خدماته داخليا وخارجيا لدعم
التكامل الاقتصادي ونمو أنشطة
التجارة والتصدير، وتحسين أداء
وزيادة طاقة الموانئ البحرية والجوية
القائمة، وإنشاء عدد من الموانئ
الجديدة. إضافة إلى تنمية وتطوير
وتنظيم خدمات النقل كافة أشكالها
وتشجيع الاستثمار في مجالات النقل
وتأمين أسطول بحري وجوي وبري
للتنقل يفي بالاحتياجات المتنامية
للمواطن وللدولة اقتصاديا
وتجاريا.



النقل.. منجزات في كل المجالات

النقل الجوي

لحق النقل الجوي اهتماما كبيرا من قبل فخامة الرئيس القائد. الأمر الذي أدى إلى تحقيق إنجازات كبيرة في بناء وتجهيز المطارات وتحسين وتطوير الخدمات الملاحية وأجهزة الاتصال ووسائل الإطفاء والإنقاذ بها يضمن أمن وسلامة الطيران في الأجواء والمطارات اليمنية. وشهدت العقود الثلاثة الماضية ارتفاعا كبيرا في عدد المطارات اليمنية من (٣) مطارات في سنة ١٩٨٠م، إلى (٥) مطارات في ١٩٩٠م، إلى (١١) مطارا حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة، وهي مطارات: (صنعاء الدولي، عدن الدولي، المكلا الدولي، الحديدة الدولي، تمز الدولي، سيئون الدولي، سقطرى الدولي، الغيظة، صعدة، عتق، ومأرب).

يذكر أن مطار سقطرى الذي تم إنشاؤه بعد تحقيق الوحدة اليمنية، وقام فخامة الرئيس بافتتاحه في يونيو ١٩٩٩م بمعد من أبرز الإنجازات التنموية الإستراتيجية العملاقة. ويتميز مدرج هذا المطار بأنه الأطول من بين مدرج المطارات في الجمهورية، وهو قادر على استقبال كافة أنواع الطائرات الضخمة. ولذلك فإن الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد تعمل حالياً على تحويله إلى محطة ترازيت وتموين للطيران الدولي.

ومن بين المنجزات الكبيرة المحققة في مجال النقل الجوي تم في عام ١٩٨٥م تطوير وتحديث مطار



ونجسيدا لتنامي الاهتمام بقطاع النقل وضمان مواكبة التطورات التنموية تم إنشاء وزارة مستقلة للنقل في أول حكومة تشكل عقب تحقيق الوحدة في ١٩٩٠. وتنفيداً لما تضمنته البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٦م يجري العمل حالياً على تنفيذ العديد من المشاريع في مجالات النقل المختلفة بكلفة تصل إلى (١١٣) مليار ريال.

وتشارك اليمن بفعالية في جل المنتديات والاتفاقيات العربية والدولية المختصة بمجالات النقل، مثل مجلس وزراء النقل العرب، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمنظمة البحرية الدولية. كما وقعت اليمن العديد من الاتفاقيات في مجالات النقل المختلفة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

حظي النقل الجوي باهتمام كبير من قبل فخامة الرئيس القائد الأمر الذي أدى إلى تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.

إنشاء ٨ مطارات
جديدة وتوسيع
وتطوير وتحديث
المطارات الثلاثة
القديمة..
صنعاء.. عدن..
تعز.



مطار الحديدة الدولي

صنعاء الدولي من خلال مشروعات بلغت تكلفتها
(٨٦٩) مليون ريال. كما جرى مؤخرا إنجاز مشروع
التوسعة الجديدة للمطار بقيمة (١١٥) مليون
دولار.

وشهد مطار عدن الدولي توسعات ومشروعات تطويرية
مختلفة أهمها مشروع إعادة تأهيله الذي كلف (٢٥)
مليون دولار وقام فخامة الرئيس بافتتاحه في
٢٠٠١ م. كما شهدت السنوات الماضية إنجاز أعمال
توسعة وتحديث وتطوير للمطارات الأخرى.

كذلك حظي أمن الطيران باهتمام كبير من قبل
الحكومة. وتم خلال السنوات الأخيرة توفير
أجهزة أمنية للمطارات اليمنية بكلفة إجمالية بلغت
(٣٩٠٣) مليون ريال. وشملت منظومة متكاملة
وفقاً للتوصيات الدولية والمواصفات الفنية الحديثة.



النقل.. منجزات في كل المجالات

تم خلال السنوات
الماضية توقيع ٥١
اتفاقية للتعاون الثنائي
في مجال خدمات النقل
مع العديد من الدول
الشقيقة والصديقة.

للمساهمة في كافة المجالات التنموية الخدمية والإنتاجية عبر الاستثمارات، صدر قرار من مجلس الوزراء لإنشاء وتأسيس شركة مساهمة للنقل الجوي الداخلي. وفي ٨ يناير ٢٠٠٨م أعلنت الخطوط الجوية اليمنية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (إحدى مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية) تأسيس شركة طيران السعيدة للنقل الجوي الداخلي برأسمال (٨٠) مليون دولار في أول استثمار من نوعه في اليمن للقطاع الخاص في مجال النقل الجوي.

بالإضافة إلى تنفيذ مشروع منظومة مراقبة أرضية بكلفة (١٨١,٧) مليون ريال. ووفقا للنزول الميداني من قبل منظمة الطيران المدني الدولية تأكد أن أفضل المعايير الأمنية تطبق داخل المطارات اليمنية.

وفازت الخطوط الجوية اليمنية مرتين في الحصول على الشهادة الدولية لسلامة التشغيل الجوي والعمليات الأرضية (الايوزا).

وفي إطار نهج الدولة الرامي لتشجيع القطاع الخاص





لغة الأرقام

❶ شهدت العقود الثلاثة الماضية ارتفاعاً كبيراً في عدد المطارات اليمنية من (٢) مطارات في سنة ١٩٨٠م و(٥) مطارات في ١٩٩٠م إلى (١١) مطاراً حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨م مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة.

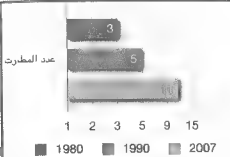
❷ انعكس اهتمام الأع رئيس الطيران المدني ورجائه المستمرة له على شركة "الخطوط الجوية اليمنية" التي شهدت تطوراً وزيادة حجم أسطولها الذي لم يكن يتجاوز (٤) طائرات من طراز (بوينج ٧٢٧) في سنة ١٩٧٨م. وحتى سنة ٢٠٠٧م تم تجديد الأسطول بشكل كامل تقريباً حيث تم إدخال (١٠) طائرات حديثة ومتطورة منها (٦) طائرات إيرباص، و(٤) طائرات بوينج (٨٠٠-٧٣٧). وتم التعاقد مؤخراً على شراء (١٠) طائرات إيرباص جديدة يتوقع تسلمها بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥م.



ويهدف تشجيع شركات الطيران على استخدام المطارات اليمنية عملت هيئة الطيران المدني في السنوات الأخيرة على تحرير الأجواء، وبالفعل تم فتح الأجواء في مطارات عدن والحديدة والمكلا وصنعاء، ثم صدر قرار من مجلس الوزراء بضم الغناء رسوم الملاحة الجوية بهدف تشجيع وصول الطائرات إلى المطارات اليمنية.

وتم خلال السنوات الماضية توقيع ما يزيد عن (٥١) اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال خدمات النقل مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في زيادة عدد الطائرات الواصلة والمغادرة من وإلى الجمهورية، فخلال عام ٢٠٠٧م وصلت إلى اليمن (٢٦٤٩٢) طائرة، فيما زاد عدد الركاب الواسلين والمغادرين عن (١,٣) مليون راكب.

النقل..



وشهدت عمليات تطوير الخطوط الجوية اليمنية، توسعاً كبيراً في شبكة الرحلات الدولية والداخلية لتصل إلى (٣٥) نقطة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، فيما توسع عدد الرحلات الداخلية إلى (١٠) مدن يمنية. وتجاوزت طاقة الرحلات الدولية للشركة أكثر من (١,٣) مليون راكب خلال العام ٢٠٠٧م. وكانت هذه الطاقة حتى سنة ١٩٩٥م لا تتجاوز (٣٥٠) ألف راكب.

مطار صنعاء الجديد:

لمواكبة الحركة المستقبلية والمتزايدة للركاب والشحن الجوي يجري حالياً العمل في إنجاز واحد من أهم المشاريع الإستراتيجية في مجال النقل الجوي، يتمثل في مطار صنعاء الدولي الجديد بمراحله الإنشائية الثلاث والذي تصل تكلفته إنشائه إلى (٥٠٠) مليون دولار، وتزيد مساحته عن (١,١٥) مليون متر مربع. وينفذ وفقاً لأحدث المواصفات وطبقاً للمعايير الدولية للمطارات العالمية. ويشمل المطار على موقف يسع (٦٠) طائرة مختلفة الأحجام، ومواقع لصيانة الطائرات، و(١٢) مخرجاً للطائرات نصفها مخرج مباشرة عبر الأنابيب المتحركة.

معهد الطيران المدني:

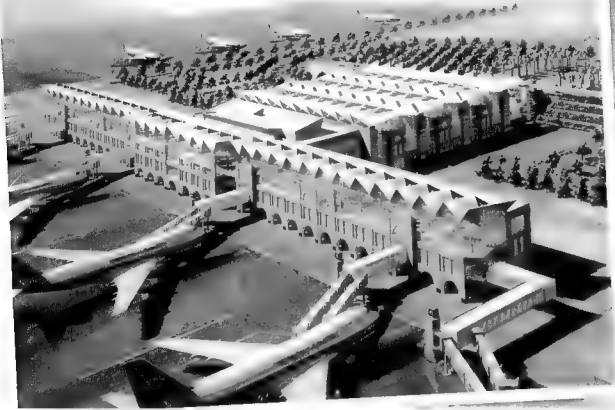
تأسس في عام ١٩٨١م معهد الطيران المدني والأرصاد. وتمكن منذ ذلك الوقت من تلبية احتياجات هيئة الطيران المدني في تدريب أساسيات بعض التخصصات، بالإضافة إلى تدريس اللغة الإنجليزية. وتم في سنة ٢٠٠٠م توسيع هيكله المعهد ومنحه الاستقلالية المالية والإدارية وتطوير قدراته وإمكانياته البشرية والفنية والتقنية مما أدى إلى ازدياد أنشطته لتغطي كافة دورات التدريب الأساسي



الخطوط الجوية اليمنية:

انعكس اهتمام الأخ الرئيس بالطيران المدني ورعايته المستمرة له على شركة «الخطوط الجوية اليمنية» التي شهدت تطوير وزيادة حجم أسطولها الذي لم يكن يتجاوز (٤) طائرات من طراز (بوينغ ٧٢٧)، ومنذ ذلك الوقت وحتى سنة ٢٠٠٧م تم تجديد الأسطول بشكل كامل تقريباً حيث تم إدخال (١٠) طائرات حديثة ومتطورة منها (٦) طائرات إيرباص، و(٤) طائرات بوينغ (٨٠٠-٧٣٧). وتم التعاقد مؤخراً على شراء (١٠) طائرات إيرباص جديدة يتوقع تسلمها بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥م.

قفزة نوعية في
عدد الطائرات
والرحلات
والركاب
تتحدث عنها
الأرقام.



ومعظم دورات التدريب المتقدم لأغلب التخصصات.

قطاع الأرصاد،

لغة الأرقام

❶ مطار جديد في صتماء بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار، وقرب مساحته عن (١٥, ١) مليون متر مربع. وينفذ وفقا لأحدث المواصفات وطبقا للمعايير الدولية للمطارات العالمية.

❷ ارتفع عدد الموانئ من (٥) موانئ في عام ١٩٨٠م (٧) موانئ في ١٩٩٠م، إلى (٢١) ميناء في ٢٠٠٧م. منها (٧) موانئ رئيسية.

❸ ارتفعت طاقة الرحلات الدولية للخطوط الجوية اليمنية من (٣٥٠) ألف راكب في سنة ١٩٩٥م إلى (١, ٣) مليون راكب في سنة ٢٠٠٧م.



ظل قطاع الأرصاد يشهد تطوراً مستمراً في عهد فخامة الرئيس القائد. وقد شهد عام ١٩٧٨م إدخال نظام الاستثمار عن بعد من خلال إنشاء محطة لاستقبال صور الأقمار الصناعية في المركز الوطني للأرصاد. وفي ١٩٨٦م تم استحداث إدارة للحاسب الآلي لأرشفة وتحليل المعلومات المناخية وإصدار الأدلة المناخية السنوية، ومثل إدخال نظام الحاسب الآلي في أعمال الأرصاد الجوية منذ عام ١٩٨٦م قفزة نوعية مكنته من المساهمة في تطوير البلاد تنموياً واقتصادياً وزراعياً من خلال تقديم المعلومات المناخية والرصدية الدقيقة لكافة القطاعات الوطنية والخاصة. وشهدت السنوات اللاحقة تركيب محطة رصد بحري في عدن، وتحديث منظومة الرياح للمطارات الرئيسية، وإنشاء وتجهيز محطات أرصاد في (ذمار، وأبين، والمكلا). فضلاً عن توسيع الشبكة الداخلية لنظام القنوات، ومنظومة أجهزة رصد السحب.

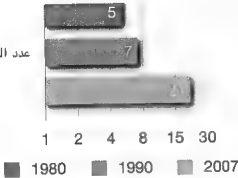
النقل...

النقل البحري

من بين منجزات لا معدودة في مجال النقل البحري شهدتها سنوات حكم فخامة الرئيس، ارتفع عدد المواني في بلادنا من (٥) مواني في عام ١٩٨٠م و(٧) مواني في ١٩٩٠م، إلى (٢١) ميناء في ٢٠٠٧م. منها (٧) مواني تجارية رئيسية هي (عدن، المكلا، نضلون، الحديد، المخا، سقطرى، والصابغ). وشهدت السنوات الماضية استكمال الدراسات الفنية والتصاميم لإنشاء العديد من المواني والأرصعة الجديدة. منها ميناء حضرموت الجديد (بروم)، وميناء خلفوت بالمهرة، وتطوير ميناء المخا، وتوسيع

أولى فخامة الرئيس اهتماماً كبيراً بميناء عدن كصرح اقتصادي مهم لمستقبل اليمن.

عدد المواني



وتمتين رصيفين في ميناء الملا، وتزويد جميع المواني بما تحتاجه من أحدث المعدات والآليات. إضافة إلى إنجاز عدد من المشاريع الإنشائية والتوسيعية والفنية فيها.

وأدت الهيئة العامة للشؤون البحرية في السنوات الماضية دوراً كبيراً في مكافحة التلوث البحري، والحد من الآثار السلبية للحوادث البحرية. وتحديد خطوط سير الملاحة البحرية في المياه الإقليمية لليمن وإنجاز مسح هيدروغرافي حديث لمنطقة جنوب البحر الأحمر بالتنسيق مع إرتريا وجيبوتي. وبلغ إجمالي كلفة المشاريع التي أنجزتها الهيئة في عهد الوحدة اليمنية منذ ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٧م (١,٧) ترليون ريال.

وحرصاً على إيلاء المواني أهمية أكبر أصدر فخامة الرئيس في سنة ٢٠٠٧م قراراً جمهورياً بإنشاء





ثلاث مؤسسات مستقلة للمواني اليمنية إحداهما لمواني البحر الأحمر، والثانية لمواني خليج عدن، وثالثة لمواني البحر العربي.

وفي إطار تشجيع الدولة للقطاع الخاص تم منح تراخيص مزاولة أنشطة مناولة البضائع والتوكيلات الملاحية وتموين السفن بالوقود والمواد الغذائية للعديد من شركات ووكالات القطاع الخاص في كافة موانئ الجمهورية.

وترتبط بلادنا باتفاقيات للتعاون في مجال النقل البحري مع كل من السعودية، وعُمان، والأردن، وسوريا، ومصر.



النقل.. منجزات في كل المجالات

ميناء الحاويات في عدن:

عقب تحقيق الوحدة اليمنية أولى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح اهتمام كبيراً بميناء عدن كصرح اقتصادي مهم لمستقبل اليمن، وعندها بدأ السير نحو النهوض بالميناء وتطويره واستعادة مكانته العالمية وتاريخه العريق في حركة الملاحة الدولية، حيث تم افتتاح أرصفة المملا المتعددة الأغراض وإعلان ميناء عدن حراً في عام ١٩٩٥م، وتشديد محطه للحاويات بمواصفات عالمية وإقامة المنطقة الصناعية، وتوفير البنيات التحتية الرئيسية، وبذلك الجهود لجذب الاستثمارات العربية والعالمية.

وتم في ٩ مارس ٢٠٠٨م توقيع اتفاقية بين الحكومة اليمنية وشركة موانئ دبي العالمية لإنشاء شركة مشتركة بالمنافسة تنولى مهمة تطوير وتنمية ميناء الحاويات بعدن وتشغيل وإدارة محطه الحاويات ورصيف الحاويات بميناء المملا. الأمر الذي من شأنه تمكين موانئ عدن من مواكبة التطور الحادث في موانئ المنطقة والعالم، والمساهمة في تطوير المنطقة الحرة بعدن.

ميناء الحاويات
في عدن صرح
اقتصادي
علاق أعاد
لعدن حيويتها
ونشاطها
الاقتصادي.





ميناء الحويات - عدن

النقل.. منجزات في كل المجالات

شركات في مجال النقل بسيارات الأجرة (الليموزين)، وثلاث شركات أجرة (تاكسي) للعمل في مجال نقل الركاب في أمانة العاصمة وعدن وحضرموت. وأكثر من ٢٠ مكتباً يعمل في مجال نقل البضائع. وتوجد حالياً (٦) منافذ برية.

وتُظهر البيانات تزايداً مستمراً في عدد وسائل النقل المسجلة بأنواعها المختلفة، حيث ارتفع عدد مركبات النقل من (٢٠٥) ألف مركبة في ١٩٩٠م إلى نحو (١,٥) مليون مركبة نقل ومركبة خصوصية في ٢٠٠٧م.

وتم خلال السنوات الماضية توقيع اتفاقيات في مجال النقل البري بين اليمن وكل من السعودية وعُمان، والأردن، وسوريا.

السكة الحديد

في خطوة من شأنها إحداث نقلة نوعية في أوضاع النقل في اليمن بدأت الحكومة بتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية العمل لإيجاد سكة حديدية عصرية وحديثة في بلادنا. واستكملت وزارة النقل تجميع وإعداد كافة البيانات والمؤشرات الأولية للبدء بإعداد دراسة إنشاء هذا المشروع خلال عام ٢٠٠٨م. كما جرى في الوقت نفسه تحديث الدراسة المدة من قبل شركة بريطانية لربط مناطق التجمعات السكانية بمدن اللواتي.

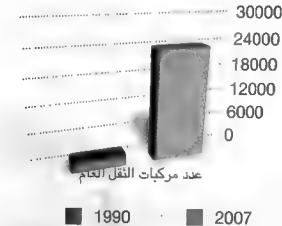
ويعد مشروع السكة الحديدية أحد المحاور والأهداف الأساسية في برنامج الرئيس الانتخابي، وينقسم إلى عدة محاور تشمل إنشاء خط دولي يمتد من «الطوال» إلى الحدود مع السعودية ويمر عبر الشريط الساحلي بالكامل، وإنشاء سكة حديدية للنقل الداخلي بين



النقل البري

توالى المتجزات في مجال النقل البري منذ أن تم انتخاب فخامة علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية وكان لجهود إصلاح قطاع النقل البري ونموه من القيود والعوائق والاحتكاك، أثره في تولي القطاع الخاص تقديم الجزء الأكبر من خدمات هذا القطاع لكل من الركاب والبضائع. وتتميز هذا الأمر بإصدار قانون لتنظيم النقل البري لأول مرة في اليمن عام ٢٠٠٢م ووضع اللوائح التنظيمية لفتح المجال أمام القطاع الخاص. وبعد أن كانت هناك شركتان للنقل الدولي، توجد الآن (٢٣) شركة ووكالة للنقل الدولي مع الدول المجاورة (السعودية، وسلطنة عُمان). ومن شركتين فقط كانتا تعملان في النقل الداخلي توجد حالياً ثمان شركات. إضافة إلى ما يزيد عن ست

تظهر البيانات الإحصائية تنامياً مستمراً في وسائل النقل بأنواعها المختلفة حتى زاد عدد المركبات عن مليون مركبة.



المدينة، وإنشاء نقاط اتصال مباشر مع دول الجوار.

ووافق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر ٢٠٠٧م على ضم اليمن لمشروع سكة حديد دول المجلس. وتجري الآن دراسة أكثر من خيار لمسار خط السكة الحديدية داخل الأراضي اليمنية بحيث يربط اليمن ببقية دول المجلس بدءاً من سلطنة عُمان.

النقل.. منجزات في كل المجالات





مشاريع عملاقة
انتجت شبكة واسعة
من الطرق تربط
مختلف أنحاء البلاد.



الطرق

شرايين تنبض بالحياة

بإدراك عميق لأهمية الطرق
لخدمة المواطنين والتنمية، أولى
فخامة الرئيس علي عبد الله
صالح اهتماماً كبيراً بهذا القطاع
المهام باعتباره شريان التنمية
وعمودها الفقري. وأثمر هذا
الاهتمام تحقيق عائدات الميزانية
خلال ثلاثين سنة ليست إلا بركة
في تاريخ الشعوب والقول

اد ثورتي سبتمبر واكتوبر
رئيس الجمهورية (حفظه الله)

ساح -

ساح - البيضاء

٤,٨٨٥ مليار ريال

قال الساسة والطرق

أمة للطرق والجسور

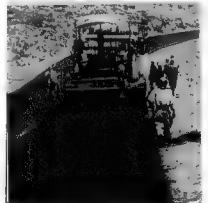
الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

لم تكن أطوال الطرق المسفلتة تتجاوز (١١١٣) كيلو متر عندما تم انتخاب فخامة الرئيس لتولي الحكم في سنة ١٩٧٨ م. فيما كان عدد الطرق الحصوية يبلغ (٨٥٩) كيلو متر فقط. وتحديدا لهذا الواقع، الذي ظلت فيه معظم أنحاء اليمن تشكل ما يشبه الجزر المنعزلة والمتقطعة عن بعضها البعض. زلّي مواجهة المشاق الكبيرة التي يتحملها المواطنون في التنقل، بذلت الدولة في عهد الرئيس القائل جهودا عظيمة لتحقيق أكبر نقلة ممكنة في قطاع الطرق، ونجحت في ذلك بنفوق. حيث تم إنجاز شبكة واسعة من الطرق تربط مختلف المدن الرئيسية، وتصل المناطق الريفية المتباعدة ببقية أنحاء الوطن.

بذلت الدولة
بتوجيه من فخامة
الرئيس جهوداً
عظيمة لتحقيق
نقطة نوعية في مجال
الطرق.

لغة الأرقام

❶ لم تكن أطوال الطرق المسفلتة تتجاوز (١١١٣) كيلو متر عندما تولى فخامة الرئيس الحكم في سنة ١٩٧٨ م. فيما كان عدد الطرق الحصوية يبلغ (٨٥٩) كيلو متر فقط، وقد بلغ عدد الطرق الإسفلتية حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من ١٢,٢ ألف كيلو متر، وارتفع طول الطرق الحصوية إلى (١٦,٧) كيلو متر. في حين بلغ إجمالي أطوال الطرق المشقوقة والتي يتم تأهيلها للإسفلت نحو (١٢٦٠٠) كيلو متر. كما يوجد نحو (٥٥) ألف كيلو متر من الطرقات التي تم شقها شقاً أولياً.

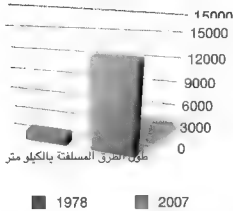


قائد و وطن

3 عقود من التطوير



الطرق.. شرايين تنبض بالحياة



وتفصح الأرقام عن ذلك بشكل جلي حيث بلغ عدد الطرق الإسفلتية حتى عام ٢٠٠٧ أكثر من (١٢,٧) ألف كيلو متر، إضافة إلى مئات الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية داخل المدن الحضرية والريفية. وارتفع طول الطرق الخصوبة إلى (١٦,٧) كيلو متر. في حين بلغ إجمالي أطوال الطرق المشققة والتي يتم تأهيلها للإسفلت نحو (١٢,٦) ألف كيلو متر. كما يوجد نحو (٥٥) ألف كيلو متر من الطرقات التي تم شقها شقاً أولياً. وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع الطرق في موازنة ٢٠٠٨ م (٩٣,٦) مليار ريال.

تبلغ الاعتمادات المخصصة لقطاع الطرق في موازنة الدولة لعام ٢٠٠٨ م ٩٣,٦ مليار ريال.

جبل صبر- تعز



عميرتہ ايل

الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

ولم تقتصر المتجزات المتحققة والجهود المبذولة في هذا المجال على النطاق الجغرافي للجمهورية اليمنية فقط، بل تعدت ذلك إلى العمل على ربط اليمن بمحيطه العربي بشبكة طرق دولية حديثة وإستراتيجية. وفي هذا الجانب تم ربط اليمن بدول الجوار بشبكة طرق يبلغ طولها نحو (٤) آلاف كيلو متر، تشمل طريق الخط الساحلي الذي يربط بين اليمن والسعودية وسلطنة عمان ابتداءً من صرفيت إلى حوف على الحدود مع عُمان بطول (١,٨) ألف كم. ويمرر العمل حالياً في استكمال الطريق الساحلي بطول (٥٠٣) كم منها طريق (سيحوت- نشطون) بطول (١٧٣) كيلو متر. ويشمل جزء آخر من الطرق الإستراتيجية الدولية الطريق الصحراوي الذي يربط اليمن بالدول المجاورة ابتداءً من منطقة اليعن في صعدة على الحدود مع السعودية وانتهاءً بمنطقة شحن على الحدود العمانية بطول (١٢٧٧) كيلو متر.

وتسعى الدولة خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) إلى توسيع شبكة الطرق البرية لتحقيق الربط بين المواقع الإنتاجية ومراكز الاستهلاك والتجمعات السكانية، فضلاً عن الاتصال مع الدول المجاورة عبر طرق حديثة، وزيادة أطوال الطرق الإسفلتية إلى (١٩,١) ألف كم، والطرق الحصوية إلى (٤,١٣) ألف كم خلال سنوات الخطة. بالإضافة إلى تنفيذ شوارع داخل عواصم المحافظات وبعض المدن الثانوية وسفلت (٢٠) مليون متر مربع، كما تستهدف الخطة أعمال الصيانة الدورية للعديد من الطرق.



وزارة الأشغال العامة والطرق

« لغة الأرقام

تم ربط اليمن بدول الجوار بشبكة طرق يبلغ طولها نحو (٤) آلاف كيلو متر تشمل طريق الخط الساحلي الذي يربط بين اليمن والسعودية وسلطنة عمان بطول (١,٨٠٠) كم، ويمرر العمل حالياً على استكمال الطريق الساحلي بطول (٥٠٣) كم منها طريق سحوت نشطون بطول (١٧٣) كيلو متر.



سنة ١٩٧٨
مناسبة الاحتفالات بعبثا بالعباد الثورة الجديدة
المؤسسة من الاخ
المشير علي عبداللن صالح
فتح مشروع طرية عبس - الجمر
بطول ٢٩ كم
بتمويل محلي
وزارة الأشغال العامة والطرق
المؤسسة العامة لمطرق
شهر ١٩٧٦



859
طول الطرق الحصوية

16600

0 4000 10000 16000

■ 1978

■ 2007



الطرق.. شرايين تنبض بالحياة

اسرار « السائلة »

سرار « السائلة » وادي يشق صنعاء نصفين كما قال المؤرخ الرازي في كتابه الشهير « تاريخ مدينة صنعاء »، وعلى ذلك الوادي قصور مبنية من الجص والأجر والحجارة ، وعامة هذه القصور للنباغين واليه تنفذ فوهات ازقتها .

وقد عقب المحقق الدكتور حسين العمري بالقول : ولعله السائلة المعروفة الآن والتي تشق صنعاء من الجنوب والشمال وشرقها صنعاء القديمة وغربها أحياء النهرين وبستان السلطان وبير العزب .

هذا في التاريخ القديم .. أما في التاريخ الحديث فكل مخضرم من أمالي صنعاء يعرف أن السائلة كانت تشكل عائقاً طبيعياً لسكان صنعاء القديمة والجديدة ولاسيما في مواسم الأمطار التي عرفها الصناعيون في مطلع القرن الماضي حين كان الموسم يستمر عدة أشهر ويتسبب في إعاقة حركة للأهالي لعدم وجود الجسور ..

كما أن تلك المواسم كانت تتسبب في تدمير البيوت الطينية التي كانت تحيط بالسائلة من جانبيها فينتسبب ذلك في إعاقة مجرى السيل مما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه حتى يحتاج جزء كبيراً من المنازل الحشة دون أن يجد أي تعويض من حكام العهد الإمامي البائد .

واستمر الوضع كما هو بعد قيام الثورة



سائلة صنعاء
في عام ١٩٧٨م



الستعمارية المباركة وبعثاً لأشغال الثورة والثوار
بتصفية الغلول الملكية وملاحقة المرتزقة الذين
توافدوا الى اليمن من خارجها لدعم المفرجين
من بقايا فلول الثورة المضادة ..

حتى جاء العهد الميمون لفخامة الرئيس القذافي
علي عبدالله صالح حفظه الله فبادر بإنجاز هذا
المشروع الهام من خلال عدة مراحل .

وبالرغم من بقاء مرحلة اخيرة لاكتمال هذا
المشروع الحيوي الهام ، إلا ان السائلة اليوم
اصبحت تمثل معلماً رائعاً من معالم صنعاء
الجميلة واصبحت متنفساً ومنتزه لسكان
صنعاء بعد ان كانت في السابق تشكل عائقاً
يحول دون تنقلهم من مكان الى آخر وهو
مايجب ان انجازات فخامة الرئيس علي
عبدالله صالح التي لاتعد ولا تحصى ولم يسبق
لزعيم قبله ان حقق مثلها في تاريخ اليمن
القديم والحديث .



وفقاً لتقرير وحدة تنفيذ هذا المشروع فقد
بلغ عدد المشاريع التي تم تنفيذها أو التي
هي قيد التنفيذ (٤١) مشروعاً ؛ بتكلفة تقدر
بـ (٢٧,٣٧٠) مليار ريال ؛ منها (٢٣)
مشروعاً تم تنفيذها واستلامها بتكلفة تقدر
بـ (٨,٣٧١) مليار ريال و (١٨) مشروعاً قيد
التنفيذ بتكلفة تقدر بـ (١٨,٩٩٨) مليار ريال
وهناك مشاريع اخرى يجري دراستها ليتم
البدء في تنفيذها في اتجاه العاصمة صنعاء .

سائلة صنعاء
في عام ٢٠٠٨م

الطرق.. شرايين تنبض بالحياة





النفق طريق الشحن العبيطة



قائد و وطن

الكشوفات
جدة مكة المكرمة

[illegible]

شكل تاريخ ١٧
يوليو ١٩٧٨ البداية
الجادة للدخول
في عصر الطاقة
الكهربائية الحديثة.

الكهرباء.. خدمة تتسع

تم في عام ١٩٧٩م
افتتاح محطة رأس
كتيب البخارية
بتكلفة ١٤٣ مليون
دولار.

ومن ثم فقد شهد عهد فخامة الرئيس القائد إرساء البدايات الجادة لانتشال قطاع الكهرباء من واقعه الصعب. ووفقاً لتوجيهات مدروسة تم العمل بجد لتوسيع شبكة الكهرباء وإبرارة المدن والأرياف رغم ما صاحب ذلك من صعوبات بسبب الزيادة السكانية الكبيرة واتساع التجمعات السكنية بشكل مضطرد.

وفي أول سنة بعد انتخاب الرئيس لتولي الحكم بدأ في ١٩٧٩م العمل في إنشاء محطة رأس كتيب البخارية بكلفة إجمالية قدرها (١٤٣) مليون دولار، لتقوم هذه المحطة بتغذية صنعاء وتمز والحديدة وإب وذمار وريم وياجل ومعر ومدن أخرى، وقد انتهى العمل فيها عام ١٩٨٤م. وفي فبراير من العام نفسه بدأ العمل في إنشاء محطة المخا وانتهى في سنة ١٩٨٧م بكلفة (١٦٥,٨) مليون دولار و(٦, ١٧٢) مليون ريال. كما تم تنفيذ العديد من المشروعات الصغيرة لتوليد الطاقة بالديزل في عدة مناطق. وفي ١٩٨٩م بدأ تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك بجانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تمز وصنعاء والحديدة وذمار.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن القدرة المركبة للكهرباء كانت في سنة ١٩٧٨م لا تتجاوز (٧٦) ميغاوات، ثم سجلت قفزة كبيرة خلال سنوات حكم الرئيس القائد لتصل في يوليو ٢٠٠٨ إلى (٨٧٧) ميغاوات. وزاد عدد المشتركين من (١٠,٨) ألف مشترك عام ١٩٧٨م إلى (٣٤١,٣) ألفاً في ١٩٩٠ ثم إلى نحو (١,٥) مليون. وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع الكهرباء في موازنة ٢٠٠٨م (١٨٢,٩) مليار ريال.

ورافق ذلك تطوير وتحسين شبكة النقل والتوسع في





الكهرباء.. خدمة تتسع

ازدادات الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة تجاوزت ١٠٠٪ في عام ٢٠٠٧م مقارنة مع عام ١٩٧٨م.

خدمات الكهرباء من خلال ربط مناطق جديدة بالشبكات الرئيسية. وتركزت خطط الحكومة على مواجهة الأحوال المتزايدة على الطاقة الكهربائية ومواكبة التوسع العمراني الكبير رغم ما تتطلبه ذلك من التزامات بالغة الكلفة.

ونفذت خلال السنوات الأخيرة الماضية عدد من المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التوليد الكهربائي منها مشروع محطة حزيز بصنعاء بقدرة (٦٠) ميجاوات بكلفة (٤٦) مليون يورو، ومحطة الحسوة في محافظة عدن بقدرة (٦٠) ميجاوات بكلفة (٤١) مليون يورو، ومشروع كهرياء صنعاء الإسعافي بقدرة (٦٠) ميجاوات بكلفة (٥٤) مليون دولار في سنة ٢٠٠٥م. كما تم إنجاز مشروع توسعة محطة الريان بمحافظة حضرموت بقدرة (٢٠) ميجاوات، والإعلان عن مناقصة مشروع تعزيز التوليد بمحافظة حضرموت بقدرة (٥٠)

ميجاوات في الساحل و(٥٠) ميجاوات في الوادي، وشبكة النقل ومحطات التحويل حيث يجري حالياً الترتيب لتوفير التمويل المطلوب للمشروع. إضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

الكهرباء الغازية

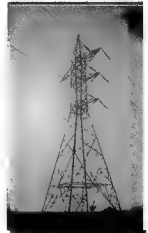
تتركز الجهود اليوم على الانتقال إلى توليد الكهرباء بالغاز بدلاً من الديزل. وخلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧م شرعت الحكومة في تنفيذ محطة مأرب الغازية. ويوشك العمل أن يكتمل في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بقدرة (٣٥٠) ميجاوات وبكلفة إجمالية تبلغ (٢٠٠) مليون دولار. ويُعد هذا المشروع واحد من أبرز وأهم المشاريع الإستراتيجية الكبيرة، ومن شأنه أن يكون نقطة تحول هامة في مجال تعزيز توليد الطاقة الكهربائية، ليس فقط لتغطية حاجة المنازل، بل أيضاً لتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية والصناعة وحركة الاستثمار. ويتوقع أن تدخل المحطة الخدمة في ديسمبر ٢٠٠٨م. ليلى ذلك تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع. والعمل على تنفيذ محطات أخرى مشابهة وضعت الخطط والدراسات لإقامتها في بلحاف ومعبر ومناطق أخرى.

وتسعى الحكومة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية

لغة الأرقام

❶ في أول سنة بعد انتخاب الرئيس بدأ في ١٩٧٩م العمل في إنشاء محطة رأس كتيب البخارية بتكلفة إجمالية قدرها ٥٤،٩ مليون ريال مضافاً إليها ١٢٩،٤ مليون دولار بواسطة قروض خارجية، تقوم هذه المحطة بتغذية صنعاء وتمز والحديدة وإب وزمار ويريم وباجل ومعبر ومدن أخرى.

❷ كانت القدرة المركبة للكهرباء في سنة ١٩٧٨م لا تتجاوز ٧٦ ميجاوات، ثم سجلت قفزة كبيرة خلال سنوات حكم الرئيس لتصل في سنة ٢٠٠٦ إلى ٥٣٦،٩١ كيلو واط في الساعة. وزاد عدد المشتركين من ١٠،٨٠٠ عام ١٩٧٨م إلى ٣٤١،٣ آلاف مشترك في ١٩٩٠ ثم إلى مليون و٣٤١ في سنة ٢٠٠٧م.





محطة جزير للكهرباء

نهاية ٢٠٠٨ م تدخل
اليمن مرحلة إنتاج
الكهرباء بالغاز ليس
فقط لتغطية حاجة المنازل
بل كذلك متطلبات
التنمية والصناعة وحركة
الاستثمار.



الكهرباء.. خدمة تتسع

(٢٠٠٦ - ٢٠١٠م) إلى زيادة الطاقة الكهربائية المركبة إلى (٢٠٠٠) ميغاوات مع نهاية العام ٢٠١٠م، والتحول من توليد الطاقة بواسطة وقود المازوت والديزل إلى استخدام الغاز الطبيعي.

كهرباء الريف

نظراً لوجود جزء كبير من السكان في الريف تم الاهتمام بقطاع كهرباء الريف وبلغ إجمالي المشاريع المنفذة في هذا المجال منذ إعادة تحقيق الوحدة وحتى ٢٠٠٧م (٢٧٧) مشروعاً بكلفة (١٨, ٥) مليارات ريال.

وتتضمن الخطة الإستراتيجية العشرية التي أعدها وزارة الكهرباء والطاقة إيصال خدمات التيار الكهربائي إلى كافة المدن الحضرية والثانوية والريفية بحلول العام ٢٠١٠م. وضمن العمليات الجارية في تنفيذ هذه الخطة تم إنجاز العديد من المشاريع الكهربائية الحيوية للمدن الحضرية والثانوية والمديريات والقرى والتجمعات السكانية الريفية. وبلغ إجمالي عدد القرى المستفيدة من هذه المشاريع منذ سنة ٢٠٠٠م وحتى ديسمبر ٢٠٠٦م نحو (١٨٩, ٢) قرية وتجمعاً سكانياً، فيما بلغ عدد المنازل المستفيدة من خدمات التيار الكهربائي نحو (٢٦٣) ألف منزل، ووصل عدد المواطنين المستفيدين أكثر من (١, ٦) مليون نسمة وبلغت التكلفة الإجمالية لهذه المشاريع (١٩) مليار ريال.

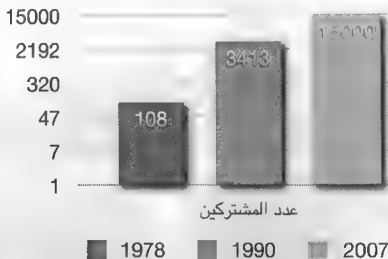


حقائق

- ① بلغ إجمالي المشاريع المنفذة في قطاع كهرباء الريف (٢٧٧) مشروعاً حتى عام ٢٠٠٧م بكلفة ١٨, ٥ مليار ريال.
- ② ٢, ٢ ألف قرية وتجمعاً سكانياً استفادت من مشاريع كهرباء الريف خلال الفترة من ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٦م



البيان بالآلاف



إنجاز العديد من
المشاريع الكهربائية
الحديثة للمدن الحضرية
والثانية والمدريات
والقرى.

اهتمام متواصل
بخدمات المياه النقية
لأبناء الوطن في جميع
المحافظات .



قائد ومطير

العياء

والصرف

الصحي

والبيئة

محددات متزايدة

لم تكن مخاضات المياه والصرف الصحي وجود يذكر في اليمن عندما بدأت سنوات حكم نخاسة الرئيس علي عبد الله صالح. فجنى العام ١٩٧٨م لم يزد حجم المياه التي يتم توزيعها عبر الشبكات عن (١٠) ملايين متر مكعب فقط. أما الصرف الصحي فكان في حكم المندوم



العياء.. والصرف الصحي والبيئة

ولذلك أعطى فخامة الرئيس أكبر الاهتمام لقطاع المياه والصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى حدوث تطور كبير فيه. وتظهر البيانات أن كمية المياه المنتجة من الشبكة العامة للمياه في الحضر ارتفعت إلى أكثر من (٢٠) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٧م. وهو ما انعكس إيجاباً على ارتفاع نسبة التغطية من الشبكة العمومية في المناطق الحضرية. وارتفع إنتاج واستهلاك المياه الريفية إلى (١١٥) مليون متر مكعب تقريباً في عام ٢٠٠٧م فيزيد عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي عن مليوني شخص وتبلغ الاعتمادات المقدرة لقطاع المياه في موازنة ٢٠٠٨م (٤٩) مليار ريال.

ويجري حالياً تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجهما الإستثماري (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) التي تهدف إلى رفع عدد السكان في الحضر المزودين بخدمة المياه إلى (٤,٩) ملايين نسمة عام ٢٠٠٩م ونسبة تغطية تبلغ (٧١٪) و(٦,٧) ملايين) خلال العام ٢٠١٥م بنسبة (٧٥٪) طبقاً لأهداف الألفية (٢٠٠٥-٢٠١٥م).

كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة حجم المشروعات التي أنجزت في السنوات الأخيرة في مجال الصرف الصحي وسكان الحضر المزودين بخدمات الصرف الصحي إلى (٦,٣) ملايين في عام ٢٠٠٩م ونسبة (٥٢٪) و (٥,٦) ملايين في سنة ٢٠١٥م بنسبة (٦٣٪).

وتعمل وزارة المياه والبيئة على مواجهة تحدي آخر هو مكافحة كل ما يضر بالبيئة. وفي مقدمة ذلك استنزاف وتلويث الموارد الطبيعية، واتخاذ التدابير المناسبة لحماية هذه الموارد والحفاظ عليها. فضلاً عن الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة البحرية والمحميات الطبيعية التي تتميز بها بلادنا.



لغة الأرقام

● في العام ١٩٧٨م لم يزد حجم المياه التي يتم توزيعها عبر الشبكات عن (١٠) ملايين متر مكعب فقط. أما الصرف الصحي فكان في حكم المعلوم، وارتفعت كمية المياه المنتجة من الشبكة العامة للمياه في الحضر إلى (٤,٩) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٥م. وتبعاً لذلك زاد عدد المستفيدين من الشبكة العامة ليصل إلى (٦٧٣,٧) ألف مشترك

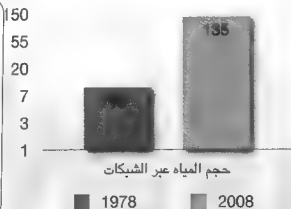
● شهدت السنوات الأخيرة الماضية اهتماماً كبيراً بإنشاء شبكات للصرف في العاصمة صنعاء وعدد من المدن. وحتى سنة ٢٠٠٥م بلغت توصيلات الصرف الصحي (١٨,٧) ألف توصيلة.





البيان بالمليون

يمر حالياً تنفيذ
الاستراتيجية الوطنية
للمياه التي تهدف إلى
رفع عدد السكان في
المدن المزودين بالمياه إلى
(٤,٩) ملايين نسبة عام
٢٠١٩م.



العياء.. والصرف الصحي والبيئة

وقد حققت هذه الوزارة منذ تأسيسها منجزات جيدة في وضع اللوائح التنفيذية لقانون المياه وتطبيقها بحزم، والتوعية بأهمية الحد من الحفر العشوائي وترشيد استخدام الثروة المائية وتحديث التشريعات الخاصة بحماية البيئة والإستراتيجية الوطنية للمياه، فضلا عن العمل على تنفيذ عدة سياسات من خلال إعداد الخطة الوطنية المائية، ومخطط على مستوى الأحواض والمناطق المائية، مع التركيز على استكمال خرائط ومخطط الأحواض المائية المخرجة كمرحلة أولى. إضافة إلى وضع وتنفيذ خطة توجيهية لإقامة المنشآت المائية لتعزيز تغذية المياه الجوفية وتوفيرها للاستخدامات المختلفة. إضافة إلى وضع الخطة الاستشارية الموحدة للمياه والبيئة والبرامج المطلوبة لتنفيذها ومراقبة التنفيذ والتقييم وتعزيز الشفافية في التنفيذ والإشراف على كافة المرافق العاملة في المياه والبيئة ومراقبة أداءها وتقييمها دوريا. ودعم المؤسسات والهيئات العاملة في مجال المياه والصرف الصحي، وتحسين الأداء وزيادة عدد المستفيدين.

كما عملت الوزارة على ربط القضايا البيئية بالتنمية المستدامة واستكمال خارطة المناطق الحساسة بيئيا والغنية بالتنوع الحيوي ووضع المخطط والتشريعات اللازمة لإعلان وإدارة عدد من المحميات الطبيعية. بالإضافة إلى

« يجب إعداد الدراسات لمعالجة مشكلة انخفاض مخزون المياه في بعض المناطق »

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية





مواصلة تنفيذ التزامات اليمن تجاه قضايا البيئة العالمية. واستكمال قاعدة البيانات البيئية وربطها بإستراتيجية التخفيف من الفقر. وتعمل الوزارة بكل جد لتففيذ توجيهات الرئيس المتعلقة بمجال عملها. وقد قال فخامته في خطابه بمناسبة العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية في مايو ٢٠٠٦م: "يجب

إعداد الدراسات لمعالجة مشكلة انخفاض مخزون المياه في بعض المناطق ووجه بـ "إنشاء شركة مساهمة لإقامة محطة لتحلية مياه البحر في المخا لتلبية احتياجات مدينة تعز وضواحيها" وأعلن أنه "يعري حالياً البحث مع الأصدقاء اليابانيين لتنفيذ مشروع مستقبلي لتحلية المياه من البحر الأحمر لتفلية العاصمة صنعاء وضواحيها بالمياه".

الهيئة العامة لمياه الريف

تعزيزاً لقدرات الدولة في مواجهة تحديات النقص الحاد في المياه، وإيلاء اهتمام أكبر بالرياف والمناطق التي عانت من الحرمان التنموي في العهود السابقة، تم إنشاء "الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف" في ظل توجه الدولة الجاد لحل مشكلة المياه وتوفير مياه آمنة ونقية للمواطنين في المناطق الريفية.. وقد استطاعت هذه الهيئة تنفيذ العديد من مشاريع المياه في الكثير من المديريات والمناطق الريفية.

وقد استطاعت الهيئة في مرحلتها الحديثة منذ ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٧م تنفيذ (٩٤٠) مشروعاً على مستوى الجمهورية بكلفة تصل إلى (١٦، ٢٢) مليار ريال. الأمر الذي رفع نسبة تغطية الأرياف اليمنية بخدمات المياه إلى (٦٩٪). ورفع عدد المستفيدين إلى (٦، ٩) ملايين نسمة.

وتعمل الهيئة حالياً على تنفيذ مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في ما يتعلق بتوسيع وزيادة مشاريع مياه الريف وتغطية المناطق الريفية بمياه الشرب النقية. وتشمل مشاريعها في هذا المجال تنفيذ (٢٨٠) مشروعاً في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م تغطي حاجة (٧٥٠) ألف مواطن في الريف.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجهما الإستشاري رفع عدد السكان الريفيين الحاصلين على خدمات المياه بنهاية العام المقبل ٢٠٠٩م إلى (٨، ٢) ملايين نسمة. ليصل عدد السكان الريفيين الحاصلين على الخدمة عام ٢٠١٥م (١٣، ٦) مليون نسمة. وكذلك رفع عدد السكان الريفيين الحاصلين على خدمات الصرف الصحي إلى (٦، ٥) ملايين لتصل هذه الخدمة عام ٢٠١٥م إلى (١٠، ٩) ملايين نسمة.

٩٤٠ مشروعاً

نفذتها الهيئة العامة

لمياه الريف خلال

أعوام ٢٠٠٢ -

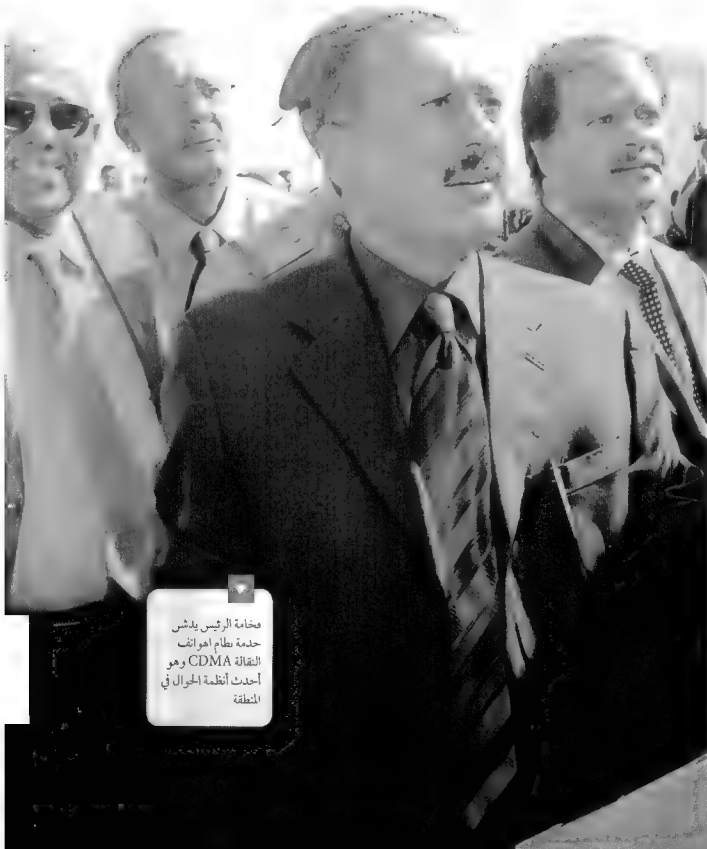
٢٠٠٧م بكلفة

٢٢، ١ مليار ريال.

الاتصالات.. أحدث التقنيات

حزبات أقل، مخرجات
أكثر، صحة جديدة العهد
المبارك لمخاطبة الرئيس على
ساحة الصالح أو تطامع
الاتصالات خلال الثلاثة
عقود الماضية، لتتقل الزمن
إلى مصاف الدول المتقدمة في
المجال العام.





فخامة الرئيس يلدش
خدمة نظام اهورانف
النقالة CDMA وهو
أحدث أنظمة الجوال في
المنطقة

الاتصالات.. أحدث التقنيات

سيار. ويوجد في أنحاء البلاد المختلفة أكثر من (٢٠) ألف مركز اتصالات توفر فرص عمل لنحو (٦٠) ألف شاب.

ووضعت وزارة الاتصالات ونفذت خططاً وبرامج مشاريع إستراتيجية مختلفة، من بينها وضع الرؤية الإستراتيجية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٠١-٢٠٢٥). وإنشاء المرحلة الأولى من مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في ٢٠٠٢م. ووافق مجلس الوزراء على قيام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بشراء أسهم شركة البرق اللاسلكية البريطانية المحدودة عند انتهاء الاتفاقية في عام ٢٠٠٣م.

ومواكبة لأحدث التقنيات في مجال الاتصالات تم تشغيل مشروع الربط الإقليمي عبر التراسل الرقمي لربط اليمن بالملكة العربية السعودية وعبرها إلى بقية بلدان الخليج العربي والأردن بكلفة (٦٣٠) مليون ريال، واستكمال ربط بقية المحافظات بكابلات الألياف الضوئية بإجمالي مسافة (٤٥٥، ٢) كيلو متر. وتم في ٢٠٠٥م افتتاح المرحلة الأولى من مشروع الربط الإقليمي عبر كابل الألياف الضوئية بين اليمن وسلطنة عُمان. وساهمت الجمهورية اليمنية مع إدارات الاتصالات في العديد من بلدان العالم، في تمويل مشروع الكابل البحري (سي - مي - دي) الذي يمتد من سنغافورة مروراً بمنطقة الشرق الأوسط حتى فرنسا. كما ساهمت مع جيبوتي في تمويل الكابل البحري الفرعي (عدن - جيبوتي) الذي يشكل حلقة الوصل لربط بلادنا بالكابل (سي - مي -



الاتصالات الهاتفية:

كان واقع الاتصالات الهاتفية في اليمن يعاني من الضعف الشديد قبل عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح. وحتى يوم انتخاب فخامته رئيساً للبلاد لم يتجاوز عدد الخطوط الهاتفية (٢٦, ٥) ألف خط. ولنا أن نعرف حجم الثقلة التي حدثت في قطاع الاتصالات عندما نعلم أن سعة محطات الهاتف في اليمن وصلت حتى عام ٢٠٠٧ إلى (٣, ١) مليون خط. فيما زاد عدد المشتركين في الخطوط العاملة عن مليون مشترك. إضافة إلى نحو (٥, ٣) مليون خط

ارتفع عدد الخطوط
الهاتفية من ٢٦, ٥
ألف عام ١٩٧٨
إلى ١, ٣ مليون عام
٢٠٠٧م.

كانت اليمن من أوائل دول المنطقة في إدخال خدمة الانترنت، حيث بدأت هذه الخدمة في بلادنا عام ١٩٩٦م، وتم إنشاء مشروع البوابة اليمنية للانترنت لتزويد المواطنين والمؤسسات بهذه الخدمة العصرية.

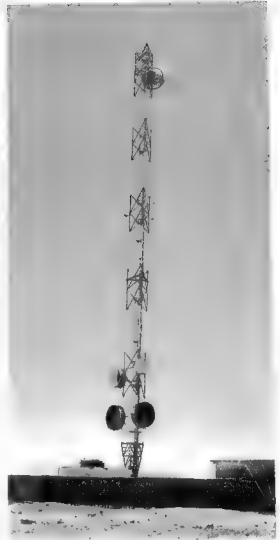
خط ريفي». ونظراً للطبيعة الجغرافية الوعرة للمناطق اليمينية وتشتت تجمعاتها السكانية وتباين بعضها، تم العمل على إدخال أنظمة اتصالات لاسلكية حديثة ومتنوعة للمساعدة في تغطية معظم مناطق الجمهورية بكلفة منخفضة ويسر وسرعة كبيرة.

الهاتف النقال،

يوجد في اليمن حالياً أكثر من نظام للاتصالات للخدمات الهاتف النقال. وتعمل في هذا المجال أربع شركات هي: «يمن موبايل» التي تعتمد نظام (CDMA)، وثلاث شركات خاصة بنظام (GSM). وتغطي خدمات هذه الشركات معظم مناطق البلاد. بالإضافة إلى خدمة الهاتف النقال عبر الأقمار الصناعية، وارتفع عدد المشتركين لدى شركات الهاتف النقال من (١٢٠) ألف في العام الأول لانطلاق خدماتها في سنة ٢٠٠١م إلى نحو من (٣,٥) مليون مشترك في الوقت الراهن.

خدمة الانترنت،

كانت اليمن من أوائل دول المنطقة في إدخال خدمة الانترنت، حيث بدأت هذه



دي(٢)، وبلغت السعة المخصصة لليمن فيه (٣٤٥) قناة هاتفية. ووقعت المؤسسة العامة للاتصالات عقداً مع مؤسسة «عربسات» لاستثمار نصف قناة قمرية في القمر العربي لأغراض الاتصالات المحلية وربط عدد من المناطق النائية.

الاتصالات الريفية،

بعد أن كانت الغالبية العظمى من الأرياف اليمنية محرومة من خدمة الاتصالات، نفتلت وزارة الاتصالات في السنوات الماضية «مشروع ١١٥ ألف



الأول من عام ٢٠٠٨ إلى (٢، ٢٣٣) ألف مشترك.
فما بلغ عدد مقاهي الانترنت (٩٤٠) مقهى في عموم
محافظات الجمهورية.

وتعكف المؤسسة العامة للاتصالات حاليا على تغيير
سياسة تقديم خدمة الانترنت في اليمن وذلك بوضع
تعرفة جديدة أرخص وتوسعة خط (ADSL) إلى
أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه في الشبكة الحالية
مع إدخال خدمات الانترنت اللاسلكي بتقنيات
جديدة.

وتسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة
عدد المشتركين في الانترنت إلى (٢٦٠) مشتركا لكل
عشرة آلاف نسمة من السكان بحلول عام ٢٠٢٥م
من خلال زيادة عدد الحواسيب الآلية الشخصية
المستخدمة إلى (٦، ٢) مليون جهاز وبواقع سبعة
أجهزة لكل (١٠٠) مواطن.

مشروع الرئيس لتعميم الحاسوب

أعطى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اهتماما
كبيرا بضرورة الاستفادة من أحدث التقنيات في
مجال المعلومات، وحرص على النهوض بهذا القطاع
وتطويره وإحداث نقلة نوعية في خدماته من خلال
تبني سياسات ومشاريع تصعب في نشر الوعي
التكنولوجي في أوساط المجتمع ومواكبة تحولات
العصر في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وضمن هذا الاهتمام تم في سنة ٢٠٠٢م إعلان مشروع
فخامة الرئيس لتعميم الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) في
أوساط المجتمع اليمني، وذلك من خلال توفير أجهزة
الحاسوب وتوزيعها على المواطنين، وخاصة فئات

الخدمة في بلادنا عام ١٩٩٦م، وتم إنشاء مشروع
البوابة اليمنية للانترنت لتزويد المواطنين والمؤسسات
بهذه الخدمة المعاصرة. وبعد أن بدأت هذه الخدمة عبر
نظام (Dial Up) تم لاحقا إدخال خدمة "سوير
يمن نت" التي تستخدم النظام العريض (ADSL)
الأكثر تطورا وسرعة. وبموجب توجيهات من
فخامة رئيس الجمهورية تم منذ سنوات جعل خدمة
الانترنت بواسطة النظام الأول مجانية. وبمقتضى
توجيهات أخرى لفخامته تم تخفيض أسعار خدمة
"سوير يمن نت" مرتين بنسبة (٣٠٪) في كل مرة.

ووصل عدد مشتركى خدمة الانترنت حتى الربع

خدمة الانترنت
بنظام (Dial
up) مجانية
وتخفيض ٦٠٪
من تعرفة النظام
العريض بموجب
توجيهات الرئيس.

قائد الوطن 3 عهود من سجون مشروع فضيحة



الاتصالات.. أحدث التقنيات

بقيمة (١٧,٣) مليون دولار. وعليه يبلغ إجمالي عدد أجهزة الكمبيوتر التي يتم توزيعها في إطار مشروع الرئيس لتعميم الحاسوب إلى (١٠١,٨) ألف جهاز بكلفة إجمالية مقدرة بنحو (٥٠,٩) مليون دولار. الأمر الذي من شأنه تحقيق نقلة نوعية كبيرة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستخداماتها في أوساط المجتمع اليمني. والمساعدة على نمو أهمية الحاسوب.

وكانت توجيهات فخامة الرئيس قد قصت سابقا بإعفاء أجهزة الحاسوب من رسوم الجمارك لتصل إلى المواطنين بأسعار معقولة وتيسر الحصول على خدمة الانترنت. وتم بموجب توجيهات رئاسية أخرى إدخال مادة الحاسوب ضمن المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.

البريد:

شهدت خدمات البريد تطورات كبيرة في عهد فخامة الرئيس القائد، وتعزز ذلك بإنشاء الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي عقب قيام الوحدة اليمنية مباشرة. ومنذ ذلك الحين أخذت الهيئة تخطو خطوات متقدمة في تطوير خدماتها لتلبية احتياجات المجتمع المتنامية ومواكبة التطورات في الزمن. وحققَت هذه الخدمات انتشاراً لم يُشهِد له مثيلاً من قبل، من خلال ربطها بشبكة الكمبيوتر، وتعميم الخدمات المالية وخدمات الإئابة، والخدمات الالكترونية وخدمة البريد الممتاز العاجل، الدولي والمحلي، في كافة المناطق اليمنية. وتم تحديث شبكة البريد. وشهدت السنوات الماضية تحولات نوعية في مختلف الخدمات المقدمة للجمهور عبر العديد من المشروعات أهمها بناء العشرات من المكاتب البريدية. وتطوير وتحديث شبكة الكمبيوتر البريدية. وأدخلت اليمن في سنة ٢٠٠٢م خدمة الريال



الشباب والطلاب والموظفين بأسعار معقولة وشروط ميسرة لسداد القيمة عبر أقساط شهرية بسيطة.

وتبنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ هذا المشروع عبر ثلاث مراحل بدأت سنة ٢٠٠٣م وتنتهي في سنة ٢٠١٠م. وقد تم اكتمال تنفيذ المرحلة الأولى التي شملت توزيع (٢٢,٦) ألف حاسوب بقيمة إجمالية تقدر بنحو (١١,٣) مليون دولار. ويوشك تنفيذ المرحلة الثانية على الانتهاء لإكمال توزيع (٤٤,٧) ألف جهاز بقيمة تزيد عن (٢٢,٣) مليون دولار. وتشمل المرحلة الثالثة التي يبدأ تنفيذها في سنة ٢٠٠٩م توزيع (٤٤,٦) ألف جهاز

شهدت خدمات
البريد تطورات
كبيرة في عهد
فخامة الرئيس
وتعزز ذلك بإنشاء
الهيئة العامة للبريد
والتوفير البريدي.



الالكتروني كالثات دولة عربية تقدم هذه الخدمة.

متحف الاتصالات والبريد

افتتح فخامة رئيس الجمهورية في يونيو ٢٠٠٦م متحف الاتصالات في مدينة تكنولوجيا المعلومات بصنعاء. ويحتوي المتحف مقتنيات نادرة تحكي تاريخ الاتصالات والبريد في اليمن. ويوضح تطور الاتصالات وصناعة الهواتف في العالم.

المعلومات

في عهد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح تعرفت اليمن على مجال المعلومات الذي شهد تطورات كبيرة أدت إلى إيجاد المقومات الأساسية لقطاع المعلومات الوطني. وفي هذا المجال تم في ١٩٩٥م إنشاء «المركز الوطني للمعلومات» كمؤسسة رسمية تختص بالمعلومات على المستوى الوطني. واتجهت العديد من المؤسسات الحكومية لإنشاء وحدات للمعلومات لديها، واعتماد الأساليب الحديثة في إدارة العمل المعلوماتي. وتم بموجب ذلك إنشاء الثاث من

وحدات المعلومات، وارتفاع عدد مراكز المعلومات والمراكز البحثية والمكتبات والمؤسسات المعلوماتية المختلفة.

كما شهد عهد فخامة الرئيس نموا ضخما في حجم الكادر المعلوماتي. ويعد أن بلغ عدد أفراد القوى العاملة في مجال المعلومات نحو (١٠٥٦) في سنة ١٩٩٠م فانه يفوق الآن العشرة آلاف كادر بالأقل.

مواكبة للتطورات
تحولت وزارة
المواصلات إلى
وزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات.

لغة الأرقام

① ٢٦,٥ ألف خط هاتف عام ١٩٧٨ وحاليا ١,٣ مليون خط إضافة إلى نحو ٣,٥ مليون خط سيار، ويوجد في أنحاء البلاد أكثر من ٢٠ ألف مركز اتصالات توفر فرص عمل لنحو ٦٠ ألف شاب.

② تنفيذ ١١٥ ألف خط ريفي لتغطية الحمران في المناطق الريفية.

③ وصل عدد مشتركين خدمة الانترنت حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٨م إلى (٢٣٣,٢) ألف مشترك، فيما بلغ عدد مقاهي الانترنت (٩٤٠) مقهى.

«ان توجهات الة ولة هي ساء
المريد من المشرع السكيه في
محافظة الجمهورية وما يفي
توهم السكي للمواطنين
وحاسة الشاب ودوي
الدخل المحدود»

عل عده صالح
رئيس الجمهورية



الإسكان

أكد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح منذ السنوات الأولى لحكمه حرصه على الاهتمام بقطاع الإسكان، ووجه الحكومة في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بالعيد السابع عشر للشورة ٢٦ سبتمبر في ١٩٧٩م بتنفيذ مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود قائلا: "ولما كان واجب الحكومة إزاء موظفي الدولة عموماً، لاسيما ذوي الدخل المحدود، بقتضي الاهتمام بأحوالهم وتحسين مستوى معيشتهم وتأمين السكن لهم، فإن الحكومة تقوم بتنفيذ مشاريع سكنية متوسطة المستوى ليتم تملكها للموظفين من خلال اقتطاع قسط من معاش الموظف الشهري، وعلى أن يتم تنفيذ مثل هذه المشاريع بالتعاون والتنسيق مع بنك الإسكان. ولقد دفعني إلى توجيه الحكومة إلى هذا الأمر ما أحس به وألمسه من معاناة موظفي الدولة وخاصة محدودي الدخل منهم، على أن تبدأ الحكومة وأجهزتها المختصة بتنفيذ مثل هذه المشاريع بدون تأخير أو تأجيل، إذ لا يجوز أن تظل أحوال موظفي الدولة السكنية على ما هي عليه".



المدينة الميماحية "شفاة

الإسكان.. مشاريع من أجل ذوي الدخل المحدود

وتنفيذا لهذه التوجيهات قامت الحكومة في السنوات الماضية بإنجاز العديد من المشاريع السكنية في اتجاهين، أولها مشاريع إسكانية لذوي الدخل المحدود تم ضمنها إنشاء (٧٣٠٥) وحدات سكنية استفاد منها معظم موظفي الدولة في محافظتي صنعاء والحديدة، وثانيها تأسيس مدن حضرية للبدو الرحل في صحراء محافظتي حضرموت والمهرة احتوت (٦٠٠) وحدة سكنية. ومشاريع إسكانية للمعلمين في أمانة العاصمة عددها (١١٥٠٠) وحدة. ومشروع آخر للمعلمين في محافظة تعز والمتضررين من تنفيذ مشروع حماية تعز من كوارث السيول تم بموجبه إنشاء (٢٤٤) وحدة سكنية.

وتزايد اهتمام فخامة الرئيس بقطاع الإسكان في السنوات الأخيرة الماضية لمواجهة مشكلات السكن الناتجة عن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان. ونص برنامج فخامته الانتخابي لعام ٢٠٠٦م على "إنشاء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود، وتوزيع أراضٍ سكنية وزراعية للشباب ومحدودي الدخل في إطار مشاريع الأمل". وتم تشكيل فريق حكومي لتنفيذ هذا الجزء من البرنامج.

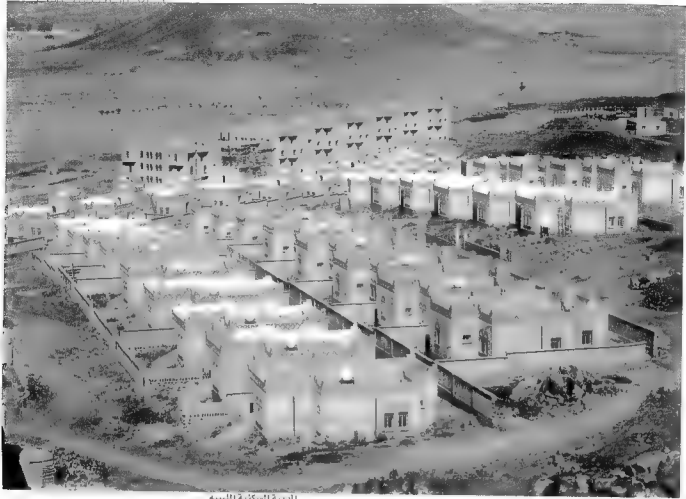


لغة الأرقام

● إنشاء (٧٣٠٥) وحدات سكنية استفاد منها معظم موظفي الدولة في محافظتي صنعاء والحديدة. وتأسيس مدن حضرية للبدو الرحل في صحراء محافظتي حضرموت والمهرة احتوت (٦٠٠) وحدة سكنية. ومشاريع إسكانية للمعلمين في أمانة العاصمة عددها (١١٥٠٠) وحدة. ومشروع آخر للمعلمين في محافظة تعز والمتضررين من تنفيذ مشروع حماية تعز من كوارث السيول تم بموجبه إنشاء (٢٤٤) وحدة سكنية.



وفي نوفمبر ٢٠٠٧م ترأس فخامة رئيس الجمهورية اجتماعاً للفريق الحكومي المكلف بتنفيذ ما جاء في برنامج فخامته الانتخابي بشأن المشاريع الخاصة بإنشاء الوحدات السكنية وتوزيع الأراضي. وأقر الاجتماع تنفيذ (١٨) ألف وحدة سكنية للشباب بكلفة (٧٥) مليار ريال. وفي الشهر نفسه أقر الفريق المقترحات الأولية لتطلبات بدء المرحلة الأولى من مشروع الصالح السكني والزراعي الذي يستهدف إنشاء (٦) آلاف وحدة سكنية وإقامة (٣٥٩) وحدة إنتاجية زراعية وحيوانية موزعة على عدد من المحافظات. وبموجب ذلك تم تحديد وتخصيص الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع المحددة، وطرح مناقضاتها والبدء في إرسائها.



المدينة السكنية الجديدة

نص برنامج فخامة
الرئيس على إنشاء
وحدات سكنية
لذوي الدخل
المحدود في إطار
مشاريع الأمل .



الإسكان.. مشاريع مستقبلية

ويجري العمل حالياً على تنفيذ مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب ومحدودي الدخل، بعد أن تم الإعلان عن مشروع تنفيذ (٣٦٥٠) وحدة سكنية بكلفة تبلغ (١٥) مليار ريال، على أساس تنفيذ (٢١٢٠) وحدة سكنية في عدن بكلفة (٨,٥) مليار ريال، و(٥٠٠) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة تقديرية تبلغ (٢) مليار، و(٣٠٠) وحدة في محافظة لحج بكلفة (١,٢) مليار ريال، ومنها في كل من محافظتي الضالع وحجة. إضافة إلى (١٢٨) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة (٥٠٠) مليون دولار.

وأوضح فخامة الرئيس خلال زيارة قام بها إلى وزارة الأشغال العامة والطرق في يونيو ٢٠٠٨ أن توجهات الدولة هي بناء المزيد من المشاريع السكنية في محافظات الجمهورية وبما يضمن توفير السكن للمواطنين وخاصة للشباب وذوي الدخل المحدود بأسعار مناسبة تكون في متناولهم ويضمن أيضاً توفير المزيد من فرص العمل وتحقيق أهداف التنمية.

وتقوم الوزارة حالياً بإنجاز مشاريع إسكان أخرى للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، من بينها (٢٥٠٠) وحدة سكنية لشرريحة المعلمين بكلفة (٢,٧) مليار ريال، و(٣٣٠) وحدة سكنية للبدو الرحل بكلفة (١,٢) مليار، فضلاً عن إنشاء العديد من الوحدات السكنية للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والفتن بكلفة (٣,٤) مليار ريال، وإعادة تأهيل المناطق العشوائية بكلفة (١,٥) مليار.

وتبنت الوزارة في السنوات الأخيرة العديد من السياسات والإجراءات التي يجري تنفيذها حالياً بهدف تحقيق أهدافها السكنية ومن أهمها دراسة القوانين المتعلقة بمجال الإسكان لتشجيع الاستثمار فيها، وأعداد مشروع قانون استرداد تكلفة مشاريع التنمية الحضرية



لغة الأرقام

❶ ١٨ ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها للشباب بقيمة ٧٥ مليار ريال ضمن تنفيذ برنامج الرئيس الانتخابي .

❷ يتضمن مشروع الرئيس الصالح السكني الزراعي للشباب ومحدودي الدخل، تنفيذ (٣٦٥٠) وحدة سكنية بكلفة (١٥) مليار ريال، على أساس تنعيد (٢١٢٠) وحدة سكنية في عدن بكلفة (٨,٥) مليار ريال، و(٥٠٠) وحدة في محافظة الحديدة بكلفة تقديرية تبلغ (٢) مليار، و(٣٠٠) وحدة في محافظة لحج بكلفة (١,٢) مليار ريال، ومنها في كل من محافظتي الضالع وحجة.

❸ تخطط الحكومة لتنفيذ عدد من مشاريع الإسكان الجديدة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، من بينها (٢٥٠٠) وحدة سكنية لشرريحة المعلمين بكلفة (٢,٧) مليار ريال، و(٣٣٠) وحدة سكنية للبدو الرحل بكلفة (١,٢) مليار ريال . فضلاً عن إنشاء العديد من الوحدات السكنية للمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية والفتن بكلفة (٣,٤) مليار ريال، وإعادة تأهيل المناطق العشوائية بكلفة (١,٥) مليار ريال .



مشايخ الشركة القطرية



من المستفيدين بأقساط تتناسب مع دخولهم، واستغلال المبالغ المستردة في مشاريع التنمية الحضرية والإسكانية بفرض تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة.

وتعمل الحكومة على تطوير مرصد وطني حضري لجمع المعلومات والمؤشرات بالتنسيق مع المراكز المحلية لأعداد سياسة أسكانية رصينة بالاستناد إلى المؤشرات والبيانات الحقيقية لدراسة الاحتياج السكاني على مستوى الجمهورية ورسم السياسة الكفيلة بتحقيق الحلول لمشكلة الإسكان بما في ذلك تأمين الأراضي اللازمة لها.

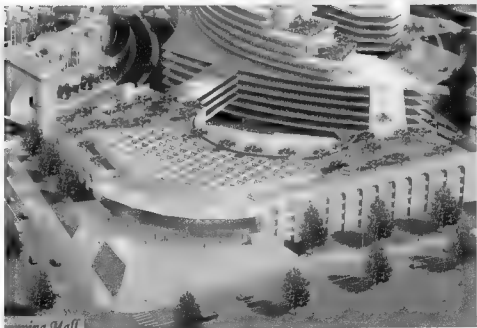
مشروع الرئيس
الصالح السكني
الزراعي للشباب
ضمن توفير
السكن وإيجاد
المزيد من فرص
العمل .

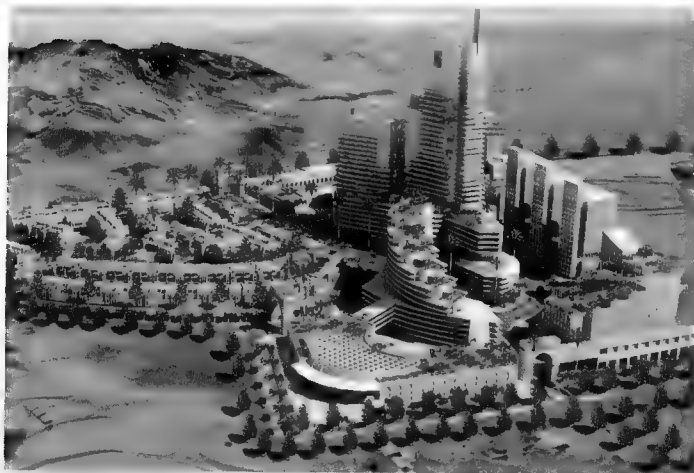
الإسكان.. مشاريع مستقبلية





الإسكان.. مشاريع مستقبلية









البناء العسكري والأمني







مرت القوات المسلحة
بعد قيام ثورة ٢٦
سبتمبر و١٤ أكتوبر
بعدد من المراحل
أهمها مرحلة التكوين
ومرحلة إعادة التنظيم
ومرحلة التطوير.

من بين صفوف تلك التشكيلات.. انبرى الضباط الأحرار والمقاتلون الأبطال الذين حلوا أرواحهم على أكفهم.. وشكلوا النواة الأولى لجيش ثورة سبتمبر وأكتوبر.. حيث خرج من بين تلك الوحدات الهزيلة رواد أمجاد قادوا ثورة ٢٦ سبتمبر و ثورة ١٤ من أكتوبر ودافعوا عن النظام الجمهوري والاستقلال وواصلوا حماية المكاسب المحققة بما توفر حينها من مقومات الدفاع عن تلك المكاسب.

لقد مرت القوات المسلحة بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر بعدد من المراحل أهمها:

- **مرحلة التكوين.**

- **مرحلة إعادة التنظيم.**

- **مرحلة التطوير.**

وبدأت المرحلة الأولى بتأسيس القيادة العسكرية للمرحلة التي أعقبت قيام الثورة والتي تكونت من:

هيئة العمليات.

هيئة إدارة الجيش.

هيئة الإمداد والتموين.

هيئة التسليح العسكري العام.

وتم إنشاء الحرس الوطني.. وافتتاح المركز الحربي في تعز.. ثم الكلية الحربية.. تلا ذلك إنشاء القيادة العليا للقوات المسلحة عند وصول (هيئة الخبراء العرب) المصريين عام ١٩٦٣م لتتكون من القائد العام ورئيس الأركان وتنبه الفروع التالية:

فرع العمليات الحربية.

فرع الإدارة والتنظيم.

فرع الشؤون الإدارية.



تمثلت البداية بصدر
عدد من القوانين؛ منها
قانون خدمة الضباط
وقانون خدمة الأفراد
وقانون الإجراءات
والعقوبات.

القيادة العسكرية إلا أن تقوم بتجميع
بقايا وحدات الجيش القديم، من
مختلف المناطق، تحت قيادة واحدة..
أطلق عليها اسم الوحدات النظامية.
وبالرغم من صدور عدد من القوانين
لتنظيم وأهمها:
قانون خدمة الضباط.

قانون خدمة الأفراد.
قانون الإجراءات والعقوبات.

الفرع المالي.

وفروع المشاة والشرطة العسكرية والمدفعية والمدركات والإشارة
والمهندسين والمنشآت التعليمية.

وتمثلت المرحلة الثانية (١٩٦٤-١٩٦٧) في تحديد قوام الجيش
بـ(٢٠,٠٠٠) مقاتل نظموا في حوالي سبعة ألوية.. واعتمد الجيش
في التأهيل على الكلية الحربية والمركز الحربي وعدد قليل من المدارس
البداية.

لقد كانت القوات المسلحة عقب قيام الثورة غاية في التخلف وغير
صالحة في تكوينها لكي يبنى عليها جيش حديث.. ولم يكن من هرج أمام



الجانب التنظيمي
العسكري كان،
قبل عهد الرئيس
علي عبدالله صالح،
متخلفاً بشكل كبير.

إلا أن الجانب التنظيمي ظل متخلفاً بشكل كبير. وفي الظروف الصعبة التي واجهت الثورة تم تشكيل ما يمكن أن يطلق عليها جهازاً:

سنة ألوية مشاة.

ثلاث كتائب مدفعية مستقلة.

ثلاث كتائب مدرعات.

كتيبة إشارة.

كتيبة شرطة عسكرية.

كتيبة مهندسين.

وعند

مفادرة القوات المصرية كانت القوات

العسكرية اليمنية في وضع تنظيمي رديء، فقد كان لواء النصر عبارة عن كتيبة واحدة. ولواء العروبة لا يشكل كتيبة. وكان لواء الوحدة يحتفظ بنسبة ٧٠٪ من ملاكه القانوني. وكذلك لواء الثورة، وكانت المدفعية



حظي مجال الإعداد القتالي لمختلف صنوف القوات المسلحة في عهد الرئيس باهتمام متزايد.

جانب التنظيم والإدارة:

تم وضع الأسس العلمية التنظيمية المطلوب القيام بها في إطار القوات المسلحة والمتعلقة في:

- إصدار القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح التنفيذية والأنظمة والتعليمات الثابتة والوثائق.
- تحديد هياكل القوات المسلحة وصنوفها المختلفة وتجديدها من حين إلى آخر وفقا لطلبات كل مرحلة.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لتحليل الملاك البشري والمادي.
- التأهيل والتدريب المخطط، من خلال تطوير المنشآت التعليمية العسكرية وكادرها التدريبي ومناهجها.
- التأهيل الخارجي وتوجيه ذلك لتأمين القوات المسلحة بحاجتها من التخصصات المختلفة.
- العمل بمبادئ الإدارة الحديثة.
- إعادة تنظيم ودمج واستحداث العديد من الوحدات والمدارس والمعاهد العسكرية في ضوء السياسة العامة لبناء وتنظيم القوات المسلحة.

لا تملك إلا كتيبة ٨٥م في صنعاء وكتيبة ٧٦ وبطارية ١٢٢م وكتيبة ٨٥م وكتيبة م/ ط في الحديدة وكتيبة دفاع ساحلي في ميناء الحديدة ، وكلها كانت تعاني من نقص في الملاك البشري - الأفراد - وكان لديها ما يقارب من "٣٠٠" مدفع قديم وحديث موزعة على طول البلاد وعرضها.

وعندما تولى فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح قيادة البلد في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، كانت القوات المسلحة تعيش أوضاعا سيئة وحالة من عدم الاتزان جعلت منها أداة خطر على استقرار الوضع السياسي، فقد كانت ضئيلة في تعدادها البشري، ضعيفة في إعدادها وتدريبها، ومتخلفة في تسليحها وجاهزيتها الفنية والقتالية، تنخر الحزبية مكونها الاجتماعي في مختلف حلقات بنائها، مشتتة في قناعاتها الفكرية وولاءاتها الضيقة، بين جماعات سياسية ومناطقية متناقضة ومتباينة.. عاجزة عن بسط نفوذ الدولة خارج إطار العاصمة، ومواجهة التمردات القبلية الخارجة عن الشرعية والقانون. ويعتبر الرئيس علي عبدالله صالح أحد خريجي المدرسة النضالية الوطنية التربوية لهذه المؤسسة العسكرية.. حيث عاصر وعاش مختلف مراحل تحلقها وبنائها المعاصر وتطورها، وتجاربها النضالية ومعاركها دفاعا عن الثورة والجمهورية، كان دقيقا وصابرا في قراءته لتاريخ هذه المؤسسة والوضع الذي وصلت إليه ومستوعبا لكافة مكوناتها المادية والبشرية واشكالاتها ومصاهبها، وبملاك، في الوقت ذاته، رؤية وطنية شاملة ومتكاملة لمعالجة كل هذه الإشكاليات، والآلية التي يمكن من خلالها إعادة بناء وتأهيل هذه المؤسسة لاستعادة دورها المأمول منها في الحاضر والمستقبل.

كانت الخطوات العملية الأولى في عملية البناء وإعادة البناء العسكري مكرسة لإعادة تنظيم هذه المؤسسة وتميز انتضابها العسكري الجديد والشروع بتطهيرها من الرواسب والأراض الاجتماعية والولايات الحزبية والسياسية والدفع بعناصر وطنية من الضباط الموهوبين المجريين من أي ولايات ضيقة إلى مناصب قيادية، وإعادة النظر في برامج وخطط التدريب العسكري والإعداد السياسي المعنوي وإعادة تشكيل الوعي والقناعات الفكرية لتنسيبها بهدف خلق الصورة الروحية النبيلة للجندي اليمني حامل السلاح الجديد التميز بوعي سياسي وطني رفيع مبني على الولاء لله والوطن والثورة، وإحياء روح الجهادية والتضامن وتوحيد جميع منتسبي هذه المؤسسة وتوجيه قناعاتهم الفكرية وسلوكهم العمل نحو تنفيذ أهداف وطنية مشتركة في الدفاع عن الوطن وحماية السيادة الوطنية.

لقد حظيت القوات المسلحة باهتمام كبير في جوانب البناء النوعي والتحديث، منذ أن تولى فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح مقاليد السلطة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، إذ تم إعادة النظر في جميع وسائل وأصاليب البناء والتطوير، وذلك على ضوء معطيات الواقع الذي كانت تمر به اليمن حينها وطبيعة الظروف والتطلعات التي كانت تحتم تجاوز سليات الماضي والانطلاق نحو الأفق الرحبة لبناء المجتمع اليمني الحديث.

ويمكننا أن نستعرض هنا أبرز ملامح التطور في مجالات البناء النوعي والتحديث للقوات المسلحة من خلال الآتي:

التدريب القتالي:

حظي مجال الإعداد القتالي لمختلف صنوف القوات المسلحة في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح باهتمام متزايد، وجرت عملية الإعداد القتالي للقوات المسلحة على المستويات التالية:-

التدريب القتالي.

التدريب العملي.

التدريب التعبوي.

وكان تدريب القوات على غرض غمار الممارك الحديثة المشتركة يجري في ميادين التدريب لتنفيذ مختلف أشكال الأعمال القتالية في:

الدفاع.

الهجوم.

المعركة التضامية.

المسير والمناورة بالقوات.

وشهدت القوات المسلحة نقلة نوعية متميزة في إعداد القادة والضباط والصف والجنود لحوض الأعمال القتالية، إذ نفذت القوات المسلحة عدداً من المشاريع والمناورات العسكرية من بينها:-

التمرين التعبوي «معين ١٩٩٥».

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر.

المشروع التكتيكي ١٧ يوليو ١٩٩٦م.

المشروع التكتيكي «سبتمبر ١٩٩٦».

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦م.

المشروع التكتيكي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م.

التمرين العملي ٢٣/٢/٢٠٠٠م.

مشاريع القادة والأركان على الخارطة.

للمشروع التكتيكي نصر ٢.

للمشروع التكتيكي نصر ٣.

للمشروع التكتيكي العملي ٣٠ نوفمبر.

للمشروع التكتيكي الصقر الجارح.

المشروع التكتيكي ٢٢ مايو وغيرها من التمارين والمشاريع والمناورات العسكرية.

الإعداد المعنوي للقوات المسلحة:

وفي مجال الإعداد المعنوي للقوات المسلحة بذلت جهود كبيرة لإعداد متسببي القوات المسلحة إعداداً معنوياً في ضوء الأهداف السامية للثورة والمهام المقدسة المسندة للقوات المسلحة وبما يضمن تقوية اعتزاز متسببيها





تطورت أشكال
وأساليب العمل
السياسي والمعنوي في
عهد الرئيس تطورا
ملحوظا



بالانتهاء لهذه المؤسسة الوطنية العظيمة وإبعادها عن أي تأثيرات ضيقة وتأكيد ولايتها المطلق لله ثم الوطن والثورة. وحرص فخامة الرئيس القائد منذ ١٩٧٨م وحتى اليوم على أن ينال التوجيه المعنوي جل الرعاية والاهتمام. وقد تم انجاز الكثير من الخطوات والمهام أبرزها ما يلي :-

- إنشاء هيئة معنية بالعمل المعنوي في القوات المسلحة.
- إصدار قرار تعيين ضباط التوجيه المعنوي في عموم وحدات وتشكيلات القوات المسلحة من مصدر قرار تعيين القادة.
- إصدار وثيقة مهام وواجبات دائرة التوجيه المعنوي..
- عقد الدورات التأهيلية لضباط التوجيه المعنوي من عام إلى آخر.
- إدراج مادة العمل المعنوي في مناهج الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية.

وقد تطورت أشكال العمل السياسي والمعنوي وأساليب القيام بها من عام إلى آخر من خلال:-

- تنفيذ المحاضرات المركزية والتعاميم حول مختلف مجالات العمل المعنوي.
- إززال القوافل الثقافية والتوجيهية - الإعلامية سنوياً إلى عموم الوحدات.
- التركيز على نشر برامج عو الأمية والتشجيع على مواصلة التعليم النظامي في صفوف القوات المسلحة.



بالمناسبات الدينية والوطنية.

- إنزال قوافل المحاضرين والإعلاميين وفرق الإنشاد والرقص للترفيه عن المقاتلين في مختلف وحدات القوات المسلحة ومشاركتهم أفراحهم في مختلف الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية.

الأنظمة والقوانين واللوائح العسكرية،

حتى يتم المضي قدماً في عملية البناء النوعي للقوات المسلحة على أسس حديثة كان لابد من إرساء قاعدة النظم والقوانين التي لابد منها لإحداث التغيرات المتميزة في البناء في مختلف المجالات، فقد شهد هذا الجانب تطوراً كبيراً في عهد فخامة الرئيس القائد نجلى في إصدار القوانين المنظمة للحياة العسكرية مثل:

- قانون الخدمة الثابتة.

- قانون الخدمة الإنزامية.

- قانون التقاعد والمعاشات والمكافآت.

- قانون العقوبات وغيرها من القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بكيفية التعامل مع المواقف العسكرية وأساليب وطرائق منح الرتب العسكرية، وصرف مستحقات المقاتلين، وأنظمة الالتحاق بالكليات والمدارس العسكرية، وغيرها من المجالات.

الاهتمام بمتتسبي القوات المسلحة ورعاية أسر الشهداء

في إطار رعايته الدائمة والتواصل لحياة الوطن حرص فخامة الرئيس القائد

- التوظيف الجيد لمختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري من صحافة عسكرية وبرامج إذاعية وتلفزيونية لضمان الارتقاء بمستوى المقاتلين.

- إنشاء المكتبات المركزية وقاعات المطالعة وصلات المجد وتوفير الإذاعات الميدانية وأجهزة عرض السينما والفديو وأجهزة الاستقبال التلفزيوني وأجهزة التسجيل الإذاعي.

- تحريم الحزبية في صفوف القوات المسلحة.

- إعداد وتطوير الفرق الموسيقية التحساسة وفرق القرب وفرق الإنشاد والرقص والمسرح.

- مواصلة إصدار وتطوير "صحيفة ٢٦ سبتمبر" الصحيفة الرسمية الناطقة باسم القوات المسلحة شكلاً ومضموناً وكذلك المجلة النظرية العسكرية "الجيش" وتعميم مجرية إصدار صحف متخصصة في فروع القوات.

- إصدار الكتب والنماذج والكراسات وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة وصلات المجد القتالي.

- إعداد و بث برنامج تلفزيوني أسبوعي "حماة الوطن" وبرنامج إذاعي يومي حماة الوطن... بالإضافة إلى البرامج التلفزيونية للقنوات الفضائية «اليانعة وسبأ والسعيدة» والبرامج الإذاعية الأسبوعية للإذاعات المحلية في المحافظات والتي توجه إلى حماة الوطن وأبناء الشعب في آن واحد.

- اعتداد مناهج وكراسات الأعداد المعنوي والثرية السياسية لضباط وصف وجنود القوات المسلحة سنوياً.

- إنزال المحاضرات المركزية وخطب الجمعة والمحاضرات الخاصة

، بالإضافة إلى الأنواط التالية:

- نوط الس ٢٦ من سبتمبر.
- نوط السبعين يوماً.
- نوط الذكرى الوبيلة للثورة.
- شارة جرحى الحرب.

وكان الإنسان للقاتل في صدارة اهتمامات الرئيس القائد إدراكاً منه بأن السلاح وحده لا يكفي للدفاع عن الوطن ولا قيمة له وحده، ما لم يكن وراءه مقاتل مؤهل يحظى بالرعاية والاهتمام، وهذا ما تأكد من خلال حرصه على إصدار القوانين الخاصة بحقوق وواجبات المقاتل ورعايته رعاية كاملة، بما في ذلك رعاية أبناء وأسر الشهداء، وترجم ذلك الاهتمام كما سبقت الإشارة بعدة قوانين منها:

- قانون رعاية أسر الشهداء العسكريين.
- قانون التقاعد.

على إصدار العديد من القرارات الهادفة إلى رفع مستوى معيشة من دفعوا ودفنوا ضحية المرق والدم وذلك من خلال الزيادات المتتابعة لمرتبات ضباط وصف ضباط وجنود القوات المسلحة.

كما أصدر العديد من القوانين والقرارات التي أدت إلى تحسين مستوى غذاء وملبس وسكن المقاتلين وتقديم العلاج والتطبيب المجاني لهم ولأفراد أسرهم.

وخلال العهد الميمون لزعيم انتصارنا الخالدة واعترافاً بالأدوار البطولية للمقاتلين، خلال مراحل الدفاع عن الثورة والجمهورية والوحدة، فقد تم استحداث ومنح وحدات وأبطال القوات المسلحة العديد من الأوسمة والأنواط وهي:

- وسام الثورة ١٩٦٦ سبتمبر.
- وسام السبعين يوماً.
- وسام الشجاعة.
- وسام الواجب.
- وسام الشرف.
- وسام الخدمة.



المسلحة، فقد كان للخدمات الطبية نصيبها من ذلك التطوير. ومن أبرزها:

- توسيع وتطوير المستشفى العسكري العام بصنعاء.
- أصبح للقوات المسلحة أكثر من اثني عشر مستشفى وواحد وعشرين مستوصفاً وعدد من النقاط الطبية.
- افتتاح فروع الخدمات الطبية العسكرية في المحافظات.
- إنشاء العيادات العسكرية في وحدات القوات المسلحة.
- تأهيل عدد كبير من الأطباء ومساعدتي الأطباء والمرضين، من خلال مدرسة التمريض التي تم إنشاؤها في المستشفى العسكري.
- توفير أحدث الأجهزة والمعدات الطبية ووحدات التشخيص العلاجية الحديثة.
- تأمين القوات المسلحة بالأدوية اللازمة.

في مجال الخدمات الطبية العسكرية:

لم تكن هناك خدمات طبية حقيقية قبل الثورة، ومع قيامها بدأت الخدمات الطبية بفتح قسم خاص بالمستشفى الجمهوري، سمي حينها قسم الجيش، وكان يتم تأهيل كوادر التمريض العسكري في الجمهورية العربية المتحدة وفي عام ١٩٦٤م تم تخصيص أحد المباني الحكومية في «البوينة» ليكون مستشفى عسكرياً حتى أوائل ديسمبر ١٩٦٧م في بداية حصار السبعين يوماً للعاصمة.

وفي عام ١٩٦٩م قامت وزارة الصحة بإهداء مستشفى الحوادث للجراحة الذي أنشأته دولة المجر الصديقة، ليكون خاصاً بالقوات المسلحة وسمي حينها بالمستشفى العسكري.

وفي ظل قيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة وفي إطار التطورات الكبيرة التي شهدتها القوات



هي الجانب الرياضي:

تم إيلاء اهتمام خاص بالجانب الرياضي والإعداد البدني للمقاتل، وذلك من خلال تشكيل الاتحاد الرياضي العسكري وفقاً لقرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٤٩٦ لعام ١٩٨٤م، الذي ضم إليه الفرق الرياضية العسكرية.

وقد لعب الاتحاد دوراً كبيراً في تنشيط الحركة الرياضية العسكرية وربطها بالحركة الرياضية المدنية، ونظم العديد من المسابقات، بين مختلف الوحدات، وأصبح للاتحاد علاقات مع الاتحادات الرياضية العربية.. وهو عضو الاتحاد العالمي للرياضة.





القوات المسلحة للدفاع والبناء:

من خلال الجهود والخدمات التي تسهم بها الرجندات ودوائر القوات المسلحة العسكرية اعتادت القوات المسلحة على تقديم العون اللازم للمواطنين حيثما تواجدت قواتها، وخاصة عند حدوث الكوارث الطبيعية أو في حال وجود المناسبات ذات الطابع القومي كالتعداد السكاني. ومن أجل تفعيل دور القوات المسلحة في الجانب التنموي تم إنشاء المؤسسة الاقتصادية لتشكيل رافداً حيوياً لجهود القوات المسلحة في التنمية، من خلال توفيرها لاحتياجات ومستلزمات القوات المسلحة والأمن من المواد والسلع الاستهلاكية وفتح باب التسسيط المريح.

وبهذا تمكنت القوات المسلحة من تأدية دورها التنموي المنشود في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة. وقد نجحت في إنشاء العديد من المزارع العسكرية مثل:

مبنى وزارة الدفاع

والمعامل مثل:

مصنع باجل للأغذية المحفوظة.

معمل الألومنيوم.

معمل الخياطة.

معمل الثلج.

غزن التبريد في معبر.

وفي مجال البناء والإعمار تم إنشاء وتشيد العسكرات، وكذا الرموز والصروح التي تقفل المآثر والبطولات، وكذا النوادي الثقافية في المعسكرات... وصلات المجد القتالي وغيرها من المنجزات الكثيرة والمتعددة.

وتطبيقاً لشعار «جيش للدفاع والبناء» فإن القوات المسلحة قد شاركت في العديد من المجالات التنموية. فبالإضافة إلى إنشاء وتطوير المزارع العسكرية وتوظيف منتجاتها لتلبية جزء من احتياجات القوات المسلحة،

مزرعة رصابة.

مزرعة حمام علي.

مزرعة المطار.

مزرعة عطان.

مزرعة سنوان.

مزرعة باجل.

مزرعة دمت.

مزرعة مارب.

مزرعة معبر.

مزرعة تعز.

إضافة إلى المزارع المصغرة الخاصة في الوحدات القتالية.

كما أمكنها المشاركة في مجال الصناعة، عبر إنشاء العديد من المصانع



- فقد أُنجزت العديد من المشاريع الإنشائية مثل:
- بناء عتابر سكن ونوادي الضباط والأفراد وغيرها.
 - بناء الوحدات الصحية.
 - بناء وتوفير المتطلبات الضرورية في الجزر والمواقع المستحدثة.
 - بناء المخازن «المستودعات» المختلفة.
 - إنشاء غرف العمليات ونقاط المراقبة.
 - بناء المساجد والمدارس.
 - حفر الآبار، لتوفير مياه الشرب النقية للوحدات العسكرية وللمواطنين في المناطق النائية والصحراوية.

مجمع الدمام (العرضي)



- شق وسفلة الطرقات ومسح الطرق الترابية وسفلة ساحات المعسكرات .. وميادين الاستعراض والممرات.
- تنفيذ الأعمال الانشائية والهندسية المطلوبة لوحدة القوات المسلحة.
- تنفيذ الخطط الاستراتيجية الخاصة بتجهيز مسرح العمليات في القوات المسلحة وإنشاء القواعد الجوية والبحرية.
- بناء وتطوير وصيانة المعسكرات وإجراء الترميم الدائم للمنشآت والمباني المختلفة.
- تأمين مختلف وحدات القوات المسلحة بالأثاث.
- القيام بكل أعمال الصيانة والطلاء والتلييس وأعمال السباكة والكهرباء والتجارة، في مختلف وحدات القوات المسلحة.
- كما قامت الدوائر المتخصصة بتأمين وحدات القوات المسلحة بالكوادر المتخصصة وتوزيع الآليات والوسائل لتنفيذ المشاريع المختلفة.
- وتم وضع الخطط الخاصة بالوسائل والمواد اللازمة وطرق إيصالها إلى الوحدات العسكرية.





مع اللجنة العسكرية المشتركة بين شطري الوطن ١٩٩٠ م

القوات المسلحة.

- عارية رواسب الماضي التشطيري.
- استكمال بناء هياكل الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة.
- تحريم الحزبية داخل صفوف القوات المسلحة.

القوات المسلحة والدفاع عن الوحدة.

منذ الساعات الأولى لإعلان الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م وكنتاج لنضالات شعبنا اليمني وكحصيلة موضوعية للحوارات واللقاءات المتعددة، لم تتوان القوى الحاقدة على شعبنا اليمني وحقه في التوحد ولم الشمل سيرا نحو تحقيق الرخاء والتنمية والاستقرار، عن حيك ونسج المؤامرة تلو الأخرى، مستخدمة كافة الأساليب والطرق، العلنية منها والمستترة، بهدف القضاء على المنجز التاريخي العظيم والعودة بالوطن اليمني إلى ماضي التشطير والتفرق، والتخلف الدائم. وهذا ما انعكس في المؤامرة الانفصالية التي نفذها عناصر التآمر والحياطة.

وحيال ذلك فقد هبت القوات المسلحة والأمن ومعها جماهير الشعب اليمني للانتصار للشرعية الدستورية والوحدة اليمنية المباركة هبة رجل واحد ملتفة حول القيادة الشرعية السياسية للوطن ممثلة بفخامة الرئيس

القوات المسلحة هي طليعة المسيرة الوحدوية.

مثلا كان أبطال القوات المسلحة هم الرواد الحقيقيون للثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر»، فقد كانوا في طليعة المسيرة الوحدوية المباركة.

تلك الحقيقة الناصعة التي غابت عن الأحزاب والتنظيمات السياسية، كانت حاضرة لدى فخامة الأخ القائد الوحدوي الرمز الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، إذ أدرك أنه لا يمكن تحقيق وحدة الوطن في ظل أجواء التوتر والاحتراب، سواء كان ذلك بين شطري اليمن أو داخل كل شطر على حدة.

وكانت اللجنة العسكرية العليا واللجان المتفرعة عنها والتي شكلت في إطار العمل الوحدوي المبارك من أهم اللجان الوحدوية. ومن أولى اللجان التي أنجزت أعمالها في وقت مبكر، مؤكدة أن أبناء القوات المسلحة لن يكونوا إلا في طليعة المسيرة الوحدوية المباركة.

فجاء يوم الثاني والعشرين من مايو سنة ١٩٩٠م وقد التقى جيش اليمن الواحد روحاً وسلاحاً، وكان يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م يوم ميلاد الجيش الوطني القوي الذي أسند إليه الشعب والدستور مهمة حماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.

وقد برزت أمام عملية البناء العسكري الوحدوي مهام كثيرة، أهمها:

- ترسيخ الوحدة الوطنية، وإنجاز مهمة دمج أجهزة الدولة، ومنها



شمل مختلف مجالات البناء العسكري تم استحداث المناطق العسكرية، وهي:

- المنطقة العسكرية المركزية.
- المنطقة العسكرية الجنوبية.
- المنطقة العسكرية الشمالية الغربية.
- المنطقة العسكرية الوسطى.
- المنطقة العسكرية الشرقية.

وفي المجال التنظيمي تم إصدار القوانين والأنظمة واللوائح العسكرية وإنشاء المحاكم والنيابات العسكرية في المناطق والمحكمة الاستئنافية العسكرية في دائرة القضاء العسكري وكذلك استكمال الهياكل التنظيمية وحصر القدرات والإمكانات المادية والبشرية لمختلف الوحدات العسكرية بتطبيق النظام المالي والإداري الموحد، في مختلف المجالات المالية والإدارية والإمدادية والتموينية وتحديث نظم الأرضة.

القائد علي عبدالله صالح، متصدية بقوة وقدرة وعزيمة وإيمان لا يتزعزع لتضع النهاية الحتمية لظفرسة عناصر الردة والانفصال ليندحروا إلى غير رجعة، وترسخ جذور الوحدة في ٧ يوليو ١٩٩٤م.

وللتدليل على حنكة وحكمة القيادة السياسية ونظرتها البعيدة المدى في خدمة الوطن وقضاياها ومصالحه، أصدر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة قرار العفو العام والشامل والذي كان له أثر بالغ، ليس فقط على مسار المعارك، بل وفي لأم الجراح والتغلب على آثار الحرب.

لقد بدأت الانطلاقة الحقيقية لبناء وتطوير قواتنا المسلحة الموحدة وتحديثها، على أسس وطنية وعلمية معاصرة، مع إشرافه يوم ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، بتحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة -.. ومثل ال ٧ من يوليو ١٩٩٤م محطة هامة في مسار استكمال دمج وبناء وتحديث القوات المسلحة على أسس وطنية راسخة. وفي إطار هذا التحديث الذي





تكريم القادة المشاركين في حرب الدفاع عن الوحدة





تكريم شهداء وجرحى حرب الدفاع عن الوحدة



قائدو وطن

القيادات من الكوالات



كشف بأسماء الدفع المتخرجة من الكلية البحرية

م	اسم الدفع	عدد الخريجين	تاريخ التخرج	ملاحظات
١	الدفع الأول	٧٧	١٩٨٦	
٢	الدفع الثاني	٨٧	١٩٨٧	
٣	الدفع الثالث	٢٥	١٩٨٨	
٤	الدفع الرابع	٣٧	١٩٨٩	
٥	الدفع الخامس	٦٧	١٩٩٠	
٦	الدفع السادس	١١٢	١٩٩١	
٧	الدفع السابع	٨٩	١٩٩٢	
٨	الدفع الثامن	٥٦	١٩٩٣	
٩	الدفع التاسع	٥٧	١٩٩٤	
١٠	الدفع العاشر	٢٧	١٩٩٥	
١١	الدفع الحادية عشرة	٢٥٧	١٩٩٧	
١٢	الدفع الثانية عشرة	١٨١	١٩٩٨	
١٣	الدفع الثالثة عشرة	٨٩	٢٠٠٠	
١٤	الدفع الرابعة عشرة	١٩٥	٢٠٠١	
١٥	الدفع الخامسة عشرة	٢١٢	٢٠٠٢	
١٦	الدفع السادسة عشرة	٢٠٧	٢٠٠٤	
١٧	الدفع السابعة عشرة	٣٦٦	٢٠٠٥	
١٨	الدفع الثامنة عشرة	١٠٥	٢٠٠٦	

الإجمالي لعدد الخريجين

التأهيل العلمي:

ما من شك في أن مسألة التأهيل العلمي وإعداد الكفاءات المؤهلة لقيادة عملية البناء النوعي في القوات المسلحة قد حظيت باهتمام كبير، انطلاقاً من كونها قاعدة أساسية من قواعد البناء التي يجب ترسيخ جميع أركانها للانطلاق الواثقة نحو مواكبة التطورات المتسارعة في ميادين البناء العسكري، إذ سارت عملية التأهيل في القوات المسلحة في المجهين رئيسيين هما:

- التركيز على تطوير وتحديث المنشآت العسكرية التعليمية الوطنية.
- إرسال بعثات الضباط والصف والجنود للدراسة في التخصصات التي تحتاجها القوات المسلحة في الخارج. وقد شملت عملية تحديث واستحداث المنشآت العسكرية التعليمية ما يلي:
- تطوير مناهج الكلية الحربية وتأهيلها بأحدث الوسائل والمعدات.
- إنشاء العديد من الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية مثل:
- كلية الطيران والدفاع الجوي التي أنشئت في عام ١٩٨٠م.
- الكلية البحرية التي أنشئت في عام ١٩٨٣م.
- كلية القيادة والأركان التي أنشئت في عام ١٩٨٥م.
- معهد التلايا لتدريب وتأهيل القادة.
- كما تم إنشاء وتطوير العديد من المنشآت التعليمية منها:
- مركز التدريب الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي.
- معهد اللغات.
- المعهد الإداري العسكري.
- معهد الموسيقى العسكرية.
- مدرسة الشرطة العسكرية.
- مدرسة الوقاية الكيماوية.
- مدرسة الإمداد والتأمين.
- مدرسة الهندسة العسكرية.
- مدرسة الشؤون الفنية.
- مدرسة المدرعات.
- مدرسة التدريب الفني والسياسة التي أنشئت عام ١٩٨٠م، وضممت إليها مدرسة المركبات عام ١٩٩٥م.
- مدرسة المدفعية.
- مدرسة الصيانة ومدارس تخصصية في الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وفي القوى والمناطق العسكرية المختلفة.

وتم إنشاء وتجهيز عدد من معسكرات استقبال وتدريب مجندي خدمة الدفاع الوطني الإلزامية.

وشهد مجال تأهيل وتدريب القوات المسلحة تطوراً ملحوظاً من حيث الأنظمة والوسائل والأجهزة والكادر، إذ تم إدخال النظم الحديثة واستخدام الإمكانيات التعليمية الفنية مثل الكمبيوتر والوسائل التوضيحية المختلفة، وتمت الاستفادة بالعديد من الخبراء والمدرسين من الدول الشقيقة والصديقة. وشهدت المؤسسات التعليمية تطوراً مشهوداً في مختلف التخصصات.

كشف بالدفع المتخرجة من الكلية الحربية ١٩٩٠-٢٠٠٧م

م	رقم الدفع	التاريخ	العدد
١	٣٧	١٩٩٠/٩/٣٧	٣٢٠
٢	٣٨	١٩٩١/٩/٣٦	٣٨٤
٣	٣٩	١٩٩٢/٩/٢٨	٨٨٥
٤	٣٠	١٩٩٣/١٠/١٤	٤٠٠
٥	٣١	١٩٩٤/١٠/٣٦	٣٣٤
٦	٣٢	١٩٩٥/٩/٣٦	١١٩
٧	٣٣	١٩٩٧/٩/٢٨	٨٢١
٨	٣٤	١٩٩٨/١٠/١٤	٣٥٦
٩	٣٥	٢٠٠٠/٩/٣٦	٣٠١
١٠	٣٦	٢٠٠١/٩/٣٦	٣٤١
١١	٣٧	٢٠٠٢/٩/٢٧	٣٦٩
١٢	٣٨	٢٠٠٣/٩/٢٨	٤٦٣
١٣	٣٩	٢٠٠٤/٩/٢٥	٣٢٠
١٤	٤٠	٢٠٠٥/١٠/١	٦٣
١٥	٤١	٢٠٠٦/١١/١	٣٧٨
١٦	٤٢	٢٠٠٧/٩/١٠	٣٦٩



كشف بالدفع المتخرجة من كلية الطيران والدفاع الجوي

كشفت بالدفع التخرجية من معهد الشهيد الثلايا

ب. عشر دورات تخصص قوات برية.

[illegible]



شهدت المؤسسات
التعليمية
العسكرية تطوراً
مشهوداً في مختلف
التخصصات.

رقم الدورة	فترات برية	فترات بحرية	التخصص	فترات جوية	مبلغ مالي	الإجمالي	ملاحظات
١٠	٣٣	١١		٧	١٧	١٠٢	
١١	٣٣	٩		٧	١٧	١٠٠	
الإجمالي الكلي	٣٦٦	٣٧		٧٨	١٦٥	٩٨٨	

ج. عشر دورات تخصص قوات جوية.

د. ست دورات تخصص قوات بحرية ودفاع ساحلي.

هـ. ثلاث دورات تخصص دفاع جوي.

عدد الدارسين المتخرجين من كل دورة كما هو موضح في الجدول التالي:

رقم الدورة	فترات برية	فترات بحرية	التخصص	فترات جوية	مبلغ مالي	الإجمالي	ملاحظات
١	٢٥	-		-	-	٢٥	شعبة وأركان حشد
٢	٤٠	-		١٢	-	٥٢	
٣	٥٠	-		١٤	-	٦٤	
٤	٦٦	-		٢	-	٨٦	
٥	٧٦	-		٢٤	-	١٠٠	
٦	٨٨	١٤		٢٤	-	١٢٦	
٧	٧٤	١٥		١٤	-	١٠٣	
٨	٧٤	١١		١٥	-	١٠٠	
٩	٧٤	١٢		١٠	١٤	١٠٢	

كلية الحرب العليا :

١- تاريخ إنشاء كلية الحرب العليا

تم إنشاء كلية الحرب العليا بموجب قانون إنشاء الأكاديمية العسكرية العليا رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ م.

قام فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير/ علي عبدالله صالح بافتتاح كلية الحرب العليا والدورة الأولى (حرب عليا) بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥ م.

٢. الدفع المتخرجة من كلية الحرب العليا:



كلية الدفاع الوطني:

تم إنشاء كلية الدفاع الوطني بموجب قانون إنشاء الأكاديمية رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥م. وتم افتتاحها يوم ٢٠٠٦/١٢/٢م لتستقبل الدورة الأولى دفاع وطني.

بدأت الدورة الأولى يوم ٢٠٠٦/١٢/٢م واستمرت حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م، حيث كان عدد الدارسين (١٨) دارساً منهم:

١٢ دارساً عسكرياً.

٦ دارسين مدنيين من مختلف مرافق الدولة المدنية.

بدأت الدورة الثانية دفاع وطني يوم ٢٠٠٨/٣/١م وانتهت يوم ٢٠٠٩/٢/٢٨م وكان العدد (١٨) دارساً منهم:

-(١٦) دارساً عسكرياً.

-(١) دارس مدني.

-(١) دارس وافد من السودان الشقيق.

إجمالي عدد الدارسين المتخرجين في الدفعة الأولى (١٨) دارساً وإجمالي الدارسين في الدورة الثانية (١٨) دارساً أيضاً.

١. تخرجت الدفعة الأولى (حرب عليا) بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٦م.

ب. تخرجت الدفعة الثانية حرب عليا بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م.

٣. عدد الضباط الخريجين من كلية الحرب العليا

أ. عدد الضباط خريجي الدورة الأولى حرب عليا (واحد وعشرون) ضابطاً دارساً.

ب. عدد الضباط خريجي الدورة الثانية حرب عليا (عشرون) ضابطاً دارساً.

٤. إجمالي الضباط الدارسين في الدورة الأولى والثانية حرب عليا (واحد وأربعون) ضابطاً دارساً.

٥. معلومات أخرى

أ. قام فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير/ علي عبدالله صالح بافتتاح مبنى كلية الحرب العليا الجديد يوم السبت ١٩ مايو ٢٠٠٧م بمناسبة العيد الـ ١٧ للوحدة.

ب. استقبلت كلية الحرب العليا الدورة الثالثة حرب عليا في ١ مارس ٢٠٠٨م وكان عددهم (٢٣) ضابطاً دارساً وسيتم تخرجهم طبقاً للخطة

التعليمية العامة للدورة الثالثة حرب عليا في تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٩م.



الوطن الدفاعية الكبرى بناءً متميزاً يمكن
معه التأكيد بأن القوات المسلحة اليمنية في جاهزية دائمة
وعالية لتأدية مهامها الدستورية على أكمل وجه... وتتناول هنا أبرز
ملامح التطور الذي شهدت صنوف القوات المسلحة وهي القوات البرية
والقوات البحرية والدفاع الساحلي والجوية والدفاع الجوي والحرس
الجمهوري والقوات الخاصة.

وحظي جانب التأمين المادي والإداري في القوات المسلحة باهتمام كبير
من قبل قيادتنا السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة المشير علي عبدالله
صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة... لما يمثل هذا
الجانب من أهمية في تأمين حاجيات القوات المسلحة في زماني السلم
والحرب، وتحسين الحالة المعيشية للمقاتلين بالوجبات الغذائية الجيدة
والمتنوعة والحضروات والفواكه الطازجة، والملابس المشرفة وغير ذلك
من الاحتياجات التي تفرضها منظومة التأمين المادي والإداري.. مع
الحرص على عملية التوزيع والحزن بصورة صحيحة وسليمة.

وتوالى النجاحات الكبيرة لتشمل الأشغال العسكرية والتأمين الفني
للقوات المسلحة وتطوير النظم والحاسبات الإلكترونية، وتفعيل دور
الرقابة والتفتيش والتقاعد والضمان الاجتماعي بما يليق بالخدمة الطويلة
لمنتسبي القوات المسلحة وتضحياتهم وأدوارهم في الدفاع عن الثورة
والوحدة والديمقراطية.

كما تطورت الاتصالات العسكرية ومقومات الإصلاح والصيانة
لأسلحة ومعدات القوات المسلحة.. وانعكس التطور غير المشهود في
حياة القوات المسلحة على جاهزية وتنظيم وتسليح وحدات الشرطة
العسكرية والنقل ومعدات التأمين المختلفة والدوائر التخصصية مثل:
شؤون الضباط وشؤون الأفراد والقضاء والشؤون القانونية والعلاقات
الخارجية والمساحة العسكرية ودائرة الاستخبارات والرياضة العسكرية
والمزارع والمهندسة والتسليح والعمليات والتدريب وغيرها من دوائر
وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة.

وشهدت صنوف القوات المسلحة نقلات نوعية مكنت من بناء مؤسسة







القوات البرية:

رغم ما شهدته المعركة الحديثة المشتركة من تطور تكنولوجي أعطى مساحة أوسع للقوات التي تقاتل عن بعد مثل الطيران والصواريخ وغيرها إلا أن المعارك لا تحسم ولا تتحقق نتائجها إلا على الأرض وهذا ما يؤكد تنامي الدور الفعال الذي تلعبه القوات البرية في إحراز النصر بالتعاون مع الأصناف الأخرى من القوات البحرية والجوية..

ومن منطلق هذا الفهم الاستراتيجي جاءت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية- القائد الأعلى للقوات المسلحة بالاهتمام بالقوات البرية كإحدى الصنوف الرئيسية التي تتكون منها قواتنا المسلحة الباسلة وتمت عملية تقييم شاملة للقوات البرية كماً وكيفاً.

وفي ضوء ذلك التقييم الشامل جرت عملية دمج وحدات القوات حل

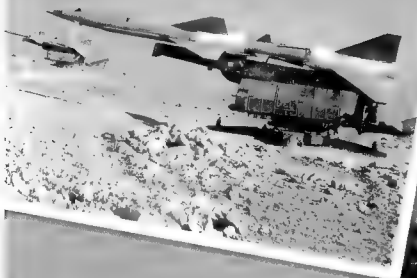






قائد و وطن

3 عقود من الاندولات



أسس وحلوية وطنية، بمعايير علمية تحقق أهداف إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة.

وقد تمت عملية الدمج وصارت ثكنات ومواقع القوات المسلحة تضم مقاتلين موحدين ماديًا ومعنويًا تشدهم إلى بعضهم روح الأخوة وصدق النوايا وسلامة التوجه، وقد شملت عملية الدمج مايلي:

١- تحديد الملاك المادي والبشري للوحدات ووضع الخطط اللازمة لاستكمالها.

٢- إعداد الهياكل التنظيمية على أسس علمية تحدد المهام المتوقعة بها وتبين تراتبها التنظيمي الرأسي وعلاقاتها التكاملية الأفقية.

٣- تزويد الوحدات بالأسلحة والمعدات الحديثة المتطورة وأبرزها الدبابة الروسية تي ٧٢، ومدافع الاتحام المتطورة ذاتية الحركة ومنظومة القيادة والسيطرة الحديثة وما إلى ذلك من الأسلحة الحديثة والمتطورة التي تتطلبها الاستراتيجية الدفاعية للجمهورية اليمنية.



- ٤- تنفيذ خطط التدريب القتالي والعمليات والمعنوي السنوية بمعدلات عالية من الإنجاز.
- ٥- التأهيل المتكامل لتسبيها في مختلف التخصصات وفي الداخل والخارج.

القوات البحرية والدفاع الساحلي:

جاءت توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة في المؤتمر السنوي لقادة القوات المسلحة بأن يكون العام التدريبي ٢٠٠١م عام الاهتمام بالقوات البحرية والدفاع الساحلي لتؤكد الاهتمام الذي يهدف إلى تعزيز القدرات القتالية





ملاحيها:-

- ١- تنفيذ المشاريع التوعوية على الحفارة وعلى الأرض،
بالاشتراك مع القوتين البرية والبحرية، وذلك بهدف تطوير مهارات
متنسي هذه القوة والارتقاء بقدراتهم القتالية تحت الإشراف المباشر
لقيادة القوات الجوية والدفاع الجوي، خاصة ما يتصل بتدريب وتطوير
مهارات الطيارين والفنيين.
- ٢- زيادة عدد ساعات الطيران النهاري والليلي.
- ٣- تزويد الطيارين والفنيين بالعلوم النظرية والتطبيقية للطيران، الحديثة
والمواكبة.



٤- تكثيف برامج الصيانة وأعمال القصور الدقيق للطائرات للحفاظ

للقوات البحرية والدفاع الساحلي والارتفاع بكفاءتها للقيام بواجبها
الوطني في الدفاع عن المياه الإقليمية والجزر اليمنية.. ولتفعيل دور وأداء
القوات البحرية والدفاع الساحلي في الدفاع عن التنمية الاقتصادية من
خلال محاربة أعمال التهريب التي تتم عبر المياه الإقليمية اليمنية وتضر
بالاقتصاد الوطني.. وما هي القوات البحرية والدفاع الساحلي من خلال
ما تم رفعها به مما تحتاجه من القطع البحرية الحديثة والمتطورة وما شهدته
من تطور كبير في مجال تعزيز قدرتها القتالية وما تم تنفيذه من أعمال الصيانة
الشاملة لكافة القطع البحرية المقاتلة وتأمين القواعد البحرية بما تحتاجه
من إمكانيات القيام بمهامها بكفاءة عالية، وما هي بصدد إنجازه من
مهام تدخل في صلب البناء النوعي والتحديث لها في مختلف التخصصات
الفنية.. كما أكد فخامة الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح في الكلمة
التي ألقاها أثناء حضوره حفل تدشين انضمام عدد من القطع البحرية
الجديدة الحديثة والمتطورة لقواتنا البحرية على أن تحديث وتطوير القوات
المسلحة اليمنية، بقدر ما يأتي كمطلب ملج تفرضه ظروف المتغيرات
الدولية التي لا تستطيع بلادنا أن تكون بمعزل عنها، فلنا تأتي كضرورة
وطنية للدفاع عن السيادة وصيانة المكاسب والإنجازات المحققة.

القوات الجوية والدفاع الجوي،

في إطار الخطة العامة لتطوير وتحديث القوات المسلحة شملت الخطة
الفرعية الخاصة بالقوات الجوية والدفاع الجوي عقب الانتصار للوحدة
عام ١٩٩٤م برامج متنوعة للنهوض بالقوات الجوية، كان من أبرز







في العالم، وغيرها من أنواع الطيران ووسائل الدفاع الجوي المتطورة، بحيث أصبحت القوات الجوية قوة ضاربة قادرة على خوض غمار المعركة الحديثة، ومؤهلة لأن تكون مع بقية صنوف القوات المسلحة سياج الوطن المنيع الحامي للسيادة الوطنية والعنصر الأكثر قوة في تعزيز القدرة الدفاعية لليمن.

الحرس الجمهوري والقوات الخاصة:

وتواصل أسس البناء والتحديث والتطوير في القوات المسلحة، كان لابد من إعداد قوة مواكبة لطبيعة فنون القتال المعاصر ومقتضيات المعركة المشتركة الحديثة.. وانطلاقاً من أهمية تعزيز القدرة الدفاعية للوطن وفي ضوء توجهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية -

على الجاهزية الفنية والقتالية والاستعداد الدائم لتنفيذ المهام الطارئة.

٥- إنشاء المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي.

٦- يمنة الكادر التدريبي.

٧- عقد الدورات التحويلية للطيارين الذين هم بحاجة إلى التأهيل على الطائرات المقاتلة.

٨- تحديث القوة المادية للقوات الجوية، مع التركيز على تحديث الجهاز الفني.

٩- تعزيز قدرات القوات الجوية بطائرات حديثة، من أبرزها إدخال طائفة الميج ٢٩ التي تعتبر واحدة من أقوى الطائرات الاعتراضية المقاتلة







لقد بدأت الانطلاقة
الحقيقية لبناء وتطوير
قواتنا المسلحة الموحدة
وتحديثها على أسس
وطنية وعلمية معاصرة،
مع إشرافه يوم ٢٢-٥-١٩٩٠ م.

القائد الأعلى للقوات المسلحة، تم إنشاء قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة التي غدت اليوم قوة جبارة بعد أن تم تأهيل متسبّيها وفق أحدث أسس وقواعد التدريب القتالي والعمليّ والإعداد المعنوي ورفدها بالأسلحة والمعدات القتالية المتطورة والحديثة وفقاً وطبيعة مهامها القتالية وإعدادها المرتكز على أربعة اتجاهات رئيسية متمثلة في التخطيط السليم والتنظيم المراكز لمنظومة التدريب والتنفيذ الدقيق لمجمل خطط وبرامج التدريب وكذلك المتابعة الصارمة لمسألة التنفيذ والتقييم المستمر للمهام والواجبات التدريبية المترجمة على أرض الواقع العملي، النظرية منها والتطبيقية وتعزّيز الجانب الانضباطي وحرصه في نفوس المقاتلين، ولتشكل أيضاً انطلاقة جديدة في مسار بناء وتحديث وتطوير المؤسسة الدفاعية لبلادنا، حيث تتميز قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة



بالقدرة
الفائقة

على تنفيذ المهام
القتالية وسرعة المناورة
والانتقال من الدفاع إلى
الهجوم والحسم السريع في الأعمال
القتالية وفي ضوء طبيعة المهام المسندة
للقوات الخاصة، فمتسبها يتلقون
أرقى أشكال التدريب القتالي الذي يمكنهم
من تأدية واجباتهم بكفاءة عالية، ويتسلحون
بأحدث الأسلحة الدقيقة والتصويب. وقد تفرجت
العديد من الدورات التخصصية التي أثبتت مدى
مقدرتها في التعامل بمهارة مع مختلف أشكال
وجوانب المعركة المشتركة الحديثة وتطور تقنية
الأسلحة الحديثة لإنجاح المهام القتالية المسندة
في ضوء الخطط المرسومة والتبايرين والمشاريع
التدريبية الشبيهة بالمعركة الحية والتي تم تنفيذها
من قبل الحرس الجمهوري والقوات الخاصة في
مسلسلة متواصلة من عمليات التدريب والتأهيل
الحديثة. إن كل الإنجازات الحديثة المعتمدة على
آخر مستجدات العلوم العسكرية وإفرازات
ثورة المعلومات قد عكست ثمار الجهود
المبدولة لإعداد وتأهيل الحرس الجمهوري
والقوات الخاصة والتي أصبحت اليوم
تشكل رافداً جديداً وعاملاً قوياً للمؤسسة
الدفاعية في بلادنا.

لقد جسدت القوات الخاصة منذ إنشائها
حقاً، قوة متميزة يعتمد عليها وبكل ثقة في
تنفيذ المهام القتالية البالغة الصعوبة والقيام
بواجبها الوطني في أصعب الظروف
وأخطرها من خلال تأدية مهامها
الدفاعية ومكافحة الإرهاب والشغب
والاختطافات... ومن حملة المهام الوطنية
والأمنية والإنسانية التي تقع على عاتق القوات



قيام بعض الدول الشقيقة والصديقة بتقديم العون لبلادنا في المجال العسكري سواء كان ذلك في مجال تقديم الاستشارات بمختلف وسائلها أو في جانب التأهيل والتطوير للمنشآت العسكرية.

مشاركة بلادنا في معارض الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية التي تقام في بعض الدول العربية والأجنبية.

تبادل الزيارات بين الكليات والمعاهد العسكرية لبلادنا مع الكليات ومعاهد الدول الشقيقة والصديقة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تتناول القضايا العسكرية والأمنية.

إن هذه وغيرها من الأشكال والطرائق قادت إلى بلوغ علاقات التعاون والصداقة بين قواتنا المسلحة والقوات المسلحة للدول الشقيقة والصديقة المستوى الحالي وفتحت آفاقاً رحبة لمزيد من تطوير العلاقات لما فيه خدمة متطلبات تعزيز القدرة الدفاعية لبلادنا وترسيخ عوامل الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز مناهجات السلام والتعاون بين أعضاء الأسرة الدولية.

وقد ساعد تطبيق تلك القوانين واللوائح على إيجاد نظام قانوني شامل يضمن تحديد صلاحيات ومسؤوليات مختلف مجالات عمل وزارة الداخلية إضافة إلى حماية الحقوق وتحديد الواجبات وتوفير بنية عمل إدارية تحقق سلامة الأداء وتلبي الاحتياجات من قوى بشرية وإمكانات مادية.

الخاصة وما تبذله هذه القوات من جهد جبار في ميادين التدريب والتأهيل والإعداد الميداني للقيام بواجباتها على أكمل وجه وكفاءة عالية يمكن أن نستشف حقيقة مفادها أن قرارات إنشاء وتأسيس الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وإعدادها وفقاً لأحدث وسائل وأساليب القتال الحديث والمتطور قد جاء معبراً عن اهتمام قيادتنا السياسية والعسكرية مثله بفخامة الأخ المشير علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة - بجانب البناء النوعي وإعطاء الأولوية للكيف قبل الكم في تحديث وتطوير القوات المسلحة تماشياً مع ما يشهده العالم من تطور كبير في جانب الإعداد والتنظيم والتسلح وبناء الجيوش على أسس الكفاءة والاعتدال في التعامل مع معطيات الحرب المعاصرة.

لقد أثبتت قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة من خلال ما توصلت إليه من كفاءة واعتدال وانضباط في تنفيذ المهام المولطة بها، أن مسألة التخصص والاهتمام النوعي بجانب التأهيل والتدريب أمر في غاية الأهمية من أجل خلق المقاتل المتميز الذي يمكن الاعتدال عليه في تنفيذ المهام المولطة إليه ببجادة وقدرة عاليتين وبكل ثقة وكفاءة واعتدال وبروح معنوية عالية تمسّد من خلالها الثقة الممنوحة له من قبل قيادتنا السياسية والعسكرية العليا وكذلك ثقة كافة فئات وشرائح مجتمعاتنا اليمني في اللود عن سيادة الوطن ومكاسب العمل السلمي للشعب.

التعاون بين قواتنا المسلحة وجيوش الدول الشقيقة والصديقة:

ترتبط قواتنا المسلحة بعلاقات إخاء وصداقة مع العديد من الجيوش الشقيقة والصديقة. يوماً إثر يوم تتطور وتسمج مجالات التعاون

العسكري مع الأشقاء والأصدقاء لما فيه خدمة المصالح المشتركة وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار في المنطقة وعلى مستوى العالم، بالإضافة إلى ما تقوم به الملتقيات العسكرية بسفارات بلادنا في الدول الشقيقة والصديقة، وكذلك ملتقيات هذه الدول بسفاراتها في بلادنا.. فإن هناك العديد من أشكال وأساليب تطوير أوجه التعاون ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

قيام فخامة الرئيس القائد ببحث قضايا التعاون العسكري مع زعماء الدول واستقبال الوفود العسكرية من الدول الشقيقة والصديقة التي تزور بلادنا من حين إلى آخر، وكذلك قيام كبار مسؤولي الدولة والحكومة وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة باللقاءات وإجراء المباحثات مع الوفود الزائرة والمحققين العسكريين.

الزيارات التي تقوم بها الوفود العسكرية من بلادنا إلى مختلف دول العالم التي تربطنا معها علاقات تعاون في المجال العسكري.





البناء الأمني

أولى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - القائد الأعلى للقوات المسلحة اهتماماً كبيراً بأجهزة الأمن، وقد تمثل هذا الاهتمام بجملة من الإجراءات الهادفة إلى العمل على إصدار أو تعديل جملة من اللوائح واللوائح التنظيمية لذلك.

وفي ضوء ذلك بادرت وزارة الداخلية إلى إعداد وتحديث بعض القوانين وعلى رأسها قانون الأحوال المدنية والسجل المدني وقانون الجنسية اليمنية وقانون دخول وإقامة الأجانب، إضافة إلى مراجعة اللوائح التنفيذية الجديدة لوزارة الداخلية اللائحة التنظيمية لإدارات أمن المحافظات والمديريات وأقسام الشرطة.



وعملت وزارة الداخلية وبعهد حثيثة على تنفيذ برامج الإصلاح المالي والإداري التي أعدها الحكومة واتخذت جملة من الإجراءات، تمثلت في دمج القوى الأمنية والعمل بنظام التفقات الوزارة كذلك أسلوب التخطيط للارتقاء بالعمل، ووضع خطط وبرامج لتوحيد آلية العمل الإدارية والتنظيمية في القطاع الأمني وتفعيل دور الرقابة الداخلية والتفتيش، كما باشرت في إجراء حصر شامل ونوعي للإمكانات البشرية والمادية التابعة لوزارة الداخلية وتصنيفها وترتيب وضع الكادر الموجود، إضافة إلى توحيد نظام التوثيق والأرشفة من خلال أنظمة الكمبيوتر.

وعملت الوزارة أيضا، وفقا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس القائد، على وضع استراتيجية أمنية لتعزيز عملية توسيع وانتشار الأجهزة الأمنية لتتمكن من تنفيذ المهام المنوطة بها وبما يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة. وتضمنت الخطوة زيادة عدد أقسام الشرطة في أمانة العاصمة وفي محافظة عدن وكذلك توسيع خدماتها في بقية المحافظات إلى جانب تعميم نظام مسيرات النجدة في عواصم المحافظات وتثبيت دوريات وخدمات المرور على خطوط الطرق الطويلة بين المحافظات.

التخطيط العلمي:

كما اعتمدت وزارة الداخلية التخطيط العلمي من خلال إجراء حصر شامل ونوعي للإمكانات البشرية والمادية التابعة لها، وتصنيفها وترتيب وضع الكادر البشري وفقا للتخصصات، واعتماد نظام التوثيق والأرشفة الآلية عبر أنظمة الكمبيوتر.







عملت الوزارة على أربعة محاور للتطوير هي: تقنية المعلومات، التدريب والتأهيل، التوسع في البنية التحتية، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية.

ونظراً لأهمية استخدام نظم المعلومات في مجال العمل الأمني، أنشئت إدارة للمعلومات والترجمة بـمكتب وزير الداخلية وتم ربطها بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية وأنظمتها، إضافة إلى إدخال نظام الأرشفة الالكترونية. وتم في أمانة العاصمة استحداث نظام الرقابة الآلية بالكاميرات الرقمية كمرحلة أولى عبر غرفة العمليات.

كما شهدت اتصالات الشرطة تطوراً ملموساً نتيجة تحديث منظومة الاتصالات في عموم الوحدات الأمنية بالأمانة والمحافظات، وأدخلت نظم اتصال متطورة لوحدة الربط المركزية والفرعية وكذلك العديد من شبكات الاتصال بنوعها نظام HR و نظام VHF،

بالإضافة إلى النظام "التشاركي" مع منظمة المراقبة من أجل السيطرة





وتغطية الاتصال لجميع الدوريات الراجلة والمتحركة في المدن والخطوط الطويلة وخدمات الانتشار الأمني في المناطق والمديرية والنقاط.

التدريب والتأهيل

احتلت قضية التأهيل والتدريب اهتماماً كبيراً منذ الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م حيث جرى الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة مثل كلية الشرطة، المعهد العالي لضباط الشرطة، المعهد التخصصي لضباط الشرطة، مدرسة تدريب أفراد الشرطة، أجنحة ومعسكرات التدريب في الأمن المركزي وشرطة التجدة. كما تم تجهيزها بالوسائل والمختبرات اللازمة، وإدخال نظام الحاسوب واللغات الأجنبية كمواجد جديدة في التأهيل، وعملت الوزارة على التوسع في مجال خدمات الشرطة النسائية، وأعدت البرامج ومراكز التدريب والتأهيل النوعي ومنها مدرسة تدريب أفراد الشرطة. واستوعبت وزارة الداخلية بين صفوف متسببها أكثر من ألف مجندة يرتب مختلفة، يعملن في المجال الإداري وفي الخدمات الطبية والمهجرة

والجوازات والأحوال المدنية وغيرها. ويتم كذلك تأهيل متسبب الأجهزة الأمنية في الجامعات والمعاهد المدنية وفي بعض الدول الشقيقة والصديقة من خلال الدورات التدريبية التخصصية وكذلك الدراسات العليا، إلى جانب التأهيل والإعداد أثناء العمل. كما يتم الإعداد البدني والذهني لرجال الشرطة من خلال الإدارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضي والأقسام الرياضية في المؤسسات الأمنية، والتي تشمل استخدام مختلف فنون القتال والدفاع عن النفس وتنمية المواهب الذهنية والفكرية، بالإضافة إلى ممارسة مختلف الألعاب الرياضية.

التوسع في البنية التحتية

عملت وزارة الداخلية لمجاعة التوسع في التواجد والانتشار والتحديث للأجهزة الأمنية من خلال توفير المباني والمنشآت الأمنية في مختلف المحافظات

تعزيز الانتشار والتواجد الأمني

أعدت وزارة الداخلية خطة استراتيجية أمنية تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وتهدف إلى التوسع والتواجد لخدمات الشرطة في كل المديرية البالغ عددها ٣٣٢.





سلع أو منتجات تجارية مختلفة أو تهريب أسلحة أو مخدرات نظراً لما لذلك من أخطار وأضرار كبيرة تلحق بالإقتصاد الوطني .

لقد استطاعت المصلحة خلال فترة وجيزة بعد استلامها أمن وحماية الموانئ رفع مستوى الأداء الأمني إلى المستوى العالمي، طبقاً لشروط المنظمة البحرية الدولية. وكان من نتائج ذلك إعادة التأمين إلى أماكن عليه قبل الحادثتين. ويحاط بميث على الفخر والاعتزاز أنه رغم حداثة نشأة مصلحة خفر السواحل وخلال هذه السنوات القليلة من عمرها إلا أنها قد حققت نجاحات تفوق المفعول وتجاوزت ما كان متوقعاً وترتب عليها انجاز الكثير من تنفيذ المهام والعمليات، منها مكافحة عمليات تهريب المخدرات وضبط الهجرة غير الشرعية والتصدي لأعمال الإرهاب وغيرها من المظاهر المسلحة القادمة عبر البحر .

خدمات الشرطة وتسهيل إجراءاتها

شهدت الفترة الماضية متابعة تحديث آليات العمل في المصالح التابعة للوزارة مثل مصلحة الهجرة والجوازات والمجنسية ومصلحة الأحوال المدنية ، ومصلحة السجون، فضلاً عن استحداث مصلحة خفر السواحل. وقد تم ربط مصلحة الهجرة والجوازات بشبكة المعلومات وبدأت العمل بنظام إصدار جوازات السفر الآلية.

وتسعى وزارة الداخلية إلى تنفيذ التوسع الشامل في مجال الشرطة النوعية التخصصية في كل المحافظات مثل الشرطة الراجلة والسياحية والتحريات والمرور ومكافحة الإرهاب والمخدرات .

وقد شهدت قوات الأمن المركزي تطويراً وتحديثاً واسعاً في التجهيزات والإمكانات وفي الأساليب وطرق الإعداد والتدريب والتأهيل، وتم تخريج الدفعة المختلفة من الوحدات الخاصة ومكافحة الإرهاب إضافة إلى تزويدها بالمعدات والأجهزة الحديثة التي تمكنها من تنفيذ المهام الخاصة والاستثنائية في مختلف الظروف والمواقف.

خفر السواحل:

أول فخامة الرئيس اهتماماً خاصاً لإنشاء قوات خفر السواحل التي أقيمت على عاتقها مسؤولية حراسة السواحل اليمينية التي يصل طولها إلى حوالي ٢٢٠٠ كيلومتر .. معتبرا ذلك مسؤولية هامة .

وقد قال فخامته في حفل تخرج عدد من الدفعة التدريبية عام ٢٠٠٦ م : «لقد عملنا على تجهيز وإعداد خفر السواحل البالغ قوامها حتى الآن أكثر من عشرين ألف فرد من ضباط وصف وجنود وهذا شيء جيد .. مؤكداً أنه سيتم خلال العامين ٢٠٠٧ م و٢٠٠٨ م استكمال وتجهيز قوات خفر السواحل لتغطي طول الساحل اليمني مثلاً تم تنفيذ خطة الانتشار الأمني في اليابسة وكان انتشاراً رافعاً وأسهمت في انخفاض معدل الجريمة بشكل كبير .

وتابع قائلاً : «الآن تقع على خفر السواحل مسؤولية كبيرة في ضبط كل من يحاول التسلل، عبر السواحل اليمينية أو من يحاول التهريب سواء تهريب أي



هذا.. جهد المقل

الحلاقة، وتزوع فيه الثقة الراسخة بالمستقبل والأفاق الوطنية الوضاعة.

إن أعظم انجازات الرئيس تمحست في بناء الإنسان الجديد الذي تغير جذريا ومع في ذاته بين صلاية الروح الوطنية الوددية والعقيدة الروحية والطاقة الحيوية الدفاقة والثقافة والمعرفة والقدرة على استخدامهما.. إنه الإنسان اليمني، الذي يجب ببقاء وطنه ويخلص له.. هذا الشعب الذي يدين بالفضل - بعد الله تعالى - لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بكل ما وصل إليه من تطور وتقدم وإزدهار حضاري، أصبح يدرى ويمجد بشكل واضح أين هي المصادر الجديدة لنجاحاته.. وأين هي الاحتياجات الحقيقية للنمو.

الـ ١٧ من يوليو شأنه شأن كل الأحداث العظيمة في تاريخ الشعوب تعددت حولها الآراء والتقييمات من مصادر وقناصات مختلفة ومتباينة إلا أن الحقائق الراسخة على الأرض وفي وجدان الشعب وحياته اليومية هي الحكم والشاهد وهي المعيار للتقييم.

هذا الكتاب، وإن كان يعتبر قطرات في بحر العطاء المتدفق لفخامة الرئيس، فإنه يمثل تحية من كل جندي وصف ضابط وضابط في قواتنا المسلحة والأمن الذين أسهموا في إظهاره بهذا الشكل وكتبوا حروفه من دماهم الزكية التي تراق في ساحات الشرف والفداء من كل حبة عرق وجهه يبذل من أجل البناء والحفاظ على أمن الوطن وسيادته ومكتسبات الشعب.. وهذا الكتاب وإن كان يعبر عن اهتزاز أبناء القوات المسلحة والأمن بقادتهم وانجازاته فهو يمثل هدية متواضعة موسومة بأولاف الصادق والعهد الأمين للشعب وقائده بهذه المناسبة الغالية، وهذه الهدية البسيطة إنشأ نريد أن تؤكد من خلالها على أن أبناء القوات المسلحة والأمن المرابطين في كل مواقع الشرف والفداء سيظلون أوفياء وخلصين لقادتهم يمتثلون تلك الدروس العظيمة لتاريخهم النضالي ولكل البطولات الفريدة والتضحيات العظيمة لشعبنا في ظل قيادته الحكيمة في سبيل الثورة والوطن ومن أجل الحرية والديمقراطية، ولكل قيم القائد النضالية وسجاياه الأخلاقية والإنسانية والقيادية.

تزامناً مع احتفالات وطننا بتولي فخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح قيادة البلد في الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م الذي مثل حداً فصلًا في تاريخنا وحية شعبنا على كل المستويات ومحنة للتحول الاجتماعي في مسيرة الثورة اليمنية.. ونجند روحها وتواصل انتصاراتها ونجاحاتها في توفير الحياة الحرة الكريمة للشعب.. حرصت قيادة وزارة الدفاع عميلة (داكرة التوجيه المعنوي) على أن تصدر هذا الكتاب أنصيراً عن تقدير وامتنان أبناء القوات المسلحة والأمن لقادتهم الذي ارتبطت به أعظم التحولات التاريخية نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة والنهوض الحضاري للشعب، والانتقال باليمن من دائرة النسيان والتخلف إلى دولة حديثة أصبح اسمها يتردد في أرجاء المعمورة كبطل ديمقراطي جدير بالاحترام والاعتزاز لكل ما تحقق من انجازات كبيرة ونجاحات متواصلة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والدفاعية والأمنية في ظل إمكانيات شحيحة وموارد وطنية محدودة للغاية.. فيها تحول ١٧ يوليو إلى نهج لواقعية السياسية والممارسة الديمقراطية والجد والتفقه في قوة الذات الوطنية والثقة بالانتصارات الجديدة والمتواصلة في بناء الوطن والإنسان الجديد.

هذا الكتاب الذي يؤرخ بتواضع جزءاً بسيطاً من السيرة الذاتية والتجربة القيادية والإنسانية للرئيس، على الصعيدين المحلي والخارجي، يجتزل بين دفتيه وبشكل مكثف مسيرة ثلاثين عاماً من تاريخنا الوطني وعطاء القائد وانجازاته التي تعبر عن ذاتها من خلال الحقائق والأرقام التي تروي تفاصيل قصة انبعاث شعب وبناء وطن جديد.

إن ثلاثين عاماً هي عمر شاب أكمل لثوره دراسته العليا، لكن بلادنا اجتازت خلالها دربا يعادل مئات السنين، ثم خلالها خلق مجتمع جديد لم تعرف له اليمن مثيلاً من قبل من حيث درجة تطوره الثقافي والعلمي والاقتصادي وتنميته ووحدة الوطنية، مجتمع يتمتع بكافة الحقوق والحرريات وتكشف أمامه رحاب لا حدود لها من التقدم الشامل وتفجير طاقاته الإبداعية

اللواء الركن/ محمد ناصر أحمد
وزير الدفاع

اللواء الركن/ أحمد علي الأشول
رئيس هيئة الأركان العامة









Biblioteca Alexandrina



0685246